

ابن الأنباري وجهوده في النحو

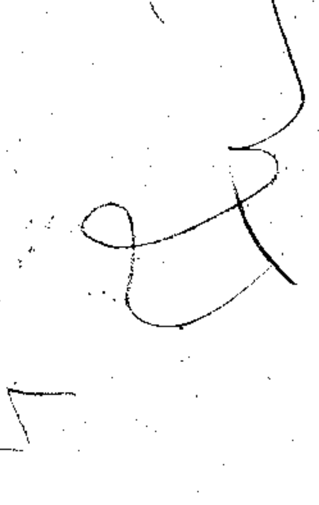
رسالة دكتوراه مقدمة الى معهد الآداب
الشرقية في جامعة القديس يوسف
— بيروت —

تأليف
جميل ابراهيم علوش

اشراف

الدكتور الأب ميشال ألار

١١٧٧م



المقدمـــــــة

ابن الأنباري هو أحد أئمة النحو في القرن السادس الهجري (الثاني عشـــــر الميلادي) . وترجع صلتنا به الى عدة سنين خلت، حينما اتيح لنا الاطـــــــلاع — من خلال شغفنا بقراءة النحو — على كتاب" الانصاف في مسائل الخلاف" . فقـــد كانت قراءتنا له باعثة على الاعجاب به. وقرأنا له بعد ذلك " جدل الاعراب ولمع الأدلـــة" بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني و " أسرار العربية" بتحقيق الاستاذ بهجت البيطار، فزدنا به اعجابا على أعجاب.

ليس هذا فحسب. فقد ترسخت صلتنا بابن الأنباري في مناسبتين أخريين هما :

١. خلالَ السنة الثالثةِ في جامعة دمشق، اذ إن منهجَ اللغةِ العربية فـــي تلك السنةِ كانَ يضمّ مسائلَ من كتاب " الإنصـــاف" .
٢. خلالَ كتابة رسالة" الماجستير" وكان عنوانها " التعجب صيغةُ وأبنيتـــه " فقد اعتمدنا فيها اعتمادًا كبيرًا على الفصل الذي أورده صاحبنا فــي " إنصافـه " عن الخلاف بينَ البصريينَ والكوفيين حول طبيعة " أفعــل التعجـــب" .

وكان من شأن هذا كلّه أن يولد فينا الحافز للكتابة فيه والكشف عن فضائلـــه ومزاياه وبخاصة أنه — على وفرة انتاجه وسعة علمه — لم يحظَ بما حظِيَ به غيره من عنايـــة واهتمـــام .

وانه لمن المؤسف حقًّا أن تمرّ هذه السنون الطويلة ولا يجد صاحب " الانصـاف " من ينصفه، وأن تكون الصفحات القليلة التي كتبها الاستاذ الأفغاني في مقدمة " جدل الإعراب " . وبعض الأبحاث المتفرقة في المجلات العربية هي غاية ما ظفر به عالمنـــا الكبير حتى الآن (١) .

١ــ بعد كتابة هذه المقدمة أتيح لنا الاطلاع على كتاب جديد عن ابن الأنبـــاري للدكتور فاضل السامرائي بعنوان " أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية " صدر عن دار الرسالة للطباعة — بغداد — ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م. ولسنــا في سبيل تقييم هذا الكتاب، غيرَ أنّ المنهج الذي التزمناه في كتابة رسالتنا هـذه يبيحُ لنا القول أنه لا يُغنـي عنهـا ولا يسدّ مســدّها فلكل منهما اتجـــاه يسير فيه ومجال يدور في نطاقـــه.

تلك هي الأسباب التي حملتنا على اختيار موضوع الرسالة. أما أهمية الموضوع بذاته فتتلخص في النقاط التاليـــة :

١ـ أنّ مؤلفات ابن الأنباري النحوية هي كالمصبّ العظيم الذي تلتقي فيـــه شتّى الروافد لما تشتمل عليه من آراء وأفكار تمثّل مختلف الاتجاهات والمدارس النحوية التي كانت سائدة في عصـــره.

٢ـ أنّها تعكس كذلك مختلف التيارات الفكرية التي تعرّض لها النحو وتأثّر بهــا في تلك الفترة كالفقه والمنطق والفلسفة. وكان لثقافة ابن الأنباري أثر كبيـــر في ذلك.

٣ـ أنّها تعتبر مصادر هامة للدراسة النحوية لما تمتاز به من نسبة الرأي الـــى صاحبه، والحرص على اثبات مواقف مشاهير النحاة من المسألة الواحدة.

٤ـ ان ابن الأنباري كان من أكثر النحاة عناية بموضوع الخلاف بين البصريـيـــن والكوفيين. ويتجلى لنا ذلك في كتاب "الانصـاف" الذي يعتبر بحـــق المرجع الأكبر والأوسع في هذا الموضوع.

أما خصائص هذه الدراسة فتتلخص فيما يلي :

١ـ انّها تقدّم صورة وافية عن حياة ابن الأنباري فتصف عصره وبيئته وتعدد آثاره ومصنفاته، وتزن جهوده في النحو وما عملته وتحدّد ميوله فيه واتجاهاتـــه.

٢ـ انها تتعرض لتجربة نحوي كبير، فتستطلع آفاقهـــا وتستقصي أبعـــادها وتستجمع خلاصتها وتحدّد مناحي القوة والضعف فيها.

٣ـ أنّها تنفذ إلى النحو في منابعه وتتعقبه في جذوره ومنابتـــه فتسلـــــط الأضواء ـ من خلال تجربة ابن الأنباري ـ على التيارات التي أثــرت فيه والعلوم التي تركت ميسمها عليه كالفقه والفلسفـــة والمنطـــق.

ومع أنّ الرسائل الجامعية التي تناولت شخصيات نحوية ليست بالقليلة، فانّ مـــا تعرض منها لمثل هذا الموضوع قليل ونادر. ولعلّ في هذه الظاهرة شاهداً لنا علـــى وعورة مسلكنا ووعثة مرتقاه.

واذا كان القصد من مثل هذه الدراسات نفض الغبار عن جهود السلف الصالـــح، والاستفادة من تجاربهم وممارساتهم، وانصاف من لم يتم انصافه منهم، فإنّ هذه الدراســة قد تكفّلت لابن الأنباري بتحقيق هذه المطالـــب.

أمّا مصادرُ هذه الرسالةِ فهي على ثلاثةِ أصنـــاف :

١ــ ما يتعلّق منها بعصر المؤلف وقد اعتمدنا فيه على جملةٍ صالحة من كتب التاريـخ القديمة والحديثة، العربية والأجنبيــة والمترجمة .

٢ــ ما يتعلق بحياته وآثاره، وقد اعتمدنا فيه على كتب التراجم والطبقات كإنبــــاه الرواة للقفطي ووفيات الأعيان لابن خلكانَ، وطبقات الشافعية للسبكي وغيرها .

٣ــ ما يتعلّق بجهوده النحوية وقد إعتمدنا فيه بصفة رئيسية على مؤلفاته كالإنصــاف وأسرار العربية وجدل الإعراب ولُمَع الأدلة مستعينين بعدد من كتب النحـــو القديمة والحديثــة .

هذا ومن الجدير بالتنبيه أننا سنضع دراسةً لمصادر الصنفين الأوّل والثانـــــي، على أن نخصّ كلّ فصل من فصول الباب الأوّل بما يناسبه منها . أمّا مصادرُ الصنـــف الثالث فلم يكن ثمةَ حاجةٌ لوضع دراسةٍ عنها اكتفاءً بما أوردناه عنها من شرحٍ وتفصيلٍ في الفصل الثالث من الباب الأوّل .

ولا نودُّ الإفاضةَ في الحديث عما اعترضنا من عقبـات في تكوين هذه الرسالـــــة وحسبنا أن نذكر من ذلك مفارقة عجيبة تتمثل في التباين الشديد بين ندرة ما يُعنـــى بتفاصيل حياته من المصادر وكثرة ما يعنى بجهوده النحوية منها (نعني بذلك مصنفاتــه النحوية) . فلئن كانت الندرة تدعو الى الاعاقة وتثبيط الهمة فالكثرة تحمل على الضيا ع والحيرة .

ولقد كانت هذه العقبات والصعوبات باعثة لنا على الرحلة في طلب العلـــــم فسافرنا الى دمشقَ وبغدادَ حيث اهتدينا الى بعض المخطوطات التي تخدم موضوعنـــا، وبخاصة كتاب " طبقات النحاة واللغويين " لابن قاضي شهبة الأسدي فقد عثرنا فيـــه على ما يسدّ بعض الثغرات في حياة صاحبنا .

أمّا تخطيطُ الرسالةِ فقد وضعناها في ثلاثةِ أبوابٍ يقع كلّ منها في ثلاثة فصــول، وخاتمـــــةٍ .

ففي الباب الأول تحدثنا عن عصره وحياته وآثاره بالتوالي متخذين من الحديـــث عن عصره مرتكزا ومنطلقا للحديث عن حياته، ومنتقلين من ثمّ لتقديم عرضٍ بآثاره العامة التي هي نتاج تلك الحياة . وكما أن في الحديث عن العصر تسليطًا للأضواء على جــــذور حياته ومنابتها فإنّ في الحديث عن حياته تفسيرًا وتوضيحًا لاتجاهاته الفكرية ورصـــدًا

لثمار تلك الاتجاهات ألا وهي آثاره ومصنفاته.

وفي الباب الثاني حاولنا أن نقدم صورة عن إنتاجه النحوي وأن نعرض تقييما لذلك الانتاج في ثلاثة ميادين هي أصول النحو، والعلة والتعليل، والخلاف. ولقد كان ترتيبنا لها على هذا النسق ناتجا عما هو متعارف عليه من وجوب تقديم الأصل على الفرع. ذلك أنه لا يجوز الحديث عن العلة قبل الحديث عن الأصول ولا الحديث عن الخلاف قبل الحديث عن كليهما لتوقف أحدهما على الآخر وانبثاقه عنه كما سنوضح فيما بعد.

أما في الباب الثالث فقد عرضنا لمنهج ابن الأنباري في إنتاجه النحوي من خلال التوقف عند ثلاثة موضوعات مهمة هي:

١ـ إحتجاجه وموقفه من الشواهد.
٢ـ أصوله ومقاييسه.
٣ـ مذهبه النحوي.

وقد تتبعنا ذلك في ثلاثة فصول رصدنا فيها كل ملامح ذلك المنهج ومميزاته. وكان ترتيبنا لهذه الفصول كترتيبنا لغيرها يعتمد على الانتقال من الأصل الى الفرع ومن العام الى الخاص. فإنه لا مجال مثلا للحديث عن اصوله ومقاييسه قبل التصدي لموقفه من الشواهد. ذلك الموقف الذي استعان في التوصل اليه بتلك الأصول والمقاييس. أما مذهبه فهو خلاصة لموقفه من ذلك كله ولقضايا أخرى ابرزناها في مكانها من الفصل الأخير.

أما الخاتمة فقد عرضنا فيها لبعض الإمكانات التي قد تكون صالحة لأن يستغلها الدارسون للاستفادة من جهود صاحبنا في تعليم النحو والاستعانة بها في استنباط أساليب جديدة لتدريس هذا الموضوع الذي يعد بحق روح العربية وجوهرها في زمن فسدت فيه السلائق والتوت الألسنة وقل الاهتمام باللغة العربية والاقبال عليها.

هذا ولا نود أن ننهي هذه الكلمة دون التنويه بجهد استاذين كريمين احتضنا هذه الرسالة وتعهداها بالرعاية والاهتمام هما:

١ـ الدكتور الأب ميشيل ألار المدير السابق لمعهد الآداب الشرقية والذي لقي مصرعه في حوادث لبنان الأخيرة قبل أن يحقق مطامحه ويبلغ غاياته، بل قبل أن يقطف ثمرة جهوده العلمية.

وكانَ ، رحمه اللهُ ، قد أشرفَ على هذه الرسالةِ فرافقَها في جميع مراحلِها وأطوارهــا .

٢ـ الدكتورُ أهيف سنّو الذي كانَ له دور كبير في تهذيب هذه الرسالة وتشذيبها وذلك من خلال ملاحظاته السديدة ، وتوجيهاته الصائبة التي كانت تتسم بالشمــول والاستيعاب فتناولت الشكلَ والمنهجَ والمضمونَ .

رحم اللهُ الأولَ ، ومدّ في عمر الثاني ، فقد كانَ لهما فضــلٌ كبيـر في اخراجِ هذه الرسالة على هذه الصورة التي نرجو أن تحوز رضى العلمــاء والدارسين .

واللــه وليّ التوفيـق .

جميـل علــوش .

ألبـــــاب الأو ل

عصـــره – حياتـــه – آثـــاره

الفصـــل الأو ل

عصــــره :

الفصـــــل الأ ول
ـ دراســـــة المصـــادر ـ

اعتمدنا في كتابة هذا الفصل على طائفة من المصادر الاساسية هي :

١ـ المنتظم لابن الجوزي المتوفي سنة ٥٩٧هـ/١٢٠٠م. وقد كتب ابن الجـــوزي تاريخه هذا حسب السنين فلكل سنة أحداثها ووقائعها دون ان يكون ثمة اتصال أو ترابط بين سنة وأخرى. وهو كما يتحدث عن الأحداث والوقائع يتحدث كذلك عن الأشخاص. وتنبثق قيمة هذا المصدر من أن صاحبه شاهد تطورات هـــذا العصر وعايش أحداثه فقد ولد سنة ٥٠٨هـ/ ١١١٣م أو ٥١٠هـ/١١١٥م وتوفي سنة ٥٩٧هـ/١٢٠٠م (وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٤٢) فهو ألصق المؤرخين بالعصر السلجوقي زمنا. وقد اعتمدنا على هذا الكتاب في نقل بعض الحقائق عن المدارس والمكتبات وبخاصة المدرسة النظامية في بغـداد.

٢ـ الكامل لابن الأثير المتوفي سنة ٦٣٠هـ/١٢٣٢م وهو يجري فيه على نسق "المنتظم" في تسجيل الأحداث والوقائع حسب السنين وقد ينقل عنه أحيانا الا انه يمتـاز عنه في أنه يصل بين ما تجانس من تلك الأحداث والوقائع ويتتبعه بأناة وصبر ويعالجه بموضوعية وعمق. ويتجلى ذلك في حديثه عن السلاجقة فلم يكتف كابن الجـوزي بأخبار متقطعة عنهم حسب التسلسل التاريخي بل تتبع سيرتهم منذ نشأتهم حتى اضمحلال دولتهم تتبعا ينمّ عن عمق فهم وحسن بصيرة. وقد أفادتنا هذه الميـزة في حديثنا عن السلاجقة. هذا بالاضافة الى أننا اعتمدنا على "الكامل" فـــي دراسة الناحية الاجتماعية وما تشتمل عليه من ذكر الفيضانات والزلازل والكـوارث الطبيعية فقد اكثر ابن الأثير منها في كتابه وهي ميزة أخرى تستحق التنويه.

٣ـ التاريخ الباهر في الدولة الاتابكية لابن الأثير صاحب الكامل. وهو يتحدث فـي هذا الكتاب عن الدولة الزنكية التي قامت في الموصل ويتطرق فيه الى علاقـــة السلاجقة بهذه الدولة فيذكر شيئا من صراعهم مع القبائل العربية ومع الخلفـــاء وقد أفادنا "التاريخ الباهـر" في تصوير سياستهم الداخلية والخارجيـة.

٤ـ تاريخ دولة آل سلجوق، وهو في الأصل من تأليف عماد الدين الكاتب الأصفهانـي المتوفي سنة ٥٩٧/١٢٠٠م. وكان يعرف باسم "نصرة الفترة وعصرة الفطرة" ويقع في أربع مجلدات. وقد لخصه البنداري في مجلد واحد سماه "زبدة النصـرة" (انظر كشف الظنون ص ١٩٥٦) ولكنه طبع أخيرا تحت الاسم المذكور في أعلاه

لكون هذا الاسم اكثر دلالة على مضمون الكتاب. وتكمن قيمة الكتاب في أن مؤلفه الأصلي عايش أحداث هذا العصر فتنقل بين أصفهان وبغداد وتقلد عدة مناصب. هذا بالاضافة الى أنه كان يتقن اللغة الفارسية فقد ترجم كتاب " فتور زمان الصدور " لانو شـ بن خالد الوزير من الفارسية الى العربية وجعله جزءا من كتابه هذا. ويعطينا هذا الكتاب صورة عن السلاجقة في حروبهم وفتوحاتهم وعلاقاتهم بالأمم المجاورة. وهي صورة تنم عن تشيع المؤلف للسلاجقة واعجابه بهم مما يجعله يعمد الى المبالغة والتهويل أحيانا.

٥- تاريخ الخلفاء للسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ ١٥٠٥م. ينقل السيوطي في هذا الكتاب عن المؤرخين القدامى وبخاصة ابن الجوزي وابن الأثير. ومع ذلك فهو يجلو صورة وافية عن الخلفاء في مختلف أحوالهم وعن علاقاتهم بالسلاطين السلاجقة وموقفهم من العامة ومحاولاتهم الاصلاحية وغير ذلك مما كان يبدر منهم من تصرفات ويتخذونه من اجراءات في معالجة المشكلات التي تواجههم سياسية كانت أو اجتماعية. ونستطيع أن نعدّ هذا المصدر مكملاً لما كتبه ابنُ الجوزي وابن الأثير والبنداري في الموضوع.

هذا وقد نعتمد أحيانا في جلاء بعض الأحداث على كتب الطبقات كوفيات الأعيان لابن خلكان وطبقات الشافعية وبخاصة ما تعلق ببناء المدارس والمكتبات.

أما المصادرُ الحديثة فقد اعتمدنا على طائفة غير قليلة منها رغبة في الالمام بكل ما له صلة وثيقة بموضوعنا. ونود أن نشير بصفة خاصة الى " تاريخ العراق في العصر السلجوقي " للدكتور حسين أمين. وهو كتاب جامع يشتمل على كثير من الوثائق التاريخية ورسوم الآثار القديمة من مساجدَ ومنابرَ ومدارسَ وغير ذلك من شواهد العصر مما لا يشتملُ عليه كتابٌ غيرُه. وهو لذلك يمكنُ أنْ يعدَّ بحق مرجعاً أساسياً في الموضوع. وقد استفدنا منه كثيرا في الحديث عن الحركة الفكرية اذ أمدّنا بمعلومات ثمينة عن المساجد والرُّبُط وما كانَ يدورُ فيها من نشاطٍ تعليمي.

واعتمدنا كذلك على كتاب " تاريخ العرب " لفليب حِتّي وخاصةً فيما يتعلق بالحركات السياسية والمذاهب الدينية وقد اعتمد فيه مؤلفه على مصادرَ ليس من المتيسر الوصولُ اليها. ولهذا الكتاب قيمةٌ كبيرة قد نستطيع التدليلَ عليها بشاهدين هما :

١- أنه تُرجِمَ الى عدة لغات.

٢ـ   أنّ بعض الجامعات جعلته من ضمن مناهجهـــا التعليميـة.

هذه هي مصادرنا الأساسية لهذا الفصل. أمّا ما سواها فهو من المصادر الثانوية التي أغرانا باستخدامها رغبتنا في الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه. وعززنا في ذلك أنها تمسّ ما نحن فيه في الجـوهر وتصيبـه في الصميم.

***

تمهيـــــد

ولد أبو البركات ابن الأنباري في العراق (١) سنة ٥١٣هـ/ ١١١٩م وتوفـي سنة ٥٧٧هـ/١١٨١م. فحياته تمتد على جزء كبير من القرن السادس الهجري. ولقد فتح هذا العالمُ الكبيرُ عينيه على الدنيا ورحى حرب شديدة تدورُ بين اثنين من سلاطيـن السلاجقة (٢) هما سنجر وابن أخيه محمود (٣). كما شهد هذا العام الذي وُلِدَ فيه ابنُ الأنباري حدثًا خطيرًا في تاريخ العراق ألا وهو انفصالُ سلاجقةِ العراق عـن سلاجقة بلاد فارس (٤). يضاف الى ذلك أن صاحبنا تعلّم في مدارس السلاجقة (نظامية بغداد) وعلّم فيها (٥). ومن البديهي أن يكونَ لهذه الصلةِ الوثيقةِ، بالعصر السلجوقي تأثيرٌ كبير في تكوين شخصيّة صاحبنا وبناء ثقافته وتحديد اتجاهه العلمي. ولذلك يبدو من الضروري تقديمُ صورةٍ وافيةٍ عن هذا العصر من النواحي السياسيةِ والاجتماعيةِ والفكريـة

١ــ سيأتي تفصيل ذلك فيما بعـد .

٢ــ السلاجقة احدى عشائر التركمان الغزّ التي كانت تعيش في سهـوب القيرغيـز من بلاد التركستان، خلف نهر سيحون، ثم انتقلوا الى جند على طـرف سيحون، ثمّ الى بخارى، ثم عبروا النهر الى خراسان، حيث خيّموا بظواهـر خوارزم. ومـن هناك زحفوا الى بغداد، بعد أن سيطـروا على الأقاليم، وأقاموا لهم دولـة في بلاد فارس (انظر سيرة السلاجقة الكامل لابن الأثير ــ طبعة صادر ــ بيروت ج ٩ ص ٤٧٣ وما بعدها . وتاريخ الأمم الاسلامية للخضري ج ٢ ص ٤١٢ وما بعدها، وتاريخ العرب لفليب حتى ص ٤٧٣ وما بعدها) .

٣ــ ابن العبري ــ تاريخ مختصر الدول ص ٢٠

٤ــ حسين أمين، تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٩٤.

٥ــ سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد .

قبل التهيوء للخوض في تفاصيل حياته لصعوبة تفسير بعض التفاصيل مجردة عن وقائع العصر وأحداثه. واذا كان لنا أن نعتبر الأديب أو العالم ابن عصره وبيئته كما يرى بعض النقاد المحدثين (١)، فإنَّ القيام بهذه المهمة يصبح فرضًا واجبا ومسلكا لا محيدَ عنه.

* * *

١ـ هو الناقد الفرنسي هيبوليت تين (١٨٢٨ –١٨٩٣). انظر النقد الأدبي لكارلوني وفيللّو ترجمة كيتي سالم، منشورات عويدات ـ بيروت ص ٥٣ .

الحالـــة السياسيـــة

لم يكن الوضع السياسي هادئا ولا مطمئنا عند دخول السلاجقة الى بغداد ، فالاضطراب يعمّه من جميع نواحيه . لقد كان الخليفة لا يتمتع بشيء ممّا كان له من سلطة في السابق . وكانت امبراطوريته مقسمة مجزأة فالاُمويّون في إسبانيا والفاطميون في مصر وشمال افريقيا ، قد رسّخوا أنفسهم بما لا يدع مجالا لأي أمل في أن تحلّ بغداد محلّهم . وكذلك كان شمال سوريا والقسم الأعلى من وادي النهرين في أيدي الرؤساء العرب المتمردين . ومنهم من نجح في تكوين حكم وراثي . وكذلك كان الحال في بلاد فارس وما وراء النهر . وصفوة القول أنّ الفوضى السياسية والعسكرية كانت منتشرة والاضطراب السني الشيعي كان أمرا عاديّا (١) .

فقد تمكّن الشيعة من السيطرة على البلاد حين تسلموا زمام السلطة في العراق عن طريق البويهيين وفي مصر عن طريق الخليفة الفاطمي والدولة الفاطمية . ونجم عن ذلك أن اصبح السنة يشعرون أنهم مغلوبون على أمرهم وأنهم مظلومون مضطهدون . وممّا كان يزيد في ألمهم أنّ الخليفة العباسي كان مستضعفا مضطهدا لا يملك من أمره شيئا .

فكفة الشيعة كانت راجحة على جميع المستويات وفي مختلف أنحاء الامبراطورية الاسلامية على الرغم من أنهم قلة (٢) . وكان السنة يبحثون عن منفذ يخرجون منه ويتخلصون من هذا الظلم المفروض عليهم . فلقد كانوا يعتقدون أنّ الخلافة العباسية هي الأصل والأساس لأنها تنحدر من الاسرة النبوية الشريفة والبيت الهاشمي أما الخلافة الفاطمية فهي لا تمت — على ما يرون — الى البيت الهاشمي بصلة لأنها خلافة مصطنعة وبلا جذور تاريخية . ونجد هذه الحملة الشعواء على الخلافة الفاطمية عند عدد من المؤرخين الكبار كابن كثير (٣) وابن تغري بردي (٤) وابن خلكان

١— Hitti: History of the Arabs p. 473

٢— IBID.P 449

٣— البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٨٤ .

٤— النجوم الزاهرة ج ٤ ص ٧٥—٧٧ .

وابن عذاري والسيوطي (١) ، فقد اتهم هؤلاء الفاطميين بأن لا حظ لهم من النسب الهاشمي وأن دعوتهم باطنية اسماعيلية رافضة. وتنسبوهم الى اليهود والمجوس والملاحدة والباطنية والعبيدية وغير ذلك.

وهذا يوحي بمقدار النقمة التي كان يحطها السنة على التسلط الشيعي وبلغ بهم الأمر أن اتهموهم بالاتصال بالصليبيين والتآمر معهم على احتلال بلاد الشام مع العلم أن أهالي المدن الساحلية الشامية كانوا يستنجدون بالفاطميين لا بالعباسيين ولا بالسلاجقة حينما يحل بهم ضيم (٢). فقد دافع الفاطميون عن القدس وقدموا ضحايا جمة لحمايتها (٣) في حين تخلى هؤلاء وتخاذلوا.

ولهذه الأسباب كلها كان انتصار السلاجقة على البويهيين ردة سيئة على الشيعة. فقد اعتبر احتلالهم لبغداد من قبل الكثيرين تحريرا لها من البويهيين الهراطقة (٤) ومما يؤكد ذلك أن طغرلبك لم يتوجه نحو بغداد الا بعد أن جاءه الرسل والوفود وشجعته على القدوم وزينت له المغامرة ومهدت له السبل (٥) ولولا الظروف التي بيناها لما كان متيسرا لطغرلبك أن يلقى هذا التأييد والتشجيع.

ولم تقف هذه الردة عند هذا الحد فقد امتدت الى الفاطميين في مصر وهم الهدف الثاني للسنة الغاضبة الساخطة فأسقطت دولتهم على يد الناصر صلاح الدين سنة ٥٦٧هـ / ١١٧١م واقيمت الخطبة على منابر مصر للخلافة العباسية في بغداد (٦) ورجحت كفة السنة من جديد.

وقد عرف السلاجقة مدى اهتمام السنة بهم وحاجتهم اليهم فحاولوا أن يوثقوا

١ـ انظر Hitti: History Of The Arabs. p. 618

٢ـ ابن الأثير ، الكامل ج١٠ ص ٤٥٤ و ٤٧٦–٤٧٧.

٣ـ نفس المصدر ص ٢٨٢–٢٨٣ و ٢٨٦ و ٣٤٥–٣٤٦

٤ـ Bernard Lewis: The Arabs In History,p. 147

٥ـ البنداري ، تاريخ آل سلجوق ص ٦.

٦ـ أنظر Hitti; History Of The Ara bs 646

علا قاتهم بهم عن طريق التظاهر باحترام الخليفة والتقرب منه والتزلف اليه . وظلوا كذلك الى أن مكنوا قبضتهم على البلاد ورسخوا جذورهم فيها فتحولوا عن مسلكهم وتنكروا لعهودهم ومواثيقهم وأذاقوا خلفاء بني العباس أصناف الذل والعذاب.

هذا من الناحية الداخلية . أما في الخارج فقد كانت سياسة السلاجقة تقوم على اعتماد العنف واستخدام القوة . فبعد أن انتهوا من تطويع الأمراء المتنفذين الذين كانوا يدينون للخليفة الفاطمي في الموصل (١) وحلب (٢) وديار بكر (٣) ، سعروا الحروب على جميع الجبهات مع الدول والامارات المحيطة بهم . وكان أشد تلك الحروب وأهمها ما دار بينهم وبين الروم . فقد شنوا على الروم عدة غزوات وتغلبوا عليهم في عدة مواقع . وقد بلغت هذه الغزوات قمتها في عهد ألب أرسلان الذي انتصر على الروم في موقعه حاسمة هي معركة " ملاذكرد " (٤) سنة ٤٦٣هـ / ١٠٧٠م في مكان يقع شمال بحيرة قان" في أرمينية وأسر الامبراطور البيزنطي رومانوس ديوجينوس وبدأت منذ حينئذ قبائل السلاجقة تستقر في مناطق هضبة آسيا الصغرى التي أصبحت في ذلك الحين جزءا لا يتجزا من الأرض الاسلامية (٥) . وقد جرى ملكشاه على نهج أبيه في معاملة الروم . فقد توجه الى الشام وأنطاكية وبلغ الى حد القسطنطينية وقرر ألف دينار تحمل الى خزانته . وفي مرة أخرى ذهب ليسترد " الرها " من الروم حينما دخلوها وأخربوا المساجد (اجلوا المسلمين عنها سنة ٤٧٩هـ / ١٠٨٦م (٦) . وصفوة القول أن الأمبراطورية البيزنطية لم تستطع الوقوف في وجه السلاجقة لأنها كانت تعاني من اضطرابات مالية واجتماعية (٧) .

١ــ ابن الأثير ،الكامل ج ٩ ص ٦٢٦ والباهر في تاريخ الدولة الاتابكية ص ٥

٢ــ ابن الأثير ،الكامل ج ١٠ ص ١٤٨ ــ ١٥٠

٣ــ ابن الأثير ،الباهر ص ٥

٤ــ البنداري ،تاريخ آل سلجوق ص ٣٨ ،حسين أمين ،تاريخ العراق ص ١٢٥ .

٥ــ Hitti: History Of The Ara bsp. 475

٦ــ ابن الأثير ، الباهر ص ٧

٧ــ خود ابخش ،حضارة الاسلام ص ٦٠ ــ ٦١

ويتضح مما سبق أنه كان ثمة مسوغان لوجود السلاجقة من وجهة النظر السنية البحتة هما :

١ـ القضاء على الشيعة وتهديم دعائمها في العراق ومقارعتها في الشام ومصر .
٢ـ محاربة البيزنطيين وإحياءُ سيرة هارونَ الرشيد في غزو الروم والمرابطة على الثغور .

هذا بالاضافة الى أنّهم وحّدوا الامبراطورية الاسلامية ولمّوا شعثها بعد تفرق . فقد استطاع السلاجقة فعلاً أن يجمعوا ما تناثرَ من الامبراطورية الاسلامية . فقد توفي ملكشاه بعد أن اتسع ملكه اتساعًا عظيمًا . فخُطِب له من حدودِ الصين الى آخر الشام ومن أقاصي بلاد الاسلام في الشمال الى آخر بلاد اليمن . وحملت اليه ملوك الروم الجزية ولم يفته مطلب (١) .

وقد حظي السلاجقة في أول الأمر بتأييد السنة على هذا الأساس . ولكن هذا التأييد أخذ يتلاشى تدريجيا الى أن انقلب نقمة وتمردا نتيجة لطغيان السلاجقة وتخليهم عن مبادئ الدين الاسلامي وصراعاتهم الداخلية . فقد كانت مشكلة هؤلاء أن دولتهم لم تقم على المبادئ ولا حاربت من أجل عقيدة محددة وان تظاهرت في أول أمرها بذلك . وكان الرجل الوحيد الذى فهم هذا النقص في بناء الدولة هو نظام الملك فقد حاول أن يعوضهم عن هذه العقائد والمبادئ مدارس تخرج علماء ومثقفين من شأنهم أن يحملوا بحماسة واعتداد قضية الدولة السلجوقية ويدافعوا عنها ويحموها من كل خطر تتعرض له .

١ـ الخضري ، الدولة العباسية ص ٤٢٩

وقد عبّر نظام الملك عن هذا المعنى في عدة مناسبات (١) .

غير أنّ نظام الملك توفي وتوفي بعده بقليل السلطان ملكشاه ثالث السلاطين السلاجقة العظام وتمزقت بعدهما الدولة السلجوقية وتناهبتها المنافسات والمغامرات فانتهت الى الضعف ثم الى الزوال .

١- من ذلك قوله لألب أرسلان حين كان يستعد لمهاجمة عمه قتلمش لتمرده عليه وقد بدت عليه إمارات الخشية والقلق: وقد جعلت لك من خراسان جندا ينصرونك ولا يخذلونك ويرمون دونك بسهام لا تخطيء وهم العلماء والزهاد . فقد جعلتهم بالاحسان اليهم من أعظم أعوانك . (الكامل ج ١٠ ص ٣٦) .

الدينية والقومية وتأييد العامـــة له غير مشكوك فيـــه . ولذلك كان الفاتحـــون مضطرين في معظم الأحيان لاسترضائه ومسايرته وار تظاهراً ،تهدئة للوضـــع وتجنبا لثورة الجمهور وهياجـــه .

ثم انّ العنصر العربي كان يأبى في أشد حالات العسف والاستبداد الا التعبيـر عن رفضه وتمرده . فكان المتغلبون والمتنفذون من الأمراء العرب ،يجهرون بهذا الرفـض والتمرد ان واتتهم الفرصة معلنين كراهيتهم للدخيل أيا كان بويهيّا أو سلجوقيـــا . ومن أبرز هؤلاء في العصر السلجوقي بنو مزيد في الحلة،وبنو أبي الجبر في البطائـح ، وبنو عقيل في الموصل . وقد بلغ من قوة بني مزيد أن صدقة أحد أمرائهم حاز لقب ملـك العرب وسيف الدولة . ودانت له بلاد واسعة تضمّ البصرة والبطائح وواسطا والكوفة وعانة والحديثة والانبار . وهو الذى شيدّ الحلة عام ٤٩٥هـ/١١٠١م واتخذها مقره ،فأصبحت مركزا حضاريا له أهميته في حياة العصـــر (١) .

وقد اصطدم امراء بني مزيد بسلاطين السلاجقة والخلفاء غيرمرة ووقعت بين الطرفين حروب حامية . وقد بلغت الجرأة بأحد امرائهم حد الامتناع عن ذكر اسم السلطـــان بالخطبـــة (٢) .

أما بنو أبي الجبر فقد سكنوا البطائح بين البصرة وواسط وكانت لهم ولاية البطيحة فيما بين القرن الخامس وبعده . وكان أبو علي بن أبي الجبر متقدما في بعض نواحـــي البطائح . وقد عصى أيام طغرلبك وهزم الجيش الذى أرسله السلطان لحربه (٣) .

أما العقيليون فكانوا في الموصل وقد أرهقوا الدولة السلجوقية وكلفوها غاليا إذ انضموا الى ثورة البساسيري وأعلنوا الخطبة للخليفة الفاطمي ولذلك هاجم طغرلبك بـــك الموصل واحتلّها وسلمها لأخيه ابراهيم بن ينال (٤) . ثم تمّرد العقيليون في الموصـــل مرة أخرى على زمن ملكشاه فسيّر اليها جيشا عظيما واحتلهـــا (٥)

١ـ علي الطاهر ، الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر السلجوقي ص٥٢
٢ـ نفس المصدر والمكان .
٣ـ نفس المصدر ص ٥٤
٤ـ ابن الأثير، الكامل ج ٩ ص ٦٢٦
٥ـ ابن الأثير ،الباهر ص ٥ .

بالاضافة الى هذه الامارات أو الدويلات العربية كان ثمة قبائل لها شأن كبير في هذا العهد، وان لم تصنع لها امارة مثل قبيلة خفاجة (١) . وهي قبيلة يحسب لها حسابٌ وأكثر ما تذكر عند السلب والنهب والتخريب (٢) .

وكانت هذه الامارات والقبائل العربية عصيّة على الغزاة صعبة المراس فلم تكن تلين لحاكم ولا تخشع لسلطان . وهذا ما حدا بالسلطان ملكشاه أن يعلن سخطه على العرب ويهدد باستئصال شأفتهم (٣) .

ب- الديالمة : " وهم الذين يسكنون جنوبيّ شرقي بحر قزوين . وقد جاء بعضهم قبل دخول البويهيين الى العراق ثم ازداد عددهم خلال العصر البويهي وأصبح لهم نفوذ كبير في العراق (٤) " ويظهر هؤلاء الديالمة في ثورة البساسيرى اذ كان عليهم جل اعتماده (٥) . وقد سرّحهم طغرلبك عند دخوله بغداد وظفره بالبساسيري (٦) وكانوا في هذا العصر يعيشون في بغداد كغيرهم من الأقوام والأجناس . ولكنّ السمة الغالبة عليهم كانت التشيع .

جـ- الفرس : كان يسكن العراق بعض الفرس وكان لهؤلاء أثر في حقلي الثقافة والسياسة (٧) . وقد ظهر منهم رجال أعلام في العصر العباسي الأول من أمثال أبي مسلم الخراساني وبني سهل وعبد الله بن طاهر (٨) .

١- حسين أمين : تاريخ العراق في عصر السلاجقة ص ١٥ .
٢- علي الطاهر : الشعر العربي ص ١٥ ، حاشية رقم (٣)
٣- ابن الأثير ، الباهر ص ٥ .
٤- حسين أمين : تاريخ العراق في عصر السلاجقة ص ١٦
٥- Hitti: History Of The Ara bs, p. 474
٦- IBID, P. 476
٧- حسين أمين ص ١٦
٨- حسن محمود : العالم الاسلامي في العصر العباسي ص ٣١٧ .

وقد تسلموا في عهد السّلاجقة مقاليد الأمور ويعلل ولبر ذلك بقوله :" لأنّ الاتراك (يعني السلاجقة)البدو الأميين سرعان ما وضعوا الفرس في المناصب الرئيسية وانقلبوا هم أنفسهم الى رعاة وحماة للعلوم والفنون" (١) وحسبنا أن نذكر نظام الملك مثالا لما وصل اليه الفرس من مكانة في الدولة الجديدة . فقد استطاع بما يملك من عبقرية في الادارة وأساليب الحكم وشغف بالعلم والمعرفة " أن يفرض الحضارة الايرانية العالية على السلاجقة ". (٢)

د ـ الأتراك : وهم من العناصر القوية التي لعبت دورا خطيرا في السياسة وقد أخذ خطرهم يزداد منذ استخدمهم الخليفة المعتصم العباسي " وطابع الترك حب الجنديّة والفروسية والاستكثار من الجنود المجلوبة من بلادهم لتقوية حكمهم كما عرفوا بأنهم ينظرون في شيء من الاحتقار الى أهل البلاد التي يحكمونها وينتصرون لمذهب أهل السنة ولا يميلون الى الفلسفة والجدل في الدين ويقربون علماء الدين وخاصة علماء التفسير والحديث (٣) .

وقد كان لهم بعد دور كبير في رسم سياسة الدولة العباسية وفي صنع الأحداث الكبار ولا سيّما بعد تضاؤل سلطة الخلفاء فقد ظهر التاريخ بعدئذ " مرتبطة أحداثه بأشناس وايتاخ وبغا الكبير ، وبغا الصغير وابن طولون والاخشيد وغيرهم من الأتراك اذ صاروا هم القابضون على زمام الدولة والمتصرفون في شؤونها" (٤) .

وفي عهد البويهيين والسلاجقة ، كان للعنصر التركي أثر كبير في توجيه مجرى الأحداث لقد كان هؤلاء يتدخلون في الخلافات بين السنة والشيعة فيفضّونها (٥) حينا ويؤرثونها (٦) أحيانا . كما كانوا في أحيان أخرى عامل فوضى واضطراب في البلاد

١ـ دونالد ولبر : ايران ماضيها وحاضرها ص ٥٩ .
٢ـ نفس المصدر ص ٦٠
٣ـ تاريخ الحضارة الاسلامية ص ١٦٣ .
٤ـ العالم الاسلامي ص ٣١٨ وانظر حضارة الاسلام ص ٥٥
٥ـ ابن الأثير : الكامل ج ٤ ص ٥٦١
٦ـ نفس المصدر ص ٥٦٣

فيسطون وينهبون وينتهكون الحرمات (١) .

وأعجب ما في الأمر أن العنصر التركي لم يكن له خط سياسي معين . وانما هم أصحاب فوضى وشغب وأكبر دليل على ذلك " وثوبهم بأهل البساسيري والقبض عليه ونهب دوره وأملاكه " (٢) مع العلم أن البساسيري كان محسوبا عليهم فهو تركي صميم بل هو قائد فرقة الجنود التركية المرتزقة في الجيش (٣) . فمن حقه عليهم أن يحوطوه ويحتشدوا حوله . ولكن يبدو أنهم وقعوا تحت اغراء المال من جهات أخرى .

والذي يثبت تأرجح هؤلاء القوم وعدم التزامهم بخط معين ، اتصال طغرلبك بهم عند ازماعه دخول بغداد سنة ٤٤٦هـ / ١٠٥٤م " يعدهم بالجميل والاحسان " (٤) ولعل طغرلبك السياسي الداهية كان يعلم مفتاح قلوب هؤلاء ألا وهو المال والعطايا . وكان يعلم أنهم مع كل دافع . ولكنه لم يفلح في ذلك . وقد أنكر الأتراك هذا الاتصال من قبل طغرلبك . ولم يكن موقفهم واضحا بهذا الشأن البتة . فهم قد هاجموا البساسيري كما ذكرنا ولكنهم لم يردوا على وعود طغرلبك بالقبول على الرغم من أن الخليفة كان يرحب به ويستعد لاستقباله . وهذا منتهى التناقض .

والعجيب أن هؤلاء الذين كانوا يتظاهرون بالوقوف الى جانب الخليفة يقفون الى جانب السلطان ضد الخليفة في ظرف آخر . وذلك حين هم الخليفة المسترشد بمحاربة السلطان مسعود . فقد كان انحيازهم الى جانب السلطان سببا في هزيمة الخليفة وأسره (٥)

١ـ ابن الأثير : الكامل ج ٦ ص ٥٩٧
٢ـ نفس المصدر ص ٦٠٧
٣ـ حضارة الاسلام ص ٥٦
٤ـ ابن الأثير : ج ٦ ص ٦١٠
٥ـ الخضري : محاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية ج ٢ ص ٤٤٨

وما نودُّ أن نقوله أن الأتراك كانوا عنصرًا له شأن وخطر في العصر السلجوقي . وكان كلّ من الأطراف المتنازعة يحاول أن يخطب ودّهم لضمان السيطرة والنفوذ من جهة ولاستتباب الأمن من جهة أخرى .

الى جانب هؤلاء جميعًا كان يسكن العراق بعض الأقليات التي لم يكن لها أثر كبير في تسيير الأحداث كبقايا النبط الذين يتكلمون الآرامية والأكراد الذين كانوا يسكون في القسم الأعلى من الجزيرة وفي الجهات الشرقية والشمالية (١) .

أما من حيث المستوى الاجتماعي فقد كان المجتمع ينقسم الى فئتين :

أ ـ الخاصة : وتشمل الخليفة وأسرته من البيت القادري (٢) لأن من سواهم من الأسرة مخالط للعوام في البلد وجاري (كذا) مجرى السوقة (٣) . أما هم فكانوا يترفعون على غيرهم ولا يساوون أحدا بأنفسهم كما لا يسمحون لأحد بأن يحدثهم في شأن الزواج من بناتهم (٤) . فهؤلاء يكونون طبقة لها مميزاتها وملامحها على الرغم من أن بعض المؤرخين يلحقون بهذه الطبقة موظفي الحكومة وأبناء البيت الهاشمي ومن لفّ لفهم . وتضم هذه الطبقة العليا السلاطين والملوك والامراء وغيرهم من الذين ابتسم لهم الحظّ فأثروا بطريقة أو بأخرى .

ج ـ العامة : وتسمى أحيانا الرَّعاعَ أو سواد الناس أو الجمهور وتكوّن هذه الطبقة مادة الجيش ومنها الفعلة والصناع والفلاحون (٥). وكانت هذه الطبقة في هذا العصر معرّضة للفقر والأوباء والفيضانات وظلم الطبقات العليا . كما كان يقع على كواهل هذه الطبقة عبء مقاومة الظلم والاستبداد وتقويم الانحراف والاعوجاج بما تملك من وسائل وقدرات . وما اكثر ما نقرأ في كتب التاريخ عن أخبار تمردها وثورتها مما سنتطرق له في حديثنا عن الحركة الاقتصادية .

١ـ حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ١٦
٢ـ علي الظاهر : الشعر العربي ص ٥٤
٣ـ ابن الجوزي : المنتظم ج ٨ ص ٣٢٨
٤ـ نفس المصدر ص ٥٤
٥ـ علي الظاهر : الشعر العربي ص ٥٦

ثانيـــــا ـ الحالة الدينيـــة .

كان سكـان العـراق في العصـر السلجوقـي ينقسمـون من الناحيــــة الدينية الى الطوائـف التاليـــة :

أ ـ المسلمـــــون .
ب ـ النصـــــارى .
جـ ـ اليهـــــود .
د ـ المجـــــوس وغيرهم .

ويطلق على الفئات الثلاث الأخيرة أهل الذمـة . أمّا المسلمون فيكونون الأكثريـة في المجتمع ومنهم الخليفة الذى ينحدر من الأسرة النبوية وينتمي اليها ويكتسب صفتـه الشرعية من هذا الانتماء . وكان المسلمون هم الاصل والأساس في بنية المجتمـع والطوائف الباقية تأتي في الدرجة الثانية أو الثالثة حسب موقع كل منها . وتكتسب الطائفة الاسلامية مركزها البارز والمسيطر في المجتمع من عاملين :

الأول : تفوقهم على الطوائـف الأخرى عددًا .
الثاني : استئثارهم بالوظائف والمراكز الحسّاسـة في الدولـة .

يضاف الى هذا كله أنّ الدولة في أصلها وأساسها مسلمة وأن الطوائف الأخـرى من نصارى، ويهود ومجوس وغيرهم من الأقليات كانت تعيش تحت حماية الدولة بموجب عقد وعهد يرضع به الولاء مقابل الرعاية والحماية . وحين ينتهي الولاء تنتهي الرعاية . فعلـى الدولة أن تحميهم ما داموا يقدمون الولاء والطاعة لها والا فلا رعاية ولا حماية ولذلـك سمّوا أهـل الذمـة ، أى أنهم يعيشون في ذمة المسلمين أي في عهدهم وضمانهـم ، لهم حقوق وعليهم واجبـات .

والمسلمون كما هو معلوم ينقسمون الى عدة فرق ومذاهب وكانت هذه الفـرق والمذاهب أظهر ما تكون نشاطا واضطراعا في بغـداد . " فقد كانت بغداد هـي العاصمة بمعنى الكلمة الحقيقي . وآية ذلك أنّ جميع الحركات الروحية في مملكة الاسلام كانت تتلاطمُ أمواجها في بغداد، وكان فيها لجميع المذاهب أنصار " (١) وكانـت

---

١ ـ آدم متز ج ١ ص ١٢٣

السنة هي المذهب الرسمي والحنفية مذهب الخلفاء والسلاطين" (١). وأما الشافعية فقد لقيت دعمًا وتأييدًا من نظام الملك . " الذي كان من أعاظم معتنقيها والمدافعين عنها والعاملين على تأسيس مدارسها" (٢). وكان مذهب بن حنبل الغالب في بغداد (٣) (أما المالكية فلا يكاد يحسّ لهم وجود (٤). " ولكنّ اكبر حزبين كانا في القرن الرابع الهجري هما الحزبان المتشددان في التمسك بمذهبهما وهما الحنابلة والشيعة (٥).

وكان أنصار الشيعة يسكنون بنوع خاص حول سوق الكرخ ولم يتعدوا الجسر الكبير ويحتلوا باب الطاق الا في أواخر القرن الرابع الهجري (٦). وكثيرا ما كان يحصل بين هذه المذاهب احتكاكات واختلافات وفتن ينتج عنها ارتباك البلد واختلال الأمن فيه .

أما أهل الذمة ، فتشمل هذه التسمية في الاساس أهل الكتاب اى اليهود والنصارى ثم اضيف اليهم المجوس في القرن الرابع الهجري . وأصبح لهم بعد ذلك كاليهود والنصارى رئيس يمثلهم في قصر الخلافة (٧) .

وفي حين كان لكلّ من طائفتي المجوس واليهود رئيس بالوراثة يلقب بالملك يدفع أفراد طائفته ضريبة معينة له كان الأمر يختلف بالنسبة للنصارى . فالرآسة فيهم لا يمكن أن تكون وراثية لسبب بسيط هو أن الرئيس لا يتزوج ولا ينجب . ومن ناحية أخرى كانت الرآسة فيهم روحية لا دنيوية (٨) . أعني أنها لا تتدخل في موضوعات المعيشة والحياة . ولم يكن الرئيس يتقاضى من رعيته أية ضريبة .

١ـ علي جواد الطاهر : الشعر العربي ص ٦٠
٢ـ نفس المصدر والمكان .
٣ـ المنتظم ج ٨ ص ٢١٢
٤ـ علي الطاهر ص ٦٠
٥ـ آدم متز ج ١ ص ١٣٣
٦ـ نفس المصدر والمكان .
٧ـ المصدر السابق ج ١ ص ٧٨
٨ـ نفس المصدر والمكان .

وكان الرئيس ينتخب من قبل الكنيسة ويصادق الخليفة على انتخابه ويكتب له عهدا كما يكتب لكبار العمال والمتصرفين .

وأما فيما يتعلق بعدد أهل الذمة فقد كان عدد اليهود في العراق في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) ٦٠ ألف وعدد النصارى ما بين أربعين وخمسين ألفا . أما المجوس فكانوا كثيرين ولكن لم يرد رقم محدد بهذا الشأن .

وكان هؤلاء يتمتعون بجميع الحقوق المدنية وبالحرية الدينية بل كان يبلغ من بعض الخلفاء أن يحضروا مواكبهم وأعيادهم (١) . وفي حالة انقطاع المطر كانت الحكومة تأمر بعمل مواكب يسير فيها النصارى وعلى رأسهم الاسقف واليهود ومعهم النافخون في الأبواق (٢) .

هذا ومن الجدير بالذكر أنّ الدولة كلّها كانت تقوم على اساس ديني فالخليفة في الأحوال العادية هو الحاكم الأعلى وهو مصدر السلطات لأنه ظل الله على الأرض. غير أنّ هذا الحاكم المطلق قد حدّت سلطاته الى حد بعيد في عهد البويهيين والسّلاجقة وقد ضويق مرات وحورب واضطهد مرات أخرى .

أما سلاطين السلاجقة فكانوا سنيين لأنّ السنة "تتلاءم مع عقولهم البسيطة فأقبلوا عليها واعتنقوها بكل ما في نفوسهم الفظة من قوة وحماسة" (٣) . وعلى الرغم من أنهم كانوا يظهرون غاية الخشوع والتعبد الا أنّهم لم يكونوا يعفّون عن تخطّي القوانين والحدود اذا كانت تعارض مصالحهم فيتصرفون حسب الأهواء والأهداف.

وكان الخلفاء يتمتعون بنوع من الحسّ الديني البسيط والعميق في الوقت نفسه . فيلجأون الى الصلاة والدعاء اذا ألمّ بهم مكروه أو حلّ بهم ضيق ، كالخليفة المسترشد حينما اشتبك في معركة مع دبيس بن صدقة الأسدي . فقد وقف في موكب خلف العسكر بحيث يرونه والقرآن بين يديه والمصاحف منشورة . وتقدم الى أهل بغداد بقراءة القرآن

١- آدم متز : الحضارة الاسلامية ج ١ ص ٨٧ - ٨٨
٢- نفس المصدر ص ٨٨
٣- بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ص ٢٧٢

والدعاء له (١) . وحينما اقتربت المعركة من لحظة الحسم وأشرف الخصم على الهزيمة جرّد الخليفة سيفه وتقدّم وهو يكبّر (٢) .

وكذلك صنع الخليفة المقتدي حينما أنذره السلطان ملكشاه بالخروج من بغداد فقد لجأ الى الدعاء والصيام للتخلص من الكرب الذي وقع فيه . وقد توفي السلطان فملأ فسّر الخليفة وشكر الله على استجابة دعائه (٣) .

وكذلك صنع الخليفة المقتفي ووزيره ابن هبيرة فقد قضيا شهرا في الدعاء على السلطان مسعود لما لم يتمكن المجاهرة بالمحاربة فتوفي في خلال شهر من ذلك (٤) . مع أن المقتفي هذا في غاية القوة والنفوذ " فلم يكن يجرى في دولته أمر الا بتوقيعه (٥) . ولعلّه حصّل على ما حصّل من قوة ونفوذ بعد وفاة السلطان مسعود .

وبلغ من عمق الحسّ الديني عند المقتدي " أنه نفى المغنيات والخواطي ببغداد وأمر أنْ لا يدخلَ الحمّامَ الّا بمئزرٍ . وخرّب أبراج الحمام صيانة لحُرُم الجمهور (٦) .

أما السلاطين فكانوا يتمتعون بشيء من هذا الحسّ الديني الذى تحدثنا عنه . فيذكر عن ألب أرسلان أنه قال وهو يقرب من الموت " ما كنت قطّ في وجه قصدته ولا عدو أردته الا توكلت على الله وطلبت منه النصر " (٧) . كما كان ألب أرسلان " يكثر الصدقة فيتصدق في رمضانَ بخمسةَ عشرَ ألفَ دينار " (٨) .

١ــ ابن الأثير : الباهر ص ٢٦
٢ــ نفس المصدر والمكان .
٣ــ تاريخ الخلفاء ص ٤٢٥
٤ــ نفس المصدر ص ٤٣٣
٥ــ نفس المصدر والمكان .
٦ــ تاريخ الخلفاء ص ٤٢٣ الكامل ج ١٠ ص ٦١
٧ــ الخضرى ص ٤٢٦
٨ــ الكامل ج ١٠ ص ٧٤

وكذلك يذكر عن ملكشاه ابنه أنه " وضع في النواحي التي فتحها من الروم خمسين منبرا اسلاميا "(١) .

ليس هذا فقط . فقد بلغ الحسّ الديني عند بعض السلاطين حبّا يقرب من الوهم والخرافة فيذكر عن سنجر أنه كتب الى ابن أخيه مسعود ، يشير عليه بالاعتذار لأمير المؤمنين الخليفة (الراشد) حتى يزول غضب الله من صواعق وزلازل (٢) . وكان مسعود قد أسر الخليفة الراشد فرد عمه سنجر ما حصل من صواعق وزلازل الى هذا السبب .

وكانت الحركة الدينية نشطة في هذا العصر بين الخاصة والعامة . فكثرت المساجد والاجتماعات الدينية واهتم العلماء وشيوخ الدين بالوعظ . وكثر الوعاظ في بغداد ، بل توافدوا عليها من أطراف البلاد في المواسم . ففي سنة ٥١٦هـ/١١٢٢م قدم الى بغداد أبو الحسن الغزنوي وأبو القاسم العلوي وأبو الفتوح الإسفراييني . واختار كلّ منهم رباطا يعظ فيه ومنهم من عقد مجالس الوعظ في عدة مواضع (٣) .

ولعلّ لصراع المذاهب المختلفة من شيعة ثمّ من شافعية وحنبلية وحنفية ومالكية سببا في هذا الاقبال على الوعظ والتوجيه بحيث كان كل مذهب حريصا على اجتذاب أكبر عدد ممكن من الناس.

وقد بلغت الشجاعة ببعض الواعظين كابن العبادي أن خاطب أحد السلاطين بقوله : " يا سلطان العالم أنت تهب في ليلة لمطرب بقدر هذا الذي يؤخذ من المسلمين (٤)

ومن الظواهر المهمة في هذه الفترة انتشار المتصوفة بصورة بارزة " فقد راجت سوق

١ـ تاريخ الخلفاء ص ٤٣٣
٢ـ الخضري ص ٤٢٧
٣ـ الكامل ج ١٠ ص ٦٠٥
٤ـ تاريخ الخلفاء ص ٤٣٣

الصوفية في العصر السلجوقي وربما شجع السلاجقة السنيون هذه النزعة كوسيلة من وسائل محاربة الشيعة . (١)

وقد تكون كثرة الاقبال على التصوف ناتجة عن ردة فعل للمتناقضات التي كانت تحكم العصر . وتتمثل هذه المتناقضات في الغنى الفاحش عند الخاصة ، والفقر المدقع عند العامة ، وكثرة الحروب والمجاعات والفيضانات التي جعلت الناس لا يلمحون شعاع أمل في الحياة إلاّ من خلال التعبد والتقرب من الله .

يضاف الى هذا أنّ المتصوفة كانت تلقى ما يشجعها في هذا العصر " فقد شيّد السلاجقة الخانقاوات (الرُبُط) ليقيم فيها الصوفية ويزاولوا عباداتهم . ووقفوا عليها الأموال والعقارات (٢) .

وصفوة القول أنّ الحالة الدينية في هذا العصر كانت صورة لما يتداول المجتمع من أديان ومذاهب وما يضطرب فيه من تيارات واتجاهات . وكان ثمة تفاعل كبير بين الحركة الدينية والحركة الثقافية كلا هما ترفد الأخرى وتصب فيها . ولما بين الحركتين من القربى سنجد أنفسنا منساقين دون أن ندري لمعاودة الحديث عن بعض عناصر الحركة الدينية من خلال معالجتنا للحالة الفكرية في هذا العصر .

انّ الصراع الديني هو صراع فكرى أيضا ومن ثم فلا غرابة في أن نجمع بين التيارات ونصل بين الواحد منها والآخر . فهي تيارات متداخلة يعمل فيها الدين والفكر والسياسة والاقتصاد وعوامل أخرى .

١ــ حسن الباشا : الفنون الاسلامية والظائف ج ٢ ص ٧١١
٢ــ نفس المصدر ص ٧١٢

ثالثاً ـ الحالة الأقتصادية :

أنشأ السلاجقة امبراطورية واسعة الأطراف، فسيحة الأرجاء امتدت حدودها على عهد سلطانهم ملكشاه من حدود الصين في الشرق الى شواطيء البحر المتوسط في الغرب ومن أقاصي بلاد الشام في الشمال الى أرض اليمن في الجنوب. وكانت تضم هذه الامبراطورية الكبيرة مسافات واسعة شاسعة من الأراضي الخصبة، وكانت مصادر الثروة فيها متعددة متنوعة، فكان لا بدّ أن تكثر الأموال وتتكدس الخيرات، ويعم الرخاء في جميع أنحاء الامبراطورية.

فقد كانت موارد بيت المال كثيرة أهمها : الخراج والجزية والزكاة والفيء، والغنيمة والعشور (١). ولكنّ المشكلة أنّ النظام لم يكن مستتباً، والسلطان لم يكن يقف عند حدود الشريعة والدين والقانون. فكان يتصرف بأموال الدولة كأنها له ولم تكن خزانة المملكة لتتميز عن (جيب) السلطان) (٢).

وكذلك لم يكن السلطان يكتفي بما تفرضه الشريعة والقانون من الضرائب، بل يتجاوز ذلك الى وسائل أخرى لجمع المال، كالضمانات والاقطاعات والضرائب والمكوس والمصادرة والاستصفاء والأموال الجزيلة التي كان يتقاضاها ثمنا للمناصب، ثم الهدايا (٣).

وعلى الرغم من هذا كله، فلم تكن الحالة الاقتصادية جيدة بصفة عامة، بمعنى أن الفقر والمرض كانا متفشيين بين الناس. وكانت العامة تثور وتتمرد بين الفينة والفينة، وذلك لسوء الأحوال الناتجة عن الأسباب التالية :

١ـ سوء التوزيع : وهي قضية مستحكمة في المجتمعات الرأسمالية والاقطاعية، فلم تكن هذه المبالغ الطائلة التي تحصّل من أطراف الدولة توزع بالعدل في طبقات المجتمع، بل كان السلطان ووزراؤه وحاشيته ينفقونها في اللهو والطرب .

١ـ حسن ابراهيم حسن وعلي ابراهيم حسن : النظم الأسلامية ص ٢٦٥ .
٢ـ علي الظاهر ص ٤٩
٣ـ نفس المصدر والمكان .

فقد كان السلاطين السلاجقة يحبّون الملاهي، ومزاولة الصيد، ومعاقرة الحسان والغلمان والخمور (١).

وكانوا في الوقت الذي فيه يكتنزون المعادن الكريمة من ذهب وجوهر ويختزنون المبالغ الطائلة، يحيون حياة البذخ والترف، فينثرون الجواهر في الأعراس (٢). ويزيّنون مفارقهم بتيجان الذهب التي تزيد قيمة أحدها على ألفي ألف دينار (٣).

ولا نريد أن نفيض في ذلك. المهم أن ندلل على أنّ السلاجقة لم يحسنوا توزيع المال ولم يعملوا على ارضاء العامة. ولم يصرفوا المال في وجوهه المعروفة بل بذخوا وبطروا فساءت الأحوال المادية.

٢ـ كثرة الاضطرابات: كثرت الاضطرابات السياسية والفتن بين السلاطين والخلفاء، وبين كبار رجال الدولة عامة بالإضافة الى الحركات الهدامة التي انتشرت في أطراف المملكة كالباطنية والقرامطة والحشاشين والتي عملت على تهديم صرح الأمن والاستقرار فضعفت الحركة التجارية ولم يعد يأمن المسافر على حياته.

٣ـ الكوارث الطبيعية: بالإضافة الى الخلافات الداخلية بين الشيعة والسنة والمجازر التي كانت تحصل بين الطرفين، كثرت الفيضانات والأوباء وانقطاع الأمطار ففي أحد الفيضانات التي وقعت سنة (٥٠٢هـ/ ١١٠٨م) مثلاً "فقطعت الطرق وغرقت الغلات الشتوية والصيفية وحدث غلاء عظيم بالعراق. بلغت كارة الدقيق الخشكار عشرة دنانير امامية. وعدم الخبز رأساً وأكل الناس التمر والباقلاء الخضراء. وأما أهل السواد فانهم لم يأكلوا جميع شهر رمضان ونصف شوال سوى الحشيش والتوت" (٤).

وفي سنة ٥١٢هـ/١١١٨م انقطع الغيث وعدمت الغلات في كثير من البلاد.

١ـ على الطاهر ص ٥٠
٢ـ الكامل ج ١٠ ص ٥٩٤
٣ـ نفس المصدر ص ٥٠٧
٤ـ نفس المصدر ص ٤٧٠

وكان أشده بالعراق . فغلت الأسعار وأجلى أهل السواد وتقوّت الناس بالنخالة (١) وتكرر الحال سنة ٥١٧هـ/ ١١٢٣م ونتج عن الغلاء الشديد " أن حل بالناس موت كثير وأمراض زائدة هلك فيها كثير من الناس" (٢)

ومما يدل على سوء حالة الناس في هذا العام أن الخليفة المسترشد أراد بناء سور لبغداد فجبى تكاليفه من أهل البلد ثم لما رأى أحوال الناس ردّ أموالهم عليهم شفقة ورحمة (٣) .

وقد حاول بعض السلاطين مساعدة الرعية فرفع الضرائب والمكوس ببغداد وكثر الدعاء له وزاد في العدل وحسن السيرة (٤) . وفي مرة أخرى أوعز الى الخليفة بعزل أحد الوزراء ثم أوعز اليه باعادته بعد أن شرط عليه شروطا منها العدل وحسن السيرة (٥) وكان ملكشاه قبل ذلك قد اهتم بهذا الموضوع وأولاه عنايته " فأسقط المكوس والمؤن من جميع أنحاء البلاد (٦) .

ولكنّ آفة هذه الاجراءات أنها ليست جذرية فكانت تطبّق حينا ثم يصرف النظر عنها أو كانت تطبّق في بلدٍ وتغفل في بلد . وموضوع خطير كهذا أعني بذلك الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بحاجة الى أنظمة شاملة يضعها نخبة من العلماء الخبراء بهذا الموضوع.

المهم أنّ سياسة الخلفاء والسلاطين بهذا الشأن لم تجدِ نفعا ولم تؤت أكلا فاضطربت أمور البلاد واختل حبل النظام وخرج العيارون سلبا ونهبا . وقد وضعت الدولة كل قدرتها للقضاء على هؤلاء العيارين الذين تكاثر أمرهم فعجزت. ويقال بأنه كان لهم شركاء في قمة السلطة مما يفسّر استحالة القضاء عليهم. (٧)

---

١ ــ الكامل ج ١٠ ص ٥٤٤
٢ــ نفس المصدر ص ٦١٧
٣ــ نفس المصدر ص ٦١٦
٤ــ نفس المصدر ص ٤٥٤ ،الخضرى ، ص ٤٢٩
٥ــ نفس المصدر والمكان .
٦ــ الخضرى ص ٤٢٩
٧ــ الكامل ج ١١ ص ٩٥

وعلى الرغم من أنّ أمر العيارين ليس واضحًا البتةَ الى الآن ، فإنه يبدو أن الفقر هو الحافز لهؤلاء على السلب والنهب. وحين يواجه الانسان الخيار بين أن يموت هو وأسرته أو أن يَنهب ويسلب، فلا شكّ أنّ الخيار الثاني يكون هو المفضّل والمقبول . فالمشكلة اذن اقتصادية . والعيارونَ في هذا كالصعاليك الذين يسطون على القوافل ليعولوا غيرهم من الفقراء والمعوزين .

٤ـ نشوء نظام الاقطاعات العسكرية : ويدعى أيضا نظام الاتابكيات . وقد تمّ انشاء هذا النظام على يدي نظام الملك . وكان من نتائجه السيئة تفرد أصحاب الأتابكيات بالسلطة واستقلالهم عن الدولة . لقد كان هدف نظام الملك من وضع هذا النظام تخفيف أعباء السلطة المركزية وتحصيل مبالغ معينة من كل أتابك دون أن تكون السلطة المركزية ملزمة بالانفاق على أتابكيته . وهذا من شأنه أن يضمن ميزانية الدولة ويحميها من الافلاس. وقد كان هذا النظام ذا جدوى في زمن قوة الدولة وسيطرتها . ولكنها حين بدأت تضعف وتنحل أخذ الحكام يتخلون عن الوفاء بالتزاماتهم وقل نتيجة ذلك دخل الدولة(١). وترتب على ذلك كساد الحركة التجارية وركودها . وأوضح دلالة على ذلك أنّ ما كان يعثر عليه بكثرة في اسكندنافيا من اكداس العملة العربية والفارسية خلال القرنين التاسع والعاشر يقل عدده كثيرا خلال القرن الثاني عشر ويختفي بعد ذلك (٢) . يضاف الى ذلك كله " فقدان مناجم الفضة في هندوكش وما نتج عن ذلك من نقص في العملة المسكوكة " (٣) .

هذه الأسباب والعوامل كلها كانت عائقا وعقبة في سبيل التقدم الاقتصادي ومن ثم الرقي الاجتماعي . على الرغم من أن ثمة من يرى أن الاضطراب السياسي والاجتماعي الملازم له لم يكونا متواصلين . بل كانت الحياة تسمح بفترات غير قصيرة من الاستقرار ، يعود فيها الناس الى أنفسهم ، ويتابع كل منهم متعه وهواياته تبعا لذلك (٤) .

١ـ Berna rd Lewis: The Arabs In History,p. 147
Hitti; The History Of The Arabs, p. 478
٢ـ The Arabs In History p. 148
٣ـ Hassan I. Ha ssa n: Islam,p. 492
٤ـ عبد العزيز النقراوي : تاريخ الشعر العربي ص ٢٨

ونحن لا ننكر أن تكون حصلت بعض فترات الاستقرار في هذا العهد فليس من الممكن أن تتوالى السنوات على نفس الوتيرة ولا من الممكـــن أن يكون كل الناس في العراق عرضة للفقر والمرض . لكنّ الذي نراه أنّ الأكثرية الساحقـــة كانت تعســـة بائســـة . ولا ينفي هذا كله ورودُ بعض الأخبار عن مجالس الكاس والطرب في ذلك الحيـــن . وقد سبق أن قلنا أنّ المال كان كثيرا ولكنّ التوزيع كان سيئا . ومـــن ثـمّ فلا نستغرب رؤية مجالس اللهو والطرب والكاس والطاس التي قد يصل اليها الشعراء والمغنون ومن يمت الى الخاصة وكبراء القـــــوم بصلـــــة .

* * *

رابعـــا ـ الأخـــلاق العامـة :

انتهينا من الحديث عن النواحي الدينية والاقتصادية في هذا العصر، وقد بقي أن نتحدث عن الأخلاق العامة حتى تكتمل الصورة للمجتمع العراقي في العصر السلجوقي .

وأول ما يبدو للمتأمل في هذا الموضوع أن المستوى الأخلاقي بصفة عامة لم يكن راقيا ولا مرتفعا في هذا العصر. فقد كان السلاطين على وجه العموم غير ملتزمين بقواعد الشريعة السمحة ولا بأصول الخلق القويم. وقد رأينا شيئا من ذلك في كيفية معاملة السلاطين للخلفاء، يظهرون لهم منتهى الذلة والخضوع اذا كانوا بحاجة اليهم فاذا قضوا حاجتهم وحققوا هدفهم أعاروهم الاحتقار والاهمال، بل أقدموا على محاربتهم والتنكيل بهم كما صنع السلطان مسعود مع الخليفة المسترشد وابنه الراشد، فقد حاربهما ونكل بهما (١) .

وكانت المصلحة تتحكم بأخلاق السلاطين، فهذا ملكشاه يعقد العزيمة " على أخذ جميع البلاد التي لشرف الدولة واستئصال ملك العرب" (٢) . فيحاربه وينتزع منه الموصل . وفي هذا الحين يخرج عليه أخوه تكش بخراسان فيغير السلطان موقفه رأسا من شرف الدولة ويرى الحكمة في استرضائه واجتذابه الى صفه . وهكذا " رد عليه الموصل وجميع ما أخذ منه من أهل ومال " (٣) .

وقد بلغت الانتهازية في أخلاق السلاطين مبلغا لا حدّ بعده . فهم يستغلون الخلافة من أجل توطيد حكمهم في البلاد، ويستغلون الدين الاسلامي لمحاربة الروم والتوسع في بلادهم . ويستغلون السنة لمحاربة الشيعة . وهذا المسلك لا ينم عن مستوى خلقي راقي .

أما الخلفاء فكانت سلطتهم محدودة ولم يكونوا يملكون من أمرهم

١ـ الباهر ص ٥٠، ٥٣
٢ـ نفس المصدر ص ٥٠
٣ـ نفس المصدر والمكان .

شيئا . ولذلك اضطروا الى القيام بتصرفات لا تليق بهم ، منها أنّ الخليفة المقتدى وافق على سلطانة محمود بن ملكشاه ولقبه " ناصر الدين والدنيا " ثمّ خرج عليه أخوه بركياروق بن ملكشاه فقلده ولقبه " ركن الدين " ثم خرج محمد بن ملكشاه على أخيه السلطان بركياروق فانتصر عليه فقلده الخليفة ولقبه " غياث الدين والدنيا " وخطب له ببغداد (١) . ويغير الخليفة موقفه ثلاث مرات هكذا بكل سهولة ويسر . وهو يمنح اللقب زهيدا رخيصا كأنّ الأمر لا يعنيه .

هذا ، وأنّ كثرة الفتن والحروب والفيضانات وانحباس الغيث ، كل ذلك أثر في المستوى الخلقي العام . فاضطرب حبل الأمن ، وكثرت حوادث القتل والغدر وعاث العيارون والباطنية فسادا في المجتمع وقلت الثقة بين الناس .

ومن حوادث الغدر التي تذكر للعظة والعبرة ، اغتيال مودود صاحب الموصل وهو يؤدى صلاة الجمعة في الجامع الأموى بدمشق على أثر رجوعه من القدس حيث كان مشغولا بمحاربة ملك الفرنج ، مما حمل هذا الملك الشامت أن يكتب الى صاحب دمشق ما يلي :

" وإنّ أمة قتلت عميدَها في يوم عيدِها في بيت معبودِها لحقيقٌ على الله أن يبيدها (٢)

وتقدم لنا مقامات الحريرى التي الفت في هذا العصر صورة صادقة عنه فهي تصف أعمال الكدية والاحتيال والابتزاز ومختلف الألاعيب التي تبدو من مميزات هذا العصر الغارق في وحول الزيف والمتاجرة بالخلق والفضيلة .

على أن هذا لا يعني أن العصر السلجوقي قد خلا من ذوي الأخلاق

١- تاريخ الخلفاء ص ٤٢٨

٢- نفس المصدر ص ٤٣٠ .

الفاضلة والخصال الطيبة. فقد كان يتحلى بمجموعة من العلماء الأفاضل من لغويين ونحويين وفقهاء وفلاسفة ضربوا أروع الأمثلة على استقامة الخلق وحسن السيرة

وحسبنا أن نذكر بهذا الشأن قصة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، اذ بينما كان متوجهاً الى المدرسة النظامية لإلقاء أول درس فيها لقيه في بعض طريقه صبي فقال له: كيف تدرّس في مكان مغصوب فتغيرت نيته وقفل راجعا الى بيته (١). وكان الصبي يشير بذلك الى ما استلزمه بناء النظامية من نقض بعض البيوت في ذلك الموقع (٢). ولم يكن أبو سعيد الشيرازي يسمح لنفسه بأن يجلس للتدريس في مكان غصب من أهله. وهذا منتهى السمو الخلقي والديني.

ويبدو أن المستوى الأخلاقي العام، وما وصل اليه من انحدار كان عبئا ثقيلا على أحاسيس هؤلاء ومشاعرهم. فجعلهم يشعرون بالغربة الروحية. وهو ما حدا بمعظمهم أن يعتزلوا المجتمع وينكفئوا على ذواتهم ويلتزموا بيوتهم عبادا أو زهادا أو متصوفين. وهذا ما يفسر كثرة الزهاد والمتصوفة في هذا العصر وعلى رأسهم صاحبنا ابن الأنباري الذي آثر العزلة في أواخر أيامه.

انها ردة فعل تجاه المجتمع. فحينما يجد الانسان نفسه عاجزا عن مقاومة الشر ومحاربة الرذيلة، بل حينما يجد نفسه غرضا لسهام الشر والرذيلة لا يجد الا العزلة دواء والانكفاء على الذات ملاذا.

انّ المستوى الأخلاقيّ كان منحدرا وهابطا، ولعلّ هذا الانحدار والهبوط هما صورة أو نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية السيئة. انه عصر فقدان المبادئ

١- المنتظم ج ٨ ص ٢٤٦-٢٤٧

٢- نفس المصدر ص ٢٢٨ .

ونبذ القواعد الخلقية. لقد كانت الغاية تسوغ الوسيلة . وكانت القدرة تسوّغ كل شيء . لقد افقدت عنجهية السلاجقة الناس صوابهم . وهل اكثر من أن نرى الخليفة الناصر وهو خليفة حر وشجاع يقبل على مهادنة الشيعة ،ويتقرب الى جماعات الفتوة ويعقد صلات حسنة مع زعيم الحشاشين ،كل ذلك في سبيل محاربة (تكش) رئيس السلاجقة وللتخلص من السلاجقة نهائيا (١) .

لذلك كلّه كان من العبث التفكير في رفع هذا المستوى المتدني باجراءات جزئية لا تمسّ جذور المشكلة كمحاربة الزنا ومنع الخمور واغلاق الملاهي . ان هذه ظواهر وراءها أسباب عميقة ولا يمكن التعرض للأعراض دون معالجة الأسباب.

لقد انكفأ كثير من الأفاضل على أنفسهم نتيجة لهذا الوضع السيء غير أن رجلا فذا واجه المشكلة بعزم ورباطة جأش وبوعي واتساع افق هو الوزير الألمعي نظام الملك. فقد طرح هذا المشكلة حلولا وبحث للداء عن دواء. فشن حملة على الجهل والفساد والانحلال وذلك بالتعليم والوعظ والارشاد . وقد نجحت حملته الى حدّ ما " ففي أيامه نشأ للناس أولاد نجباء وتوفر على تهذيب الأبناء الآباء ليحضروهم في مجلسه ويحظوا بتقريبه (٢) . وهو من أجل أن ينبت بذره وينمو زرعه راح يحث على التحلّي بالفضيلة والتزّين بالخلق القويم " فكان يرشح كل أحد لمنصب يصلح له بمقدار ما يرى فيه من الرشد والفضل (٣)" كأنه بذلك يود التشجيع عن طريق المكافأة وتقدير الجهود .

ولا نظن أحدا يستطيع أن ينكر على نظام الملك صدق جهوده وسلامة نظراته . غير أن علاج المشكلة يبقى قاصرا اذا لم توجه المباضع الى مظانّ العلة ومواطنها ومظانّ العلة ومواطنها لا تكمن في النواحي التعليمية والتربوية بل في الاقتصاد ذاته. ان مشكلة الفقر تبقى هي الأصل والأساس لتحديد المستوى الأخلاقي في أي عصر.

١- بروكلمان ص ٣٧٩- ٣٨٠ .
٢- آل سلجوق ص ٥٤ .
٣- البنداري : تاريخ آل سلجوق ص ٥٤

الحركـــــــة الفكريـــــــة

انـــه ليس من السهل ولا اليسير اعطاء صورة صحيحة ودقيقةعن الحركة الفكريـــة أو الحياة الفكرية في العراق في العصر السلجوقي . كما أنه ليس في الوسع الحديـث بسهولة ويسر عن هذه الحركـــة .

انّ الاضطرابات السياسية والدينية والاقتصاديّة التي رافقت هذا العصـــر تُلقي حجبًا كثيفة على حقائق الاشياء فتجعل الرؤية مهتزة والنفاذ الى الاعمـــاق صعبـــًا .

ثمّ انّ مكونات أية حركة فكريـة ودعائمها والتيارات المؤثرة فيها والقوى التـــي تسيّرها ، كلّ ذلك من الأمور التي تحتاجُ الى فضل تبصر واعتبار .

انّه من السهل أن نتابع مؤرخي الأدب فنقول كما يقولون : انّ تعدّد الدويلات والامارات في العصر السلجوقي ان كانَ مشرًّا من الناحية السياسية ، فقد كـــان خيّرًا من الناحية الفكرية لأنه فتح مجال التنافس بين العلماء والأدباء وعمل علـــى جعل سوق الأدب رائجة ونتج عن ذلك حصيلة فكرية جيدّة (١) .

انّه من السهل أن نقول ذلك ، وأن نجاري مؤرخي الأدب فيما يقولون ، الا أنّ هذا الرأى لا يصور الحقيقة تصويرًا دقيقا وصادقا . ومن الأقرب الى الصحة والصواب أن نتحدث عن ازدهار الحركة التعليمية فقط وألّا نخلط بين العلم والتعليم فكلاهما غيـــرُ الآخـــر .

لقد ازدهرت الحركة التعليمية أو المدرسيّة في هذا العصر حقـــًا . وقـــد نستطيع أن نتحـــدث عن ازدهار الحركة العلمية أيضا في الحدود التي تكـــون فيها هذه الحركة العلمية في خـــدمة المدرســة . فمعظم مؤلفات هذا العصر

---

١ ـ انظر " أدب العرب " لمارون عبّود ص ٢٧٨ وتاريخ الحضارة الاسلامية فـي العصور الوسطى للدكتور عبد المنعم ماجـــد ص ١٥١ .

وضعت من أجل المدرسة فكانت اختصارًا للكتب السابقة أو جمعًا وتصنيفًا أو شرحًا وتفسيرًا لها . ولكننا لن نجد في هذه المؤلفات الابداع والابتكار (١)

ولذلك كله نستطيع أن نتحدث عن ازدهار الحركة المدرسية أو التعليمية ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن ازدهار الحركة العلمية دون تحديد . أمّا الحركة الأدبية فقد كانت متدنية وهابطة اذا حكمنا عليها بانتاجها الابداعي من شعر ونثر او اذا قسناها الى الحركات الأدبية في العصور العباسية السابقة .

ونحن لا ننكر أنّ السلاجقة حاولوا أن يدفعوا عجلة الحركة الفكرية الى الامام ولكنهم كانوا كمن يدعم بناء منهارا . أو لنقل انهم لم يكونوا جادّين في دعم هذا البناء . فباستثناء نظام الملك لا نجد بين السلاجقة من اهتم بالعلم أو حرص بصدق على إرساء دعائمه ورفع بنائه . لقد أتت جهود نظام الملك أكلها فحركت الوضع الفكري الراكد ولكنّها لم تكن الّا من قبيل العلاج المؤقت . إنّ جهود فرد بعينه ، مهما كانت كبيرة لا يمكن أن تقوم مقام جهود جماعات أو هيئات رسمية .

وكان نظام الملك يعرف مكانته في الدولة وفضله عليها وكان علمه بهذا كلّه يبلغ حدّ الاعتزاز بل الاعتداد . فقد جعله اعتداده هذا يقف في وجه رسول ملكشاه وقفة شجاعة ورجولة ، حينما بعث اليه من يحاسبه على تصرفاته في الدولة ويهدّده برفع دواة الوزارة من بين يديه . فكان جوابه للرسول : " قولوا للسلطان : انّ دواتي مقترنة بتاجك فمتى رفعتها رفع ومتى سلبتها سلب " (٢) . وهو جواب يدل على منتهى الثقة بالنفس .

١ـ أنظر " الأدب العربي " للمستشرق هـ . أ . جب ترجمة كاظم سعد الدين ص ١١٥
٢ـ الخضري : تاريخ الأمم الاسلامية ص ٤٢٩

وكان ملكشاه ضاق به ذرعا فأنفذ اليه من قتله ، وان كان ثمة من يرى أن الباطنية هم الذين قتلوه (١) .

لقد كان نظام الملك هو صاحب الفضل في كل جهد ثقافي ظهر في هذا العصر ، وان لم يكن من سلامة الرأي إغفال دور البيئة العلمية التي بذر فيها زرعه ، ولا رغبة العرب المتوارثة في طلب العلم والاقبال عليه ، ولا ما يتضمنه تاريخ العراق من الحضارات الباذخة والمآثر الفكرية الشامخة . لقد بذر نظام الملك حبه في أرض خصبة وأودع غرسه في تربة صالحة .

ونظام الملك فيما بذل وقدم ينسجم مع نفسه ويتسق مع ذاته فليس فيما صنعه ما يخالف طبيعة الأمور . انه يمثل الفكر الفارسي الذي كان له فضل على الحضارة العربية كما شارك في بناء الدولة البويهية وغيرها من الدويلات التي نشأت في المشرق . فلا عجب أن يساهم في بناء دولة السلاجقة " فقد اعتمد حكام الامبراطورية الجدد اعتمادًا كبيرا في الإدارة على الفرس والبيروقراطية الفارسية " (٢) .

وصفوة القول أن الحركة الفكرية في العصر السلجوقي قد نشطت على يدي نظام الملك وتحت ظل السلاجقة " الذين عرفوا برعايتهم للثقافة الأسلامية " (٣) . وجدير بنا بعد هذه الجولة ، أن نلقي بعض الأضواء على هذه الحركة في مراكزها وأماكن نشاطها . وقد يكون من المناسب أن نتحدث عن ذلك تحت التخطيط التالي :

---

١ — الخضري : تاريخ الامم الاسلامية ص ٤٣٦

٢ — Bernard Lewis: The Arabs In History p. 147

٣ — Hassan I. Hassan: Islam, p. 491

١ـ النشاط التعليمي ويشتمل على ما يلي :

أ) المدارس
ب) المساجد والرُبُط .
جـ) المكتبات .

٢ـ النشاط الأدبي ويشتمل على ما يلي :

أ) النثر .
ب) الشعر .

١ـ النشاط التعليمي :

نشطت الحركة العلمية في هذا العصر وكانت الدوافع لهذا النشاط متعددة أهمها ما يلي :

١ـ تنافس السلاطين والأمراء في العواصم والمدن الكبرى في اجتذاب العلماء ورجال الأدب.
٢ـ التنافس الشديد بين المذاهب والفرق الدينية المختلفة وما يستلزمه ذلك من الاستعانة بأنواع العلوم من لغة ونحو وفلسفة ومنطق وغير ذلك .
٣ـ تشجيع السلطة المركزية ممثلة في نظام الملك على التنافس في طلب العلم وبناء المدارس وافتتاح المكتبات وتقريب العلماء .

يضاف الى ذلك ما تفرضه قوة الأستمرار من السير على منهج السلف الصالح من العلماء، وترسم خطاهم في الاقبال على العلم والتزود من مناهله العذبة . ولا تنس أن بغداد كانت الى عهد قريب كعبة العلم وموئل الحضارة فأرضها صالحة لاحتضان بذور العلم وغراس المعرفة .

وعلى الرغم من أن الاستقرار المادي والسياسي هما من الشروط الضرورية لنمو الحركة الفكرية،فإن حالات الاضطراب والفوضى والتقهقر قد تحمل بعض العلماء على ملازمة العلم هربًا من الحياة وزهدا فيها . وهذا ما يفسر كثرة انزواء العلماء في هذا العصر وعلى رأسهم صاحبنا ابن الانباري .

أ- المدارس : عند التفكير في الحديث عن الحركة التعليمية في هذا العصر ينصرف الذهن حالا الى المدرسة (النظامية) في بغداد . انها حدث تاريخي كبير تتألق من حوله الأضواء وتحف به هالة من اهتمام المؤرخين وتقدير العلماء.

أن المدرسة النظامية لم تكن أول مدرسة تقام في العراقين العربي والعجمي . كما أنها لم تكن المدرسة الوحيدة التي اطلق عليها اسم (النظامية) . " فقد بنى نظام الملك المدارس في بغداد واصبهان ونيسابور وهراة وغيرها ،وكل منها تنعت بالنظامية "(١) . وعلى الرغم من ذلك فنظامية بغداد هي التي طغت على غيرها من المدارس النظامية وغير النظامية ،في عصرها وفيما سبقها من العصور. فما السبب يا ترى في ذلك ؟ يبدو لنا أن لذلك عدة أسباب هي :

١- ان وجود النظامية في حاضرة الخلافة جعلها مجالا لتسليط الأضواء من قبل المؤرخين والعلماء ورجال الأدب على جميع المستويات .

٢- لأن عددا من كبار العلماء علموا فيها فأضفوا عليها شهرة واسعة من هؤلاء التبريزي (٢) ،والشيرازي (٣) .

١- جورجي زيدان : التمدن الاسلامي ج ٣ ص ٢٢٥

٢- هو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني من أئمة اللغة والأدب تتلمذ على أبي العلاء المعرى ولد سنة ٤٢١ وتوفي سنة ٥٠٢هـ . (الاعلام ج ٩ ص ١٩٧ ، وفيات الاعيان ج ٦ ص ١٩١-١٠٦)

٣- هو أبو اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزابادي سكن بغداد وتفقه على جماعة من الأعيان وكان في غاية الورع والتشدد في الدين ولد سنة ٣٩٣ هـ وتوفي سنة ٤٧٦هـ (الأعلام ج ١ ص ٤٤ والوفيات ج ١ ص ٢٠ - ٣١)

والغـــزالي (١) ،وابن الشجري[٢] وابن الأنبـــاري[٣] وغيرهـــم (٣) .

٣ـ لانها خدمت العلم والأدب لفترة طويلة فكثر تلامذتها وانتشروا في الآفـــاق . فنشروا سمعتها وفضلها في البقاع . ويؤكد ذلك ما ذكره أبو اسحاق الشيرازى عن رحلته الرسمية الى خراسان من أنه كان يستقبل في كل بلـــد يمر بـــــه بحفاوة بالغة من قبل تلاميذه في النظاميـــة (٤) .

٤ـ انها تحمل من الخصائص والميزات ما يجعلها أول مدرسة من نوعهـــا فعـــلا . ومن هـــذه الخصائص فخامة البنـــاء واتســـاع الفناء والتخصص في فـــروع العلم وتكفلهـــا بمسكن الطالب ومعيشتـــه .

أما أنها لم تكن المدرسة الأولى فيؤكده ذكر المؤرخين لعـــدد من المدارس التي سبقتها تاريخيا كمدرسة ابن فورك المتوفى سنة ٤٠٦هـ/ ١٠١٥م (٥) ، والمدرسة البيهقية نسبة الى البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م (٥) والمدرســة السعيدية بناها نصر بن سبكتكين الغزنوي ،ومدرسة بناها اسماعيل الاسترابادي الصوفي الـــواعظ (٧) ،واخـــرى بنيـــت للاستـــاذ أبي اسحاق الاسفراييني (٨) ،

١ـ هو أبو حامد الغزالي فقيه شافعي تتلمذ على امام الحرمين الجويني . خلـــف ما يزيد على سبعين مؤلفا أكثرها في الجدل والمناظرة . (تاريخ آداب اللغـــة العربية ج ٣ ص ١٠١ـ١٠٣ ،وفيات الاعيان ج ٤ ص ٢١٦ـ٢١٩)
٢ـ من شيوخ ابن الانباري وسنتحدث عنه في الفصل التالي .
٣ـ موضوع دراستنا .
٤ـ حسين أمين ص ٢٢٦
٥ـ جورجي زيدان : التمدن الاسلامي ج ٣ ص ٢٢٣
٦ـ ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ١ ص ٧٦ وانظر ج ٣ ص ١٦٨)
٧ـ جورجي زيدان : التمدن الاسلامي ج ٣ ص ٢٢٣ وحسين أمين ص ٢١٨
٨ـ ابن خلكـان : وفيات الأعيـان ج ١ ص ٢٨

والمدرسة النظامية في نيسابور التي بناها نظام الملك لأمام الحرمين (١) .

ويتصدى ناجي معروف في مقال له بعنوان (مدارس قبل النظامية[٢]) لمن يرون أسبقية النظامية على غيرها من المدارس تاريخيا فيورد أسماء ثلاثين مدرسة في نيسابور وبخارى وغزنة وطوس. ولكن صاحب المقال لا يذكر مدرسة واحدة في بغداد قبل النظامية مما يجعل للمؤرخين عذرا في قولهم بأسبقية النظامية (٣) .

فالنظامية بلا شك أول مدرسة في بغداد من حيث النوعية. فقد تكون سبقتها بعض المدارس الابتدائية البسيطة غير أن هذا لا ينفي أولية النظامية وأسبقيتها . فهي حقا المدرسة الأولى في الضخامة والاتساع والمستوى العلمي والتخصص الموضوعي . وهي الأولى كذلك من ناحية اشراف الدولة عليها ودفع الأجور المالية للمدرسين واجراء المخصصات على الطلبة .

وقد أنشأ نظام الملك هذه المدرسة لخدمة المذهب الشافعي واشترط في كل من ينتسب اليها من الطلبة والمدرسين والوعاظ ومتولي الكتب أن يكون شافعيا أصلا وفرعا (٤) . وكان هدف نظام الملك من ذلك ما يلي :

١ـ مقاومة المذهب الشيعي ومحاربة الحركات الهدامة من باطنية وحشاشين[٥]
٢ـ ترسيخ جذور الحكم السلجوقي وجعل العلم قرينا للسيف في بناء الدولة
٣ـ سد حاجة الدولة من الموظفين الذين يعملون في دوائرها قضاة وولاة وكتابا[٦] .

١ـ المصدر السابق ج ٣ ص ١٦٨ . وانظر "طبقات الشافعية" ج ٣ ص ١٣٧ .
٢ـ مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد ٢٢ سنة ١٩٧٣ ص ١٠٥ وما بعدها .
٣ـ تاريخ الخلفاء ص ٤٢٠ ، التمدن الإسلامي ج ٣ ص ٢٢٥ .
٤ـ المنتظم ج ١٠ ص ٦٦
٥ـ حسين أمين ص ٢٢٣
٦ـ نفس المصدر والمكان

٤ـ بث روح الولاء للدولة ومذهبها الرسمي ممّا يساعد على استقرار الوضع في البلاد (١).

وقد اهتمت بموضوع التخصص في العلم فكان "لكل موضوع في المدرسة شيخ مختص بتدريسه" (٢). أما الموضوعات التي كانت تدرس في المدرسة فهي تنحصر في علوم العربية والدين " فكان هناك استاذ للغة واستاذ للتفسير وآخر للحديث وغيرها من المواضيع التي تدرس في النظامية "(٣).و " وشرط أن يكون فيها أيضا مقرئ يقرئ القرآن ونحوي يدرس العربية وفرض (نظام الملك) لكلٍّ قسطاً من الوقف "(٤). هذا وقد كوّن القرآن والشعر القديم فيها العمود الفقري للدراسة الأدبية (علم الأدب) (٥).

وكان " المدرس هو المسؤول عن الدرس وتحضير المادة وترتيب المنهج ويساعده معيد يعيد الدرس بعد القاء المحاضرة على الطلاب (٦). " وقد يكون للمحاضر الواحد معيدان أو أكثر ، وتنحصر وظيفة المعيد في اعادة قراءة المحاضرة بعد انتهاء الدرس وتفسيرها للطلبة الأقل استعدادا "(٧). " وكان يتم تعيين المدرسين فيها بموجب منشور يصدر عن نظام الملك (٨).

هذا وقد اجتازت النظامية كارثة احتلال بغداد من قبل هولاكو سنة ١٢٥٨ (٦٥٦) وغزوات التتار بعد ذلك وانتهت بأن اندمجت في المدرسة المستنصرية حوالي ١٣٩٥/(٨٠١هـ) (٩).

أمـا المدارس النظامية الأخرى فقد انتشرت في العراق والمشرق

١ـ المصدر السابق ص ٢٢٣
٢ـ حسين أمين ص ٢٢٩
٣ـ نفس المصدر والمكان .
٤ـ المنتظم ج ١٠ ص ٦٦
٥ـ Hitti, p. 410
٦ـ حسين أمين ص ٢٣٢
٧ـ Hitti, p. 410 - 411
٨ـ المنتظم ج ٩ ص ٥٣
٩ـ Hitti p. 411

ويعدها بعضهم تسعاً . ويمضهم يشير الى كثرتها دون تحديد (١) . ويقول ابن الأثير في حديثه عن نظام الملك : " ومدارسه في العالم مشهورة لم يخل بلد منها حتى جزيرة ابن عمر التي هي زاوية من الأرض لا يؤبه لها — بنى فيها مدرسة كبيرة حسنة — وهي الآن تعرف بمدرسة رضي الدين" (٢) .

فمن هذه المدارس (النظامية) واحدة في الموصل (٣) وأخرى في البصرة (٤) هذا سوى ما كان منها في المشرق (٥) . ومن المدارس التي كانت في بغداد في هذا العصر مدرسة أبي حنيفة لأصحاب المذهب الحنفي (٦) والمدرسة البهائية والمدرسة التاجية لأصحاب المذهب الشافعي (٧) ومدرسة ابن هبيرة لأصحاب المذهب الحنبلي (٨) . فالغاية من افتتاح هذه المدارس دينية مذهبية . فكانت كل جماعة تحرص على تأييد مذهبها والعمل من أجل نصرته وتوسيع قاعدته . وقد "عنيت (هذه المدارس) بالعلوم الشرعية وباللغة والأدب والتاريخ مع توجيه مذهبي خاص" (٩) .

ب — المساجد والربط : قد أكثر الخلفاء والسلاطين من بناء المساجد تقربا من الله أو اعتزازا بما آتاهم الله من ملك أو إظهاراً لنعمة الله عليهم . وكان السلاجقة مولعين بالبناء ، فكان ألب رسلان " اذا أمر ببناء أوعز أن يكون أسمى بنيان وأسمقه وأشرفه مكان وأشرقه . ويقول : آثارنا هذه تدل على علو همتنا ووفور نعمتنا" (١٠) وفي مقدمة هذه الأبنية التي اهتم بها السلاجقة

١— ناجي معروف : مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد ٢٢ سنة ١٩٧٣ ص ١٠٥

٢— اليافعي ص ٩

٣— وفيات الأعيان ج ٤/ ٢٤٦

٤— طبقات الشافعية ج ٣ ص ١٣٧

٥— ناجي معروف : مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد ٢٢ سنة ١٩٧٣ ص ١٠٥

٦— المنتظم ج ٨ ص ٢٤٥

٧— حسين أمين ص ٣٨١

٨— نفس المصدر والمكان .

٩— كمال اليازجي : معالم الفكر العربي ص ٢٧٤

١٠— آل سلجوق ص ٤٥

المساجد . فهذا ملكشاه يقوم بعدة أعمال عمرانية،من جملتها بناء المساجد في بغداد (١) . ويذكر ابن الأثير عن ملكشاه أنه بنى الجامع الذي بظاهر بغداد عند دار السلطانة (٢) . وكذلك يذكر السيوطي عن ملكشاه أنه قدم بغداد في سنة ٤٨٤هـ/ ١٠٩١م " وأمر بعمل جامع كبير فيها وعمل الأمراء حوله دورا ينزلونها"(٣)

وفي القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) وجد ابن جبير أن المساجد التي يجمع فيها ببغداد أحد عشر مسجدًا . هذا مع أنها فقدت كثيرا مما كانت عليه (٤) . وهذا العدد لا يتناسب مع ما كان يذكر عن بغداد في القرن الثالث الهجري من أن فيها خمسة وأربعين ألف مسجد (٥) .

وأغلب الظن أن هذه الأخبار مبالغ فيها تقليلًا وتهويلًا. فالخبر الأول يخسف عدد المساجد الى العدم تقريبا،والخبر الثاني يزيدها الى المحال . ويبدو لنا أن عدد المساجد في بغداد في القرن السادس الهجري أكثر مما ذكر ابن جبير ؛ لأن ما يذكره المؤرخون عن اهتمام الخلفاء والسلاطين ببناء المساجد يجعلنا نستبعد وقوف عددها عند الأحد عشر مسجدا .

يقول ابن الجوزي عن نظام الملك : " وأحسن خلاله مراعاة العلماء وترتيبه العلم وبناء المدارس والمساجد والرباطات والوقوف عليها" (٦) . فأين المساجد التي بناها نظام الملك اذا كان مجموع مساجد بغداد أحد عشر فقط ؟

١ـ الخضري ص ٤٢٩
٢ـ الباهر ص ١١
٣ـ تاريخ الخلفاء ص ٤٢٥
٤ـ ادم متز ج ٢ ص ٢٧١
٥ـ نفس المصدر ص ٢٦٩ وانظر الحاشية .
٦ ـ المنتظم ج ١٠ ص ٦٥

ليس لقول ابن جبير اي تفسير اذن الا أن تكون هذه المساجد قد تلاشت في خلال قرن بفعل الحروب الداخلية والزلازل والفياضانات. وهو ما يشير اليه ابن جبير بقوله : " هذا مع أنها فقدت كثيرا مما كانت عليه "(١) .

وتلحق بالمساجد الرُبط أو الرباطات ومفردها (رباط) ؛ وهي دار يسكنها المتصوفة ، موقوفة عليهم للاقامة والعبادة والتزهد والطعام واللباس. وقد انتشرت كلمة(رباط)في العراق في حين انتشرت كلمة " خانقاه" التي هي اللفظ الفارسي لكلمة (رباط) العربية في بلاد الفرس والشام ومصر (٢) . وقد أصبحت(الربط)مواضع للتأليف والتصنيف والاقراء والتثقيف والاجازة والمحاضرات (٣) .

ولقد كثرت(الربط) في هذا العصر كثرةً تلفت النظر وكان يؤمها الوعاظ من جميع النواحي فيقيمون فيها ويعظون فيها أو في المساجد . ومن هذه الربط رباط شيخ الشيوخ ورباط سعادة ورباط الأرجوانية وغيرها (٤) .

جـ - المكتبات : وكانت تسمى أيضا دور العلم . وهي معروفة في بغداد والعراق عامة منذ العصر العباسي الأول . وأشهرها على الاطلاق (بيت الحكمة) الذي انشأه الخليفة المأمون والذي كان يشتمل على مكتبة ومجمع علمي ومكتب ترجمة (٥) .

وكانت المساجد بالاضافة الى كونها مراكز للتعليم والتثقيف تستعمل كمستودعات للكتب (٦) . وكانت مكتبات المساجد هذه تصبح عن طريق الهدايا والمنح غنية بالأدب الديني (٧) .

١- آدم متز ج ٢ ص ٢٧١
٢- حسين أمين ص ٢٣٦
٣- نفس المصدر والمكان .
٤- الكامل ج ١٠ ص ٦٠٥
٥- Hitti, p. 310
٦- IBID P. 413
٧- I.OC. CIT.

ويذكر عن الخطيب البغدادي أنه " وقف كتبه على المسلمين وسلّمها الى أبي الفضل فكان يعزّها ثم صارت الى ابنه الفضل فاحترقت في داره"(١) ويذكر مثل هذا عن أحد وزراء البويهيين وكان فاضلا وله دار كتب" وقفها على طلاب العلم، جمع فيها تسعة عشر ألف مجلد ما فيها الا أصل منسوب"(٢) .

وكذلك صنع أبو الحسن محمد بن هلال الصابئ فقد وقف سنة ٤٥٢هـ/١٠٦٠م دار كتب بشار ابن أبي عوف في غربي مدينة السّلام ونقل اليها نحو ألف كتاب. ويقال بأنّ احتراق دار الكتب التي وقفها سابور الوزير بين السورين وخوفه من ذهاب العلم هما اللذان حملاه على هذا الوقف(٣) .

لقد كان الاقبال شديدا على بناء المكتبات . فقد كان الاسهام في بناء مكتبة يعتبر من أعمال البر والاحسان يثاب عليها صاحبها . ولذلك انتشرت هذه المكتبات في الموصل وشيراز والبصرة والريّ(٤) . وكان لكل مدرسة خزانة كتب تحوي نفائس المخطوطات في مواضيعها المختلفة . وللمكتبة خازن ومشرف ومناولون (٥) . وكانت المكتبات تستخدم كمنتديات للبحث العلمي والجدل (٦) . وعلى كل حال " فقد عملت كل من المساجد والمدارس والربط ودور العلم أو المكتبات على نشر الثقافة العربية الاسلامية"(٧) .

١- المنتظم ج ٨ ص ٢٦٦ Hitti, p. 413

٢- نفس المصدر ص ٦٤

٣- نفس المصدر ص ٢١٦

٤- Hitti: p. 413

٥- حسين أمين ص ٢٣٤

٦- Hitti: p. 413

٧- حسين أمين ص ٢٤٤

٢ـ النشـــاط الأدبـــي

كان لهذه الحركة العلمية النشطة التي تحدثنا عنها آنفا آثار ظاهرة في أدب هذا العصر ولا غرو في ذلك فالعلاقة وثيقة جدا بين العلم والأدب، بل تكاد الفروق تكون مفقودة بينهما لولا أنّ كلمة(أدب) تتضمن معنى أوسع قليلا من كلمة(علم)اذ يومىء الى الطاقة الانتاجية للفكر الانساني وما ينبثق عنها من جيّد القول وبديع الكلام .

ففي هذا العصر أُلِّفَتْ المراجع الكبرى في فروع المعرفة (١) كما وُضِعَتْ أهم كتب النحو والصرف والبيان التي كان عليها مُعَوَّلُ العلماء في نشر هذه العلوم (٢) . وفيه نضج علم المقامات المعروف بمقامات الحريري وتم نضج علم اللغة بالقواميس التي ظهرت فيه كأساس البلاغة للزمخشري وغيره (٣) . على أن هذا كلّه لا يبيح لنا القول بأن الحركة الأدبية في هذا العصر كانت مزدهرة ذلك أن مظاهر النشاط هذه كانت منحصرة في الجمع والتصنيف بعيدة عن الابتكار والابتداع .

أ ـ النثـــر :

تلك صورة عامة عن الحركة الأدبية فاذا أمعنا النظر في النثر خاصة تبين لنا أنّ الإنشاء أو الترسل مال في هذا العصر الى التأنق في اللفظ أكثر مما كان في العصر السابق (٤) . ولعل ذلك من نتائج الحرص على اتقان الصناعة اللفظية والتفنن في البديع والجناس (٥) . فقد اهتم الأدباء بالمُحَسِّنات اللفظية ومالوا الى

١ـ الكفراوى : تاريخ الشعر العربي ص ٢٧
٢ـ جورجي زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ٣٧
٣ـ نفس المصدر والمكان .
٤ـ نفس المصدر ج ٣ ص ١٣
٥ـ نفس المصدر ص ١٢ .

تنميق العبارة والتأنق في الانشاء . وأكبر مثال على ذلك مقامات الحريري التي تظهر فيها الصناعة اللفظية في أجلى صورها مما يدل على أن الاهتمام بالشكل كان طاغيا على الاهتمام بالموضـــوع .

ب ـ الشعـــــر :

من يتتبع أقوال المؤرخين في وصف شعر هذا العصر يجدها مختلفة وغير مستقرة على حال بل ان كثيرا منهـــم لا يعطي رأيا محددا في مستوى ذلك الشعر وقيمته الفنية . ويبدو أن المؤرخين لا يقفون طويلا عند دراسة هذا العصـــر ولا يتعرضون له بتأن وتؤده . فهم يطيلون في وصف شعر العصر العباسي الأول ولا يصلون هذا العصـــر الا منهكين متعبين فيتجاوزونه طفرا ولا يمسونه الآ لمـــاما . يقول جورجي زيدان : تغير حال الشعر في هذا العصر عما كان عليه قبله بعد ذهاب سيف الدولة والصاحب بن عباد وغيرهما من الآخذين بناصر الأدباء والشعراء (١) ويقول أيضا ، ومع اتساع الدولة الاسلامية وطول مدة هذا العصر لم ينبغ فيه من الشعراء البلغاء نصف ما نبغ في العصور السابقـــة ونظرا لما توالى على الدولة الاسلامية من الاحن والفتن كسدت سوق الشعـــر وأصبح المنتجع من الشعراء لا يستنكف من شكوى الفقر وطلب الرفد بصراحـــة (٢) . ويقول أيضا : ويمتاز هذا العصر باتقان الصناعة اللفظيّة على الإجمال كمـــا تقدّم ولحق منها الشعر حظ كبير فأصبح الشاعر يصرف همه الى اللفظ ولو سخر لـــه المعنى أحيانـــا حتى يغلق فهمُ المراد منـــه (٣) .

---

١ ـ تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ١٣ . ويجدر بنا الاشارة الى أنّ قوله : الآخذين بناصر" ليس تعبيرا فصيحا بل هو من الخطأ الشائـــع وصحته أن يقول : مـــن المناصرين للأدباء والشعراء .

٢ ـ نفس المصدر والمكان . ومن الجدير بالذكر أن زيدان لم يكن موفقا في التعبير عن رأيه عند موازنة هذا العصر بغيره من العصور من الناحية الشعرية . فالعصور لا تتفاوت بعدد الشعراء بل بنوعية الشعر وقيمته . ومن ثمّ لا اعتبارَ لقوله: "لم ينبغ فيه نصف ما نبغ في العصور السابقة من الشعراء والبلغاء" فالعبرة بالكيف لا بالكم .

٣ ـ نفس المصـــدر ج ٣ ص ١٤

ويتفق بطرس البستاني في وصف هذا العصر مع جورجي زيدان فيقـــول :
فهو عصر انتقال من القوة الى الضعف ومن الارتقاع الى السقوط فلا بدّ للشعـــر
أن ينحدر شيئا فشيئا حتى تلتقي أواخر عصره بأوائل عصر الانحطاط (١) .

غير أنّ الدكتور حسن ابراهيم يخالف زيدان والبستاني في ذلـــك فيقـول :
ونرى أنّ الشعر في هذا العصر يتميز بصفة عامة بالرقة والعمق والتفنن في المعاني
كما يتميز بالنقد الدقيـق (٢) .

وفي حين يعلن ابن خلكان أنه لم يكن قبل ابن التعاويذي بمائتي سنـــــة
من يضاهيه من شعراء هذا العصر (٣) يقول بطرس البستاني بأنه ليس بين هـــؤلاء
(يعني شعراء هذا العصر) واحد يعد في الفحـول (٤) .

ويتضح ممّـا سبق أنّ الصورةَ غيرُ واضحة تماما بالنسبة الى شعر هذا العصـر
على أنّ الانطباعَ الذي نخرج به من قراءة ذلكَ الشعر أنّهُ ليسَ في مستوى شعـــر
العصور السابقة لا شكـلا ولا مضمونـا . وان كان ذلكَ لا يمنعنا من القول بأنّ هذا
الشعرَ ما زال بحاجة الى من يدرسه الدراسة الصحيحة والمتأنية لأنّ الدراســا ت
التي كتبت حوله قليلـة نسبيـا .

* * *
*

١ـ ادباء العرب ج ٢ ص ٤٥١
٢ـ تاريخ الاسلام ـ العصر العباسي الثاني ص ٤٧٨
٣ـ تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ٢٣
٤ـ ادباء العرب ج ٢ ص ٤٥١

الباب الأول

عصره ، حياته ، آثاره

الفصل الثاني

حياته .

الفصـــــل الثانـــــي
ـ دراســـــة المصـــــادر ـ

نورد فيما يلي قائمة بالمصادر التي تضمنت تراجم عن حياة ابن الأنباري مرتبـــة حسب تسلسهـــا التاريخـــي :

١ــ ابن الأثير المتوفي سنة ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م : الكامل ج ١١ ص ٤٧٧
٢ــ أبو الحسن القفطي المتوفى سنة ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م: انباه الرواة ج ٢ص١٦٩ـــ١٧١
٣ــ ابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١هـ/ ١٢٨١م : وفيات الأعيان ج ٣ ص١٣٩
٤ــ أبو الفداء المتوفى سنة ٧٣٢هـ/ ١٣٣٠م : المختصر في أخبار البشر ج ٣ص
٥ــ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م : العبر في خبر من غبر ج ٤ ص
٦ــ ابن شاكر الكتبي المتوفى سنة ٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م : فوات الوفيات ج ١ ص٥٤٧
٧ــ اليافعي المتوفى سنة ٧٦٨هـ/ ١٣٦٦م : مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨
٨ــ تاج الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م : طبقات الشافعية الكبرى ج ٤ ص ٢٤٨
٩ــ ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م : البداية والنهاية ج ١٢ ص٣١٠
١٠ــ ابن قاضي شهبه الاسدي المتوفى سنة ٨٥١هـ/ ١٤٤٦م : **طبقات النحاة واللغويين** ص ٣٦٢ ـــ ٣٦٦
١١ــ ابن تغرى بردي المتوفى سنة ٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م : النجوم الزاهرة ج٦ص ٩٠
١٢ــ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ/ ١٥٠٥م : بغية الوعاة ج ٢ص ٨٦ـــ٨٧
١٣ــ ابن عماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م : شذرات الذهب ج ٤ ص٢٥٨ ـــ ٢٥٩
١٤ــ **الحاج ميرزا الخوانساري المتوفى** سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م : روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩ ـــ ٤١٠
١٥ــ اسماعيل البغدادي المتوفى سنة ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م : هدية العارفين ص٥١٩ـــ٥٢٠

ونرى من الجدير بنا تسجيل الملاحظات الأولية التاليـــة :

١ــ ان ابن الجوزي صاحب " المنتظم في تاريخ الملوك والامم " لم يتطرق الى ذكر ابـــن الأنبـــاري، مع أنه أولى الناس بالكتابة عنه لأنه ألصقهم به زمنًا . غير أنه توقـــف فـــي تاريخه عند سنة ٥٧٤هـ/ ١١٧٨م أي قبل ثلاث سنوات من وفاة ابن الأنبــــاري (توفي سنة ٥٧٧هـ/ ١١٨١م) ففاتنا منه فوائد جُلّـــى .

٢ـ أنّ ياقوت الحموي صاحب "معجم الأدباء" لم يورد ترجمة لابن الأنباري على الرغم أنه يشير في مقدمة كتابه (ج ١ ص ٤٨) الى نزهة الألباء (وهو أحد كتب ابن الأنباري المشهورة) كمصدر من مصادره. ولأنه من غير المعقول أن يعتمد ياقوت على كتب ابن الأنباري ثمّ يضنّ عليه بترجمة ولا سيّما أنه ترجم لكثير ممّن هم أقلّ منه أهمية وشهرة فقد بدا أنّ في الأمر شيئا، وأنه لا بد من مراجعة معجم الأدباء بتؤدة ورويّة. وبعد الفحص والتدقيق تبيّن لنا أنّ جزءًا من الكتاب قد فقد، وهو الجزء الذي يشتمل على جميع التراجم التي تبدأ باسم "عبد الرحمن" ولا يسعنا الا أن نبدي أسفنا على هذه الخسارة فلا شك أنه لو سلمت ترجمة ياقوت لابن الأنباري لتكشّف من تفاصيل حياته ووقائعها ما يُفيض على شخصيته أضواءً ساطعة.

٣ـ ان ابن الأثير وهو أقرب المؤرخين من الأنباري زمنًا بعد ابن الجوزي وياقوت مرّ بابن الأنباري لماما: فلم يورد عنه الا حوالي ثلاثة أسطر لا تشفي ولا تغني من جوع.

٤ـ أنّ معظم مترجمي ابن الأنباري ينقل بعضهم عن بعض فلا يكاد يضيف اللاحق إلى السابق شيئا.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الإنصاف يفرض علينا أن ننسب الفضل الى أهله فنسجّل الملاحظات التالية.

١ـ أن القفطي هو صاحب أول ترجمة حقيقية لابن الأنباري أورد فيها تفاصيل عن اسمه ولقبه وكنيته ونسبه ونسبته وأساتذته وتلاميذه وموضوعات تخصصه وصفاته وأخلاقه وشعره ووفاته.

٢ـ أنّ ابن خلكان ينقل عن القفطي نقلا حرفيّا أو ببعض التصرف ولا تحتوي ترجمته على شيء جديد الا حديثه عن كثرة تلاميذ ابن الانباري والتقائه جماعة منهم.

٣ـ ان تاج الدين السبكي يورد في ترجمة ابن الأنباري تفاصيل جديدة ومفيدة عن مسكنه ومصروفه الشهري، ورفضه لجائزة الخليفة المستضي، وتقشفه في الملبس والمأكل، ومخالطته للشيخ أبي النجيب، ثم ذكر بعض أساتذته في علم الحديث.

ولهذه التفاصيل قيمة كبيرة في الحديث عن حياة ابن الأنباري وتصوير شخصيته

٤ــ أن ابن كثير على قصر الترجمة التي خص ابن الأنباري بها في " البداية و النهاية " ، يذكر أنه كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة" . وهذا خبر جديد عن ميول ابن الأنباري التصوفية . صحيح أن القفطي ذكر أنه كان مقيمًا برباط له بشرقي بغداد في الخاتونية وأن السبكي أورد أنه كان يقعد في الخلوة عند الشيخ أبي النجيب ولكنّ أحدًا لم يذكر أنه كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة وان كانت الأخبار الثلاثة تحمل نفس الدلالة لأنها من وادٍ واحد .

٥ــ أنّ ترجمة ابن قاضي شهبة الأسدي لابن الأنباري هي أوسع الترجمات فهو ينقل ما أورده تاج الدين السبكي دون أن يشير الى هذا النقل ويضيف اليه بعض التفاصيل عن أساتيذه وتلاميذه . ثمّ يصرح بنقل ترجمة ابن الدبيثي له (وابن الدبيثي هو أبو عبد الله محمد بن سعيد الواسطي المتوفى سنة ٦٣٧هـ / ١٢٣٩م ــ انظر وفيات الأعيان ج٤ ص ٣٩٥) وكان قد كتب ذيلًا على تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (انظر كشف الظنون ج ١ ص ٢٨٨) ترجم فيه لابن الأنباري فنقل ابن قاضي شهبة هذه الترجمة . كذلك نجد عند ابن قاضي شهبة هذا زيادات واضافات لا نجدها عند سواه لعلّه اقتبسها ممن سبقه من المؤرخين . وما يدرينا لعله اطلع على ما كتبه ياقوت عن ابن الأنباري . فهو يعتمد على ياقوت كما يعتمد على ابن خلكان والذهبي وابن الأنباري نفسه . (انظر مقدمة الدكتور محسن غياض عجيل للجزء الأول من طبقات النحاة واللغويين ــ مطبعة النعمان ــ النجف الأشرف ، سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م) .

٦ــ ان السيوطي على تأخر عهده ، وعلى ما عرف عنه من شغف بالنقل والاقتباس يثير قضية جديدة في حياة ابن الأنباري هي رحلته الى الأندلس فيزعم أن ابن الـزبير ذكره في الصلة .

هذا بالنسبة للقدماء، أما المحدثون فقد اعتاد كلّ من يُعنى بتحقيق كتاب لابن الأنباري أن يضع نبذةً عن حياته، قصيرة أو طويلة.

(ينظر في ذلك مقدمة اسرار العربية لبهجت البيطار ونزهة الألباء لأبي الفضل ابراهيم والإغراب في جدل الإعراب لسعيد الأفغاني) ومعظمُ تلك النبذ منقولٌ عن المصادر القديمة، وهو لذلك لا يؤدي أية فائدة.

* * *

ـ حياتـــــــه ـ

تمهيـــــد

تحدثنا في الفصل السابق عن عصر ابن الأنباري وبيئته تمهيداً للكلام عن حياتـــه ذلك أنّ بعض ظواهر تلك الحياة لن يكونَ واضحـاً ولا مفهومًا ، اذا لم نستطع ردّه الـــى علله وأسبابه ، واثباته في موضعـــه الصحيـــح من أحداث العصر والبيئـــة .

فلولا الصورة التي جلوناها عن هذا العصر لم يكن في وسعنا تفسير مثل الظواهر التاليـــة :

١ـ اعتناقه للمـذهب الشافعـــي .
٢ـ تأثره بالمنهج الفقهي في انتاجه النحوى .
٣ـ ميله الى الزهـــد والتصوف .

وغير تلك مما سيواجهنا في حديثنا عن حياة ابن الأنباري التي نرجو أن نستـــوفي القول فيها من خلال تركيزنا على العناصر التاليـــة :

١ـ التعريـــف بـــه :

أـ اسمـــه ونسبـــه : هـــو عبد الرحمـــن(١) بن محمـــد(٢)

١ـ ابن الأثير : الكامل ج ١١ ص ٤٧٧ ، القفطي انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٩
ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ ، أبو الفداء : المختصر ج ٣ ص ٦٣
الذهبي : العبر ج ٤ ص ٢٣١ ، الكتبي : فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧
اليافعي : مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨ ، السبكي : طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨
ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠ ، ابن قاضي شهبة : طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢
ابن تغريبردي : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠
اسماعيل البغدادي : هدية العارفين ص ٥١٩ ، السيوطي : البغية ج ٢ ص ٨٦
الخوانساري : روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩

٢ـ المصادر السابقة . ومن الجدير بالذكر أن اثنين من هؤلاء المؤرخين يذكر أن اسم والده " محمد " مقرونا بكنية أبي الوفاء هما ابن خلكان والبغدادي (انظر الوفيات ج ٣ ص ١٣٩ وهدية العارفين ص ٥١٩)

بن عبيد الله (١) بن أبي سعيد (٢) .

ب ـ كنيته ولقبه : يكنى ابن الأنباري بأبي البركات (٣) كما يلقب بالكمال (٤)

١ـ السبكي : طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ ، ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠ . هذا وقد نصّ ابن قاضي شهبة على ذكر " عبيد الله " بالتصغير (انظر الطبقات ص ٣٦٢) أما القفطي فكان الوحيد الذي ذكر الاسم كما هو أي دون تصغير (انظر انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦)

٢ـ ابن الأثير : الكامل ج ١١ ص ٤٧٧ ، أبو الفداء : المختصر ج ٣ ص ٦٣ ، ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠ السيوطي : البغية ج ٢ ص ٨٦ ، الخوانساري : روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩ ، ومما هو جدير بالذكر أن المؤرخين قد يختلفون في ترتيب هذه السلسلة تقديمًا وتأخيرًا ، إيجازًا واطنابًا . كما أن منهم من يذهب بها بعيدا جدا فيقول : هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله (البداية والنهاية : ج ١٢ ص ٣١٠) أو هو عبد الرحمن بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد (طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ وهدية العارفين ص ٥١٩) . وأغرب من ذلك ما ورد في الطبعة الجديدة من وفيات الأعيان ـ تحقيق احسان عباس ـ اذ تمتد السلسلة فتستوعب ثلاثة اسماء جديدة هي (محمد بن الحسن بن سليمان) ـ (انظر الوفيات ج ٣ ص ١٣٩) . ونحن نرى اعتدادًا برأي الأكثرية أنه من الأجدر بنا طرح هذه الأسماء الدخيلة على سلسة نسب ابن الأنباري فيسلم لنا من قائمة أجداده اسمان صحيحان ومجمع عليهما هما " عبيد الله وأبو سعيد " وأما ما سوى هذين فمعرض للريبة والشك . وتبقى السلسلة الصحيحة بعد ذلك كما أثبتناه في المتن من علو .

٣ـ الكامل ج ١١ ص ٤٧٧ ، انباه الرواه ج ٢ ص ١٦٩ ، وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ ، المختصر ج ٣ ص ٦٣ ، العبر ج ٤ ص ٢٣١ ، فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧ ، البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠ طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢ ، النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠ ، بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٦

٤ـ انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٩ ، العبر ج ٤ ص ٢٣١ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨ .

أو كمال الدين (١) . ولعلَّ الكنية جاءته من اعتقاد تلاميذه والمقربين منه بأنه مبارك،وأنّ من لازمه ضمن النجاح (٢) . أما لقبه فقد يكون تعبيرا عمّا كان يتمتع به من كرم الخلق واستقامة المسلك والنزوع الى الكمال في أعماله وتصرفاته كما ستعرف فيما بعد .

جـ ــ نسبته : ينسب صاحبنا الى الأنبار (٣) . وقد أشارَ الخوانساري الى هذه النسبة (٤) . ومن المؤرخين من ينسبه الى بغداد . فيقول : كمال الدين أبو البركات الأنباري البغدادي (٥) . ولا شكّ أن لابن الأنباري صلة وثيقة بكل من هذين البلدين والّا لما نسب الى كلٍّ منهما . وسنكشف عن حقيقة ذلك في حديثنا عن مولده ونشأته .

٢ــ مولده :

لا يمكن أن يكون الحديث عن أية ولادة دقيقًا ولا صحيحًا حتى يتيسر تحديد عنصريها الأساسيّين وهما الزمان والمكان . فاذا انتقلنا من التعميم الى التخصيص ونظرنا في ولادة أبي البركات ابن الأنباري وجدنا هذين العنصرين الأساسيين موضعَ أخذ ورد . فمن حيث الزمان يتفق مؤرخوه على أن تاريخ ولادته هو سنة ٥١٣هـ / ١١١٩م غير أنهم يختلفون في تحديد الشهر وهم في موقفهم

١ــ وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ ، فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧ ، مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨ .

٢ــ قال اليافعي : وكان نفسه مباركًا ما قرأ عليه أحد الا تميّز (انظر مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨) .

٣ــ روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩ . هذا ومن الجدير بالذكر أن مؤرخي ابن الأنباري يختلفون في أمر نسبته هذه فمنهم من يدعوه ابن الأنباري كأنه أخذ النسبة من أبيه ومنهم من يدعوه الأنباري ينسبه الى الأنبار بنفسه (انظر في ذلك بحثًا بعنوان : الأنباري من خلال كتابه الانصاف : للدكتور فوزي فيض الله : مجلة كلية اللغة العربية ــ جامعة الرياض ، عدد (٤) ١٣٩٤ / ٧٤، ١٩٧٤م ص ٢٠٥ــ٢٤٢) والنسبة في كلا الحالين صحيحة لأنه أنباري ابن أنباري ، أعني أنّ والده كان يتمتع بهذه النسبة من قبله .

٤ــ اسماعيل البغدادي: هدية العارفين ص ٥١٦ .

من هذه المسألة فئتان : الأولى وتكون الأغلبية ، تكتفي بذكر السنة دون ذكر الشهر واليوم. أما الفئة الثانية فتحصر تاريخ الولادة في شهر ربيع الآخر من تلك السنة (١) ، وان كان ابن قاضي شهبة ينصر رأي هذه الفئة في موضع(٢) ويسوق رواية تخالفه في موضع آخر فيقول :" قال القدسي : سألت عن مولده (يعني ابن الأنباري) فقال : في ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وخمسمائة "(٣) . ولكن أحدا من المؤرخين لم يتعرض لذكر يوم الولادة بالتحديد . ولعل السبب في ذلك أن وفاة العالم أشهر من ولادته . فهو عند ولادته مجهول مغمور، ولكنه عند وفاته معروف مشهور . ولذلك نجد أصحاب الطبقات والتراجم أقدر على تحديد يوم الوفاة منهم على تحديد يوم الولادة .

هذا بالنسبة للزمان. أما بالنسبة للمكان ، فيختلف المؤرخون كذلك بين أن يكون صاحبنا ولد في الأنبار التي ينتسب اليها أو أن يكون ولد في بغداد . فالقفطي ينص على أنه " سكن بغداد من صباه الى أن توفي (٤) وابن قاضي شهبة ينص في موضع على أنه " نزيل بغداد "(٥) وفي موضع آخر على أنه " قدم بغداد في صباه (٦)

أما السيوطي فيذكر أنه " سمع بالأنبار من أبيه وببغداد عن عبد الوهاب الأنماطي "(٧) . وهذه الأقوال كلها لا تدع مجالا للشك في أن ابن الأنباري ولد في الأنبار وانتقل الى بغداد غلاما . أما اليافعي فيخالف هؤلاء جميعا ويؤكد أن ولادته كانت ببغداد (٨) .

١ــ القفطي : إنباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦ ، ابن خلكان : الوفيات ج ٣ ص ١٣٦

٢ــ طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢

٣ــ نفس المصدر ص ٣٦٦

٤ــ إنباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦

٥ــ طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢

٦ــ نفس المصدر ص ٣٦٣

٧ــ البغية ج ٢ ص ٨٦

٨ــ مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨

غير أنّ اليافعي لا يذكر المصدر الذي أخذ عنه/ولا يسند قوله بما يثبته ويؤكده مما يجعله عرضة للشك . فكلّ الدلائل اذن تشير الى أنّ ابن الأنباري ولد في الأنبار وانتقل الى بغداد كما ذكرنا آنفا . وأما خبر ولادته في بغداد فيبقى بحاجة الى برهان .

٣ـ صلته بالأنبار (١)

يتضح مما سبق أنّ صلة صاحبنا بالأنبار لم تكن بالوثيقة والعميقة ، فقد تركها صغيرا الى بغداد . وشغلته بغداد وبيئاتها الفكرية والدينية عن مسقط رأسه . ولقد كان لنا من هذه الوقائع عذر في الاحتفال ببغداد وحدها دون الأنبار عند الحديث عن بيئته من النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية في الفصل السابق .

ومع ذلك فلا يبدو أنّ صلة صاحبنا بمسقط رأسه قد انقطعت نهائيا ، أو أنه ذهل عن مرابع لهوه ومراتع صباه ذهولا تاما اذ ان صلة عاطفية كانت ما تزال تشده اليها على الرغم من كل شيء . وتتجلى هذه الصلة العاطفية في مظهرين :

١ـ الأنبار اسم يطلق على ثلاثة مواضع مختلفة :
  ١ـ مدينة على شاطيء الفرات من الجانب الشرقي يسرة النهر .
  ٢ـ مدينة قرب بلخ وهي قصبة ناحية جوزجان .
  ٣ـ سكة بمرو في أعلى البلد (انظر ياقوت : معجم البلدان ج ٣ ص ٢٥٧ـ٢٥٨ وعلى الهاشمي تاريخ الأنبار ص ١٧) .

ومن الجدير بالذكر أن كلمة (الأنبار) وردت بفتح الهمزة في رقم (١) و(٢) أما في رقم (٣) فيجوز فتحها وكسرها ـ انظر كتاب الأنساب للسمعاني ج ١ ص ٣٠٥ (حاشية ٦) والاكمال لابن ماكولا ج ١ ص ١٤٢ (الحاشية)

وينسب صاحبنا الى أنبار العراق دون الأنبارين الآخرين . وهي تقوم على الضفة اليسرى لنهر الفرات في الشمال الشرقي العراق جنوبي خط طول ٤٠ر٤٣ شرقا وخط عرض ٢٣ ، ٣٣ شمالا (دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص ١) وهي تقع الى الغرب من بغداد وتبعد عنها عشرة فراسخ (معجم البلدان ج ص ٢٥٧) أو أربعين ميلا بالقياس الحديث (أحمد عطية الله : القاموس الاسلامي ج ١ ص ١٩٢)

١ـ ما ذكره مؤرخوه عن تأليفه لكتاب في تاريخ الأنبار (١) .
٢ـ عصبيته لعلمائها وأفذاذ رجالها . وحسبنا مثلا على ذلك احتفاله الشديد بسلفه الكبير أبي بكر بن الأنباري (٢) على الرغم من اختلافهما في المذهب النحوي، فذاك كوفي وصاحبنا بصري . ونلمس هذا الاحتفال في نقطتين :

أ . أنه يضفي عليه من آيات الثناء والاطراء مالم يضفه على أحد من علماء الكوفيين في نزهة الألباء (٣) .

ب . أن ترجمته له من أوسع الترجمات في الكتاب .

وقد يكون لاعتزاز صاحبنا الشديد بمسقط رأسه ما يبرره لسببين :

الاول : ما أورده بعض المؤرخين من أن الخط العربي أصله من الأنبار (٤) .
الثاني : كثرة العلماء والرجال الأعلام الذين ينتسبون اليها (٥) .
ونستنتج من ذلك كله أن الأنبار لم تبرح خيال ابنها البار ولم تخل من أثر في ثقافته ومناحي تفكيره .

١ـ سنتطرق للحديث عن هذا الكتاب عند الكلام على آثاره في الفصل الثالث من هذا الباب .
٢ـ كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين وأكثرهم حفظا للغة (معجم الأدباء ج ١٨ ص ٣٠٦) وقد صنف كتبا كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء والرد على من خالف مصحف العامة (تاريخ بغداد ج ٣ ص ١٨٢) كانت ولادته سنة ٢٧١ هـ (معجم الادباء ج ١٨ ص ٣١٣)
٣ـ انظر نزهة الألباء ص ٣٦٤
٤ـ انظر في هذا الموضوع كتاب المصاحف لأبي داود السجستاني ص ٤ وتاريخ الانبار لعلي الهاشمي ص ٢٨ وتاريخ الشعر العربي لمحمد البهبيتي ص ١٩٨ والاسلام والحضارة العربية لمحمد كرد علي ج ١ ص ١٢٦ .
٥ـ انظر في ذلك معجم البلدان لياقوت ج ٣ ص ٢٨٥ ، والأنساب للسمعاني ج ١ ص ٣٥٣ . هذا وقد أورد صاحب كتاب تاريخ الأنبار ما يزيد على مائة شخصية من شخصيات الأنبار ما بين شاعر وعالم لغة ونحوي وفقيه ومحدث (علي بن الحسين الهاشمي ص ٢١ – ٢١٦) .

٤ـ نشأتـــــــــــه

انّ الكلام في نشأة ابن الأنباري يتصل بالكلام على ولادته اتصالا وثيقا . فنحن نبدأ هنا من حيث انتهينا هناك وعلى الرغم من انّ هذا الرجل نشأ في وضح التاريـخ ما وتقلب في البيئات العلمية في بغداد والبيئات العلمية فسلط الاضواء على صانعيهـا والمشاركين فيها عن طريق التلاميذ الذين ينتشرون في كلّ مكان ، فان أخباره قليلة جدا ، ولا تسعف الباحث في تكوين صورة متكاملة عن نشأته . ولعلّ لزهده وانزوائه سببا في ذلك ، أو لعلّ ذلك راجع الى حياتـه الخشنة التي جرت على وتيرة واحدة مـدة طويلة من الزمن دون تنويع أو مباينة . فليس في سيرة هذا الرجل من الحركة والتشويـق ما يغري بالتتبع . إنه لم يكن من أهل الاسفار والرحلات كما سنعلم فيما بعد .
والاسفار والرحلات تبعث على تحريك اهتمام الآخرين واجتذاب أنظارهم مما يترك مجـال القول واسعًا لكتاب التاريخ والتراجم ويمنحهم مادة خصبة لنشر الروايات والأخبار .

ثمّ إنه لم يكن نشطًا على المستوى الاجتماعي فقد كان منغلقًا على نفسه قانعًا بالقليل غير طامع فيما يطمع فيه الناس من مطالب الحياة ومستلزماتها . وأكثر من ذلك أنه لـم يكن يسمح لنفسه بغشيان ساحات الملوك ولا التقرب منهم . فما ثر بعيدًا عن اضواء القصور وقصور الملوك من اكبر العوامل على اتساع الشهرة وبعد الصيت ولنا من الكسائـي (١) والفـراء (٢) أكبـر شاهد على ذلك .

١ـ هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الكوفي أحد القراء السبعة . كان اماما في النحو واللغة والقراءات . توفي سنـة ١٨٢ أو ١٨٣ أ ١٨٩ هـ (انظر وفيات الأعيان ج ٢ ص ٢٩٥ وما بعدها ونزهة الألبـاء ص ٦٧ وما بعدها) .

٢ـ هـو يحيى بن زيـاد الفـراء كان ابـرع الكوفييـن وأعلمهـم بالنحـو واللغـة وفنـون الأدب .
توفي سنة ٢٠٧ هـ (الوفيـات ص ١٧٦ ومـا بعدهـا ونزهـة الألبـاء ص ٩٨ ومـا بعدهـا) .

ومهما يكن فنحن نستطيع من خلال هذه الأخبار القليلة المتناثرة هنا وهناك، أن نعطي صورة اجمالية عن نشأته، تفتقد الدقة والتفصيل، ولكنها كافية الى حدّ ما في تكوين فكرة موجزة وواضحة عن هذه النشأة .

ولد صاحبنا في الأنبار كما أثبتنا قبل قليل وتوجه الى بغداد في صباه . أمّا أسباب هذه الرحلة وظروفها فليست واضحة . غير أننا نستطيع أن نتلمس الأسباب والدوافع من اشارات ذكرها المؤرخون . فقد ذكروا أنه "سمع بالأنبار من أبيه وببغداد من عبد الوهاب الأنماطي" (١) إنّ هذه العبارة تشرح مجمل ظروف الرحلة . فلقد كان والده على شيء من الثقافة والعلم، وكان حريصاً على تنشئة ابنه تنشئة علمية صحيحة، وتمكينه من تحقيق ما عجز هو عنه . ولأنّ الأنبار لم تكن تسدّ حاجة طالب العلم، ولأنّ بغداد كانت تعجّ بحركة علمية نشطة على عهد الدولة السلجوقية وفي ظلّ نظام الملك (٢) ومدرسته المشهورة بالنظامية . لذلك كله رأى الوالد أن يشدّ الرحال الى بغداد مستصحباً ابنه، علّه يحقق فيها ما عجز عن تحقيقه في الأنبار من آمال وأهداف .

وفي بغداد تغيرت الحال من الضيق الى السّعة، فكثر أساتذته وأشياخه بعد أن كان والده في الأنبار هو شيخه الوحيد . وكانت المدرسة النظامية آنئذ في ذروة ازدهارها ورقيّها وفيها من رجال العلم كل نابغ نابه فانتظم في سلكها وأخذ العلم على جلة أساتذها (٣). وبعد أن تخرج في النظامية صار أحد المعيدين فيها (٤) ثم رقي الى وظيفة مدرس .

١ــ السيوطي : بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٦ . والأنماطي هو عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد أبو البركات الانماطي محدث بغداد في عصره . مولده ووفاته فيها من ٤٦٢هـ ــ ٥٣٨هـ (انظر التعريف به "الأعلام" للزركلي ج ٤ ص ٣٣٦) .

٢ــ توفي نظام الملك سنة ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٣ م ولكن اثره استمر في النظم التربوية والمعاهد العلمية التي خلفها . فكأن بغداد في مطلع القرن السادس الهجري كانت ما تزال تعيش في ظلاله .

٣ــ سنتعرض لهؤلاء الاساتيذ في موضع لاحق .

٤ــ حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٢٣٢ نقلا عن تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطي ص ٢٠٦ مخطوط . وابن قاضي شهبة ص ٣٦٥، والسيوطي ج ٢ ص ٨٦ ، والخوانساري : روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠ .

فدّرس بها النحوَ والاقراءَ مدةً من الزمـــن (١) وكان بامكان المعيد بموجب أنظمة هذه المدرسة أن يرقى الى وظيفة مدرس كما حصل لأبي اسحاق الشيرازى المتوفي سنـــة ٤٧٦هـ/١٠٨٣م اذ رتّب معيدا في حلقة الشيخ أبي الطيب الطبرى ثم أصبح مدرسا للفقـــه (٢) .

وكأنّه ملّ قيود الوظيفة فترك " النظامية " بعد مدة لا نستطيع تحديدها قد تطول أو تقصر ، " وانقطع في منزله مشتغلا بالعلم والعبادة (٣) . ولكنه لم يقطع صلته بالناس لانه كان يشعر بأنّ عليه واجبًا نحوهم هو واجب التعليم والتوجيه" فكان بابه مفتوحا لطلاب العلم فلا يردّ أحدًا (٤)" . وكانَ في هذه الفترة " قد تفردَ بعلم العربية فشدت اليه الرّحـــال " (٥) .

وقد زاد من اعتزاله وانطوائه في السنينَ الأخيرة " فكانَ لا يخرجُ الاّ للجمعـــة ويلبس في بيته ثوبًا خلقا" (٦) . وبقي كذلك حتى آخر أيام حياتـــه .

٥- سيرتـــه وأخـــلاقــه

هذا رجل طغت مزاياه الحميدة ،وأخلاقه الرشيدة على كلّ صفاته الأخرى . فلقـد ترك الدنيا لعُشّاقها والطامعين فيها ،وأكـبّ على العلم والفضيلة ومجاهدة النفـس . وبلغ من ذلك مبلغًا بعيدا . ولقد عـــرف ذلك عنـــه حتى أنّ مؤرخيـــه يفيضـون

١- القفطي : الانباه ج ٢ ص ١٦٦ ،ابن خلكان : الوفيات ج ٣ ص ١٣١ ،طبقات ابـن قاضي شهبـة ص ٣٦٥

٢- حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٢٣٢

٣- ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٢ و ٣٦٥

٤- نفس المصدر ص ٣٦٥

٥- نفس المصدر والمكـان .

٦- نفس المصدر ص ٣٦٣ .

في تعداد هذه الصفات. فالقفطي يذكر أنه " كان فاضلاً عالماً زاهداً "(١) وابن كثير يصفه " بالفقيه العابد الزاهد "(٢) وابن قاضي شهبة يصفه بأن كان زاهداً عابداً مخلصاً تاركاً للدنيا (٣)

لقد كان يرغى بعيش الكفاف، كما كان يضيق على نفسه ولا يطمع من دنياه بأكثر مما يبقي عليه رمقه. " فسيرته جملة من الورع والمجاهدة والتقلل من الدنيا "(٤) ومن دلائل زهده وورعه أن " كان له من أبيه دار يسكنها ودار وحانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر ينتفع به ويشتري منه ورقاً "(٥).

وقد بلغت عفة النفس عنده مبلغاً لا ينال، فقاوم اغراء المادة مقاومة شديدة جداً ورفض أن تأسره متارف الدنيا ومفاتنها، أو أن يطأطئ رأسه لمتفضل عليه، حتى لو كان الخليفة نفسه. " فقد سيّر اليه الخليفة المستضيء خمسمائة دينار فردّها فقالوا له : اجعلها لولدك فقال : ان كنت خلقته فأنا أرزقه "(٦) ليس هذا فقط " فقد كان يحضر دعوة الخليفة في كل سنة، فيبعث اليه الخلع والذهب فيردّ الجميع "(٧) وهذا انما يدل على مكانة ابن الأنباري عند الخليفة من جهة، وعلى اتصافه بالزهد والقناعة ومجاهدة النفس من جهة أخرى. والتضييق على النفس الى هذا الحد درجة راقية من معرفة الله قلّ من يتحملها أو يقبلها راضياً في أيامنا هذه. وكأن الطغرائي كان ينطق بلسان ابن الانباري حين قال بيته المشهور :

وانما رجل الدنيا وواحدها   من لا يعوّل في الدنيا على رجل

وكان اضافة الى ذلك كله، يقضي لياليه مظلمة معتمة " لا يوقد عليه ضوء (٨) " مع أنه في أمس الحاجة اليه، وذلك ليتمكن من المطالعة والدراسة. ويبدو أن

١ــ الانباه ج ٢ ص ١٦٩
٢ــ البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣٢٠
٣ــ الطبقات ص ٣٦٤
٤ــ نفس المصدر ص ٣٦٥
٥ــ طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨
٦ــ نفس المصدر والمكان.
٧ــ ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٤
٨ــ طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

كان يقضي نهاره في الدراسة والتدريس وليله في الصلاة والعبادة ،أو لعله " كان ينفق وقته أثلاثا في القراءة والتأليف والعبادة" (١) .

وعلى الرغم من أن علم ابن الأنباري ومكانته كانا يمكنانه من التمتع بوثير الفراش وجديد الرياش ،فانه نبذ كل ذلك واحتقره " فقد كان خشن العيش والملبس لم يتلبس من الدنيا بشيء." (٢) وكان من يزوره في بيته يجد رجلا تجرد من تميم الدنيا ورفاهيتها وزهد في جمالها وفتنها" فكان يلبس في بيته ثوبا خلقا وتحته حصير قصب" (٣) وكان كذلك يبقى منعزلا في بيته طوال أيام الاسبوع الا في يوم الجمعة حيث كان ينزع ذلك الثوب الخلق ويلبس ثوبا جديدا وعمامة قطن (٤) ويخرج الى المسجد للصلاة.

ومن البديهي أن تنتهي هذه الصفات بصاحبها الى سلوك طريق التصوف والمتصوفين ،وبخاصة أن الاقبال على هذا المسلك كان كثيرا ،وأن الدولة كانت تشجع عليه،كما ذكرنا في حديثنا عن الحالة الدينية في العصر السلجوقي (٥) .

وقد وردت عدة اشارات تثبت ميله للمذهب الصوفي ومشاركته للمتصوفين في حلقاتهم فقد " كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة (٦)" وكذلك " كان ممن قعد في الخلوة عند الشيخ أبي النجيب" (٧) . وأكثر من ذلك أنه

١- الأفغاني : مقدمة الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة .
٢- الكتبي : فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧ ،السيوطي : البغية ج ٢ ص ٨٦ ، الخوانساري : روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٠ .
٣- ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٣
٤- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ ،ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٣
٥- انظر ص (٢٢) من هذه الدراسة .
٦- ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠
٧- السبكي : طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

كان مقيما برباط له شرقي بغداد في الخاتونية" (١) فيبدو من هذا كلّه أنه كان متصوفا أو أنه على رأي بعضهم اقترب اقترابا شديدًا من التصوف وبخاصة بعد أن اتصل بالشيخ أبي النجيب الصوفي . وان أخلاقه وطبيعته لتحبّب اليه هذا المذهب الصوفي فقد اشتهر في حياته كلها بالورع والزهد (٢) .

والذي يدلنا أنه كان يقترب من المذهب الصوفي تدريجا كلّما تقدمت بهالسن ، أن علاقته بهذا المذهب لم تكن وثيقة في أيام الشباب ، فثمة بعض الدلائل التي تظهر أنه لم يكن يستسيغ هذا المذهب ولا يميل اليه . جاء في نزهة الألباء ضمن حديثه عن استاذه أبي منصور الجواليقي ما يلي :" وحضرت حلقته يوما وهو يقرأ عليه كتاب الجمهرة لابن دريد وقد حكى عن بعض النحويين أنه قال : أصلُ (ليس) (لا أيس) فقلتُ : هذا الكلام كأنه من كلام الصوفية . فكأنّ الشيخ أنكر عليّ ذلك الخ "(٣) .

انّ هذه الواقعة تثبت أن ابن الأنباري لم يكن بعدُ قد استماله المذهب الصوفي ، وهو أكثر من ذلك يتندر عليهم أو يسخر من كلامهم من طرف خفي حين يشبه كلام الجواليقي بكلامهم ، وظاهر أنّ وجهَ الشبه في ذلك الغموض والاستغلاق . وانكارُ الجواليقي لتشبيه ابن الأنباري أكبر دليل على ما في تضاعيفه من التندر والسخرية .

أما الدليل على أنّ ابن الأنباري كانَ شابا في ذلك الحين فهو أنّ الجواليقي توفيَ يوم الاحد منتصف المحرم سنة ٥٣٩هـ / ١١٤٤م (٤) . فيكون عمر ابن الأنباري في ذلك الحين ستّاً وعشرين سنة . ولنفترض أنّ هذه الواقعة حدثت قبلَ وفاته بخمس سنوات لأنه لا يمكن

١ـ القفطي ـ انباه الرواة ج ٢ ص ١٧٠

٢ـ طه عبد الحميد طه : مقدمة غريب إعراب القرآن ص ٦

٣ـ ص ٣١٧

٤ـ نزهة الألباء ص ٣١٧

أن يصل سن السبعين وهو قادر على التدريس إذ هو من مواليد سنة ٤٦٦ هـ/ ١٠٧٣م (١) وقد تولى التدريس في النظامية بعد وفاة شيخه التبريزي سنة ٥٠٢هـ/ ١١٠٨م (٢) نستنتج من ذلك كله أن ابن الأنباري كان في حدود العشرين عند حصول الواقعة المذكورة . وهي سن لا تؤهل صاحبها لاختيار المذاهب. وبخاصة ما كان منها يتفق مع خشوع الشيخوخة وتطامن الهمة واكمداد الأمل ،وذهاب بريق الشباب.

وصفوة الكلام أن صاحبنا وجد من الأسباب والدواعي الداخلية والخارجية والسياسية والاجتماعية ما جعله يقترب رويدا من مذهب المتصوفة ، فيجالسهم ويشاركهم في حلقاتهم ويستمع الى مواعظهم ويمارس رياضتهم الروحية ويسلك مسلكهم في مواجهة أمور الحياة حتى يحسب كأنه واحد منهم في أواخر أيامه .

٦ – مذهبه الفقهي

كان نظام الملك ميالا الى المذهب الشافعي (٣) متعصبا له ،ولذلك جعل من شروط دخول المدرسة النظامية الانتساب الى هذا المذهب والتمسك به وقد تخرج ابن الأنباري في نظامية بغداد فلا بدع أن تفقه

١– ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ٥ ص ٣٤٣

٢– ياقوت : معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٠٧

٣– انظر ص (٣٨) من هذه الدراسة .

على مذهب الشافعي (١) . وقد عمل لنصرة مذهبه بجد واخلاص. فصنف المؤلفات الجليلة في خدمته . ومن تصانيفه في مذهب الشافعي "هداية الذاهب في معرفة المذاهب" "وبداية الهداية" (٢) .

وعلى الرغم من انتساب صاحبنا الى المذهب الشافعي وخدمته له فانه كان متسامحا متسع الأفق . ويشهد على ذلك علاقته الطيبة والمتينة بشيخه ابن الشجري على الرغم من شيعيته فقد كان نقيب الطالبيين في الكرخ نيابة عن والده الطاهر (٣) .

وكان صاحبنا يرى أن من مهمته تبصير النشء بالمذاهب المختلفة، وتمكينهم من الوقوف على ما بينها من فروق واختلافات حتى يكون في وسعهم اتخاذ الموقف المناسب والرأى الفاصل بهذا الشأن حين تدعو الضرورة . هذا بالاضافة الى أن الالمام بالمذاهب كان يعد جزءاً من الثقافة الدينية في ذلك العصر .

٧- ثقافتـه .

من يتتبع أخبار ابن الأنباري يتبين أن الموضوعات التي حذقها وأتقنها كثيرة . ويتضح لنا ذلك من موازنة قصيرة عقدها الخوانساري بين أبي البركات الأنباري وابي بكر الأنباري قال : " والفرق بينه وبين ابن الأنباري الأول اللغوي المشهور ... أنه كان منحصر البراعة في فنون اللغة والعربية

١- ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ .

٢- سنعود الى ذكر هذين الكتابين في الفصل التالي .

٣- ابن خلكان : الوفيات ج ٦ ص ٤٧

بخلاف هذا، فانه الامام البارع والسيد المبرز في فنون شتى "(١).

ويبدو أن ثقافة صاحبنا كانت دينية في الأساس غير أنه اتجه اتجاهات أخرى ولم يجعل الحديث همّه ووكده ولذلك " حدث باليسير (٢)" وشُغِلَ عن ذلك بالدراسة النحوية اللغوية فقد "روى الكثيرَ من كتب الأدب ومن مصنفاته " (٣). وان لم يمنعه ذلك من ممارسة الفقه والتوسع في موضوع الخلاف بين المذاهب (٤).

وسنرى فيما بعد كيف كان لدراسة موضوع الخلاف هذا أثر كبير في ابن الأنباري، اذ أوحى اليه **بتأليف** كتابه " الإنصاف " مترسما فيه خطى علماء الفقه في أساليب **العرض والمعالجة**.

هذه الموضوعات الدينية من حديث وفقه وخلاف، تلقفها كلها الفتى في صباه. ولعلّ الوالد، مدفوعاً بنزعته الدينية، كان يريد لابنه هذا النهج. وربما كان يود له أن يكون عالماً في الحديث والفقه والخلاف.

ولكن الفتى لم يبق منحصرا في هذا الفلك الديني الذي احيط به في صباه، فقد شاءت له فطنته من جهة، والظروف المحيطة به من جهة أخرى، أن تتسع نظارته، وأن يمتدّ مجالُ طموحه فيتصل بعالمين كبيرين من علماء عصره، أما أبو منصور الجواليقي وأبو السعادات بن الشجري، فقد "قرأ النحو والأدب عليهما"(٥)

١- الخوانساري، روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩
٢- نفس المصدر والمكان.
٣- نفس المصدر والمكان.
٤- نفس المصدر والمكان.
٥- طبقات ابن قاضي شهبة ص ٢٦٤

ويتناول السيوطي هذه الحقيقة بتخصيص أكثر فيقول : " ثمّ قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي ولازم ابن الشجري حتى برع وصار من المشار اليهم في النحو (١) .

وقد أخذ اهتمامه بالعربية يزيد ويتسع حتى " غلب عليه واشتهر به" (٢) وبلغ في اللغة والنحو مكانة سامية حتى قيل فيه : "وكان قد تفرد بعلم العربية وشدت اليه الرحال (٣)" والتفرد بعلم العربية ليس مركبا سهلاً ولا غاية زهيدة .

ويبدو لنا من تتبع سيرة هذا الرجل أن اللحظة التي عرف فيها ابن الشجري وتعرفه ، كانت انعطافا في مجرى حياته . فقد لمس من سمو أخلاق هذا الرجل ودماثة طباعه ولين عريكته ما حببه اليه وقربه منه فشجعه على ملازمته والتتلمذ عليه . فقد استطاع ابن الشجري من خلال هذه العلاقة الوثيقة الحميمة أن يجتذب انتباهه الى علم النحو ويشدّ اهتمامه اليه فيصبح فيه اماما تشد اليه الرحال ، ويتردد اليه الطلبة من كل حدب وصوب .

ولن نطيل في الحديث عن أثر ابن الشجري في الأنباري فلذلك مجال غير هذا ، ولكننا نود أن نذكر أن معرفة ابن الشجري له هي التي حولت وجهه عن العلوم الدينية الى العلوم اللغوية والنحوية التي اشتهر بها في حياته وبعد مماته .

ونحن لا نزعم أنه ترك العلوم الدينية جملة والى الأبد أو أنه انقطع بتاتا عن التأليف في الفقه والأصول والزهد ، ولكننا نرى أن اهتمامه بالنحو كان

١ــ البغية ج ٢ ص ٨٦
٢ــ طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٤
٣ــ نفس المصدر ص ٣٦٥

أكبر وأوسع ومصنفاته فيه كانت اكثر وأضخم. وهكذا برع وظهرت مواهبه في ذلك الفن حتى استوعبه حفظًا وفهمًا . وساعده على ذلك ما امتاز به من عقلية رياضية ساعدته على فهم المناظرات والجدال النحوي (١) .

ونود هنا أن نشير الى مسألة مهمة وهي أن المؤرخين وأصحاب التراجم لم يكونوا يفرقون بين مصطلح وآخر وهم يتحدثون عن موضوعات تخصص ابن الأنباري . فقد خلطوا بين اللغة والأدب والنحو وكأنها شيء واحد . وهذا مما يجعل الرؤية غير واضحة ولا جليّة .

قال القفطي : " ولم يكن (ابن الأنباري) ينتمي في النحو الا اليه "(٢) (ابن الشجري) ونقل ابن قاضي شهبة عن الدبيثي قوله :" الا أنه لم يكن ينتمي في الأدب الا اليه" (٣) . واستبدال كلمة الأدب بالنحو في هذا النص يدل على أنهم لم يكونوا يميزون بين التسميتين كثيرا .

قال القفطي : " وقرأ اللغة على أبي منصور الجواليقي "(٤) . وقال السيوطي : " ثمّ قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي "(٥) . فالقفطي يذكر اللغة والسيوطي يذكر الأدب . وهما بمعنى واحد . لأنّ الأدب حينئذ لم يكن يحمل من المعاني ما يحمل في هذه الأيام . و"الأدب" كان كلمة فضفاضة تشمل كل ما يمت الى الكلمة بصلة من لغة ونحو وشعر وأخبار .

ولعل القفطي كان أكثر المؤرخين دقة وهو يذكر اختصاصات ابن الأنباري فقد قال : وقرأ النحو على النقيب أبي السعادات بن الشجري وغيره ولم يكن ينتمي في النحو الا اليه . وقرأ اللغة على الشيخ أبي منصور بن الخضر الجواليقي وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته (٦) .

١ـ طه عبد الحميد طه : مقدمة اعراب القرآن ص ١٠

٢ـ الانباه ج ٢ ص ١٧٠

٣ـ طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٥

٤ـ الإنباه ج ٢ ص ١٧٠

٥ـ البغية ج ٢ ص ٨٦ .

٦ـ الانباه ج ٢ ص ١٧٠

فانه خصّص حيث يحسن التخصيص وعمّم حيث لا يصلح الا التعميم. فقد جعل الأدب يتسع ليشمل النحو واللغة وهو المعنى المفهوم من كلمة أدب. ولعلّ فضل القفطي ينحصر في أنّه صاحب أول ترجمة كتبت عن ابن الأنباري. فهو اذن صانع لهذا النص لا ناقل له كغيره. فالنقلة كانوا حينا في التمويه يستبدلون كلمة بأخرى فيخطئون القصد ويضلّون الهدف.

وصفوة القول أنّ ثقافة ابن الأنباري كانت في أساسها ثقافة دينيّة تضرب في الحديث والفقه والأصول بسهم وافر، ثم اتسعت لأن تشمل النحو واللغة والأدب بصفة عامة، غير أنه اشتهر بالنحو وتميز به، وأعطى فيه اكثر مما أعطى في غيره من الموضوعات.

٨- شخصيته.

كان ابن الأنباري يتحلى بشخصية فريدة فذة تجمع الى الرقة واللطف الحزم والصلابة والثبات. أما رقته ولطفه فيتجليان في حسن معاملته لجماهير الطلبة التي كانت تطرق بابه كل يوم فيستقبلها أحسن استقبال ويزودها بما تشاء من أدب وعلم. فقد كان يترك بابه مفتوحا على مصراعيه لمن يودّ أن يؤمه من طلاب المعرفة والعلم. ولقد ذكرنا في حديثنا عن سيرته وأخلاقه ما كان عليه من سماحة وتسامح لا يرى غضاضة في أن يلازم ابن الشجري على ما بين الأثنين من خلاف في المذهب الديني.

على أنّ الصفة الشاذة في شخصيته هي الاستقلال الذي يتمثل في حزمه وصلابته واعتداده بنفسه على الرغم مما كان عليه من تواضع ولين جانب.

ويظهر ذلك كله من بعض الأخبار التي ساقها في نزهة الألباء عن علاقته باستاذيه الجواليقي وابن الشجري. فقد ذكر بعض الوقائع التي تثبت أنه كان يقف لهما ويجادلهما ولا يتوانى عن تسفيه رأيهما تلميحا أو تصريحا، على الرغم من أنهما استاذاه.

وهذا يعني أنه لم يكن يرى حرجا في مخالفة أساتذته ومناقشتهم في آرائهم على الرغم من احترامه وتقديره لهم . وكانوا اذا حاولوا محاورته لمسوا منه براعة في الحوار وقدرة على الرد السريع والجواب المفحم . وتأليفه لكتاب " جدل الاعراب" يظهر عراقته في هذا الميدان . فقد كانت له رغبة في مناظرة العلماء ومحاورتهم . وما رواه عما جرى بينه وبين شيخيه الجواليقي (١) والشجرى (٢) اكبر برهان على ذلك .

اضافة الى ذلك كله كانت شخصية ابن الأنباري تتسم بالجدّ الشديد ، والسيطرة على نوازع النفس وخوالجها . الى غير ذلك من الصفات والتصرفات التي تحدثنا عنها في موضوع سيرته وأخلاقه . وكأنه تأثر في ذلك بأستاذه ابن الشجري الذى يذكر ابن الأنباري (٣) من صفاته " أنه كان وقورا في مجلسه ذا سمت حسن ، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة الا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس" .

ولعلّ هذه الصورة التي رسمها لأستاذه ابن الشجري تمثل أصدق تمثيل فقد كان صاحبنا متأثرا بأستاذه معجبا به . ولعلّ أكبر دليل على هذا الاعجاب ما ذكره عنه في أثناء زيارتهما للزمخشري حينما مرّ ببغداد في طريقه الى مكة (٤) . كما أنه ليس بالقليل أن يختاره ابن الشجري ليصحبه في هذه الزيارة وهو لم يزل بعد في حدود العشرين (٥) .

ويظهر جد ابن الأنباري وبعده عن العبث والمزاح من خلال عبارة قصيرة قالها تعليقا على مداعبة جرت بين الميداني والزمخشري وكان قد روى هذه الدعابة في النزهة وقال معقبًا :" وهذه فكاهة لا تليق بالمشايخ (١)" .

١ــ نزهة الألباء ص ٣٩٧
٢ــ نفس المصدر ص ٤٠٥
٣ــ نفس المصدر ص ٤٠٤
٤ــ نزهة الألباء ص ٣٩٢ .
٥ــ يروى ابن خلكان عن أبي اليمن الكندى أنّ زيارة الزمخشرى تمت سنة ٥٣٣هـ فيكون عمر ابن الأنباري آنئذ (٢٠) سنة (الوفيات ج ٢ ص ٣٤٠)

وكأنه بتصرفه هذا يلتزم بوصية استاذه ابن الشجري القائل :[1] (من الكامل)

لا تمزحنّ فإنْ مزحتَ فلا يكنْ مزحًا تضافُ به الى سوء الأدب
واحذرْ ممازحةً تعودُ عداوةً إنّ المزاح على مقدّمة الغضب

ولا غرو بعد هذا كلّه أن يصفه الموفق عبد اللطيف البغدادي بقوله :[2]
" لم أر في العباد والمنقطعين أقوى منه في طريقه ولا أصدق منه في اسلوب،
جد محض لا يعتريه تصنع ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم " .

٩- في حلقات العلم .

لو افترضنا أنّ ابن الأنباري رحل من الأنبار الى بغداد في سنّ العاشرة يكون ، وقد عمّر أربعة وستين عاما ، قد امضى في صحبة الكتاب وملازمة الدرس والقلم حوالي خمسةٍ وخمسين عاما ، لم يعرف غيرها رفيقا ولا صاحبا . واكتفى بها عن كل مطالب الحياة . فلم يطلب من دنياه الاّ ما يمسك عليه رمقه . وقد قضى هذا العالم الكبير شطرا من حياته طالبا للعلم ساعيا وراءه ، وشطرا آخر مشتغلا بنشره وتوزيعه في الناس . وكان في الحالتين مخلصا جادا ، لم يدخر وسعا في الطلب و لم يألُ جهدا في العطاء . وفي هذه المسيرة العلمية الطويلة عرف صاحبنا كثيرا من الشيوخ والأقران والتلاميذ . وما أجدرنا ، رغبة في استيفاء جوانب الصورة ، أن نتحدث عنه تلميذا واستاذا .

أ- ابن الأنباري تلميذا : منذ فتح صاحبنا عينيه على الدنيا وجد نفسه في بيئة تقدر العلم وتبجل العلماء . فقد كان لوالده اهتمام بالعلم وميل نحوه كما أسلفنا . ولذلك نستطيع أن نعدّ هذا الوالد الكريم أول استاذ بل أكبر استاذ له . فله الفضل في حثه على طلب العلم واشرابه الرغبة في انتجاع معاهده وارتياد مناهله .

١- معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٨٣

٢- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ ، طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

وفي بغداد وجد بيئة علمية نشطة ، وجوًّا يشجع على طلب العلم ومتابعة تحصيله فاندمج في تلك البيئة وأنس الى ذاك الجو وشرع يأخذ العلم عن جلة شيوخه ويتلقاه عن صفوة علمائه . وكان من أبرز هؤلاء ابن الرزاز (١) وابن الشجري (٢) والجواليقي (٣) .

وتتجلى في الترجمة التي أثبتها ابن الأنباري لكل من ابن الشجري والجواليقي ، في نزهة الألباء (٤) ، ما كان يكنه لهما من محبة وتقدير ، مما يدل على ما تركاه في نفسه وفي ثقافته من أثر . وقد ذكرنا في حديثنا عن شخصيته طرفا مما كان يدور بينه وبينهما من محاورات تنم عن قوة العلاقة التي كانت تربطه بهما .

هؤلاء هم أبرز شيوخه . غير أن صاحبنا لم يأخذ عن هؤلاء فقط . فهو لم يحصر طلبه للعلم في شيوخ النظامية وأساتذتها بل كان يطلبه عند مختلف طبقات العلماء . ومن هؤلاء من ليس له شهرة كبيرة أو من هو مغمور تماما . فقد سمع الحديث من أبي منصور بن خيروان (٥) وأبي البركات

---

١ — هو أبو منصور سعيد بن محمد بن عمر المعروف بابن الرزاز من كبار أئمة بغداد فقها واصولا وخلافا . ولد سنة ٤٦٢ هـ وتوفي سنة ٥٣٩ هـ (انظر طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٢١ ، والمنتظم ج ١٠ ص ١١٣ البداية والنهاية ج ١٢ ص ٢١٩)

٢ — هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني النحوي اللغوي كان إماما في النحو واللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها ولد سنة ٤٥٠ هـ وتوفي سنة ٥٤٢ هـ (انظر فوات الوفيات ج ٢ ص ٦١٠ — ٦١٤ شذرات الذهب ج ٤ ص ١٣٢)

٣ — هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر أبو منصور ابن أبي طاهر الجواليقي البغدادي الأديب اللغوي ولد سنة ٤٦٦ هـ وتوفي سنة ٥٣٩ هـ (انظر انباه الرواة ج ٣ ص ٣٣٥ ، ووفيات الأعيان ج ٥ ص ٣٤٢ بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٠٨)

٤ — انظر نزهة الألباء ص ٢٩٦ وما بعدها وص ٤٠٤ وما بعدها

٥ — طبقات ابن شهبة ص ٣٦٣ ، طبقات الشافعية ج ٣ ص ٢٤٨ . وابن خيرون هذا هو محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن ابراهيم أبو منصور البغدادي توفي سنة ٥٣٩ هـ (انظر غاية النهاية في طبقات القراء ج ٢ ص ١٩٢)

الأنمــــاطي (١) وأبي نصير أحمد بن نظام الملك الحسن بن علي بن اسحاق الطوسي (٢) ، ومحمد بن عطاف الموصلي (٣) وأبي الفضل محمد بن ناصـــر الحافظ (٤) وأبي الفوارس بن محفوظ الأنبارى (٥) وأبي بكر محمد بن عبد الله الديثني (٦) وطائفـة (٧) . ليس هذا فقـــط فقد سمع من أقرانه مثـــل أبي المحاسن محمـــد بن عبد الملك الميداني وغيـــره (٨) وهذا يدل على مـا كان يملك ابن الأنبارى من شغف بالعلم وقدرة على الاكباب عليه . ولذلك كثـر

١ــ طبقات بن شهبة ص ٣٦٢ ، طبقات الشافعية ج ٣ ص ٢٤٨ ، بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٦ ، روضات الجنات ص ٤٢٥ ، **والأنماطـــي هـــذا هـــو أبـــو البركـــات** عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطي الحافظ الحنبلي ولد سنة ٤٦٢ هـ وتوفي سنة ٥٣٨ هـ (انظر شذرات الذهب ج ٤ ص ١١٦)

٢ــ طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ .

٣ــ طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

٤ــ طبقات بن شهبة ص ٣٦٣ . وهو أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي ولد سنة ٤٦٧ هـ وتوفي سنة ٥٥٠ هـ (انظر انباه الرواه ج ٣ ص ٢٢٢ والعبر للذهبي ج ٤ ص ١٤٠)

٥ــ طبقات بن شهبه ص ٣٦٣ . وأبو الفوارس المذكور هو خليفة بن محفـــوظ بن محمد بن علي المؤدب ولد سنة ٤٦٥ هـ ولا يعرف تاريخ وفاته . (انظر انباه الرواه ج ١ ص ٣٥٨)

٦ــ طبقات بن شهبة ص ٣٦٣

٧ــ من هؤلاء أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المقرئ النحـــوي ابن بنت الشيخ أبي منصور الخياط المقرئ (انظر نزهة الألباء ص ٤٠٢) ومنهم خاله أبو الفتح بن الخطيـــب الأنبارى (نزهة الألبـــاء ص ٣٨٢)

٨ــ ابن قاضي شهبة ص ٣٦٥

شيوخه وأساتيذه وتعددت مناحي ثقافته. ومهما كان من شيء فلقد كان تلميذا عصاميا نجيبا.

ب ـ ابن الأنباري استاذا : هذا الاقبال الشديد على العلم وهذه الملازمة المستمرة لأئمة العلم ورجالاته، كان لا بدّ أن تثمر وتؤتي أكلها. وكان ابن الأنباري من خلال احتكاكه بالعلماء ومخالطته لهم واطلاعه على ما كان لهم من مكانة، كان يحلم في أن يصبح في المستقبل شيخا ولذلك حينما أنس في نفسه القدرة على أداء هذه المهمة أقبل على التدريس بهمة ونشاط عجيبين. ونستطيع أن نقسم مدة عمله في التدريس الى ثلاث مراحل :

١ـ اشتغاله معيدا في النظامية.
٢ـ اشتغاله مدرسا فيها.
٣ـ انقطاعه في منزله مشتغلا بالعلم والعبادة.

ففي المرحلة الأولى كان عمله ضربا من التدريب والمرانة على هذه المهنة التي قدر لابن الأنباري أن يمارسها مدة طويلة من عمره. حتى اذا اشتدّ عوده واستقام عوده اذن له بأن يرقى من وظيفة معيد الى وظيفة مدرس.

وقد كانت المرحلة الثانية هذه من أخصب الحقب انتاجا في حياته(١). وحسبه أن ألف فيها كتاب " الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين". وهو جهد كبير وعمل ضخم أودع فيه كل رصيده العلمي وكل خبرته في النحو. وهو، بلا شك، من أكثر كتبه شهرة حتى أن بعض مؤرخيه ينسبه اليه فيقول : صاحب الانصاف. وسنتحدث عنه بالتفصيل في الفصل التالي.

١ـ مقدمة اعراب القرآن ص ١١

أما المرحلة الثالثة فقد انقطع في منزله مشتغلا بالعلم والعبادة وأقرأ الناس العلم على طريقة سديدة وسيرة جميلة (١). وفي هذه الفترة كان بابه مفتوحا لطلاب العلم ولا يرد أحدا (٢). ولذلك تردد اليه الطلبة، وأخذوا عنه واستفادوا منه (٣). واشتهرت مصنفاته وظهرت مؤلفاته (٤).

ولا بدع، بعد هذه الجهود الكبيرة في التدريس أن ينتشر تلاميذه في الآفاق. ويذكر ابن خلكان أنه لقي عددا من هؤلاء التلاميذ (٥). فمن هؤلاء "ابن الدهان المبارك بن المبارك بن سعيد (٦) وأبو شجاع محمد بن علي بن دواس القنا العنيزي (٧) وأبو منصور أسعد العبرتي (٨) وخزعل بن خليل المصري (٩) والفخر الموصلي (١٠) وغيرهم" (١١). ومن الذين كتبوا

١- القفطي: الأنباه ج ٢ ص ١٧٠
٢- ابن قاضي شهبة: الطبقات ص ٣٦٤
٣- الانباه ج ٢ ص ١٧٠ ٤- نفس المصدر والمكان.
٥- وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩
٦- هو أبو بكر بن أبي طالب بن أبي الأزهر، الوسطي الأصل البغدادي المنشأ والاشتغال. ولد سنة ٥٣٢ هـ. وتوفي سنة ٦١٢ هـ (انظر معجم الأدباء ج ١٧ ص ٥٨، الانباه ج ٣ ص ٢٥٤، البغية ج ٢ ص ٢٧٣)
٧- لم أعثر على ترجمة في ما بين يدي من مصادر.
٨- هو أسعد بن نصر بن الأسعد أبو منصور الأديب يعرف بابن العبرتي كانت له معرفة تامة بالنحو والأدب توفي سنة ٥٨٩ هـ (أنظر انباه الرواة ج ١ ص ٢٣ وبغية الوعاة ج ١ ص ٤٤١-٤٤٢)
٩- هو الشيخ تقي الدين خزعل بن عسكر بن خليل الشنائي المصري. عالم باللغة والنحو، توفي سنة ٦٢٠ أو ٦٢٣ هـ. (أنظر الأنباه ج ١ ص ٣٥٣-٣٥٤، ذيل الروضتين ص ١٤٩، بغية الوعاة ج ١ ص ٥٥٠)
١٠- هو فخر الدين أبو المعالي محمد بن أبي الفرج الموصلي. كان اماما فاضلا بارعا في الفنون بصيرا بعلل القراءات. توفي سنة ٦٢١ هـ ببغداد (انظر غاية النهاية ج ٢ ص ٢٢٨، شذرات الذهب ج ٥ ص ٩٦، النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٢٥٩).
١١- طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٦.

عنه القاضي أبو المحاسن عمر بن علي القدسي والحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي وغيرهم (١).

ويتضح لنا من ذلك أن علم ابن الأنباري تسرب عن طريق تلاميذه في الأجيال التالية. وقد ساعد على هذا التسرب والانتشار ما ترك صاحبنا من المتون والشروح في شتى فروع المعرفة وبخاصة علم النحو، كما سنبين في الفصل التالي. وقد يشير الى هذه الحقيقة ما يذكره أبو شامة (٦٦٥هـ / ١٢٦٦م) من أنه قرأ " جدل الكمال الأنباري " على أحد تلاميذه في دمشق (٢).

والى جانب هؤلاء واولئك من الشيوخ والتلاميذ، كان يشارك ابن الأنباري بيئته العملية هذه عدد من الزملاء والأقران الذين عايشوه في زمن الطلب والتحصيل فأخذوا عن نفس الاساتذه، وجالسوه في حلقات الدرس، فكان لاحتكاكه بهم ومخالطته لهم أكبر الأثر في شخصيته. ومن هؤلاء ابن الخشاب (٣). وأبو اليمن الكندي (٤) وأبو منصور المتابي (٥) وغيرهم.

١- طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٦.

٢- كتاب ذيل الروضتين ص ١٤٩

٣- هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر أبو محمد بن الخشاب، كان أديبا فاضلا عالما بالنحو والفقه والعربية والشعر والفرائض الخ توفي سنة ٥٦٧ هـ (انظر معجم الأدباء ج ١٢ ص ٤٧ وما بعدها، الانباه ج ٢ ص ٩٩ وما بعدها، المنتظم ج ١ ص ٢٣٨)

٤- هو العلامة تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي المعروف البغدادي المولد والمنشأ الدمشقي الدار والوفاة. كان أوحد عصره في فنون الأدب وعلو السماع. توفي سنة ٦١٣ هـ (انظر الوفيات ج ٢ ص ٣٣٩ وما بعدها، مرآة الجنان ج ٤ ص ٢٦، غاية النهاية ج ١ ص ٢٩٧)

٥- هو محمد بن علي بن ابراهيم بن زبرج المتابي البغدادي كان اماما في النحو ومعرفة العربية. ولد سنة ٤٨٤ هـ وتوفي سنة ٥٥٦ هـ (الوافي بالوفيات للصفدي ج ٤ ص ١٥٢، معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢٥١، بغية الوعاة ج ١ ص ١٧٣)

١٠ — رحلاتــــه وأسفـــاره .

لم يعرف عن صاحبنا حب الرحلة والتنقل في البلاد فقد كان قليل الحركـــة ميالا الى السكون والاستقرار . ومع ذلك فقد تحدث مؤرخوه عن رحلتين فـــي حياته ، الأولى حقيقية ثابتة هي رحلته من الأنبار الى بغداد . وقد تحدثنـــا عن ظروفها وملابساتها في مكان سابق من هذا الفصل . والثانية يحيط بهـــا الظـــنّ والخيال ولا تسندها الوقائع الثابتة وهي رحلته الى الأندلس.

وتبدأ قصة هذه الرحلة من خبر ذكره السيوطي في البغية حـــول هــــذه الرحلة المزعومة ". قال السيوطي (١) " ودخل (يعني ابن الأنباري) الأندلس فذكره ابن الزبير في الصلة" . والسيوطي يروى الخبر بلهجة الواثق المطمئـــن دون أن يبدي أدنى اعتراض أو أن تظهر منه بادرة شك كعادته فيما يروي أو ينقـــل من أخبار . انّه قليل المحاسبة أو التمحيص لما يروى أو ينقل .

وهذا بخلاف ما صنعه ابن مكتوم في معالجة هذا الخبر ، فقال : " ذكـــر الحافظ المؤرخ أبو جعفر أحمد بن ابراهيم الزبير الثقفي العاصمي في تاريخـــه للاندلس الذى وصل به صلة أبي القاسم بن بشكوال أنّ أبا البركات عبد الرحمـــن بن الأنبارى الملقب بالكمال هذا دخل الأندلس ووصل الى اشبيلية وأقام بها زمانا . ولا أعلم أحدا ذكر ذلك غيره ، وهو مستغرب يحتاج الى نظر . والظاهر أنـــــه سهو والله أعلـــم" (٢) .

والحقيقة أنّ المسألة بحاجة الى نظر كما قال ابن مكتوم فلا شكّ أنـــــه تعرض للخبر بمنتهى البراعة والدقة ، وواجهه بزكانة العالم ووعي المؤرخ بخلاف ما صنع السيوطي من نقل للخبر دون اكتراث بمدى صحته ودون محاولة تمحيصـــه

١— البغية ج ٢ ص ٨٦ ، وانظر روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٦ — ٤١٠

٢— انباه الرواة ج ٢ ص ١٧١ الحاشية رقم (١) وانظر مقدمة البيان فـــي اعراب القرآن للدكتور طه عبد الحميد طه ص ١٠ .

بقياسه بمعيار العقل والمنطـــق .

هذا موقف مؤرخين كبيرين من مؤرخي ابن الأنباري . فما هو موقفنـــا نحن ؟ وهل انتهت القضية عند هذا الحـد ؟ لقد خطر لنا ونحن نقرأ مـــا ذكره السيوطي بهذا الصدد أنّ أول ما يجب علينا عمله هو الرجوع الى كتـــاب " صلة الصلة " لابن الزبير لنتبين الخبر بأنفسنا ، اذ لا يجوز أن نؤكـد الخبر أو ننفيه قبل أن نتحقق من صحة وروده في مصدره الأصلـــي .

ولقد حاولنا أن نعثر على كتاب ابن الزبير فلم نستطع (١) . لقد عثرنـا على كتاب الصلة لابن بشكوال وتكملة الصلة لابن **الأبّار** . وأمّـــا صلة ابن **الزبير** فقد استعصى علينا العثور عليها .

وعند ذلك،رأينا أنه لا بدّ من دراسة المسألة بعيدًا عن صلة ابن الزبيـر وفي هذه الحالة فليس لنا الا استخلاص الحقائق،من الموازنة بين مجموعة من القرائن والإشارات التي تكتنف المسألة . وأولُ ما راودنا بهذا الشأن،أن يكون قد حصل بعض التصحيف أو التحريف أو الوهم في اسم ابن الأنباري،وبخاصة أنّ الـــذين يحملون اسم عبد الرحمن بن محمد كثر . ولقد اطلعنا على طائفة منهم في صلـــة ابن بشكوال (٢) . وما زال هذا الظن يراودنا،فليس من المستبعد أن يكـــون السيوطي قد وهم في قراءة الاسم المذكور وتصور أنه أبو البركات بن الأنباري،فـــي حين أنه اسم آخر من تلك الأسماء،التي ذكرها صاحب الصلة،والتي بينها وبين اسم صاحبنا الأنباري تشاكل . فهذا وجـه آخر من وجوه السهو أو الوهم . وهـــو وجه وارد وجائـــز .

غير أنّ ابن مكتوم لا يدع مجالا للشك في أنّ الاسم الذي اطلع عليه هـــو اسم صاحبنا ابن الأنباري لأنه يشدّدُ على ذكر اسمه ولقبه وكنيته بلهجة الواثـــق

١ــ طبع بعض المستشرقين قطعة من هذا الكتاب ويوجد بعضه بمكتبة تيمور تحت رقم (٨٥٠) تاريخ ،غير أن فيه خروما كثيرة من العسير استدراكها وسدّ نقصها الّا اذا عثر على نسخة أخرى منه كاملة ــ انظر مقدمة التكملة لابـن **الأبّار** ص (هـ)

٢ــ ج ١ ص ٣٣٧ ــ ٣٣٨

المطمئن لا بصحّة مضمون الخبر كما صنع السيوطي ،ولكن بصحة ورود الخبر نفسه .

ولا نستطيع أن ننسب ابن مكتوم الى الوهم أو السهو فيما قرأ لأنه أورده مسنودا بالدلائل التي تثبت صحة وروده في صلة ابن الزبير . وما دام تعاقب اثنان على ذكر الخبر هما السيوطي وابن مكتوم فلا مجال لنفي وروده في الكتاب المذكور . غير أنّ هذا لا يعني ثبوت الرحلة ووقوعها مطلقا .

يقول الدكتور طه عبد الحميد طه بهذا الصدد : " ليس هناك دليل قاطع على أن ابنَ الأنباري غادر بغداد ، فلم يظهر أثر ذلك في كتاب من كتبه ، ولم يشر أية اشارة الى ذلك في تصانيفه (١) " وظنّ حضرة الدكتور أنه بهذه الكلمات صنع (جهيزة) التي قطعت قول كل خطيب . ولم يعلم الدكتور أنّ هذا القول لا يصحّ أن يكون برهانا حاسما على نفي الرحلة من أساسها . ذلك أن ابن الأنباري لم يكن يُعنى بتسجيل أحداث حياته ووقائعها في مؤلفاته . انه لم يذكر شيئا مثلا عن رحلته من الأنبار الى بغداد وهي رحلة ثابتة تاريخيا . فاذا جعلنا عدم ورود اشارة في مؤلفاته عن رحلته الى الأندلس مقياسا لنفي الرحلة جاز لنا اعتمادًا على هذا المقياس نفيُ رحلته من الأنبار الى بغداد لأنه لم يذكر شيئا عنها البتة في مؤلفاته .

وما دامت مؤلفات ابن الأنباري لم تقدم لنا شيئا عن تفاصيل حياته وما اكتنفها من وقائع وأحداث فليس من المنطقي أن نجعل تلك المؤلفات حكما فاصلا في هذه المسألة .

لا نريد بذلك أن نعلن اقتناعنا بثبوت الرحلة الأندلسية فلسنا مقتنعين بذلك ولكننا كذلك لسنا مقتنعين بأنّ ما في أيدينا من حجج وأدلة كافية لنفي تلك الرحلة . والرأي الذي نرجحه هو أنّ خبر الرحلة قابل للنفي وقابل للاثبات . وما بحوزتنا من معلومات لا يمكننا من الحسم في الموضوع .

١ــ مقدمة اعراب القرآن ص ٩ ــ ١٠

وما يدرينا لعلّ الرحلة كانت قصيرة بحيث لم تستحوذ على اهتمام الرواة والمؤرخين خاصة أنّ ابن الأنباري كان معروفا بالصمت وعدم الإعلان عن نفسه ولا عن أخباره. كل ذلك جائز وعسى الأيام أن تكشف لنا جديدا في موضوع تلك الرحلة وعندئذ نستطيع أن نقول رأينا حاسما واضحا.

١١ — وفاته.

بعد هذا العمر الطويل الحافل بصنوف النشاط العلمي والديني لقي ابن الأنباري وجه ربه راضيا مطمئنا لما أسلف في الحياة الدنيا من جميل الفعال وصالح الأعمال زهدا وورعا وبرّا وتقوى.

وكانت وفاته على أرجح الأقوال ليلة الجمعة تاسع شعبان من سنة ٥٧٧هـ/ ١١٨١م (١). ببغداد عن أربع وستين سنة (٢). أما سنة الوفاة فلا خلاف عليها غير أنّ بعضهم ينازع في يوم الوفاة. فقد أورد ابن قاضي شهبة روايتين بهذا الخصوص الأولى تجعلها في الثامن عشر من شعبان والثانية في التاسع منه (٣) ثم أضاف الى هاتين رواية أخرى نقلها عن ابن الدبيثي تجعل الوفاة في ليلة الجمعة السابع من شعبان (٤). ويبدو أن ثمة تصحيفاً في هذه الرواية بين "تاسع" و"سابع" لأنها رواية مفردة تفتقر الى ما يؤيدها ويسندها.

هذا ودفن ابن الأنباري يوم الجمعة بباب أبرز بتربة الشيخ أبي اسحاق الشيرازي (٥).

١— الإنباه ج ٢ ص ١٧١ ، الوفيات ج ٣ ص ١٣٩ ، روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٢— طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٥
٣— نفس المصدر والمكان.
٤— نفس المصدر والمكان.
٥— الأنباه ج ٢ ص ١٧١ ، الوفيات ج ٣ ص ١٣٩ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

الباب الأول

عصره ، حياته ، آثاره

– الفصل الثالث –

– آثاره –

الفصل الثالث

دراسة المصادر

انّ المصادر التي تتحدث عن آثار ابن الأنباري كثيرة منها القديم ومنها الحديث أما المصادر القديمة فهي تلك التي قدمنا بها عرضا في الفصل السابق. وهي تتطرق الى ذكر آثار ابن الأنباري من خلال الحديث عن حياته. وتتفاوت هذه المصادر في تعرضها لتلك الآثار بين الاشارة السريعة والتفصيل الوافي.

فبينما يكتفي ابن الأثير والقفطي وأبو الفداء بالثناء على هذه المؤلفات، يذكر ابن خلكان منها ثلاثة فقط ويتابعه في ذلك اليافعي وابن كثير. كما يذكر ابن تغربردي اثنين منها فقط.

أمّا عدد تلك الآثار فيقدره الحافظ الذهبي بمائة وثلاثين مصنفا في الفقه والأصول والزهد وأكثرها في فنون العربية ويصفها ابن شاكر الكتبي بأنها كثيرة ولكنه يترك تسميتها للاختصار فلا يذكر منها الا " نسمة العبير" ، ويجاريه في ذلك ابن العماد. ويذكر تاج الدين السبكي أنّ له طائفة في المذهب يسمّي منها خمسة، ويضيف الى ذلك أنّ له في اللغة ما يزيد على الخمسين مصنفا دون أن يذكر منها شيئا.

ويبدو من ذلك أنّ المصادر السابقة لا تفيدنا شيئا في هذا المجال. وأول من يورد جملة من آثار ابن الأنباري هو ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين اذ يسمي منها حوالي أربعين مصنفا. ويبلغ بها السيوطي حوالي سبعين مصنفا، ينقلها عنه الخوانساري واسماعيل البغدادي.

وقد يكون صاحب كشف الظنون، وهو من المتأخرين، خير من يعرض لهذه المصنفات ويعرف بها، وبخاصة أنه كان يملك نسخا مخطوطة لبعضها، فكان يورد مقتطفات من مقدماتها عند التعريف بها، ويجاريه في ذلك اسماعيل البغدادي في ايضاح المكنون الذي هو ذيل على كشف الظنون فقد استدرك بعض الأسماء الجديدة التي لم يذكرها سلفه.

أما آثاره المخطوطة فقد اعتمدنا كثيرا في كشفها والتعريف بها على مصدرين مهمين هما تاريخ الأدب العربي وملحقه لبروكلمان، وفهرس المخطوطات المصورة لفؤاد السيد

تمهيـــــــــد :

تحدثنا في الفصل السابق عن حياة ابن الأنباري بمختلف دقائقها وتفصيلاتها ، وعرفناه ورعا صالحا منقطعًا عن الدنيا زاهدًا في لذاتها ومفاتنها . ونود الآن أن نتحدث عن عنصر مهم في حياته بل أكثر العناصر أهمية فيها ألا وهو الكتاب.

لقد كان الكتاب صديقه في عزلته وأنيسه في وحشته وعزاءه في حزنه. لقد قضى في صحبة الكتاب شطرا كبيرا من حياته طالبا واستاذا ، دارسا ومؤلفا ، ولم يتركه أو يتخلّ عنه الا حين أذنَ البينُ واستحق الرحيـل .

وفي هذه الفترة المديدة من حياته التي قضاها في رفقة الطرس والقلم جادت قريحته بعدد كبير من المؤلفات التي نالت استحسان الطلبة وأهل العلم في جميـــع الأنحاء . وقد بلغ من شهرة هذا الرجل وذيوع صيتـه أن " شدتَ اليه الرحال "(١) كما ذكرنا في الفصل السابـــق .

وقد تعرض مؤرخو ابن الأنباري ومترجموه لمصنفاته هذه بالثناء والاطراء لمـــا تشتمل عليه من صفات ومميزات . قال ابن الأثير (٢) :"وله تصانيف حسنة في النحـــو" وتابعه في ذلك أبو الفـــداء (٣) وشهد لها ابن خلكـــان شهادة جيدة حينما قـــال : " وكتبه كلها نافعـــة (٤)" وهذا يعكس ما كان لهذه المصنفات من رواج وقبـول فـــي حلقات الدراسة ومجالس العلم . وقد عبر عن ذلك القفطي بقوله (٥) : " واشتهـــرت تصانيفه وظهرت مؤلفاته" وتابعه في ذلك ابن قاضي شهبة (٦) فيما نقله عن ابن الدبيثـي في تاريخـــه .

١ـ طبقات ابن شهبة ص ٣٦٥
٢ـ الكامل ج ١١ ص ٤٧٧
٣ـ المختصر ج ٣ ص ٦٣
٤ـ وفيات الأعيان ج ٢ ص ١٣٩
٥ـ الأنباه ج ٢ ص ١٧٠
٦ـ الطبقات ص ٣٦٥

أما عدد هذه المصنفات ومادتها فقد ذكر الذهبي (١) أنها " مائة وثلاثون مصنفا في الفقه والأصول والزهد وأكثرها في فنون العربية " وتابعه في ذلك ابن قاضي شهبة (٢) وابن العماد (٣) .

ومن مميزات هذه المصنفات أنها وضعت للطلبة والدارسين . ولذلك نرى المؤلف يتحرى فيها التيسير دون الايغال والتعمق كأبي على الفارسي والرماني مثلا . ولذلك تمتاز بالمنهجية والتخصص . فكل كتاب في موضوع خاص به مهما كان ذلك الموضوع صغيرا وضيقا . وسيظهر لنا ذلك في سرد آثاره العامة اذ سنجد فيها كتابا في "كيف" وكتابا في "لو" وآخر في " ما " الخ فقد كان يفرد لكل موضوع كتابا مما جعل بعض كتبه لا تتعدى بضع صفحات .

وابن الأنباري يلتزم المنهجية في تصانيفه الى أبعد الحدود ــ اذا نظرنا اليه بميزان عصره ــ فهو يسير على نهج متسق ويتتبع جزيئات موضوعه بفكر متزن ،وقلما يطفر من مسألة الى مسألة شأن القدامى كالمبرد في الكامل والجاحظ في البيان والتبين .

ولا نعني بذلك أن صاحبنا بلغ في منهجيته الغاية دقة واحكاما . فلا شك أن ثمة بعض المآخذ التي يمكن أن تعزى اليه والخطا عن التي يمكن أن توجه له كما سنذكر فيما بعد . غير أننا يجب أن نعترف أن الاتقان لم يكن متيسرا في ذلك الحين لأسباب تتعلق بالعصر نفسه ،اذ لا يجوز أن نتناسى الفاصل الزمني والفارق الحضاري بين عصرنا وعصره .

ونحن لن نستبق الحديث عن المميزات الدقيقة والمفصلة لمصنفات ابن الأنباري . فهذا ما سنتوسع فيه خلال عرضنا لها وتعريفنا بها . ومن حسن الحظ أن جميع مصنفاته النحوية بين أيدينا فليس ثمة ما يصعب الحصول عليه ،باستثناء ما أعلن المحققون عن فقدانه واليأس من العثور عليه في مكتبات العالم الكبرى . وهذا قليل على كل حال وليس له أهمية بالنسبة الى ما وصلنا منها . وهو من السعة والكثرة بحيث يتيح لنا التعرف على مذهبه

---

١ ــ العبر ج ٤ ص ٢٣٠
٢ ــ الطبقات ص ٣٦٣
٣ ــ شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨

في النحو وجذور تفكيره فيه .

هذا ومن الجدير بنا ، ونحن في معرض الحديث عن ابن الأنباري المؤلف ، أن نتلمس السمات الفنية في نثره وشعره ، قبل الانتقال لتحديد آثاره ومصنفاته .

نثره .

عالج صاحبنا موضوعات متعددة وتعرض لمسائل علمية متنوعة ، فكان يبسطها برفق وتؤدة ويعالجها بحكمه وروية . وأسلوبه في ذلك كلّه اسلوب الأديب المتمكن الذي يملك الموهبة والذوق . فمن يقرأ كتب هذا العالم الكبير يجدها تمتاز بالوضوح وسلاسة العبارة وجمال العرض والتصنيف على طريقة متميزة ونهج متفرد فيه من صاحبه ملامح وسمات.

قال سعيد الأفغاني بهذا الشأن (١) : " عُرِفَت التواليف النحوية من بعد سيبويه حتى يومنا هذا بيبس الأسلوب وجفاف العرض وإملال القارئ ، لكن ابن الأنباري — والحق يقال — (أدَّب) النحو وأضفى على أسلوب عرضه من المائية والتندية ما حببه الى المطالع فأبعد عنه السأم . وليس بالقليل أن تعرض ما يشبه الأرقام والقضايا المنطقية عرضا جذابا " ثم يضيف الأفغاني الى ذلك قوله (٢) : انني اذا أردت التعبير عن أسلوب ابن الأنباري بكلمة جامعة لم أجد أصدق من قولي : " اسلوب رياضي جميل" .

ونحن وان كنا نوافق الأفغاني على وصفه لأسلوب الأنباري في معظمه فلا نوافقه على أن هذه السمة محصورة في ابن الأنباري مقصورة عليه وحده ، وان اليبس في التاليف النحوية كانَ سمةً ملازمة لها مِن سيبويه حتى أيامنا هذه ، فالذين كتبوا في النحو بأسلوب طلي لا نستطيع أن ننفي وجودهم لا قبل ابن الأنباري كالزجاج وابن جني ولا بعده كجمال الدين ابن هشام وأبي حيّان .

ويقول الاستاذ بهجت البيطار بهذا الشأن (٣) : وكتب ابن الأنباري من هذه المؤلفات النافعة التي تربي ملكة الذوق في الاعراب والبيان وتجعل دارسها

---

١ — مقدمة جدل الاعراب ص ٢٢
٢ — نفس المصدر والمكان .
٣ — مقدمة أسرار العربية ص ١٥

بامعان واضح الحجة ساطع البرهان . وهذا انما يتأتى كلّه لما في أسلوبها من جودة الصياغة وبراعة البناء وحسن الذوق في التصرف باللغة عبارات وأساليب.

فأسلوب ابن الأنباري ليس فيه تعقيد أبي علي الفارسي ولا غموض الرماني ، بل هو أسلوب واضح لا يستعصي على الفهم ولا يستغلق على الذهن . وابن الأنباري يعرض القضايا المنطقية والفقهية بتسلسل منظم وتنسيق دقيق . وهو لا يعجز عن نقل ما يدور في ذهنه الى القارئ بسهولة ويسر ودون ارهاقه أو اعناته . وسنقتبس فقرات متفرقة من كتبه للتدليل على هذا الرأي في أسلوبه . قال من كلمة في موضوع (انقسام القياس)(١):

" اعلم أنّ القياس ينقسم الى ثلاثة أقسام : قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد . فأمّا قياس العلة فهو معمول به بالاجماع عند كافة العلماء . وأمّا قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء . وأما قياس الطرد فهو غير معمول به عند أكثر العلماء . وسنبيّن هذه الأقيسة مفصلة مسرودة على ما تستحقه من الترتيب من تقديم قياس العلة ، ثم قياس الشبه ، ثم قياس الطرد آنفا ان شاء الله تعالى " .

فانظر الى هذه الدقة في التقسيم والتفريع والى هذه المقدمة الموجزة المحكمة عن خطته في معالجة القياس. كل ذلك بمنطق متسق وفكر واضح جليّ .

وقال في معرض رده على الكوفيين في قولهم ان السين مقتطعة من سوف ما يلي (٢) :
وأما قولهم " ان السين تدل على الاستقبال كما أنّ سوف تدل على الاستقبال" قلنا هذا باطل . لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حد واحد . ولا شكّ أن سوف أشد تراخيا في الاستقبال من السين . فلما اختلفا في الدلالة دلّ على أن كل واحد منها حرف مستقل بنفسه غير مأخوذ من صاحبه والله أعلم ."

أرأيتم الى استعمال المنطق والاستعانة بالحجج العقلية لاثبات رأي وتفنيد آخر ! أرأيتم هذا الهدوء في عرض الرأي وهذا الوضوح في ابرازه وتقديمه ، وهو مولع بهذا الجدل

١ـ لمع الأدلة ، ص ٥٣ ـ ٥٤
٢ـ الانصاف ج ٢ ص ٦٤٧

العقلي الذي يدّل على ذكائـــه وزكانتـــــه .

وقال في الحديث عن عامل الصفة ما يلي (١) : فان قيل : فما العامل في الصفة قيل : هو العامل في الموصوف. فاذا قلت : جاءني زيدُ الظريفُ كان العامل فيه جاءني واذا قلت : رأيتُ زيدًا الظريفَ كان العامل فيه (رأيتَ) واذا قلت مررت بزيـدِ الظريفِ كان العامل فيه الباء . هذا مذهب سيبويه وذهب أبو الحسن الأخفش الى أنّ كونــــه صفة لمرفوع أوجب له الرفع والى أنّ كونه صفة لمنصوب أوجب له النصب والى أنّ كونه صفـــة لمجرور أوجب له الجر . والذي عليه الأكثرون هو الأول . وهو مذهب سيبويه .

فانظر الى هذه البراعة في عرض الآراء والأدب الجمّ في ترجيح رأي على آخر مع الصياغة الجيدة والبناء الواضح .

ولا نريد أن نسترسل في الحديث عن محاسن أسلوب ابن الأنباري فان ذلك يطــول . وما ذلك من همنا هنا خاصة أن كتب ابن الأنباري كثيرة والإحاطة بما فيها من سمـــات الكتابة الجيدة ومميزاتها شيء معجـــز ولا سيّمـــا أنّ هذه المسألة ليست هدفا أساسيـــا في كتابنـــا هـــذا .

على أنّ اسلوب ابن الأنباري على الرغم مما فيه من محاسن ومميزات لا يخلو من بعــض الشوائب ومواطن الخلل والاضطراب. فلقد كانت العبارة تخذله أحيانا فيبدو عليه الوهـــن والكلالة . ولعل كثرة ما عليه من واجبات كالتعليم والتوجيه والوعظ ، والخوض في شؤون الفقه واللغة والنحو ، كل ذلك كان يفرض عليه أحيانا التسرع والاستعجال فينزلق ويتعثر خاصـــة أن كثيرا من مسائل العلم التي كان يتعرض لها دقيقة وتحتاج الى تأنٍ وتؤده . فمـــن الشواهد على ضعف اسلوبه أحيانا قوله (٢) : فان قيل فلم قدّروا الفعلَ بعد (إيّاك) ولـــم يقدروه قبله ؟ قيل : لأن (إياك) ضمير المنصوب المنفصل ولا يجوز أن يقع الفعل قبلــه لأنك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه لأنّك تقدر على ضمير المنصوب المنفصل وهـــو الكاف ألا ترى أنك لو قلت : (ضربت اياك) لم يجز لأنك تقدر على أن تقول (ضربتك) الخ .

١ـ اسرار العربيـــة ص ٢٩٥
٢ـ نفس المصدر ص ١٦٩

ألا ترى الى هذا التكرار في كلمة (لأنك) ، وهذا الاضطراب في وصل الجمل والعبارات ؟ والتكرار وعدم الربط بين الجمل من مطاعن الفصاحة.

وهذا مثل آخر على التكرار والحشو " فان جعلته حالا من المضمر في (ينفقون) جاز أن يكون (ولا يؤمنون) معطوفا على (ينفقون) داخلا في الصلة لأن الحال داخلة في الصلة لأنها حال لما هو في الصلة (١) ". فانظر كم مرة كرر لفظتي (لأن و الصلة) . ان هذا الكلام لا يرقى الى مستوى كلام البلغاء اذ يعوزه الجمال والرونق وهو بكلام المبتدئين أشبه.

وقد يعتمد أحيانا على التشبيهات الشعرية في معرض ايراد البراهين والأدلة قال : " لأن اسم الاشاره لا يضاف الى ما بعده لأنه معرفة واذا كان معرفة في نفسه استغنى عن تعريف غيره فان الكحلَ يغني عن الكحل " (٢) .
فان الحديث عن الكحل والكحل غير وارد قطعا في هذا المكان ، ولا نرى مسوغا لذكره لأنه لا يجوز الاستعانه بالخيال الشعرى لاثبات مسائل اللغة والنحو.

ثم لنمعن النظر في هذه الفقره التي تتسم بالتعقيد والاضطراب : " وهذه الحال لا تجوز الا اذا كان المخاطب يعرف صاحبها ، وذلك أنه اذا كان المخاطب يعرف صاحبها لم يفض الى محال ، وكانت فائدة الإخبار في الحال وقد أفادت المخاطب وقوع الحال به فكان فيه فائدة وقد افدت المخاطب . واذا لم يعرف المخاطب صاحبها كانت فائدة الاخبار في معرفة صاحب الحال . وذلك يؤدى الى محال ، لانك اذا قلت : هذا زيدٌ قائما فقد اخبرت أن المشار اليه زيدٌ في حال قيامه واذا لم يكن قائما يكن زيدا وذلك محال (٣) ". فتأمل هذا اللف والدوران والتقديم والتأخير والاعادة والتكرار مما يدل على الاضطراب والوهن وعدم صفاء نفس المؤلف وهو يعالج مثل هذه المسألة.

وهو يستعمل في الموازنة بين الوجوه الاعرابية هذه العباره التي تعوزها الفصاحة : والوجه الاول (أو الثاني أو الثالث) أوجه الوجهين . (٤)

---

١ — غريب اعراب القرآن ج ٢ ص ٢٥٣ — ٢٥٤
٢ — غريب اعراب القرآن ج ٤ ص ٤٠٤.
٣ — نفس المصدر ج ٢ ص ٢٢ — ٢٣
٤ — نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٧

فتأمل كم مرة ذكر الوجه في هذه الجملة القصيره . وهذا يتنافى مع شروط الفصاحة ومع قوانينها لأنه من قبيل :

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا .

أو من قبيل :

فقلقلت بالهم الذى قلقل الحشا قلا قل عيس كلهن قلاقل .

وابن الأنبارى يستعمل في الغالب الاسلوب العلمي الخالى من السجع وغيره من المحسنات اللفظية ، الا انه قد يلجأ الى هذه المحسنات أحيانا خاصة في مقدمات مؤلفاته ، فيثقل ويتكلف . جاء في مقدمة (أسرار العربية) ما يلي : " وصححت ما ذهبت اليه منها لما يحصل به شفاء الغليل ، وأوضحت ما عداه بواضح التعليل .ورجعت في ذلك كله الى الدليل ، وأعفيته من الاسهاب والتطويل وسهلته على المتعلم غاية التسهيل (١) ." وهذا السجع ثقيل وغير مستحب . وليس تحته كبير طائل فهو يجمع اللفظ الكثير والمعنى القليل ولعل ابن الانباري قصد به التحريك والاثاره لا التعليم والتفهيم .

هذا وقد أخذ عليه الاستاذ سعيد الأفغاني وضعه (الاّ) في صدر جواب (لولم) و(لولا) و(إنْ) وقال : إنّ هذه كلمة لا لزوم لها (٢) .

حسبنا ما ذكرنا عن أسلوب ابن الأنبارى فنحن لا نريد أن نخرج الى حد التوسع والاستقصاء . ويجدر بنا أن نشير هنا قبل أن ننهي حديثنا عن أسلوبه الكتابي أن هذه المآخذ قليلة عنده على كل حال .

شعره

كان صاحبنا عالما في اللغة والنحو والأدب وعلوم الدين . وقد استغرقت هذه العلوم اهتمامه . فلم يبق عنده مزيد من الهمة لمعالجة الشعر أو الاعتناء به ولذلك

---

١ — ص ٣ — ٤

٢ — جدل الاعراب ولمع الأدلة ص ٩٥ حاشية (٢) .

كان شعره قليلا من حيث الكمية متوسطا من حيث المستوى . فمعظم مؤرخيه والمترجمين له يهملون الحديث عن شعره أو الاشاره اليه . وبعضهم يكتفي باللمحة السريعة والاشارة الخاطفة فيذكر أن له شعرا ويتبع ذلك بمقطوعة أو مقطوعتين كالقفطي (١) والكتبي (٢) والسيوطي (٣) .

ويبدو أن ابن الأنباري لم يكن يملك من الوقت والجهد ما يستطيع أن يخلص به للشعر أو أن استعداده الشعري لم يكن قويا . ولذلك كان انتاجه الشعري قليلا وغير مرن بصفة عامة ولهذه القلة في انتاجه الشعري أسباب منها :

١ . ان يكون انتاجه الشعري في أصله قليلا لعدم مواتاة طبيعته لذلك .
٢ . أن يكون الأنتاج كثيرا ولكن عدم رضاه عنه جمله يزهد في جمعه وتدوينه وللمحافظة عليه .
٣ . أن يكون اهتمام الناس بجمع مصنفاته وتآليفه شغلهم عن شعره فتنوسي وضاع .

وفي هذه الحالات كلها يكون الشعر شيئا ثانويا في حياة ابن الأنباري . ولولا ذلك لانتشر واستفاض . فقد كان تلاميذه ومقدرو فضله مستعدين لنقل أى شيء يروى عنه لو كان هو نفسه يملك العزيمة والرغبة في ذلك .

ويتضح لنا مما سبق أن شعر ابن الأنباري قليل على الرغم من أن السبكي في طبقاته يزعم أن له شعرا حسنا كثيرا (٤) . فكل ما يذكره له مؤرخوه ومترجموه بعض القطع القصيرة جدا والتي لا تتجاوز ستة أبيات .

وهو في شعره هذا يقدم صورة عن حياته الحافلة بأنواع النشاط العلمي من اعتزاز بالعلم وحث عليه وموازنة بين العلماء والجهلاء وغير ذلك من وجوه القول في هذا الموضوع . ففي احدى هذه المقطوعات يقول (٥) : (من البحر الكامل)

١ــ انباه الرواه ج ٢ ص ١٧١
٢ــ فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧
٣ــ بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٨
٤ــ طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨
٥ــ فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧

العلمُ أوفى حلية ولباس　　والعَقل أوفى جنـة الأكيـاس
كنْ طالبًا للعلم تحي وإنما　　جهلُ الفتى كالموتِ في الأرماس
وصن العلومَ عن المطامع كلّها　　لترى بأنّ المزَّ عزّ اليـاس
والعلمُ ثوب والعفاف طرازه　　ومطامع الإنسان كالأدناس
والعلم نور يهتدى بضيائه　　وبه يسود الناس فوق الناس

وهو في قطعة أخرى يحث على القناعة والزهد والابتعاد عن المطامع والاعتصام بحبل الله . يقول في ذلك (١) . (من البحر الطويل)

تدَّرعْ بجلباب القناعةِ واليـاس
وصُنْـهُ عـن الأطماع في أكـرم النـاس
وكنْ راضيًا بالله تحيى منعّمـا
وتنجُ من الضـرّاءِ والبؤس والبـاس
فلا تنسَ ما أوصيته من وصيـةٍ
أخيَّ وأيّ الناسِ من ليس بالناس ؟

وفي مقطوعة ثالثة يتطرق لوجه آخر من وجوه اهتمامه ألا وهو الزهد والتصوف ويروح يميز بين الصدق والتظاهر في حياة المتصوفين فيقول (٢) :(من البحر البسيط)

دع الفؤادَ بما فيه من الحُرَقِ　　ليسَ التصوّفُ بالتلبيس والخِرَقِ
بلْ التصوّفُ صفوُ القلب من كَدَرٍ　　ورؤيةُ الصفو فيه أعظمُ الخَرَقِ
وصبرُ نفسٍ على أدنى مطامعِها　　وعن مطامعِها في الخلق بالخُلُقِ
وتركُ دعوى بمعنىً فيه حققه　　فكيف دعوى بلا معنىً ولا خُلُقِ؟

١ــ القفطي ، الانباه ج ٢ ص ١٧١
٢ــ نفس المصدر والمكان .

فهذا الشعر يعبّر عن حياة ابن الأنباري أصدق تعبير (١) فهو ضرب من الوعظ الذى احترفه صاحبنا وألّف فيه الكتب ولكنه وعظ منظوم.

ولا يحق لنا أن نطالب ابن الأنباري بشعر غير هذا، فالانسان لا يقدم الا بضاعته وهذه بضاعة ابن الأنباري قدمها الينا على علاتها. وهي، وان كانت ليست من النوع الجيّد الرائع فهي ليست من السيء المرذول. كما أنها لا تكفي للحكم على ابن الأنباري من الناحية الشعرية فما يدرينا لعلّ له شعرًا جيّدا لم نتمكن من العثور عليه! اذ لا يجوز لنا أن نحكم على شاعر من خلال أربع مقطوعات صغيرة، لأنّ في ذلك مجازفة نقدية ينبغي تجنبها، لما تنطوي عليه من امكان الزلل والوهم.

آثاره

سنتعرض في حديثنا عن آثار ابن الأنباري لثلاث فئات متباينة منها هي:

١- الآثار المفقودة.
٢- الآثار المخطوطة.
٣- الآثار المطبوعة وتشمل الأصناف التالية:

١- ثمة نوعان من الصدق في عالم النقد، الصدق الواقعي وهو أن يكون العمل الأدبي صورة صادقة عن الأديب أو المؤلف، والصدق الفني وهو نسمة الحياة التي تجعل من العمل الأدبي عملا حيًا وفنا راقيا. فألفية ابن مالك مثلًا تحقق مبدأ الصدق الواقعي لأنها تعطي صورة صادقة عن ناظمها العالم النحوي أولًا وتتفق مع حقائق علم النحو ثانيًا ولكنها تفتقد الصدقَ الفني الذي يرفعها الى مستوى الأدب الحي. وفي حديثي عن الصدق هنا كنتُ أقصدُ الصدقَ الواقعيّ فلزم التنبيهُ خشية أن يحصل تناقض بين الصدق وبين النظم في شعر ابن الأنباري.

أ ـ الآثـــار اللغويـــة (١)
ب ـ الآثـــار التاريخيـة .
جـ ـ الآثـــار النحويـــة .

أما مسوغـــات هذا التقسيم وأسباب تقديم فئة على أخرى فترجع الى اعتبـــارات منهجية بحتة اذ آثرنا تقديم ما سنمر به مرورًا عابرًا لندرة أخباره وقلة أهميته في ذاتـــه، وتأخير ما سنطيل الوقوف عنده لأهميته وصلته الوثيقة بمادة الرسالة فالترتيب يطرد انعكاسا مع درجة الأهمية والاهتمام لكل فئـــة فيها .

وثمة بعض الملاحظات الأخرى التي يجدر بنا أن نسوقها حول التخطيط الذى التزمناه في مواجهة هذا الحشد الهائل من الآثار فاذا كان الأثر مفقودا فسنتعقبه في كتب التراجم والطبقات ونذكر مظانه فيهـــا .

أما اذا كانَ الأثر مخطوطًا فسنذكرُ ماله من نسخ أو مُصورات في المكتبـــات الكبرى دون التطرق لذكر مظانـــه في كتب التراجم والطبقـــات اذ لا جدوى من ذلك .

أمّـا اذا كان الأثر مطبوعًا فسنكتفي بذكر الطبعة أو الطبعـــات التي تمت له دون التطرق الى ذكر أخباره ومخطوطاته . وقصدنا من ذلك الاستغناء قدر المستطاع عن إيراد مالا يلزم ايراده في هذه الرسالة والأكتفاء بما هو ضروريٌ من أخبار المصنفـــات.

---

١ ـ من المعروف أن بينَ اللغة والنحو ،على حد تعبير المناطقة ،خصوصًا وعمومـــــا . فكل ما هو نحوي لغويّ ولا يُعكس. فاللغة تشمل النحو كما تشمل علم العروض والقافية وعلوم البيان والمعاني والبديع. ولأنّ همّنا في هذه الدراسة ينحصر في الجانـــب النحوي فقط،كان لا بدّ من هذا التمييز بينَ النحو وغيره من فروع علم اللغة . وعلـــى الرغم من أنّ علم " الصرف " هو قرينُ علم النحو وقسيمُه فهو لا يدخلُ في نطـــاق اهتمامنا في هذه الدراسة . لذلك كلّـــه استبعدنا الآثارَ اللغويةَ التي قد نكـــون بحاجةٍ اليها في دراسةٍ أخرى عن جهـــود ابن الأنبـاري في اللغـــة . أما الآن فهي ليست تقع ضمنَ نطاقِ اهتمامنـــا .

١ـ الآثـــــار المفقـــودة

ونعني بها تلك المصنفات التي تورد كتب التراجم والطبقات أسماءها لكنّهـــا غير موجودة في فهارس المخطوطات ولا يعرف المحققون شيئا عنها وهذا ثبت بها حســب الترتيب الهجائـــي :

١ـ الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النّظار : ذكره السيوطي (١) وصاحب إيضاح المكنون (٢) وهدية العارفين (٣) ، والخوانســاري (٤) .

٢ـ الأسئلة في العربية : ذكره ابن قاضي شهبة (٥) وأشار اليه المصنف فـي البيان (٦) بقوله : وقد بيّنا ذلك مستوفى في مسائل سأل عنها بعض أولاد المسترشد بالله تعالـى .

٣ـ الأسمى في شرح الأسمـا : ذكره المصنف في أسرار العربية (٧) باســم " الاسماء في شرح الأسمـاء " كما ذكره السيوطي (٨) ، وصاحب هديــة العارفين (٩) والخوانســاري (١٠) .

٤ـ أصول الفصول في التصوف : ذكره السيوطي (١١) وصاحب ايضاح المكنون (١٢) وهدية العارفين (١٣) .

١ـ بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٢ـ اسماعيل البغدادي ج ١ ص ٤٧
٣ـ اسماعيل البغدادي ج ١ ص ٥١٩
٤ـ روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٥ـ الطبقات ص ٣٦٢
٦ـ ج ٢ ص ١١٧
٧ـ ص ٤٦
٨ـ بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٩ـ ج ١ ص ٥١٩
١٠ـ روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
١١ـ بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١٢ـ ج ١ ص ٩٢
١٣ـ ج ١ ص ٥١٩

٥- الأضداد : ذكره السيوطي (١) والخوانساري (٢) .

٦- الألفاظ الجارية على لسان الجارية : ذكره ابن قاضي شهبة (٣) والسيوطي (٤) وصاحب ايضاح المكنون (٥) وهدية العارفين (٦) والخوانساري (٧) .

٧- الأنوار في العربية : ذكره حاجي خليفة (٨) ، وصاحب **هدية العارفين** (٩) .

٨- الايضاح في النحو : ذكره حاجي خليفة (١٠) .

٩- بداية الهداية : ذكره السبكي (١١) قائلاً : انه من تصانيفه في المذهب كما ذكره ابن قاضي شهبة (١٢) والسيوطي (١٣) والخوانساري (١٤) ، وذكره كل من حاجي خليفة (١٥) وصاحب هدية العارفين (١٦) باسم " بداية الهداية في الفروع " .

١٠- بغية الوارد : ذكره ابن قاضي شهبة (١٧) ، والسيوطي (١٨) ، وصاحب ايضاح المكنون (١٩) وهدية العارفين (٢٠) ، والخوانساري (٢١) .

١١- البلغة في أساليب اللغة : ذكره السيوطي (٢٢) وصاحب ايضاح المكنون (٢٣) مرة بهذا الاسم ومرة باسم "بلغة المحب" وصاحب هدية العارفين (٢٤) والخوانساري (٢٥)

١- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٣- الطبقات ص ٣٦٤
٤- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٥- ج ١ ص ١١٨
٦- ج ١ ص ٥١٩
٧- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٨- كشف الظنون ص ١٦٦
٩- ج ١ ص ٥١٩
١٠- كشف الظنون ص ٢١٢
١١- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨
١٢- الطبقات ص ٣٦٤
١٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١٤- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
١٥- كشف الظنون ص ٢٢٨
١٦- ج ١ ص ٥١٩
١٧- الطبقات ص ٣٦٤
١٨- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١٩- ج ١ ص ١٩١
٢٠- ج ١ ص ٥١٩
٢١- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٢٢- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٢٣- ج ١ ص ١٩٣
٢٤- ج ١ ص ٥١٩
٢٥- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠

١٢ـ البلغة في نقـــد الشعر : ذكره ابن قاضي شهبة (١)

١٣ـ البيان في جمع أفعل أخف الأوزان : ذكره السيوطي (٢) على أنه كتابان " البيان في جمع أفعل " كتاب ، و " أخف الأوزان " كتاب آخر ، وذكره صاحب ايضـــــاح المكنون (٣) وهدية العارفين (٤) والخوانســـاري (٥) .

١٤ـ تاريخ الأنبار : ذكره الصفدي (٦) وابن قاضي شهبة(٧) والسيوطي(٨) وحاجي خليفة(٩) وصاحب هدية العارفين(١٠) والخوانســـاري (١١)

١٥ـ تصرفات لـــو : ذكره المصنف في البيان (١٢) والسيوطي (١٣)، والخوانســـاري (١٤) .

١٦ـ التفريد في كلمة التوحيد : ذكره ابن قاضي شهبة (١٥) ، والسيوطي (١٦) ، وصاحب ايضاح المكنون (١٧) وهدية العارفين (١٨) والخوانساري (١٩) .

١٧ـ تفسير غريب المقامات الحريرية : ذكره ابن قاضي شهبة (٢٠) والسيوطي (٢١) وحاجي خليفة (٢٢) ، وصاحب هدية العارفين (٢٣) والخوانسا ري (٢٤) .

١٨ـ التنقيح في مسلك الترجيح : ذكره المصنف في البيان (٢٥) باسم "التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة"، وذكره ابن قاضي شهبة (٢٦) باسم "التنقيـــح في مسائل الترجيح" وصاحب هدية العارفين (٢٧) باسم "التنقيح في مسلك **الترجيح**"

١ـ الطبقات ص٣٦٤
٢ـ بغية الوعاة ج٢ص٨٧
٣ـ ج ١ص٢٢٤
٤ـ ج ١ص٥١٩
٥ـ روضات الجنات ج ١ص٤١٠
٦ـ الوافي بالوفيات ج ١ص٤٨
٧ـ الطبقات ص٣٦٤
٨ـ بغية الوعاة ج ٢ص٨٧
٩ـ كشف الظنون ص٢٨٥
١٠ـ ج ١ص٥١٩
١١ـ روضات الجنات ج ١ص٤١٠
١٢ـ ج ١ص١١٦
١٣ـ بغية الوعاة ج ٢ص٨٧
١٤ـ روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
١٥ـ الطبقات ص٣٦٤
١٦ـ بغية الوعاة ج ٢ص٨٧
١٧ـ ج ١ص٣٠١
١٨ـ ج ١ص٥١٩
١٩ـ روضات الجنات ج ١ص٤١٠
٢٠ـ الطبقات ص٣٦٤
٢١ـ بغية الوعاة ج ٢ص٨٧
٢٢ـ كشف الظنون ص١٧٨٩
٢٣ـ ج ١ص٥١٩
٢٤ـ روضات الجنات ج ١ص٤١٠
٢٥ـ ج ١ص١٥٥
٢٦ـ الطبقات ص٣٦٤
٢٧ـ ج ١ص٥١٩

في الخلاف والخوانساري(١) .

١٩- جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى : أحل لكم الصيام ذكره المصنف في البيان (٢) والسيوطي (٣) وصاحب ايضاح المكنون (٤) وهدية العارفين (٥) والخوانساري (٦) .

٢٠- الجمل في علم الجدل : ذكره ابن قاضي شهبة (٧) ، والسيوطي (٨) كما ذكره صاحب هدية العارفين (٩) باسم " جمل في الجدل " والخوانساري (١٠) .

٢١- الحض على تعليم العربية : أشار اليه المصنف في لمع الأدلة (١١) وذكره حاجي خليفة (١٢) وصاحب هدية العارفين (١٣) .

٢٢- حلية الطراز في حل الألغاز : ذكره صاحب ايضاح المكنون (١٤) وهدية العارفين (١٥) .

٢٣- حلية العربية : ذكره ابن قاضي شهبة (١٦) ، والسيوطي (١٧) ، والخوانساري (١٨) .

٢٤- حواشي الايضاح : ذكره ابن قاضي شهبة (١٩) ، والسيوطي (٢٠) ، وصاحب هدية العارفين (٢١) باسم " شرح الايضاح لأبي علي الفارسي " والخوانساري(٢٢)

٢٥- الداعي الى الاسلام في علم الكلام : ذكره السبكي (٢٣) باسم " الداعي الى الاسلام في اصول الكلام " وذكره ابن قاضي شهبة(٢٤) والسيوطي (٢٥) . كما ذكره

١- روضات الجنات ج ١ص٤١٠
٢- ج ١ص٤١٤
٣- بغية الوعاة ج ٢ ص٨٧
٤- ج ١ص ٣٦٢
٥- ج ١ص٥١٩
٦- روضات الجنات ج ١ص٤١٠
٧- الطبقات ص٣٦٤
٨- بغية الوعاة ج ٢ ص٨٧
٩- ج ١ص٥١٩
١٠- روضات الجنات ج ١ص٤١٠
١١- ص٤٧ .
١٢- كشف الظنون ص٦٧٠
١٣- ج ١ص٥١٩
١٤- ج ١ص٤٢٠
١٥- ج ١ص٥١٩
١٦- الطبقات ص٣٦٤
١٧- بغية الوعاة ج ٢ ص٨٧
١٨- روضات الجنات ج ١ص٤١٠
١٩- الطبقات ص٣٦٤
٢٠- بغية الوعاة ج ٢ص٨٧
٢١- ج ١ص٥١٩
٢٢- روضات الجنات ج ١ص٤١٠
٢٣- طبقات الشافعية ج ٤ ص٢٤٨
٢٤- الطبقات ص ٣٦٤
٢٥- بغية الوعاة ج ٢ ص٨٧

حاجي خليفة (١) باسم " الداعي الى الاسلام في اصول علم الكلام وتابعه في ذلك صاحب هدية العارفين (٢) . ويبدو ان حاجي خليفة كان يمتلك نسخة منه فهو يصفه بقوله (٣) : أوله الحمد لله الواحد الواجب الخ وذكر فيه أنه رد على من خالف الملة الاسلامية ، وخاطب كل طائفة باصطلاحهم ـ ورتَّب على عشرة فصول : في الرد على من أنكر الحدوث والصانع والرد على الثنوية والطبائعيين والمنجمين ، ومن أنكر النبوة والمجوس واليهود والنصارى ، والعاشر في اثبات نبوة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام .

٢٦ ـ ديوان اللغة : ذكره ابن قاض شهبه (٤) والسيوطي (٥) وصاحب ايضاح المكنون (٦) وهدية العارفين (٧) والخوانسارى (٨) .

٢٧ ـ مرتبة الانسانية في المسائل الخراسانية : ذكره السيوطي (٩) وصاحب ايضاح المكنون (١٠) وهدية العارفين (١١) والخوانسارى (١٢) .

٢٨ ـ الزهره في اللغة : ذكره **السيوطي** (١٣) وصاحب هدية العارفين (١٤) والخوانسارى (١٥) .

---

١) كشف الظنون ص ٧٢٨
٢) ج ١ ص ٥٢٠
٣) كشف الظنون ص ٧٢٨
٤) الطبقات ص ٣٦٤
٥) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٦) ج ١ ص ٥٢٧
٧) ج ١ ص ٥٢٠
٨) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٩) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١٠) ج ١ ص ٥٤٨
١١) ج ١ ص ٥٢٠
١٢) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
١٣) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١٤) ج ١ ص ٥٢٠
١٥) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠

٢٩ – سمط الادلة في النحو : ذكره صاحب هدية العارفين (١) ، ولعله تحريف لكتاب "لمع الأدلة" الذي سنتحدث عنه في موضع لاحق من هذا الفصل .

٣٠– شرح الايضاح : ذكره حاجي خليفة (٢) وصاحب هدية العارفين (٣) ولعله هو "حواشي الايضاح" الذي سبق ذكره .

٣١– شرح الحماسة : ذكره السيوطي (٤) وصاحب هدية العارفين (٥) والخوانساري (٦) .

٣٢ – شرح ديوان المتنبي : ذكره ابن قاضي شهبة (٧) والسيوطي (٨) وصاحب هدية العارفين (٩) والخوانساري (١٠) .

٣٣– شرح السبع الطوال : ذكره المصنف في أسرار العربية (١١) باسم "المرتجل في شرح السبع الطوال" أو المرتجل في شرح الجمل" كما ذكره ابن قاضي شهبه (١٢) والسيوطي (١٣) وصاحب هدية العارفين (١٤) والخوانساري (١٥) .

٣٤– شرح المقامات للحريري : ذكره صاحب هدية العارفين (١٦) ولعله "تفسير غريب المقامات الحريرية" الذي سلف ذكره .

٣٥– شرح المقبوض في علم العروض : ذكره السيوطي (١٧) والخوانساري (١٨) .

٣٦– شرح مقصورة ابن دريد : ذكره المصنف (١٩) باسم الاشارة في شرح المقصوره كما ذكره السيوطي (٢٠) والخوانساري (٢١) .

---

١) ج[١] ص ٥٢٠
٢) كشف الظنون ص ٢١٢
٣) ج[١] ص ٥٢٠
٤) بغية الوعاة ج[٢] ص ٨٧
٥) ج[١] ص ٥٢٠
٦) روضات الجنات ج[١] ص ٤١٠
٧) الطبقات ص ٣٦٤
٨) بغية الوعاة ج[٢] ص ٨٧
٩) ج[١] ص ٥٢٠
١٠) روضات الجنات ج[١] ص ٤١٠
١١) ص ٣٠٣
١٢) الطبقات ص ٣٦٤
١٣) بغية الوعاة ج[٢] ص ٨٧
١٤) ج[١] ص ٥٢٠
١٥) روضات الجنات ج[١] ص ٤١٠
١٦) ج[١] ص ٥٢٠
١٧) بغية الوعاة ج[٢] ص ٨٧
١٨) روضات الجنات ج[١] ص ٤١٠
١٩) البيان ج[٢] ص ٨٩
٢٠) بغية الوعاة ج[٢] ص ٨٧
٢١) روضات الجنات ج[١] ص ٤١٠

٣٧— شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل : ذكره المصنف في البيان (١) ،كما ذكره ابن قاضي شهبة (٢) والسيوطي (٣) وصاحب ايضاح المكنون (٤) ،وهدية العارفين (٥) والخوانساري(٦) .

٣٨— عقود الاعراب : ذكره ابن قاضي شهبة (٧) ،والسيوطي (٨) وصاحب ايضاح المكنون (٩) وهدية العارفين (١٠) ،والخوانساري (١١) .

٣٩— الفائق في أسماء المائق : ذكره المصنف في نزهة الألباء (١٢) ،كما ذكره السيوطي (١٣) والخوانساري (١٤) وقد حرف الى" الفائق في اسماء الحدائق" في كل من ايضاح المكنون (١٥) وهدية العارفين (١٦) .

٤٠— الفصول في معرفة الأصول : ذكره حاجي خليفة وقال في وصفه :"كتاب في النحو ذكر فيه أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه" (١٧) .كما ذكره صاحب هدية العارفين (١٨) .

٤١— فَعَلْتُ وأفعلْتُ : ذكره السيوطي (١٩) ،وصاحب ايضاح المكنون (٢٠) وهدية العارفين (٢١) ،والخوانساري (٢٢) .

٤٢— قبسة الأديب في أسماء الذيب : ذكره المصنف في البيان (٢٣) . كما ذكره السيوطي (٢٤) والخوانساري (٢٥) ،وقد ذكر في كل من ايضاح المكنون (٢٦) ، وهدية العارفين (٢٧) محرفا الى" قبة الأديب في أسماء الذيب".

١— ج ٢ ص ٤٠ ، ج ٢ ص ٢٤٧
٢— الطبقات ص ٣٦٤
٣— بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٤— ج ٢ ص ٥٠ و٥٢
٥— ج ١ ص ٥٢٠
٦— روضات الجنات ج١ ص ٤١٠
٧— الطبقات ص ٣٦٤
٨— بغية الوعاة ج٢ ص ٨٧
٩— ج ٢ ص ١١٢
١٠— ج ١ ص ٥٢٠
١١— روضات الجنات ج١ ص ٤١٠
١٢— ص ٢٩
١٣— بغية الوعاة ج٢ ص ٨٧
١٤— روضات الجنات ج١ ص ٤١٠
١٥— ج ٢ ص ١٥٤
١٦— ج ١ ص ٥٢٠
١٧— كشف الظنون ص ١٢٧١
١٨— ج ١ ص ٥٢٠
١٩— بغية الوعاة ج٢ ص ٨٧
٢٠— ج ٢ ص ٣٢٠
٢١— ج ١ ص ٥٢٠
٢٢— روضات الجنات ج١ ص ٤١٠
٢٣— ج ٢ ص ٣١٣
٢٤— بغية الوعاة ج٢ ص ٨٧
٢٥— روضات الجنات ج١ ص ٤١٠
٢٦— ج ٢ ص ٣٢٠
٢٧— ج ١ ص ٥٢٠

٤٣ـ قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب : ذكره ابن قاضي شهبة (١) باسم شرح خطبة أدب الكاتب كما ذكره السيوطي (٢) وصاحب ايضاح المكنون (٣) وهدية العارفين (٤) .

٤٤ـ كتاب الألف واللام : ذكره المصنف (٥) في البيان وأسرار العربية (٦) كما ذكره السيوطي (٧) وصاحب ايضاح المكنون (٨) وهدية العارفين (٩) والخوانساري (١٠) .

٤٥ـ كتاب حيص بيص : ذكره السيوطي (١١) والخوانساري (١٢) .

٤٦ـ كتاب في "يعفون" : ذكره السيوطي (١٣) .

٤٧ـ كتاب كلا وكلتا : ذكره المصنف في الانصاف (١٤) ، كما ذكره السيوطي (١٥) وصاحب ايضاح المكنون (١٦) وهدية العارفين (١٧) ، والخوانساري (١٨) .

٤٨ـ كتاب كيف : ذكره المصنف في البيان (١٩) ، وابن قاضي شهبة (٢٠) والسيوطي (٢١) والخوانساري (٢٢) .

٤٩ـ كتاب "ما" : ذكره المصنف في البيان (٢٣) ، وابن قاضي شهبة (٢٤) .

١ـ الطبقات ص٣٦٤
٢ـ بغية الوعاة ج ٢ ص٨٧
٣ـ ج ٢ص٢٢٠
٤ـ ج ١ص٥٢٠
٥ـ ج ١ص١٩٠
٦ـ ص٣٤ و ٤٠١
٧ـ بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٨ـ ج ٢ص٢٧١
٩ـ ج ١ص٥٢٠
١٠ـ روضات الجنات ج ١ص٤١٠
١١ـ بغية الوعاة ج ٢ص٨٧
١٢ـ روضات الجنات ج ١ص٤١٠
١٣ـ بغية الوعاة ج ٢ص٨٧
١٤ـ ج ٢ص٤٥٠
١٥ـ بغية الوعاة ج ٢ص٨٧
١٦ـ ج ٢ص٣٢٤
١٧ـ ج ١ ص٥٢٠
١٨ـ روضات الجنات ج ١ص٤١٠
١٩ـ ج ١ص٦٨
٢٠ـ الطبقات ص٣٦٤
٢١ـ بغية الوعاة ج ٢ ص٨٧
٢٢ـ روضات الجنات ج ١ص٤١٠
٢٣ـ ج ١ص٥٧
٢٤ـ الطبقات ص ٣٦٤

٥٠– لبـاب الآداب : ذكره كل من ابن قاضي شهبة (١) والسبكي (٢) والسيوطـي (٣) باسم " اللباب "وحاجي خليفة (٤) باسم " لباب الآداب " وصاحب هدية العارفين(٥) باسم " لباب الأدب " .

٥١– اللباب المختصر : ذكره ابن قاضي شهبة (٦) ، والسيوطي (٧) ، والخوانساري(٨) ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب ورد في البغية وكأنه كتابان . والمسألـــة لا تحتاج الى أكثر من فاصلة أو نقطة . ولا يدرى ما كانت نية صاحب البغيـــة في ذلـــك . والعبارة تحتمل الوجهيـن .

٥٢– المرتجل في ابطال تعريف الجمل : ذكره ابن قاضي شهبة (٩) ، والسيوطي (١٠) وصاحب ايضاح المكنون(١١) وهدية العارفين (١٢) ، والخوانساري (١٣) .

٥٣– مسألة دخول الشرط على الشرط : ذكره السيوطي (١٤) ، والخوانساري (١٥) .

٥٤– المسائل السنجارية : أشار اليها المصنف في البيـان (١٦) .

٥٥– **المسائـل المخـــارية : أشـــار اليها المصنـــف في البيـــان (١٧) كذلك .**

٥٦– المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر : ذكره حاجي خليفة (١٨) وصاحب هدية العارفين(١٩)

١– الطبقات ص٣٦٤

٢– ج ٤ ص٢٤٨

٣– بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧

٤– كشف الظنون ص ١٥٤٠

٥– ج ١ ص٥٢٠

٦– الطبقات ص٣٦٤

٧– بغية الوعاة ج ٢ ص٨٧

٨– روضات الجنات ج ١ص٤١٠

٩– الطبقات ص٣٦٤

١٠– بغية الوعاة ج ٣ ص٨٧

١١– ج ٢ ص٤٦٤

١٢– ج ١ص٥٢٠

١٣– روضات الجنات ج ١ص٤١٠

١٤– بغية الوعاة ج ٢ص٨٧

١٥– روضات الجنات ج ١ص٤١٠

١٦– ج ٢ص٢٦٤ و٤٠٨

١٧– ج ٢ ص٢٦٣

١٨– كشف الظنون ص ١٧٣١

١٩– ج ١ص٥١٠

٥٧- مغاني المعاني : ذكرها المصنف في "نزهة الألباء" في معرض حديثه عن قصة مصرع المتنبي ، قال : " وقد ذكرناها مستوفاة في كتاب" مغاني المعاني " في شرح ديوانه " (١) . وقد سبق أن ذكرنا ذلك الشرح . قال الصفدي (٢) ، وكان ابن الأنباري يكتب جيدا كتابة قوية كثيرة الضبط ، ملكت بخطه رحمه الله مجلدة من شرح ديوان أبي الطيب سماه : "مغاني المعاني".

٥٨- مفتاح المذاكرة : ذكره ابن قاضي شهبة (٣) والسيوطي (٤) وصاحب ايضاح المكنون (٥) ، وهدية العارفين (٦) ، والخوانساري (٧) .

٥٩- المقبوض في علم العروض : ذكره السيوطي (٨) ، وصاحب ايضاح المكنون (٩) وهدية العارفين (١٠) ، والخوانساري (١١) .

٦٠- مقترح السائل في "ويل أمه" : ذكره السيوطي (١٢) ، وصاحب هدية العارفين(١٣) ،

٦١- منثور العقود في تجريد الحدود : ذكره ابن قاضي شهبة (١٤) ، والسيوطي(١٥) وصاحب ايضاح المكنون (١٦) ، والخوانساري (١٧) .

١- ص٢٩٩
٢- الوافي بالوفيات٦ : ٧٢/١ نقلا عن البلغة ص٣٢
٣- الطبقات ص٣٦٤
٤- بغية الوعاة ج ٢ ص٨٧
٥- ج ٢ ص٥٢٨
٦- ج ١ص٥٢٠
٧- روضات الجنات ج ١ص٤١٠
٨- بغية الوعاة ج ٢ ص٨٧
٩- ج ٢ ص٥٣٩
١٠- ج ١ص٥٢٠
١١- روضات الجنات ج ١ص٤١٠
١٢- بغية الوعاة ج ٢ ص٨٧
١٣- ج ١ص٥٢٠
١٤- الطبقات ص٣٦٤
١٥- بغية الواعة ج ٢ص٨٧
١٦- ج ٢ص٥٧٤
١٧- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠

٦٢ـ ميزان العربية : ذكره باسم "الميزان في النحو" ابن خلكان (١) واليافعي (٢) وابن كثير (٣) وابن العماد (٤) ،كما سماه صاحب هدية العارفين (٥) "ميزان العربية في النحو"،كما ذكره باسم "ميزان العربية" السيوطي (٦) والخوانساري (٧) وحاجي خليفة (٨) الذى قال عنه : "شرحه شمس الدين أحمد بن الحسين ابن الخباز الاربلي النحوي المتوفي سنة ٦٣٧ هـ" .

٦٣ـ نجدة السؤال في عمدة السؤال : ذكره المصنف في البيان (٩) باسم "عمدة السؤال في عمدة السؤال"،كما ذكره ابن قاضي شهبة (١٠) والسيوطي (١١) وصاحب ايضاح المكنون (١٢) وهدية العارفين (١٣) والخوانساري (١٤) .

٦٤ـ نسمة العبير في التعبير : ذكره ابن شاكر الكتبي (١٥) وابن قاضي شهبة (١٦) ، وصاحب ايضاح المكنون (١٧) وهدية العارفين (١٨) والخوانساري (١٩) .

٦٥ـ نقد الوقت : ذكره السيوطي (٢٠) وصاحب ايضاح المكنون (٢١) وهدية العارفين (٢٢) والخوانساري (٢٣) .

٦٦ـ نكت المجالس في الوعظ : ذكره ابن قاضي شهبة (٢٤) والسيوطي (٢٥) وصاحب ايضاح المكنون (٢٦) وهدية العارفين (٢٧) والخوانساري (٢٨) .

٦٧ـ النوادر : ذكره السيوطي (٢٩) والخوانساري (٣٠) .

٦٨ـ النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح : ذكره السبكي (٣١) وابن قاضي شهبة (٣٢) وحاجي خليفة (٣٣) وصاحب هدية العارفين (٣٤) والخوانساري (٣٥) .

١ـ وفيات الاعيان ج٣ ص ١٣٩
٢ـ مرآة الجنان ج٣ ص ٤٠٨
٣ـ البداية والنهاية ج١٢ ص ٢١٠
٤ـ شذرات الذهب ج٤ ص ٢٥٦
٥ـ ج ١ ص ٥٢٠
٦ـ بغية الوعاة ج٢ ص ٨٧
٧ـ روضات الجنات ج١ ص ٤١٠
٨ـ كشف الظنون ص ١٦١٨
٩ـ ج ١ ص ٢٤٥
١٠ـ الطبقات ص ٣٦٤
١١ـ بغية الوعاة ج٢ ص ٨٧
١٢ـ ج ٢ ص ٦٣٦
١٣ـ ج ١ ص ٥٢٠
١٤ـ روضات الجنات ج١ ص ٤١٠
١٥ـ فوات الوفيات ج١ ص ٥٤٧
١٦ـ الطبقات ص ٣٦٤
١٧ـ ج ٢ ص ٦٤٥
١٨ـ ج ١ ص ٥٢٠
١٩ـ روضات الجنات ج١ ص ٤١٠
٢٠ـ بغية الوعاة ج٢ ص ٨٧
٢١ـ ج ٢ ص ٦٧٥
٢٢ـ ج ١ ص ٥٢٠
٢٣ـ روضات الجنات ج١ ص ٤١٠
٢٤ـ الطبقات ص ٣٦٤
٢٥ـ بغية الوعاة ج٢ ص ٨٧
٢٦ـ ج ٢ ص ٦٧٧
٢٧ـ ج ١ ص ٥٢٠
٢٨ـ روضات الجنات ج١ ص ٤١٠
٢٩ـ بغية الوعاة ج٢ ص ٨٧
٣٠ـ روضات الجنات ج١ ص ٤١٠
٣١ـ طبقات الشافعية ج٤ ص ٢٤٨
٣٢ـ الطبقات ص ٣٦٤
٣٣ـ كشف الظنون ص ١٩٨٣
٣٤ـ ج ١ ص ٥٢٠
٣٥ـ روضات الجنات ج١ ص ٤١٠

٢ـ آثـــاره المخطوطـــة ـ

١ـ أدلة النحو والأصول : منه مخطوطة في مكتبة عاطف أفندي باستانبول رقم ٢٤٣٦ (١) وفي معهد المخطوطات نسخة مصورة على مايكروفيلم عن مخطوطة عاطف أفندي هذه. وقد ذكرها مفهرسو معهد المخطوطات باسم " اجراء القياس " وذكروا أنهـــا مكتوبة سنة ٦٢٢ هـ وقد كتبت هذه النسخة بخط نفيس، وينقص من أولها خمســة فصول (٢) . يعتقد الأستاذ الأفغاني أنها كتاب " الفصول في معرفة الأصـــول (٣) " ولكن الدلائل تشير الى أنها هي كتاب " لمع الأدلة " الذى سنتحدث عنـــــه في الآثـــار المطبوعـــة .

٢ـ الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة : منه مخطوطة بالقاهرة (كتالوج الطبعة الثانية ٥/١٥٦) (٤) .

٣ـ عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء : منه مخطوطة في ليدن رقم ١٧١ (٥) وأخرى في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ كتبت في القرن التاســـع بخط تعليق دقيق وبهامشها حواش يحتمل أن تكون رسالة أخرى . وعن هـــذه المخطوطة نسخة مصورة على مايكروفيلم في معهد المخطوطات العربية بجامعـــة الدول العربية رقم ١٧٧ (٦) .

٤ـ فرائد الفوائـــد : منه مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ وعنـــه نسخة مصورة على مايكروفيلم في معهد المخطوطات رقم ٦٢٩ أدب (٧) . وهو مائـــة كلمة من الحكمة مرتبـــة (٨) .

١ـ بروكلمان (الملحق) ج ١ ص ٤٩٥
٢ـ فهرس المخطوطات المصورة ج ١ ص ٣٧٧
٣ـ مقدمة جدل الاعراب ولمع الأدلة ص ١٣
٤ـ بروكلمان (الملحق) ج ١ ص ٤٩٥
٥ـ نفس المصدر ص ٢٨٢
٦ـ فهرس المخطوطات المصورة ص ٣٦١
٧ـ نفس المصدر ص ٥٠٥
٨ـ مقدمة جدل الاعراب ص ١ (الحاشية

٥- الكلام على عصي ومفزو : منه مخطوطة في مكتبة كوبريلي رقم ١٣٩٣ / ٤ ومنه نسخة مصورة على ميكروفيلم في معهد المخطوطات العربية رقم ١١٥ لغة (١).

٦- منثور الفوائد : منه مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ وعنه نسخه مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ٨٣٥ أدب (٢) .

٧- هداية الذاهب في معرفة المذاهب : منه نسخة مخطوطة بمكتبة عاطف أفندي باستانبول (٣) .

٨- الوجيز في التصريف : من هذا الكتاب مخطوطة واحدة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ وعنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ٢٦ فهرس (٤) .

١- فهرس المخطوطات المصورة ص ٣٥٣
٢- نفس المصدر ص ٥٣٦
٣- مقدمة نزهة الألباء ص ١٠
٤- فهرس المخطوطات المصورة ص ٤٠٣ .

****

٣ـ آثـــاره المطبوعـــة .

لابن الأنباري مجموعة من الآثار التي عمل بعض أهل العلم والفضل على تحقيقهـــا واخراجها لينتفع بها الطلبة والدارسون . ومن هذه الآثار المطبوعـة ما هو نحوي ومنهـــا ما هو غير نحوي أو بالأحرى لغوي أو تاريخي . وسنتحدث عن الآثار غير النحوية أولا ، ونرجيء الحديث عن الآثار النحوية لأنها ألصق بموضوع البحـث . ولأننا نود الوقوف عندهـا وقفـة أطول على ما درجنا عليه في صياغة هذا الفصل من الاعتماد في موضوع التقديم والتأخيـــر على مدى الأهمية التي نعلقها على الشيء المراد ادراجه في البحث . فكلما زادت أهميتـة تأخرت مرتبته ، وذلك رغبة في التفرغ له واطالة النظر فيه ، واستيفاء القول حوله .

أ ـ الآثـار اللغويـــة .

١ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث : حققه الدكتور رمضان عبد التواب وطبع ضمن مطبوعات مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٧٠م(١) أمّا مضمون الكتاب فيدور حول مختلف أنواع الاسم المؤنث من حقيـــــقي وغير حقيقي (لفظي ومعنوي) ثم حول علامات التأنيث الثلاث : التاء والألف المقصورة والألف الممدودة ثمّ حول ما يجوز فيه التذكير والتأنيث فشروط تصغيـر المؤنث على اختلاف أنواعـــه . والكتاب مملوء بالشواهـــد الشعرية والآيات القرآنية وبعض الأحاديـــث .

١ـ حلّى المحقق الكتاب بعدة مقدمات :
الأولى ـ عن ظروف تحقيق الكتاب
الثانيةـ عن حياة ابن الأنبـــاري
الثالثة ـ عن ظاهرة التأنيث في اللغة
الرابعة ـ عن كتاب البلغــة .
الخامسة ـ عن المخطوطة التي اعتمد عليها في التحقيق .

٢ـ حلية العقود في المقصور والممدود : حققه الأستاذ عطية عامر وطبعه في المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٦٦ .

٣ـ اللمعة في صنعة الشعر : حققها الهادي هاشم ونشرها في مجلة المجمع العلمي العربي سنة ١٩٥٥ م (١) محلاة بمقدمة تبلغ خمس صفحات واسم الرسالة لا يتفق مع مضمونها بأية حال من الأحوال، فهي لا تتطرق الى موضوعات الشعر والعروض بل تتضمن ستةً وأربعين نوعا من الوجوه البلاغية التي يسميها البلاغيون الأنواع البديعية .

وهذا العدد أقصى ما استطاع ابن الأنباري أن يبلغه في ذلك الحين . فقد كانَ غاية ما جمع أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥ هـ سبعة وثلاثين نوعا ، ويعرف كتابه بكتاب الصناعتين (٢) ثم جمعها ابن رشيق القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ هـ في العمدة مثلها (٣) . فيكون ابن الأنباري قد زاد على ابن رشيق تسعة أنواع جديدة .

أما فيما يتعلق بدقة التسمية عند ابن الأنباري فيقول عبد الهادي هاشم : "وفي نسخة اللمعة هذه ٤٦ وجها من الوجوه البلاغية أطلق عليها الأنباري اسماء تختلف أحيانا عن أسمائها المشهورة بها . فما يسميه المجانسة يسميه البلاغيون المشاكلة . والاعنات عنده هو لزوم مالا يلزم"(٤) .

١ـ مجلد ٣٠ ص ٥٩٠ ـ ٦٠٧
٢ـ الأب شيخو ـ علم الأدب ص ٢٦٣
٣ـ نفس المصدر والمكان .
٤ـ مجلة المجمع العلمي العربي مجلد ٣٠ ج ٤ ص ٥٩٤

٤ــ الموجز في علم القوافي : حققه الاستاذ عبد الهادي هاشم ونشره في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٥٦م (١) . ويتكون هذا الكتاب من مقدمة وخمسة فصول على الوجه التالي :

١ــ فصل في معرفة القافية .
٢ــ فصل فيما يعرض للقافية .
٣ــ فصل في معرفة الحركات
٤ــ فصل في معرفة الأحرف .
٥ــ فصل في معرفة عيوب القافية .

وعلى ما في الكتاب من ايجاز فهو يحتوى على أصول علم القافية مع وضوح في العرض، وبراعة في ترتيب الفصول . فهي متساندة متساوقة يكمل بعضها بعضا .

٥ــ زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء : حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب. صدر سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م عن مطابع دار القلم في بيروت (٢) . ونحن اذا جردنا الكتاب من المقدمات والفهارس يصبح حجمه في حدود (٦٠) صفحة . وهو يقسم الى ثلاثة أقسام كبيرة :

الأول : للضاد
الثاني : للظاء
الثالث : لما يقال بالضاد والظاء باختلاف المعنى .

١ــ مجلد ٣١ ص ٤٨ــ ٥٨
٢ــ حلاه المحقق بأربع مقدمات :

الأولى : في ظروف تحقيق الكتاب.
الثانية : بحث في مشكلة الضاد في العربية .
الثالثة : بحث بعنوان " زينة الفضلاء وتراث الضاد والظاء "
الرابعة : في وصف المخطوطة .

ب ـ الآثـــار التاريخيـــة

ونعني بها ما تعلق بأخبار الأدباء والنحاة وآثارهم. وهي تنحصر في كتاب واحد هو "نزهة الألبـاء" (١) . وهو كتاب له صلة بالنحو وتاريخه ولذلك أطلنا الوقوف عنـده ، اذ هو في حقيقته ـ وكما سنبين فيما بعد ـ سجل حافل بأخبار النحاة وطبقاتهم ومذاهبهم. وعلى هذا الأساس وردت التسمية في النسخة المطبوعة على الحجر اذ جاء فيها : نزهة الألباء في طبقات الأدباء اي النحاة . فقد فسّر واضع العنوان " الأدباء " بالنحـاة" .

طبعاتـــه : صدر " لنزهة الألباء " حتى الآن الطبعات التاليـة :

١ـ طبع في القاهرة على الحجر سنة ١٢٩٤ هـ / ١٨٧٦)
٢ـ طبع في باريس بتحقيق عطية عامر سنة ١٩٥٧ م ،وأعيد طبعه مرة أخـرى في المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٦٣م .
٣ـ طبع في مطبعة المعارف ببغداد وبتحقيق ابراهيم السامرائي سنة ١٩٥٩م
٤ـ طبع في القاهرة بتحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم سنة ١٩٦٧م.

قيمتـــه : تتلخص قيمة " نزهـــة الألباء " في أنه يعطي صورة موجزة دقيقة عـــن سير حركة النحو حتى زمن المؤلف ،وأنه يقدم لمحات مضيئة عن كبار النحـاة واتجاهاتهم في فهم النحو ودراسته. وهو الى ذلك كله من المصادر المعتمدة في دراسة نشأة النحو وتاريخه لما يمتاز به ابن الأنباري من دقة الرأي وصـــدق النظـــرة .

١ـ اختلف المؤرخون في تسمية هذا الكتاب فعلى الرغم أن المؤلف سماه " نزهة الألبـاء في طبقات الأدباء " (انظر مقدمة الكتاب ص ٣) فقد سماه ياقوت " نزهة الألبـا في أخبار الأدبــاء" (معجم الأدباء ج ١ ص ٤٨) وابن كثير "طبقات النحاة" (البداية والنهاية ج ٢ ص ٣١٠) واليافعي " مناقب الأدباء " (مرآة الجنان ج ٣ ص ٢٧٦) وابن قاضي شهبة " أخبار النحاة " (الطبقات ص ٣٦٤) وابن العماد " طبقـــات الأدباء" (شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٩) . ولعلّ هذا الاختلاف في تسمية الكتاب ناتج امّا عن رغبة في الايجاز والاختصار أو عن استيحاء مضمون الكتاب دون التقيـــد بالاسـم الحقيقـي .

الغايـــة منـــه : قصد ابن الانباري من تأليف هذا الكتاب (١) الى التعريف بكبار النحاة ومن يلحق بهم في هذا الميدان مبينا المعالـم الكبـرى في حياة كل منهم كتحديد سنة ولادته ووفاته،وذكر شيوخه وتلاميذه، ووصف مذهبه النحوي،ومستواه العلمي،وغير ذلك من التفاصيل التي تتعلق بحياة العالم. ولا ننسى أن المؤلف كان مدرسا فكان من أهدافه عند تأليف هذا الكتاب خدمة الطلبة والدارسين واغناءهم به عن كثير من المراجع والموسوعات الأدبية.

خصائصـــه : يمتاز كتاب "النزهـة" بالخصائص التاليـة :

١ـ أنه كتاب متخصص فهو مقصور في معظمه على النحويين،أو مـن عرفت لهم مشاركة في النحو بوجه من الوجوه . وقلما يتجاوزهم المؤلف الى غيرهم من طبقات الكتاب والشعراء.

٢ـ يمتاز بالايجاز الشديد،ولابن الأنباري قدرة عجيبة على تقليص الخبر الطويل أو القضية الكبيرة في بضع كلمات مؤديًا مراده منها على الوجه الأكمـل (٢) .

٣ـ يعتمـد المؤلف في معالجـة موضوعـه على الروايات المسندة الى كبار العلمـاء والرواة كالأصمعي وأبي حاتم السجستانـي وأبـي العباس المبرد وأبـي زيـد والجاحظ وغيرهـــم وتبرز في هذا المجال أمانتـه العلميـــة فهـو لا يذكـــر الرأي الا منسوبـــا الـى قائلـه . وعلى الرغم من أنـــه

---

١ ـ ذكر المؤلف في المقدمة ما يلي : وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بنزهـة الألباء في طبقات الأدباء معارف أهل هذه الصناعة الأعيان ومن قاربهم في المعرفة والاتقان،وبينت أحوالهم وأزمانهم على غاية من الكشف والبيان ـ (نزهة الألباء ص ٣)

٢ـ قال في وصف النحوي علي بن عيسى الربعي : ويحكى من سيره،وتصرفاته ما طيّـه أحسن من نشره (النزهة ص ٣٤٢) وقال فيما ينسب الى أبـي العلاء المعـرّي من تشكيك في أمور الدين : ويحكى عنه كلمـات وأشعار موهمة توجب في حقـه التهمه والله اعلم (النزهة ص ٣٥٤) فهذا وأمثاله من الايجاز البليغ الذى يتميـز به صاحبنـــا .

يكتفي في معظم الأحيان بما تحمل هذه الروايات من آراء وما تتضمن من مواقف فهو يرى نفسه مضطرا أحيانا لابداء رأي والفصل في خلاف . فبعد سرد مجموعة من الروايات عن نشأة النحو قال : " فأما زعم من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج فليس بصحيح لأن عبد الرحمن بن هرمز أخذ النحو عن أبي الاسود وكذلك أيضا نصر بن عاصم أخذه عن أبي الاسود ويقال عن ميمون الاقرن" (١)

٤- على الرغم من محاولة المؤلف التزام الحياد والمنهج العلمي في الموازنه بين النحاة وتقييم ارائهم الا أنه سرعان ما تتغلب عليه نزعته البصريه فينحاز الى أحد الجانبين انحيازًا ظاهرًا . فأبو الخطاب الأخفش كان من اكابر علماء العربية ومتقدميها (٢) والخليل بن أحمد كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو (٣) ويونس بن حبيب كان من اكابر النحويين (٤) الخ ولكنه قلما يذكر مثل ذلك عن علماء الكوفيين .

ولنكتف بما يذكره عن زعيمهم وحامل لوائهم علي بن حمزه الكسائي فماذا قال في حقه ؟ انه يصوره في صوره المغفل وينقل عنه قوله : صليت بالرشيد فأعجبته قراءتي فغلطت في كلمة ما غلط فيها صبي أردت ان اقرأ "لعلهم يرجعون" فقرأت "لعلهم يرجعين" . وينقل كذلك ما كان يقوله القاضي أبو يوسف في حق الكسائي : اي شيء يحسن انما يحسن شيئا من كلام العرب (٦) .

وينقل كذلك عن الفراء قوله دخلت على الكسائي يوما وكان يبكي فقلت له : ما يبكيك ؟ فقال : هذا الملك يحيى بن خالد يوجه الى ليحضرني فيسألني عن شيء فان ابطأت في الجواب لحقني منه عيب وان بادرت لم آمن

١- نزهة الألباء ص ١٠
٢ - نزهة الألباء ص ٤٣
٣ - نزهة الألباء ص ٤٥ - ٤٦
٤- نزهة الألباء ص ٤٩
٥- نزهة الألباء ص ٧١
٦- نزهة الألباء ص ٧٣

من الزلل (١) الخ ولعلّ ابن الأنبارى كان مشبعًا بعلم البصريين مقتنعا بحسن فهمهم بحيث لم يعد يرى من محاسن الكوفيين شيئا .

٥ـ بالاضافة الى النزعة المذهبية تغلب على ابن الأنباري النزعة القبلية فهو علـى الرغم من موقفه السالف من الكوفيين تهزه العصبية القبلية فيغدق على أبي بكر بن الأنباري ، وهو من دعائم مدرسة الكوفة ، من آيات الثناء والاطراء ، مالـــم يستحقه الكوفيون جميعا . يقول بشأنه : فانه كان من أعلم الناس وأفضلهـــم في نحو الكوفيين وأكثرهم حفظا للغة وكان زاهدًا متواضعا (٢) . ومما يلفت النظر أيضا بهذا الخصوص أن ترجمته له من أوسع الترجمات في الكتاب ولا تفوقها الا ترجمته للأصمعي والمبرد ولعلّ السبب في ذلك أنه كان مهتما بالأنبار متعلقا بها لأنها مسقط رأســـه ومهوى فؤاده فكان يعتز بها وبكل من ينتمي اليهـــا .

محتوياتـــه : أدار المؤلف كتاب نزهة الألباء حول شخصيات بارزة في تاريـــخ النحو فجلا صورة واضحة قدر المستطاع لكل منها ، مقدما من الحقائق التاريخية مالا غنى عنه لكل باحث في هذا الموضوع .

هـذا جوهر الكتـاب ولكن نزهة الألبـاء لا ينحصر في ذلـــك بل يتضمن مجموعة من الفوائد العلمية والأدبية التي تدور حول الأمور التاليـــة :

١ . العداء المستحكم بين البصريين والكوفيين (٣) .
٢ـ مكانة العلماء لدى الخلفاء ورجال الحكم (٤) .
٣ـ تقوى العلماء وتواضعهـم (٥) .
٤ـ الموازنة بين العلماء (٦) .
٥ـ الأحكام النقدية (٧) .
٦ـ اللطائف النحوية (٨) .

١ـ نزهة الألباء ص ٧٤
٢ـ نزهة الألباء ص ٣٦٤
٣ـ انظر ص ٨٣ـ٨٤
٤ـ انظر ص ١٠٠ حول قصة الفراء مع ولدي المأمون .
٥ـ انظر ص ١٢٢ عن ورع الأصمعي وص ١٤٠ عن تواضع اسحاق بن راهويه .
٦ـ انظر ص ١١٠ و ١٢٢ و ١٤٦ ٧ـ انظر ص ١٣٩ و ١٧١ ٨ـ انظر ص ١٢٦

٧- الطرائف البلاغية (١) .
٨- القراءات . (٢)

الى غير ذلك من أصناف المعرفة التي يغصّ بها هذا الكتاب المهم مما يدل على شموله واتساع افقه وكثرة فوائده . وقد ضربنا صفحا عن الافاضة في تبيين هذه المعارف وشرحها خشية الإطالة والخروج عن المنهج المرسوم لهذه الرسالة.

ج - الآثار النحوية .

انّ هذه الفئة من آثار ابن الأنباري هي معوّلنا في دراسة هذا الرجل والاطلاع على فكره النحوي وتحديد جهوده ومساهمته في هذا الميدان . ولذلك سنعيرها مزيدا من العناية والاهتمام . هذا ومن الجدير بنا التنبيه الى أننا في حديثنا عن هذه الآثار لن نتجاوز الوصف والتصوير . أما ما تتضمنه هذه الكتب من فكر نحوي فسندرسه بالتفصيل في الفصول التالية . وهذه هي آثاره النحوية :

١ - أسرار العربية .

طبعاته : طبع هذا الكتاب مرتين :

الأولى : في ليدن بعناية المستشرق G.F. SEY BOID سنة ١٨٨٦م (٣) .

الثانية : في دمشق بتحقيق محمد بهجت البيطار سنة ١٩٥٧م .

قيمته : أثنى عليه عدد من المؤرخين والعلماء (٤) لما يتضمنه من معلومات ويقدمه

١- انظر ص ٨٣ قصة المأمون مع اليزيدي .
٢- انظر ص ٣٩١ القراءات الواردة في " الحمد لله " .
٣- معجم المطبوعات العربية والمعربة ج ١ ص ٤٨٠ ، دائرة المعارف الأسلامية ج ٣ ص ٤ . بروكلمان ج ١ ص ٢٨٣ .
٤- انظر وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨ ، والبداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١ وكشف الظنون ص ٨٣ .

من فوائد . وترجع قيمة الكتاب الأساسية الى أنه من الكتب القليلة التي تعالج موضوع العلة النحوية معالجة تطبيقية فهو لا يترك حكما من الأحكام دون تعليل بل يجعل لكل حكم علة ولكل ظاهرة سببًا .

الغاية منه : يبدو من قراءة المقدمة أن المؤلف كان يرمي ،عند وضع هذا الكتاب،الى المقاصد التالية (١) :

١ــ أن يقدم لطلابه عرضا شاملا ومبسطا لقواعد اللغة العربية .
٢ــ أن يختار لهم من مذاهب النحويين ما يمكنهم من الاطلاع على مختلف التيارات والاتجاهات التي تتجاذب هذا العلم .
٣ــ أن يزودهم بالقدرة على الخوض في موضوع العلة النحوية وتفسير الظواهر اللغوية .

خصائصه : يتميز كتاب أسرار العربية بالخصائص التالية :

١ــ أنه وضع على طريقة السؤال والجواب .
٢ــ أنه يذكر الحكم مقرونا بأسبابه والظاهرة مشفوعة بعلتها .
٣ــ أنه يتسم "بقرب المأخذ وكثرة الفوائد مما لا تكاد تجده في كتاب واحد (٢)

محتوياته : انّ هذا الكتاب في أبوابه وعناوينه كسائر كتب النحو يتضمن مباحث المعرب والمبني . والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات ،والتوابع والاستثناء والعدد والنداء والترخيم الخ . ولكل بند من هذه المباحث دقائقه وتفاصيله معروضةبأسلوب سهل واضح . أما موضوع العلة ومساهمة المؤلف فيه ،وهو الهيكل الذى عليه بني الكتاب، فذلك ما سنتعرض له في موضع متأخر عند الحديث عن جهوده في هذا الميدان .

٢ــ الاغراب في جدل الاعراب .

طبعاته : طبع هذا الكتاب مرة واحدة بتحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني في مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م مع كتاب" لمع الأدلة " وأعيد طبعه في دار الفكر ــ بيروت سنة ١٩٧١م .

١ــ انظر أسرار العربية ص ٢
٢ــ مقدمة المحقق ص ٤

قيمتـــه : يستمد هذا الكتاب قيمته وأهميته من كونه يعالج موضوعا بكرا هو الجدل الاعرابي . ولا يستطيع أحد أن يجادل صاحب الجدل في زعمه بأنه ابو عذرة هذا الفن : " فلم يكن للعربية فيه قبل كتاب ابن الأنباري كتاب" (١) كما أنه لم يبلغنا أن أحدا ألف فيه فيما بعـد .

الغايـة منه : يبدو من قراءة مقدمة(٢) الكتاب أن المؤلف كان يطمح ببصره عند تأليفـه الى المقاصد التاليـة :

١ــ تلبية حاجة كان المؤلف يحسّها بين طلبة النحو ودارسيـه الى استنبـاط قواعد وقوانين تحكم موضوع الجدل وتهيمن عليه .

٢ــ تنظيم هذا العلم وتحديد أصوله وقواعده حتى يكون للمتناظرين مقاييس يرجعون اليها عند الحاجة، بغية تجنب ما يمكن أن يعترض مثل هذا المناظرات، من مهاترات ومنافرات، لا تتفق مع آداب العلم، ولا مع حشمة العلماء .

٣ــ اتباع مختلف السبل واستغلال جميع الامكانات التي تخدم علم النحو وتقربـه من عقول الطلبة والدارسين .

خصائصـه : يمتاز هذا الكتاب بالخصائص التاليـة :

١ــ أنه يضّم بين دفتيه فنا جديدا مبتكرا من حيث المادة وأسلوب المعالجـة اذ لا نجد له شبيها في المصنفات النحويـة .

٢ــ أنه تتغلب عليه النزعة الفقهية من تمسك بالأقيسـة المنطقية والأدلة العقليـة، والسير في ركاب الفكر الصارم الدقيق .

٣ــ أنه لا يعالج الموضوعات النحوية بقدر ما يعالج الأوعية والأشكـال التـي توضع فيها هذه الموضوعات في الجدل الاعرابي .

محتوياتـه : يتكون الكتاب من اثني عشر فصلاً تقع في حوالي خمس وثلاثين صفحة تـدور حول السؤال والجواب وشروط السائل والمسؤول، ثم الاستدلال والاعتراض عليه بأصول النحو من نقل وقياس واستصحاب حال، وغير ذلك من متممات هـــذا

١ــ الأفغاني ــ المقدمة ص ٢٠
٢ــ انظر جدل الاعراب ص ٣٥ .

الموضوع كترتيب الأسئلة وترجيح الأدلـــة.

فمن ذلك يبدو لنا أن جوهر هذا الموضوع هو كيفية استخدام اصـــول النحـــو، واستغلالهـا في الجدل والمقدرة على الاستفادة منها في افحام الخصم والتغلب عليه.

٣ـ الانصـــاف في مسائـل الخلاف ـ

طبعاتـــه ـ طبع الكتاب الطبعات التاليـــة :

١ـ طبع قسم منه (خمس مسائل) في فينا باعتناء JARONIER KOSUT سنة ١٨٧٨م (١) .
٢ـ طبع قسم آخر باعتناء W. GIRGAS بالروسية سنة ١٨٧٣م (٢) .
٣ـ طبع قسم ثالث باعتناء GIRGAS & ROSEN في بطرسبرج سنة ١٨٧٨م (٣)
٤ـ طبع محلّى بالشروح والتعليقات وبشكل تام باعتناء W. WEIL باللغـــة الألمانية في ليدن سنة ١٩١٣ (٤) .
٥ـ طبع بعناية محيي الدين عبد الحميد بالقاهرة سنة ١٩٥٣م

قيمتـــه : كتاب الانصاف من المراجع المهمة في علم النحو والمعالم البارزة في تاريخـــه . وهو يستمد قيمته وأهميته من العوامل التاليـــة :

١ـ أنه اضخم مصنفات المؤلف النحوية وأعمقها وأغزرها علما على الاطلاق.
٢ـ أنه الكتاب الوحيد الذى يعالج موضوع الخلاف بيـن البصريين والكوفيين بهذه الاحاطة والشمول. ولا شكّ أن كتبا أخرى الفت في الخلاف ،غير أن كتاب الانصاف ما زال حتى الآن هو الكتاب المتداول في الأوساط الأدبية والبيئات العلمية. وما نظن كتابا غيره يسدّ مسده في هذا المجال.

١ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة ج ١ص٤٨٠ ،دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ص٤ وبروكلمان ج ١ ص٢٨٢ .
٢ـ دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ص٤
٣ـ نفس المصدر ج ٣ ص٤
٤ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة ج ١ص٤٨٠ ،دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص٥ ، بروكلمان ج ١ ص ٢٨٢ .

٣ـ انه صورة صادقة لما بلغه النحو في القرن السادس الهجري من تطور نشأ عن تأثره بالفقه واستعانته بالمقاييس المنطقية والأدلة الفلسفية .

٤ـ انه سجل حافل بآراء علماء النحو ومذاهبهم المختلفة . فقد كان ابن الأنباري حريصا ، الا في حالات قليلة ، على نسبه الرأي الى قائلـه .

الغايـــة منه : يبدو لنا من قراءة المقدمة (١) ان ابن الأنباري كان يرمي الى المقاصد التاليـــة :

١ـ تقوية العلاقة بين النحو والفقه وتوسيع مجالات الالتقاء والاتصال بين العلمين . وكأنما كان يريد أن يسخر علوم العربية لعلوم الدين ويجعلها تبعا لها .

٢ـ كان ابن الأنباري يدرس الفقه والنحو . وكان طلبته يتلقون عليه العلمين معا ولذلك كان يود ، ولأسباب قد تكون وجيهة ، بالنسبة اليه ، أن يطبق عليهم المنهج نفسه في المادتين ، وأن يفرغ عليهم مناخا فكريا معينا ، تقتضيــه البيئة العلمية وتستلزمه سياسة الدولة في ذلك الحين .

٣ـ رغبته في السير في طريق الابتداع والابتكار العلمي والتعليمي التي بدأبها كتاب " الانصـاف " والتزمها في " جدل الاعراب " " ولمع الأدلة " والتـي ما فتيء يعلن عنها معتزا معتدا في معظم مؤلفاته .

خصائصـــه : يمتاز كتاب " الإنصـــاف " بالخصائص التالية :

١ـ أنه جعل من علم النحو موضوعا عقليا بحتا كالفلسفة والمنطـق . وصيره حلبـة صراع للتصورات **الفكرية** والنزعات العقلية والتيارات الثقافية .

٢ـ أنه يدل على ما كان يتمتع به صاحبـه من ثقافة علمية عميقة " فأساليبه في الاحتجاج تنم عن ثقافته الفلسفية الواسعة فالناظر في كلامه واجد من عبارات الفلاسفـة ومصطلحات المنطق ما يكفي للدلالة على مبلغ افادته من دراسة الفلسفـــة الكلامية والمنطق (٢) .

١ـ انظر الإنصـاف ص ٥ .

٢ـ مهدي المخزومي ـ مدرسة الكوفة ص ٣٦٠ .

٣ـ انه يتسم بجدة الاسلوب . فابن الأنباري لا يقلد في اسلوبه احدا "فاذا عرض للمسائل المطروقة ابتكر لها تنسيقا جديدا ونظرة شامله ثم وضع تصميم البنـــاء الذي تخيلــه ثم صبه في قالب بديع لا تجد له نظيرا فيما سبق" (١) .

٤ـ يبدهك عند الاطلاع على هذا الكتاب ان ابن الانباري افرغ فيه علمه الغزير وثقافتــه الواسعة من أطلاع على القرآن الكريم والحديث النبوي، واحاطة تامة بالشواهد الشعريــة وكلام العرب والمام بالمذاهب النحوية والتيارات الفكرية وغير ذلك من اصناف المعرفــة التي كان ابن الانباري ملما بها مطلعًا عليها والتي مكنته من نيل هذه المكانــة السامية بين علماء عصره وغيره من العصور .

محتويـاتــــة : يتكون الكتاب من جزئين يقعان في حوالي (٩٠٠) صفحة ويضم هذا ن الجزءآن (١٢١) مسأله من المسائل الخلافية . وقد يكون من غير المتيسر تقديم خلاصة عــن محتويات الكتاب في هذه العجاله غير اننا نستطيع اعطاء بعض اللمحات المضيئة عنــه . انه يتضمن اصنافا واشتاتا من المسائل التاليـــــة : ـ

١ . يحرص المؤلف على حشد اسماء النحاه وآرائهم حول كل مسأله يتعرض لها قال : في اعراب المثنى والجمع : " ذهب الكوفيون الى ان الالف والواو والياء في التثنية والجمع في منزلة الفتحة والضمة والكسرة في انها اعراب.واليه ذهب ابو علي قطرب بن المستنير وزعم قوم انه مذهب سيبويه وليس بصحيح وذهب البصريون الى انها حروف اعراب وذهب ابو الحسن الاخفش وابو العباس المبرد وابو عثمان المازني الى انها ليست باعراب ولا حروف اعراب ولكنها تدل على الاعراب . وذهب ابو عمر الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وحكي عن ابي اسحق الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الاجماع".(٢

٢ . قد يدلل على الامور المعنوية بالامور الحسية امعانا في الاستعـــانة بالادله المنطقية البحتة . قال في موضوع رافع المبتدأ والخبر : " والتحقيق عندي أن يقال : ان الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لا نه كما ان النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب . فالتسخين انما حصل عنــد وجودهمــا .

١ـ الافغاني ـ مقدمة جدل الاعراب ولمع الادله ص ٢٤
٢ـ ج ١ ص ٣٣ (مسأله ٣)

لا بهمـــا ، لأن التسخين انما حصل بالنار وحدها فكذلك هنـــا "(١) .

٣ـ يستعين المؤلف بعدد من الأدلة والمقاييس التي يعتبرها فصلا في القضايا التي يطرحها ووجهات النظر التي يدلي بها . وهذا عدد منهـــا :

أ ـ الفروع أبدا تنحط عن الأصـــول .
ب ـ المعمول لا يقع الا حيث يقع العامـــل .
جـ ـ الأصل في الأسماء ألا تعمـــل .
د ـ حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حملة على ما ليس فيه فائدة .
هـ ـ المصير الى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير الى ما ليس له نظير .

وسنفرد لهذه الأدلة والمقاييس فصلا في الباب الثالث من هذه الرسالة .

٤ـ يتمسك المؤلف بكلام العرب ويعتبره الحجة القاطعة في الموضوع . يقول فـــي مسألة دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الأثنين وجماعة النسوة : " فاذا ثبت هذا فلسنا مضطرين الى ادخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهـــم" (٢) .

٥ـ يتمسك أيضا بالقياس في المواضع التي تستدعي ذلك . قال في موضوع "السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه "(٣) : " وان حذف الفاء والواو على خـــلاف القياس فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحـــذف لأن ذلك يؤدي الى مالا نظير له في كلامهم . فانه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للخفة علـــى خلاف القياس حتى لم يبق منه الا حرف واحـــد والمصيـــر الى مالا نظيـــر له في كلامهـــــم مردود "

٦ـ يميل الى جانب البصريين ويأخذ بآرائهم في معظم المسائل ويظهر ميلا تـــ... لهم في موضوع المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائي قال :

١ـ ج ١ ص ٤٧ (مسألة ٥)
٢ـ ج ٢ ص ٦٥٠ (مسألة ٩٤)
٣ـ ج ٢ ص ٦٤٦ (مسألة ٩٢)

"وأما ما رووه عن العرب من قولهم : فاذا هو اياها فمن الشاذ الذى لا يعبأ به كالجزم (بلن) والنصب (بلم) وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس" (١) . ويضيف الى ذلك قوله : "على أنه قد روى أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جعلاً ، فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة" (٢) .

هذه لمحات من كتاب الانصاف. أمّا الموضوع الرئيسي فيه ألا وهو الخلاف بين البصريين والكوفيين فسنستوفي الكلام عنه في الباب التالي حيث سنفرد له فصلاً خاصاً .

٤- البيان في غريب اعراب القرآن .

طبعاته : طبع الكتاب مرة واحدة بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه في مصر سنة ١٩٦٩م .

قيمته : يستمد الكتاب قيمته من كون ابن الأنباري أفرغ فيه علمه وخبرته . فهو يجمع أصنافا شتى من معارف هذا العالم الكبير فنجد فيه النحو والصرف واللغة والقراءات ومسائل الخلاف ومذاهب النحاة الخ . ويبدو أنه ألفه في أواخر أيامه تقربا الى الله وزلفى . فهو يحيل كثيرا الى كتبه السالفة وبخاصة كتاب "الانصاف" (٣) وصفوة القول أنّ هذا الكتاب يكتسب أهميته من كونه تطبيقا لمجمل آراء المؤلف النظرية في مختلف علوم اللغة وأطراف من علوم القرآن .

الغاية منه : يبدو من قراءة المقدمة (٤) ومن بعض الدلائل الأخرى أنّ المؤلف كان يرمي من تأليف هذا الكتاب الى المقاصد التالية :

١- ج ٢ ص ٧٠٤ (مسألة ٩٩)
٢- نفس المصدر والمكان .
٣- انظر مثلا ج ١ ص ٣٢ و ٢٤٦ وج ٢ ص ١٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ الخ .
٤- انظر البيان ج ١ ص ٢٩ .

١ـ اشباع النزعة الدينية والتعبدية عنده ، وذلك بخدمة كتاب الله وتوضيحه وتقريبه من الأفهام . وهو عمل يستحق المثوبة وحسن الجزاء .

٢ـ يبدو أنه من خلال ممارسته لمهنة التدريس أحسّ أن الطلبة كانوا بحاجة ماسة الى مثل هذا الكتاب ، فكفاهم حاجتهم ولبّى مطالبهم .

٣ـ رغبته الشديدة في استغراق كل ميادين النحو فقد سبق أن ألف في الخلاف ، والعلة ، والجدل ، والأصول ، ولم يبق عليه الا أن يؤلف في إعراب القرآن .

خصائصه : يمتاز بالخصائص التالية :

١ـ الوضوح ونصاعة الأسلوب فمعانيه واضحة جليّة لا تحتاج الى رويّة وإعمال فكر . والوضوح والنصاعة من مقومات المنهج المدرسي التعليمي .

٢ـ حرص المؤلف على ذكر مختلف وجوه الإعراب من ناحية ومختلف الآراء والمذاهب النحوية من ناحية أخرى ، في حين قد جرت العادة في مثل هذه الحالات أن يذكر المؤلف رأيه فقط دون أن يلتزم بالاشارة الى غيره من العلماء الا حينما تستدعي الضرورة ذلك .

٣ـ أنه مع اصراره على ذكر مختلف الآراء يقصر في نسبة هذه الآراء الى أصحابها فيقول : وذهب آخرون الى أنه ضمير (١) . وذهب آخرون الى أنه اسم مبهم (٢) . وكقوله : واختلفوا في أصل اللام فذهب بعضهم ، الى أن اصلها الفتح ، وذهب آخرون الى أن أصلها الكسر (٣) .

٥ـ لمع الأدلة في أصول النحو .

طبعاته : طبع هذا الكتاب مرّتين :

الأولى : صدرت عن مطبعة جامعة دمشق مع " جدل الاعراب " بتحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني سنة ١٩٥٧م . واعيد طبعه في دار الفكر ـ بيروت سنة ١٩٧١م .

١ـ ج ١ ص ٣٦

٢ـ نفس المصدر والمكان .

٣ـ نفس المصدر ج ١ ص ٩٨

الثانيـــــة : صدرت عن المطبعة الكاثوليكية في بيروت بتحقيق الاستاذ عطيـــة عامــــر سنة ١٩٦٣ م.

قيمتــــه : يعتبر كتاب " لمع الأدلة " من الكتب القليلة التي ألفت في أصول النحـــــو. بل يزعم المؤلف أنه " أول ما صنف في هذه الصناعة " (١) . والكتاب وثيقـــة ثمينة للتدليل على ما بلغه الفكر النحوي في القرن السادس الهجري مـــن تقدم ورقي . ثم هو الى ذلك كله يبيّن العلاقة التي قامت بين الفقه والنحـــو في ذلك القرن بفضل أوضاع علمية ودينية معينة (٢) . تلك العلاقة التي كان النحاة يتشوفونها وينظرون اليها ويفكرون في اقامتها منذ زمن طويل بفضل ما كان يسيطر عليهم من نوازع وعوامل دينيـــة.

الغايـــة منه : يبدو من قراءة المقدمة (٣) أنّ المؤلف كان يرمي من تأليفه الى الأهداف التاليـــة :

١- الرغبة في مواصلة السير في طريق الابتكار والابتداع التي انتهجها مـــن قبل بتأليف كتابي "الانصاف" و"جدل الاعراب".

٢- محاولة سدّ ثغرة كان يحسّها في البناء النحويّ بفضل حدة ذهنه وسعة اطلاعــه.

٣- تلبية طلب أهل الفضل والاستبصار الذين سألوه التأليف في أصول النحو والوقــوف عند حسن ظنهــم.

١- لمع الأدلة تحقيق عطية عامر ص ٢٣ .
٢- من دلائل تأثر صاحبنا بالمنهج الفقهي في اختيار تسمية كتابه هذا أنّ لعبد الملك الجويني (امام الحرمين) كتابا في الفقه بعنوان (لمع الأدلة في قواعد عقائـــد أهل السنة والجماعة) وقد صدر هذا الكتاب عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر بتقديم وتحقيق الدكتورة فوقية محمود سنة ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥ م. ومن الجدير بالذكر أن الامام الجويني عاش ما بين ٤١٩- ٤٧٨هـ أى قبل ابن الأنبارى بحوالي مائة عام .
٣- انظر لمع الأدلة ص ٢٣ .

ولعله كما أوضح في مكان آخر كان يريد أن يقيم علاقة ثابتة وواضحة بين الفقه والنحو وأن يطبق عليهما نفس الموازين لما لمسه من مناسبة بينهما " لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول " (١) .

خصائصه : يمتاز بالخصائص التالية :

١ـ أنه قسم تقسيما يشابه تماما ذلك التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه(٢)

٢ـ أنه نقل الى اصول النحو جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في اصولهم حتى أصبح يحس القارئ لأصول الأنباري أنه يقرأ كتابا من كتب الفقه وأنه امام فقيه حاذق لا أمام نحوي أو لغوي مدقق .

٣ـ أن المؤلف يلتزم فيه المنهجية العلمية التزاما صارما فهو يشرح أهدافه في مقدمة الكتاب ثم يحدد منهجه تحديدا تاما في الفصل الأول والثاني حيث يتحدث في الأول عن معنى اصول النحو وفي الثاني عن اقسام هذه الاصول ، ثم هو الى ذلك بعيد عن الاستطراد أو الانتقال من موضوع الى موضوع أو الابتعاد عن الموضوع الأساسي فالكتاب يكون وحدة متماسكة متساوقة الى الحد الذي تسمح به ظروف المؤلف في القرن السادس الهجري .

محتوياته : يتكون هذا الكتاب من ثلاثين فصلا تقع في حوالي ستين صفحة تدور حول أصول النحو وأدلته من نقل وقياس واستحسان واستصحاب حال . ويتتبع المؤلف كل بند من هذه البنود بالشرح والتفصيل . فالنقل ينقسم الى تواتر وآحاد ولكل منهما شروط معينة . والقياس ينقسم الى قياس علة وقياس شبه وقياس طرد . ويفصل المؤلف القول في ذلك كله وينتقل للحديث عن الاستحسان واستصحاب الحال وأمور أخرى لها صلة وثيقة بما نحن فيه كمعارضة النقل بالنقل والقياس بالقياس . وسنعود الى تفصيل ما أوجزنا هنا عند الحديث عن جهود المؤلف في اصول النحو في الباب التالي .

١ـ نزهة الألباء ص ٨٩ .

٢ـ لمع الأدلة ـ مقدمة المحقق ص ٦ ـ ٧

الباب الثاني

الاتجاه النحوي

ـ مقدمـــــة ـ

بيّنـا فيما سبق من الفصول أن ابن الأنباري كان يتحلى بثقافة موسوعية تضم كـل ما عرفه عصره من العلوم كاللغة والنحو الفقه وعلم الكلام. وقد ألف في هذه العلوم كلها، غير أنه كـان يميل بطبعه الى علم النحو، فأعاره جهده، وبذل فيه وكده، ووضع فيه مصنفات بلغت من الشهرة وبعد الصيت مبلغًا عظيمًا ككتاب "الأنصاف" في مسائل الخـلاف" و "اسرار العربية" . وكان لا بدّ لثقافة ابن الأنباري الموسوعية هذه أن تظهـر في ميدان النحو فهو لم يكتفِ بما توصل اليه السلف في هذا الموضوع، بل طفق يفكـر في درب يستجدّه وطريقة يبتكرها وآفاق يجلوها . وقد استطاع بما كان يتحلى به مـن ذهن صاف وفكر عميق أن يجول في ميادين هذا العلم فيأتي بكل جديد وطريف، ويضيـف الى بناء النحو لبنـات قد يختلف العلماء في تقييمها، ولكنهم لا يختلفون في أنهـا تستحق التوقف واطالة النظر. فقد تعرّض صاحبنا لمختلف موضوعات النحو وميادينه وألـف فـي :

١ـ أصول النحو. وقد وضع فيه كتاب " لمـع الأدلة "
٢ـ جدل الاعراب. وقد وضع فيه كتاب " الإغراب في جدل الاعراب" (١)
٣ـ الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد وضع فيه كتاب " الأنصاف"
٤ـ العلة والتعليل . وقد وضع فيه كتـاب " اسرار العربيّة " بالاضافة الى جزء من " لمـع الأدلـة " .
٥ـ الاعـراب . وقد وضع فيه كتاب " البيـان في اعراب القرآن " .

ولقد عالج هذه الموضوعات النحوية كلّها بسعة وشمول، وحاول أن يقدم في كـل منها جديدا ، وأن يضيف الى ما أنجزه السلف اضافات ذات قيمة . وسندرس في الفصـول التالية مدى مساهمة صاحبنا في كلّ ميدان من هذه الميادين . وسنوزع هذه الموضوعـات كلّهـا في ثلاثة فصـول هي :

١ـ أصـول النحـو.
٢ـ العلة والتعليل.
٣ـ الخـلاف.

١ـ يعني بجدل الاعراب جدل النحو. انظر النزهة ص ٨٩ والكشاف للتهانوي ج ١ ص ١٧ والايضاح للزجاجي ص ٩١ وقد جاء فيه : ويسمّى النحو اعرابا والاعراب نحوا سماعـا لأن الغرض طلب علم واحد .

ويلاحظ أننا راعينا في هذا التقسيم الأساس الموضوعي دون الاحتفال بأسماء الكتب دون أن نخصّ كل كتاب منها بفصل منفرد مستقل. وقد ملنا الى هذا التقسيم للاعتبارات التالية :

١ـ أنه على الرغم من أن ابن الأنباري قد خصّ كل كتاب من كتبه بموضوع أداره عليه، فانّ هذه الموضوعات متشابكة متداخلة والكتاب الواحد يحتوى على أكثر من موضوع.

٢ـ أنّ بعض الموضوعات ليس لها كيان مستقل كجدل الاعراب فمنه ما يلحق بأصول النحو ومنه ما يلحق بالعلة ومنه ما يلحق بالخلاف. ولذلك ليس من الحكمة والصواب أن يفرد له فصل خاص به.

٣ـ أنّ ما تبقّى من الموضوعات كاعراب القرآن ليس محصورًا بموضوع واحد بل يتضمن اللغة والنحو والخلاف والتعليل والقراءات الخ كما ذكرنا في حديثنا عن كتاب " إعراب القرآن " في الفصل الثالث من الباب الأول . ولذلك لا نستطيع أن نفرد له فصلا خاصا بـه.

واضافة الى ما سبق رأينا التركيز على الموضوعات التي كان لابن الأنباري فيها فضل تجديد وابتكار دون تلك التي حذا فيها حذو السابقين ونسج على منوالهم. و " أصول النحو " و " العلة " و " الخلاف " التي سيكون كل واحد منها موضوعا لفصل من فصول هذا الباب هي الموضوعات التي عرف بها ابن الأنباري واشتهر، فضلًا عن أنها تستغرق أهمّ انجازاته في النحو فلا ريب أن نقف عندها ونطيل النظر.

* * *

الباب الثاني

اتجاه النحوي

الفصل الأول

اصول النحو .

ـ الفصل الأوّل ـ

في أصول النحو

انّ لابن الأنباري صلةً وثيقةً بأصول النحو تتمثّل من خلال كتابه المعروف في هذا الموضوع الا وهو " لمع الأدلة " الذي يعتبر قنطرة ماثلةً ومعلمة بارزة في تاريخ هذا العلم. وكنّا قد تحدثنا عن هذا الكتاب في فصل سابق (١) فقدمنا تعريفا به وأعطينا فكرة مجملة عنه . وقد يكون ما ذكرنا ثمة كافيًا لولا أننا نود أن نتعدى وصف الكتاب الى الخوض في موضوعه والانتقال من ثمة الى تقييم جهود صاحبنا في ذلك الموضوع.

ولا بدّ لنا من أجل ذلك أن نقدّم صورة وافية عن تلك الأصول كما عرضها علينا المؤلف تعريفًا وتقسيمًا ،وكما جلاها لنا توضيحًا وتمثيلًا ،وأن نجول معه جولة تطلعنا على الآفاق التي ارتادها والميادين التي خوّض فيها .

التعريف بها .

يعرّف ابن الأنباري اصول النحو بأنها " أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله" (٢) أما الفائدة من هذه الأصول فهي " التعويل في اثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد الى يفاع الاطلاع على الدليل (٣) " . وكانه يقصد بذلك الدعوة الى استقلال وسائل الفكر وأدواته في معالجة النحو وعدم التوقف في ذلك عند حدود التقليد والمحاكاة أو التشبث بالوسائل العلمية البدائية. ولا غرو في ذلك فقد كان من المهتمين بشؤون الفكر المطلعين على المنطق والفلسفة وعلم الكلام كما عرفنا سابقا .

١ـ انظر ص (١٢٠) وما بعدها من هذه الدراسة.
٢ـ لمع الأدلة ص ٢٧
٣ـ نفس المصدر والمكان .

ـ أقســـامهـــا ـ

يقسم صاحبنا أصول النحو الى ثلاثة : " نقل وقياس واستصحاب حال"[١]. ويجعل لهذه الأقسام ثلاث مراتب " الأولى لدليل النقل والثانية لدليل القياس والثالثة لدليل استصحاب الحال"(٢) . وهو يعني بذلك أن دليل النقل أرفعها مكانة وأعظمها قيمة، وأنه اذا اجتمع مع دليل القياس ودليل استصحاب الحال رجح عليهما وألغى وجودهما . وكذلك دليل القياس بالنسبة الى ما بعده فأهمية هذه الأدلة متناسب مع أسبقيتها في الترتيب.

ـ النقـــل ـ

وهو يعرّف النقل بأنه " الكلام العربي الفصيح المنقول النقلَ الصحيحَ الخارج عن حدّ القلة الى حد الكثرة"(٣) ويتبينُ من هذا التعريف أن صاحبنا يشترط في النصّ المنقول توافرَ الأمور التالية :

١ـ أن يكون عربيا فليس لهذا التعريف علاقة بالكلام غير العربي .
٢ـ أن يكون فصيحا فيخرج من هذا التعريف العامّي والركيك وكل مالا يستوفي شروط الفصاحة . وللفصاحة كما نعلم شروط معروفة (٤) .
٣ـ صحة النقل وتستوجب بصرًا بمعرفة أحوال النَقَلة والاحاطة بما يسمّى بعلم الرجال أو علم الجرح والتعديل . فيُردّ كلامُ مَنْ يُشك في علمه أو أمانته من مُتعاطي هذا الفن . ويشير صاحبنا الى ذلك بقوله : " ويُشترط أن يكون ناقلُ اللغة عدلاً رجلا أو امرأةً حرّا كانَ أو عبدا كما يشترط في ناقل الحديث عن النبي"(٥).

١ـ لمع الأدلة ص ٢٧
٢ـ نفس المصدر والمكان .
٣ـ نفس المصدر ص ٢٨ .
٤ـ انظر مقدمة كتاب البلاغة الواضحة لعلي الجارم ومصطفى أمين ص ٥ وما بعدها .
٥ـ لمع الأدلة ص ٣٥ .

٤ـ الكثرة : ويعني بها تواترُ عدد كبير من النقلة على رواية واحدة ، ويقصد الرواة من التشديد على الكثرة الوقوف في وجه التحريف والتزييف. واعتدادًا بهذه الكثرة لا يرى صاحبنا قيمة لما ورد على سبيل الندرة والشذوذ (١) .

ـ القياس ـ

وهو يعرف القياس بقوله : " هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل . وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي اجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل هو ربط الأصل بالفرع بجامع . وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة (٢) " وأول ما نلاحظه أن صاحبنا لم يكتف بايراد تعريف واحد للقياس فأتبعه بثلاثة تعريفات أخرى ، إمّا لتقديره أن أحدها عاجز عن نقل المعنى المقصود أو لأنه يودّ أن يدلّ بعلم غزير واطلاع واسع.

وزبدة هذا الكلام كله أن القياس هو حمل نمط من القول على آخر لعلاقة بينهما. وقد تسمى هذه العلاقة علة كما قد تسمى جامعًا . أما الغاية من اجراء القياس فهي التوصّل الى حكم في حالة لم يسبق أن ورد فيها حكم . فيكون اللجوء الى القياس ضرورة تمليها أبنية اللغة المتجددة.

هذا وقد ذكر ابن الأنباري للقياس ثلاثة أنواع :

١ـ قياس علة : ومثّل عليه بحمل مالم يسمّ فاعله (نائب الفاعل) على الفاعل في رفعه (٣) .

٢ـ قياس شبه : ومثّل عليه بحمل الفعل المضارع على الاسم في إعرابه (٤) .

٣ـ قياس طرد : وقد مثل عليه بأمثلة غرضية كتعليل بناء " ليس " بعدم التصرف

١ـ لمع الأدلة ص٨٢ وما بعدها .

٢ـ نفس المصدر ص ٤٢ .

٣ـ نفس المصدر ص ٥٤

٤ـ نفس المصدر ص ٥٦ـ٥٧

واعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف (١) . وهو مقياس وهمي لأنه فاقد للمناسبة بين الحكم والعلة . فلا علاقة البتة بين البناء وعدم التصرف أو بين الاعراب وعدم الانصراف، على الرغم من تلازم الظاهرتين في كل منهما .

وهو يشير الى أنه لا بدّ أن تتوفر في كل قياس من الأقيسة السابقة أربعة أركان : أصل وفرع وعلة وحكم (٢) . ففي المثال الأول الذي ساقه المؤلف على قياس العلة، الأصل هو الفاعل والفرع هو نائب الفاعل والعلة هي الاسناد والحكم هو الرفع.

وكما يرى القارىء فهذه الأقيسة تمتّ الى المنطق أكثر مما تمتّ الى النحو. وعلى الرغم أن النحاة القدامى استخدموا لفظة القياس، فقد كانوا يعنون بها معناها البسيط، ألا وهو النسج على منوال كلام العرب، لأنهم لم يكونوا بعد قد أوغلوا في قضايا الفلسفة والمنطق .

أما القياس الذي يتحدث عنه صاحبنا فهو قياس معقد، ما نظن أنه خطر في ذهن أحد من قدامى اللغويين. فاذا رحنا نستقصي الأمثلة التي أوردها ابن الأنباري على أنواع القياس المختلفة تبين لنا أن في المسألة شيئاً من السفسطة أو القياس الوهمي والا فمن يستطيع أن يزعم أن الأعرابيّ قد نطق بالفاعل قبل نائب الفاعل ورفع هذا قبل أن يرفع ذاك ؟ وكذلك من يستطيع أن يزعم أن الفعل المضارع اعرب لأنه أشبه الأسماء؟ وهل يتصور عاقل أن الفعل المضارع بقي مدة من الزمن مجرداً من الحركة حتى ثبت شبهه بالاسماء فأعرب خلافاً لبني جنسه من أفعال الماضي والامر؟

١ـ لمع الأدلة ص ٥٨ . وثمة أمثلة متعددة يمكن أن تستخلص على قياس الطرد من وقائع الحياة . فمن ذلك أن يكون معظم من يصابون بداء السرطان مثلاً ممن يأكلون الارز أو يقتنون السيارات أو يدخنون التبغ. فيستنتج من ذلك خطأ أن كلا من هذه الظواهر يمكن أن تكون علة لوجود هذا المرض الخبيث . والحقيقة أن لا اخالة ـ اي لا مناسبة ـ بين أكل الأرز أو اقتناء السيارة أو تدخين التبغ والاصابة بالسرطان، على الرغم من اطراد الظاهرة مع وجود المرض .

٢ـ لمع الأدلة ص ٤٢ .

أغلب الظن أن هذه القضايا أقرب الى الفرضيات منها الى الحقائق الثابتة الملموسة. وما التعامل بها الا من قبيل تحريك الذهن وتنشيط الفكر . ونحن لا نريد أن نجحد قيمة القياس فللقياس قيمته التي لا تجحد ولكن في مسائل اللغة لا في مسائل النحو . والحديث في القياس اللغوي لا يدخل في نطاق موضوعنا هذا .

ـ إستصحاب الحال ـ

أما استصحاب الحال فهو عند صاحبنا " من الأدلة المعتبرة . والمراد به استصحاب حال الأصل ، مثل استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء (١) " . وما دام الأصل في الأسماء الاعراب والأصل في الأفعال البناء فيبقى كل شيء على حاله حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب . " فما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف . فشبه الحرف في نحو "الذي " وتضمن معنى الحرف في نحو " كيف " . وما يوجب الإعراب في الأفعال هو مضارعة الأسم في نحو يذهب ويكتب وما أشبه ذلك (٢) .

" واستصحاب الحال ـ في رأي صاحبنا من أضعف الأدلة . ولهذا لا يجوز التمسك به . ما وجد هناك دليل . ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في اعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه . وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الاعراب من مضارعة الاسم (٣) " .

تلك هي أبرز النقاط التي أثارها ابن الأنباري في "لمع الأدلة " والتي تطرق اليها عند معالجته لموضوع اصول النحو . وقد حاولنا أن نستحضر في هذه الخلاصة أهم آرائه بهذا الشأن الا ما دار منها حول العلة النحوية فقد آثرنا أن نخصها ببحث مستقل في الفصل التالي .

---

١ ـ لمع الأدلة ص ٨٦
٢ ـ نفس المصدر والمكان .
٣ ـ لمع الأدلة ص ٨٧ .

ـ أضـــواء على هذه الأصـــول ـ

يقدّم ابن الأنباري فيما عرضنا له من الأفكار في أصول النحو منهجا جديدًا بالنسبة الى علم النحو وان لم يكن جديدا بالنسبة الى علم الفقه . أو لنقل : انّ البيئة التي حملت علماءَ الفقه على ابتداع علم الأصول حملت علماء النحو على تبني هذا العلم وتعهده بالرعاية والاهتمام.

ولعلّ القول المشهور : "انّ الحاجة ام الاختراع" لا يصدق في مكان كما يصدق هنا فقد كانت الحاجة ماسّة الى ابتداع علم من شأنه أن يردّ الى علم النحو حيويته وجدته ويمنحه من القوة والنشاط ما يساعده على الوقوف في وجه الزعازع والأعاصير .

وتفصيل ذلك أنّ العراق كان دائما ملتقى الثقافات ومزدحم الحضارات. وحسبنا أن نذكر من تاريخ العراق الزاهر ما صنعه خلفاء بني العباس في عصرهم الأول من تشجيع العلم والاهتمام بنشر الثقافة. فقد عملوا على ترجمة التراث اليوناني من فلسفة ومنطق .

وكان لهذا العمل الضخم أثره الكبير في حرية الفكر وتفتح براعمه. فقد غمرت العراق نتيجة لهذا الاحتكاك الثقافي بتراث اليونان حركة فكرية متحررة نشأ عنها ما يسمّى في تاريخ الفقه بمدرسة الرأي أو مدرسة القياس في مقابل ما يسمى بمدرسة الحديث أو الأثر التي كان مكانهـا الحجاز (١) .

وقد نشبت بين مدرسة القياس ومدرسة الأثر محاورات ومنافرات وتسبب عن ذلك كله صراع شديد أدّى الى اتساع شقة الخلاف بين الطرفين. وفي غمرة هذا الصراع بين المدرستين نشأ ما يسمى بالخطّ المعتدل (٢) الذي كان من همّه الحرص على التمسك بالتراث دون المجازفة بالغاء العقل أو محاولة التخلّي عن حرية الفكر.

---

١ ـ انظر ضحى الاسلام للاستاذ أحمد أمين ج ٢ ص ١٥١ وما بعدها .
٢ ـ انظر ضحى الاسلام ج ٢ ص ١٦٢

وكان الحل عند المعتدلين ابتكار علم يقيم الميـزان بين الطرفين ويوازن بين الطلبين دون الميل نحو أحدهما . وقد سمّيَ هذا العلم علم أصول الفقه .

ولقد مرّ النحو بنفس الظروف التي مرّ بها الفقه فكان ثمة محاولات للحجر والتضييـق ومحاولات للانطلاق بل الانفلات . وبين هؤلاء وأولئك كان المعتدلون يفكرون في حـلّ القضية بما يحفظ للغة كيانها ويصون للفكر حريته وحرمته . وكان من بين هؤلاء المعتدلين صاحبنا ابن الأنباري الذي رأى في مبادئ علم أصول الفقه ما يصلح أن يعالج به قضايـا النحو فاستعان بها وطبقها بقدر ما يملك من حكمة وذكـاء .

لقد كان ابن الأنباري يطلب التجديد ويسعى اليه كما يذكر في مقدمة "اللمعة"(١) ولكنه في الوقت نفسه لم يكن يود الانطلاق الى حيث لا حدود . وكأنه رأى في مبـادئ أصول النحو حدا فاصلا بين الافراط في التقليد والمبالغة في الانطلاق .

فقد حاول بالتشديد على النقل والقياس أن يضبط حركة الفكر الواثب المتفلت ويحدّ منهـا . ان تمسكه بمراعاة "النقل" يشير الى تأكيده فالنقل كما عرّفه هو التراث نفسه منحصـرا في القرآن والحديث وكلام العرب(٢) . وهو حيـن يطرح "النقل" ركنـا من أركان الأصول فكأنه يكبح حركة التفلت والانطلاق التي لم تكن تود أن تحكمها قيود المحافظيـن .

وانطلاقاً من نفس الهدف ألا وهو الموازنة بين تياري المحافظة المتزمتة والتجديـد المتطرف يطرح "القياس" أصلا آخر من أصول النحو . فهو في الوقت الذي يبيـح فيه الاجتهاد ويؤيد حرية الفكر لا يريد أن يصبح الأمر فوضى وأن يتجاذبه من ليس من أهله . وقد رأى صاحبنا في القياس ضمانا لعدم الوقوع في هـذا المحظـور .

والتزاما بمبدأ الاعتدال الذي أخذ ابن الأنباري نفسه به شدّد على الأخـذ "بالنقـل" واعتبره أحد الأصول الثلاث بل جعل له المرتبة الأولى بينهـا (٣) . وردّ على منكريه بقوله : " هذه شبهة ظاهرة الفساد "(٤) .

١ــ لمع الأدلة ص ٢٧ حيث قال : وفائدته (يعني الأصول) التعويل في اثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد الى يفاع الاطلاع على الدليل .
٢ــ انظر لمع الأدلة" ص٣٢ ــ ٣٣ ٣ــ نفس المصدر ص ٢٧
٤ــ نفس المصدر ص ٣٣

وكذلك صنع بالنسبة " للقياس " فقد ردّ على منكريه بقوله : " اعلم أنّ انكار القياس لا يتحقق لأنّ النحو كله قياس(١) . بل زاد على ذلك أن عقد فصلا في الرد على منكري القياس ، حاول أن يبطل فيه كل ما يقدمونه من شبه واعتراضات (٢)

وقد تدلنا هذه الحقائق على مدى ما كان يتمتع به صاحبنا من اتزان ورجاحة عقل . فهو لا يودّ أن يجاري منكري النقل لأنّ في ذلك نهاية للتراث . وهو كذلك لا يود أن يجاري منكري القياس لأنّ في ذلك محاولة لا يقاف العقل . وكان في غمرة هذه المتناقصات يحاول أن يسلك السبيل القويم بعقل راجح وفكر متزن .

ليس هذا فحسب فقد دفعته مبالغته في الحذر ورغبته في الضبط والتنظيم أن يضع شروطا وقيودا لكلّ من هذين المصطلحين اختارها من جملة آراء العلماء المتضاربة حول الموضوع . فكان يعرض الآراء المختلفة في المسألة الواحدة ثمّ يختار منها أقربها الى العقل والمنطق . وبموجب هذه الطريقة قسّم " النقل " الى تواتر وآحاد كما ذكرنا آنفا ، وحدد طرق النقل وصفات الناقل (٣) . كل ذلك ليجعل طريق النقل بيّنا والسير فيه مأمونا ، وليغلق الأبواب على أهل الوضع والانتحال .

أما بالنسبة للقياس فقد جعله ثلاثة أنواع كما أسلفنا : قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد . فكان الأول أعلاها شأنا وأجدرها بالقبول لأنه يتضمن أوثق صلة تربط المقيس بالمقيس عليه ألا وهي العلة . أما الشبه فهو صلة أضعف من العلة لأنه يتعلق بالظواهر والعلة تتعلق بالجواهر . أما قياس الطرد فهو ضعيف لأنه يقرن بين ظواهر لا علاقة بينها أصلا وان توهّمت هذه العلاقة .

أما استصحاب الحال فقد جعله من الأدلة المعتبرة الا أنه وصفه بأنه أضعف الأدلة (٤) . ويبدو من ذلك أنه لم يشدد على هذا الأصل ولم ير فيه كبير جدوى . ولذلك لم يعول عليه ولم يطل الوقوف عنده .

١ـ "لمع الأدلة" ص ٤٤
٢ـ نفس المصدر ص ٤٦ وعنوان الفصل " في حلّ شبه تورد على القياس "
٣ـ نفس المصدر ص ٣٤ــ٤١
٤ـ نفس المصدر ص ٨٦ــ٨٧

وصفوة القول أنّ ابن الأنباري حاول أن يستخدم اصول النحو في حل بعض المشكلات والمصاعب التي كانت تواجه علماء النحو منذ التوت ألسنة الأعراب وفسدت سلائقهم . فحين تفسد السليقة يصبح لا بدّ من استعمال أدوات ووسائل تعوض عن هذا الفساد وتغني عنه . ولقد استعان العرب بالقياس منذ عبد الله ابن اسحاق الحضرمي (١١٧هـ/ ٧٣٥م (١)) والخليل بن أحمد ١٦٠هـ/ ٧٧١م (٢) وبقيت حاجتهم الى القياس تزداد تبعا لتطور المجتمع ومدى ايغاله في الحضارة والعمران ،الى أن ظهر ابن الأنباري الذي كان يشعر أنّ القياس وحده لا يكفي وأنه لا بدّ من تقديم منهج متكامل لسدّ هذه الحاجة. وكان كتاب " لمع الأدلة " مهيأ للقيام بهذا الدور.

* * *

١ـ انظر طبقات الشعراء لابن سلام ص ١٤ ونزهة الألباء لابن الأنبارى ص ١٨

٢ـ انظر نزهة الألباء ص ٤٥ ـ ٤٦ وبغية الوعاة ج ١ ص ٥٥٧ .

ابن الأنباري ودعوى ابتكار علم الأصول

يدلّ ابن الأنباري في مواضع مختلفة أنّه مبتكر علم اصول النحو وأنه أبو عذرته فيقول في مقدمة لمع الأدلة : "ان جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألوني بعد ابتكار كتاب "الانصاف في مسائل الخلاف" وكتاب "الاغراب في جدل الاعراب" أن اعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم اصول النحو" (١) ويضيف الى ذلك قوله : " وقد ألفته ليكون أول ما صنّف في هذه الصناعة " (٢) . ليس هذا فقط بل هو يصّر على هذا السبق والأولية في موضع آخر وذلك حين يقول : "وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضمناهما هما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو" (٣) غير أن بعض العلماء والمؤرخين لا يوافقه في زعمه بل ينازعه فيه ويشير الى من ينافسه في ادعاء هذا العلم ويجاذبه فضل ابتكاره ، واظهاره بين الناس. ومن هؤلاء ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح عثمان ابن جني . وأعجب من ذلك كلّه أن يجهر بهذا الزعم جلال الدين السيوطي الذى عاش بعد ابن الأنباري بحوالي أربعة قرون (٩١١ هـ / ١٥٠٥م) .

ان نسبة هذا العلم الى واحد من هؤلاء مسألة مهمة وتحتاج الى كثير من الأناة والروية ، وانه لمن صلب عملنا في هذا الفصل أن نتطرق لهذه المسألة بالتحقيق فنتعرض لكل من هؤلاء العلماء على حدة ونبين مدى مساهمته في أصول النحو وأحقيته في نسبة هذا العلم الى نفسه وسنتناولهم واحدا واحدا حسب الترتيب التاريخي .

ـ أبو بكر بن السراج +٣١٦هـ/٩٢٨م

كان أبو بكر بن السراج " أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين واليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد" (٤) . وكان يتمتع بشخصيّة علمية فذة وفكر مستقل وتبرز هذه الشخصية الفذة في المظاهر التالية :

١ـ ص ٢٣
٢ـ نفس المصدر والمكان .
٣ـ نزهة الألباء ص ٨٦
٤ـ معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٨ .

١- أنه اضاف الى ثقافته النحوية اهتماما بالمنطق والموسيقى (١) .
٢- أنه على الرغم من انتمائه الى المذهب البصري عوّل على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة (٢) .
٣- أن له آراء كثيرة تداولتها كتب النحو التي جاءت بعده (٣) .

وبالاضافة الى ذلك كله عرف ابن السراج بتشدده في القياس ومجاهرته بوجوب اهمال الشواذ والنوادر فقد كان يقول : " اعلم أنه ربما شذّ شيء من بابه فينبغي أن تعلم أن القياس اذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي شذ عنه . **وهذا مستعمل في جميع العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم** (٤)

وهذا انما يصدر عن عقلية منظمة يؤكدها ويشهد لها ذلك القول المأثور فيه " ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج (٥) . والذي يدل على ما كان لابن السراج من فضل في تنظيم هذا العلم ولمّ أطرافه وتهذيب حواشيه واخضاعه لمنهج صارم .

ولا نريد أن نطيل في التحدث عن خصائص ابن السّراج ومميزاته الفكرية واتجاهاته النحوية فليس ثمة مجال لذلك . وانما يهمنا في هذا البحث أن نتوقف قليلا عند احدى الظواهر المهمة في حياة هذا النحوي الكبير ألا وهي كتاب " الأصول " الذي يعتبر أحسن كتبه وأكبرها (٦) .

وبغض النظر عن قيمة الكتاب في ذاته فهو يحمل بالنسبة الينا أهمية خاصة لسببين :

١- انباه الرواة ج ٣ ص ١٤٩
٢- معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٨
٣- شوقي ضيف : المدارس النحوية ص ١٤٣
٤- المزهر ج ١ ص ٣٢٣
٥- ياقوت : معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٦٨
٦- نفس المصدر ص ٢٠٠

١) أنه كان السبب في أن ينسب بعض العلماء فضل ابتكار علم الأصول الى ابن السّراج ، ولولاه لما كان لابن السراج فضل يذكر في هذا المجال .

٢) أنه يمثل الرابطة والصلة الوثيقة التي تشد ابن السراج الى بحثنا هذا ولولاه لم يكن لنا به صلة من قريب أو بعيد .

هذا وقد آن لنا أن نعرض القضية ونطرحها على بساط البحث حسب الخطوات التاليـــة :

١ـ جاء في المقدمة التي وضعها محققو كتاب سرّ الصناعة لابن جني ما يلي :
" وتوجت حركة التأليف في النحو (في القرن الرابع الهجري) باختراع علم اصول النحو على يد أبي بكر بن السّراج في كتابيه اصول النحو الكبير وتمّ ذلك على يد أبي عليّ الفارس وتلميذه أبي الفتح عثمان ابن جني " (١) .

٢ـ يذكر علي أبو المكارم في كتابه " اصول التفكير النحوى " أن ابن السراج هو أول من يشار الى أنه قصد علم اصول النحو بالدرس في كتابيه اصول النحو الكبير والصغير (٢) .

٣ـ يقول الدكتور محمد عيد بهذا الصدد : ان ابن السراج (+ ٣١٦هـ/٩٢٨م) هو صاحب أول موءلف مشهور في هذا الموضوع (٣) ويقصد به أصول النحو .

٤ـ شن الدكتور عطية عامر في مقدمة كتاب لمع الأدلة (٤) هجوما شديدا على ابن الأنبارى متهما اياه بالكذب والافتراء في زعمه أنه مبتكر علم اصول النحو الذي هو مادة كتاب " لمع الأدلة " ومعتمدا في هجومه على ما ذكـره الموءرخون وأصحاب الطبقات عن كتاب الأصول هذا ، مع أنّ ما تذكره هذه الكتب ليس فيه سند أو تأييد لرأي عطية عامر كما سنوضح فيما بعـد .

هذا هو مجمل القضية فما هو موقفنا منها ؟ قبل أنّ ندلي بدلونا في الموضوع نـود أن نعرض الملاحظات التالية :

١ـ مصطفى السقا وآخرون : سـرّ الصناعة ج ١ ص٦
٢ـ ص٤
٣ـ اصول النحو العربي : المقدمة ص٢
٤ـ ص ٩ ـ ١١

١) أنه ليس فيما أوردت كتب التراجم والطبقات حول كتاب أصول النحو لابن السراج ما يشير الى أنه يدور فعلا حول موضوع اصول النحو كما فهمه القدامى وكما نفهمه نحن في أيامنا هـــذه.

٢) ان كثرة ترداد اسم هذا الكتاب بين النحاة والمؤرخين قد تدعو الى التضليل والايهام بأن ثمـة كتابا يعالج موضوع أصـول النحو.

٣) أن هؤلاء الذين نسبوا فضل ابتكار هذا العلم الى ابن السراج قد اعتمدوا على ظواهر الأمور دون النفـاذ الى أعماقها وبواطنها اذ اكتفوا بالتسمية دليلا على وجهة نظرهم. والتسمية ليست حجة كافية في هذا المجال.

وهذا يعني أننا لا نشارك هؤلاء جميعا وجهة نظرهم في أن ابن السراج كان مبتدع هذا العلم وأن كتابه " الأصول" يعالج موضوع اصول النحو فعلا. ورأينـــا أن كتاب الأصول كغيره من كتب النحو وان كان يمتاز عنها بحسن الترتيب والتبويب. وهذه براهيننا وأدلتنا مستقاة من كتب التراجم ونصوص اللغة وأقوال النحاة المتأخرين :

١- وأولى هذه البراهين بالذكر وأحراها بالتقديم هو رأي ابن الأنباري نفسه لما له من أهمية ووجاهة بهذا الخصوص فما ذا قال ابن الأنبـاري ؟ لقد تعرّض لهذا الموضوع في "نزهة الألباء" فقال : " وله (ابن السراج)مصنفات حسنة وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول. فانه جمع فيه اصول علم العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"(١) .

وهـــذا النص يفيد الحقائق التاليـــة :

أ) أن ابن الأنباري كان مطلعا على كتاب الأصول عارفا بكنهه ملما بمحاسنـه ومزاياه. ولذلك حاول أن يصفه وصفا دقيقا دون افراط ولا تفريط.

ب) ان وصف ابن الأنباري للكتاب يدل على أنه كتاب في النحو لا في الأصـول. فهو لا يعدو أن يكون حشدا وتجميعا لمسائل سيبويه وعمل صاحبه فيـــه لا يتعدى الترتيب المتقن والتبويب المنسق.

١- ص ٢٥٠

وكتاب سيبويه ليس في اصول النحو (١) بل لم يقل احد انه في أصول النحو بالمعنى الذى نقصده .

ج) أما قول ابن الأنبارى " انه جمع فيه اصول علم النحو" فهو يعني بذلك قواعد النحو كما سنذكر فيما بعد .

٢- أما ما ذكرته كتب التراجم والطبقات بهذا الخصوص فليس فيه ما يشير الى أنّ الكتاب وضع في اصول النحو كما ذكرنا آنفا . يقول ابن النديم بهذا الشأن : وله كتاب الاصول الكبير وكتاب جمل الأصول (٢) . وهذا كلام لا يكشف معمى ولا يفتح مغلقا ولا يدل على شيء (٣) . ويقول ابن خلكان (٤) : " وله التصانيف المشهورة في النحو منها كتاب الأصول وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن واليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه" وكلام ابن خلكان يفيد الحقائق التالية :

أ) أن ثمة كتبا أخرى قد صنفت في أصول النحو وأن كتاب ابن السّراج يعد من أجودها . ولولا ذلك لما جازت المفاضلة . واذا كان الأمر على ما ذكر ابن خلكان فأين هي هذه الكتب المصنفة في الأصول ؟ بل كيف يعدّ ابن السرّاج مبتكرا لهذا العلم اذا كانت كتب الأصول موجودة من قبله ؟ انّ في الأمر اشكالا لا يفكه الاّ تفسيرنا للكلمة " الاصول " بأنها قواعد اللغة كما سنذكر فيما بعد .

ب) ان قول ابن خلكان بأنّ كتاب **الأصول هو المرجع عند اضطراب النقل** واختلافه لا يعني أكثر من أنّ هذا الكتاب من الضبط وحسن الترتيب والتبويب لمسائل النحو بحيث يزيل كل لبس ويحسم اي خلاف . ولم يقل أحد أنّ من مميزات كتب الأصول وخصائصها بل من شروطها أن تكون مرجعا في الخلاف واضطراب النقل .

١- الدكتور محمد عيد - أصول النحو العربي ص ٤٣
٢- ألفهرست ص ٦٢
٣- وقد أوردته لأن الدكتور عطية عامر جعله من أدلته وبراهينه على القول بأنّ ابن السراج هو مبتكر هذا العلم (انظر مقدمة لمع الأدلة ص١٠)
٤- وفيات الأعيان ج ٤ ص ٣٣٩

٣ـ قال أبو عبد الله المرزباني (١) : " صنف ـ يعني ابن السّراج ـ كتابا في النحو سمّاه" الأصول ، انتزعه من أبواب كتاب سيبويه وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون وانما أدخل فيه لفظ التقاسيم ، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسمه ورتبه" وهذا الكلام يعني ما يلي :

أ) انه لم يدخل في مضمون كتاب الأصول شيئًا خارجا عن نطاق كتاب سيبويه .

ب) أنه تفنن في الشكل من ترتيب وتبويب واحتفظ بالمعنى .

ويبدو أن حافز ابن السّراج لذلك هو ما كان يؤنسه من تلاميذه ـ وكان يدّرس كتاب سيبويه ـ من استكراه للاقبال عليه واستصعاب لخوض لججه . فرأى أن يعرضه عليهم في شكل أحسن تنسيقا وثوب أكثر تشويقا .

٤ـ قال الزجاجي في مقدمته لكتاب " الايضاح " (٢) : " وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدا ولم أر كتابا الى هذه الغاية مفردا في علل النحو مستوعبا فيه جميعها . وانما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها " .

وتشديد الزجاجي على كثرة كتب الأصول انما يدل على أنه يعني بها غير المقصود . فاذا كان الزجاجي من معاصري ابن السراج فهمنا ما كان يَعنيه ابن السراج باطلاقه هذا الاسم على كتابه المشهور موضوع حديثنا . فهو انما كان يقصد " القواعد النحوية " لا أقل ولا أكثر .

٥ـ روى صاحب نزهة الألباء ، قال : أمر أمير المؤمنين المأمون الفراء أن يؤلف

١ـ الانباه ج ٣ ص ١٤٩
٢ـ ص ٣٨

ما يجمع به أصول النحو وما سمع عن العرب، فألف كتاب الحدود " (١) . ولم يذكر أحد أن الفراء ألف في اصول النحو. هذا من ناحية،ومن ناحية اخرى اذا كان الفراء الف في أصول النحو فهو أحرى من ابن السراج بأن تنسب إليه أولية هذا العلم.

٦- ذكر صاحب كتاب أصول الفقه (٢) ، لكلمة أصل عدة معان منها القاعدة وأضاف : فيقال الأصل أن الأمر يقتضي الوجوب والأصل أن الفاعل مرفوع يعني أن القاعدة ذلك كما يقولون هذه المسألة على خلاف الأصل مريدين بذلك أنها خلاف القاعدة.

وتفسير كلمة الأصول بهذا المعنى يزيل كل لبس حول الموضوع.

٧- ويجدر بنا هنا أن نورد ما ذكره ابن جني بهذا الشأن (٣) : " وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين - البصرة والكوفة - تعرّض لعمل اصول النحو على مذهب اصول الكلام والفقه. فأما كتاب اصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه الا حرفا أو حرفين " .

وكلام ابن جني شهادة قاطعة وحجة دامغة، ومع ذلك فما زال في الجعبة حجج وأدلة .

٨- قال أبو العلاء المعري في بعض حديثه عن كتب ابن السَراج : " إنّ الموضوع في " الموجز " هو منقول من كلام ابن السراج في " الاصول " وفي " الجمل " " (٤) .

وكتاب الموجز (٥) بين أيدينا وهو كغيره من كتب النحو يشتمل على موضوعات النحو المعروفة. وكل ما يمتاز به عن غيره حسن الترتيب والتبويب تماما كما ذكر عن كتاب الأصول .

١- النزهة ص ٩٩
٢- بدران ابو العينين ص ٢٢ (المقدمة) وانظر الكشاف للتهانوي ج ١ ص ٨٥
٣- الخصائص ج ١ ص ٢
٤- رسالة الغفران ص ٣٥٨
٥- صدر هذا الكتاب عن موسسة بدران للطباعة والنشر ببيروت - لبنان بتحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي سنة ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥م .

أفبعد هذه الحجج القاطعة المانعة يكون ثمة مجال للحديث عن ابتداع ابن السراج لعلم أصول النحو ؟ أو ليست نسبة هذا العلم اليه ضربا من التجوز والمسامحة ؟ أظن أن فيما أوردنا من الأدلة جوابا مقنعًا على ذلك ورأيا حاسمًا في الموضوع(١) .

١- بعد كتابة هذه السطور اتيح لنا الاطلاع على كتاب " اصول النحو " لابن السراج بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - مطبعة النجف الأشرف سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م . وقد ثبت لنا من خلال الاطلاع عليه أنه لا يختلف عن غيره من الكتب الكثيرة المؤلفة في قواعد النحو، وأن ابن السّراج كان يعني "بالاصول " القواعد الكلية الأساسية لا أكثر ولا أقل (انظر اصول النحو ج ١ ص ٣٩٩ و ٤٦٤) .

ويهذا لا يبقى ثمة مجال لحشر هذا الكتاب في كتب "اصول النحو" ولا في عدّ ابن السراج في اوائل المؤلفين في هذا الموضوع.

ـ أبو علـيّ الفارســـي + ٣٧٧هـ/٩٨٨م ـ

أبو علي الفارسي من أعلام النحاة في القرن الرابع الهجري أخذ النحو من أعيـــان هـــذا الشأن (١) . ومنهم أبو بكر بن السراج الذى أتينا على ذكره آنفا . وعلـــت منزلته في النحو حتى قال قوم من تلامذته هو فوق المبرد وأعلم منه (٢) . وقيـــل لم يكـن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحـــو من أبي علي (٣) . بـــرع فـــي القيـــاس واشتهر به وكـــان شعاره : لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحـــبّ اليّ من أن أخطئ في مسألة واحـــدة قياسيّة (٤) . ولعل شغفه بالقياس ناتـــج عـــن تعمقه في علوم اليونا ن فقد كان (يعتنق مذهب المعتزلة والاعتـــزال مـــن قـديـــم يجر الى قراءة المنطـــق والفلسفـــة) (٥) .

واغراق ابي علي في القياس واهتمامـــه به وايثاره لـــه جعل بعـــض المشتغليـــين بعلم النحـــو والمؤرخيـــن لـــه ينسبون اليـــه دورًا في ابتكار هـــذا العلـــم والتقـــدم فيه ونحـــن نذكر هنا طائفة من هـــؤلاء :

١) جاء في مقدمة سر صناعـــة الإعراب ما معنـــاه أن أبا علـــي الفارسـي أتـم ما ابتدأه استاذه ابن السراج في رفع بناء هـــذا العلم (٦) .

٢) عدّه صاحب كتاب " اصـــول التفكير النحـــوى " في أوائل الذين اشتغلوا بعلم أصـــول النحو وجعله واسطة بين استاذه ابن السراج وتلميـذه أبـــي الفتح عثمان ابن جني (٧) .

١ـ معجم الأدباء ج ٧ ص ٢٣٣
٢ـ نفس المصدر ج ٣ ص ٢٣٤ ،تاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٧٥ ،نزهة الألباء ص ٣١٥
٣ـ نفس المصدر ج ٧ ص ٢٣٩
٤ـ نفس المصدر ج ٧ ص ٢٥٤
٥ـ المدارس النحويـــة ص ٢٥٦
٦ـ ص ٦
٧ـ ص ٤

٣) عقد الدكتور الشلبي في كتابه عن أبي علي الفارسي فصلاً حول أثر أبي علي في تلميذه ابن جني في موضوع أصول النحو(١) كما تحدث عن هذا الأثر فاضل السامرائي في كتابه "ابن جني النحوي"(٢) .

٤) تحدث الدكتور شوقي ضيف عن هذا الأثر في كتابه " المدارس النحوية " قائلا : " وقد استضاء به ـ يعني ابن جني بأبي علي الفارسي ـ في كثير من الأصول التي حررها في كتابه الخصائص " (٣) .

وسيكون جهدنا في تحديد ما نسب الى أبي علي الفارسي من فضل في ابتداع اصول النحو أقل من جهدنا في تحديد ما نسب الى أبي بكر بن السراج. وسبب ذلك أنه لم ينسب الى أبي علي كتاب منفصل مستقل في هذا الموضوع كما نسب الى ابن السراج .

اننا اذا تتبعنا قائمة آثار أبي علي (٤) تأكد لنا خلوها من مثل هذا الكتاب. فما السّر اذن في ادخاله في عداد طلائع هذا العلم وروّاده ؟

لقد كان أبو علي على جانب كبير من الذكاء والألمعية فقد كان يعتمد العقل والتفكير المنطقي في تحليله وقياسه واستنباطه في حين كان يعتمد غيره الحفظ والاستيعاب(٥) وقد أوغل في ذلك ايغالا بعيدًا حتى استقام له منه مذهب وسّع الشقة بين الجامدين على السماع وأنصار القياس. والظاهر أن عشق القياس بهره وأخذ على فكره السبل فصارَ

١ـ ص ٦٣٧
٢ـ ص ٤٥
٣ـ ص ٢٥٧
٤ـ انظر " أبو علي الفارسي " ص ٦٦٤ ومقدمة كتاب الحجة ص ٢٤ ـ ٢٧
٥ـ يُقرنُ عادةً بين أبي علي وأبي سعيد السيرافي وكانُ الناس يقولون : أبو سعيد أكثرُ رواية وأبو علي أكثر دراية . انظر ظهر الاسلام لأحمد أمين ج ٢ ص ٩١ "وابن جني النحوي" لفاضل السامرائي ص ١٠٨ ورواية اللغة لعبد الحميد الشلقاني ص ٢٨٢ وما بعدها .

يمتحن به كلّ مسألة تعرض له وعلى رسومه يصدر فتاواه ويعتقد آراءه. ومن يطالع كتب أبي علي يلمس الى اي مدى كان مولعا بالقياس. فهو ينتقل من مسألة الى مسألة مملا المقاييس مطبقا الأصول مقبلاً على ذلك بحماسة شديدة. فهو رجل كثير الولع بالمقايسة والجمع بين الأشباه والنظائر وحمل النقيض على نقيضه. " إنــه يقاس حتى لا يكاد يخلو احتجاج لآية من قياس" (١) وكأنه خلق لهذا الموضوع. فغير عجيب أن يذكر عنه قوله : " لأن اخطىء في خمسين مسألة مما بابه الرواية خير من أخطىء في مسألة واحدة قياسية " (٢) .

على أنّ مساهمة أبي علي في أصول النحو كانت محصورة في الممارسات العملية والتطبيقات التي يجريها على مسائل اللغة والنحو ، وهذه الممارسات كانت معروفة من زمن عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمي الذي كان " أوّل من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل " (٣) . والذين تكلموا في القياس كثر اشتهر منهم سيبويه والفراء وأبو علي الفارسي والرماني وابن جني والزمخشري" (٤) . ونحن لا ننكر أن أبا علي توسع فيه وأوغل ايما ايغال . غير أن ثمة فرقا كبيرا بين مدّ القياس والتوسع فيه وتطبيقه على مسائل النحو والتصنيف في أصول النحو فهذا شيء ، وذاك شيء آخر . وأبو علي قد استخدم الأصول واستعان بها على دراسة مسائل اللغة والنحو وأظهر في ذلك براعة فائقة ولكنه لم يصنف فيها كتابا منهجيا بالصفات والخصائص التي تصورها ابن الأنباري حينما تحدث عن ابتكار هذا العلم. وهذا يعني أننا لا نستطيع أن نعدّه من منافسي ابن الأنباري ومزاحميه على فضل هذا الابتكار وشرفه .

***

١ــ عبد الفتاح الشلبي : أبو علي الفارسي ص٢٤٤
٢ــ ياقوت : معجم الأدباء ج ٧ ص ٢٥٤ .
٣ــ ابن سلام : طبقات فحول الشعراء ص ١٤
٤ــ الأفغاني : في أصول النحو ص ١٠٣

ـ ابـــن جـــــنّي + ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م ـ

هو أشهر تلاميذ أبي علي الفارسي وأكثرهم المعية وأشدهم وفـــاءً لاستاذه. قال الأفغاني بشأنه: " فـاذا وصلنا الى ابن جني تبوأنا ذروة القيـاس وفلسفتـه. لقد كان أعلى علماء العربية كعبا في جميع عصورها، وأغوصهم عامة على أسرار العربية وأنجحهم في الاهتداء الى النظريـــات العامة فيهـا (١) " وكان مثل استاذه يُعنـى بالقيـاس عناية شديدة حتى ليمكن أن يقال أن كتابه الخصائص انما هو مجموعة كبيرة من الأقيســة السديـدة (٢).

وكما اشتهر عن أبي علي قوله: " لأن أخطيء في خمسين مسألة في اللغـة ولا أخطيء في واحدة من القياس(٣) " اشتهر عن ابن جني قوله: " ان مسألة واحـــدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس " (٤) فلقد كان يسير في ركـــب استاذه ويستمد من نهجه ويطبق أصوله ومقاييسه دون أن يفقد شخصيته الفذة أو يتجرد من تفرده واستقلالـــه.

هذه صورة موجزة عن ابن جني **نضعهــا** مقدمة لما سنثيره حـــول نسبة أوليـة هذا العلم اليه. لقد نسب بعض العلماء اليه هذا الفضل كما نسبوه الى من قبله. فقـــد عدّه ناشرو كتاب " ســـرّ الصناعة" (٥) وصاحب " أصول التفكير النحوى" (٦) فـــي أوائل الذين اخترعوا علم اصول النحو. واسندوا اليه دورًا في اختراعـــه وذكـــر صاحب"أصول النحو العربي" (٧) أنّ الخصائص قد ضمّ ابحاثا قيمة من تلك الأصول. كما اسند اليه الدكتور فاضل السامرائي دورا كبيـــر ومساهمـــة أوسع اذ قال: كان لابن جني في اصول النحو باع طويل وجهد كبير، وهو أول من ألف فيه بهذه السعة والشمول (٨).

١ـ في اصول النحو ص٩١

٢ـ شوقي ضيف: المدارس النحوية.

٣ـ ابن جنّي: الخصائص ج ٢ ص٨٨ وتروى كلمة ابي علّي هذه بوجوه قد تختلف اختلافا يسيرا من مصدر الى آخـــر (انظر كذلك معجم الأدباء ج ٧ ص٢٥٤ ونزهة الألباء ص٣٢٧)

٤ـ الخصائص ج ٢ ص ٣٠٨

٥ـ المقدمـــة ص٦

٦ـ ص٤٥

٧ـ المقدمة ص أ

٨ـ **ابن جني النحوي ص ١٤١**.

هذا ما قاله العلماء في موضوع مساهمته في ابتكار علم اصول النحو فما نصيبه من هذا الفضل وما هو مدى استحقاقه له ؟

لا ريب في أنّ ابن جني اكثر من ابن السّراج والفارسي استحقاقا لأن ينسب اليه هذا الفضل . فإنّ كتابه الخصائص يتضمن الخواطر الأولى التي كانت تراود ابن جنّي لابتداع هذا العلم كما يحتوي على قدر كبير من مسائله وقضاياه .

فهو ينفي أن يكون أحد من علماء البلدين — البصرة والكوفة — تعرض لعمل اصول النحو على مذهب اصول الكلام والفقه (١) . وهو لا يستثني اصول ابن السراج من ذلك لأنه " لم يلمّ فيه بما نحن عليه الا حرفًا أو حرفين في أوله" (٢) .

وهو يشير في الخصائص الى الفرق بين علم النحو وأصول النحو فيقول : " اذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم لأنّ هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه . وانما هذا الكتاب مبني على اثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي " (٣) . ويضيف الى ذلك في موضع آخر : فانّ هذا الكتاب ليس مبنيا على حديث وجوه الاعراب وانما هو مقام القول على أوائل اصول هذا الكلام وكيف بُدئ والام نحيَ " (٤) .

ونحن لا نريد أن نتتبع خطاه ومسالكه في الخصائص فهذا شيء يطول ولكننا نشير الى بعض موضوعاته ومسائله . وهذا شيء منها :

١ـ باب في الامتناع عن تركيب ما يخرج عن السماع (٥) .
٢ـ باب في الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره (٦) .
٣ـ باب في اللغة المأخوذة قياسا (٧) .

١ـ الخصائص ج ١ ص٢
٢ـ نفس المصدر والمكان .
٣ـ ج ١ ص٣٢
٤ـ نفس المصدر ص ٦٧
٥ـ ج ٢ ص١٧
٦ـ ج ٢ ص٢١
٧ـ ج ٢ ص ٤٠

٤ــ توسع العرب في القياس وحمل الفرع على الأصـــل (١) .
٥ــ حملهـــم الأصــل على الفرع (٢) .
٦ــ باب في تعارض السماع والقياس (٣) .
٧ــ باب في الاستحســان (٤) .
٨ــ باب على اجماع أهل العربية متى يكون حجــة (٥) .
٩ــ باب في عدم النظيــر (٦) .
١٠ــ باب في غلبة الفروع على الأصول (٧) .
١١ــ باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس (٨) .

وهذا كلّه من صميم اصول النحو ولا يستطيع أحد أن يدفع ابن جني عن هذا الموضوع ولا أن يزحزحه عن هذه المكانة. غير أنّ ثمة بعض الثغرات ومواطن التقصير في عمل ابــن جني هذا تجعل من السهل على غيره كابن الأنبارى مثلاً أن يتعي هذا العلم ويجهر بابداعه وابتكاره وهـــي :

١) أنّ كتاب الخصائص ليس خاصــا بالأصول فهو كتاب عام شامل يحتوي على مسائــل في اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق الخ .

٢) انه لم يلمّ شتات أصول النحو ولم يستوف الحديث عن أركانه من نقل وقيـــاس واستصحاب حال. ولم يحط بتفصيلات كل ركن منها " بل تناول بعــض قضاياه فيــه" (٩) .

٣) انه يعتمد على تحليله وتعليله الشخصيين وقلما يعتمد على آراء السالفيــن أو يشركهم في عمله كابن الأنباري. وهو الى ذلك يوغل في القياس والاستنباط وتقليــب المعنى على وجوهه المختلفة وقد يجره خياله الواسع الى مخالفة العلم والواقعية (١٠)

١ــ ج ١ ص ١١١
٢ــ ج ١ ص ١١٣
٣ــ ج ١ ص ١١٧ .
٤ــ ج ١ ص ١٣٣
٥ــ ج ١ ص ١٨٩
٦ــ ج ١ ص ١٩٧
٧ــ ج ١ ص ٣٠٠
٨ــ ج ١ ص ٣٩١
٩ــ علي أبو المكارم : اصول التفكير النحوى ص ٤
١٠ــ جاء في مقدمة الخصائص أن ابن جني قد يركب متن الشطط والاسراف في الاشتقاق (انظر ج ١ ص ٣٣ ــ ٣٤)

٤) أن كتاب " الخصائص " ليس كتابًا منهجيا يصلح لأن يقدم للطلبة في حلقات العلم والدراسة لقصوره من ناحية الترتيب والتبويب فمسائله التي تتعرض لهذا الموضوع موزعة مشتتة في الكتاب.

لذلك أباح ابن الأنباري لنفسه أن يدعي ابتكار هذا العلم. ولئن بدا في حديثه عن هذا الابتكار بعض المبالغة ، فقد يشفع له أن " لمع الأدلة " قد جمع من الخصائص أو المميزات ما يجعله جديرا بالتقدير والاعتبار ، منها :

١ــ استيفاؤه وشموله فهو يستوعب جميع أركان اصول النحو ويعالجها معالجة منهجية منظمة بمقياس عصره على الأقل.

٢ــ أنه يجري على سنن كتب اصول الفقه ويستخدم جميع الأصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم وبراعة تطبيقية تلفت النظر.

٣ــ أنه أول كتاب يوضع في أيدي الطلبة والدارسين انسجاما مع متطلبات المنهج في المدرسة النظامية ومقتضياته.

فاذا لم يكن ابن الأنباري مبتكر هذا الفنّ حقًا فله الفضل الكبير في أنه جمع جزئياته ونظّمها وصنّفها تصنيفا جديدا ، خاصة أنّ أحدًا لم يحاول وضع تصميم لاحداث فن اصولي في اللغة كما فعل أهل الشرع حتى جاء ابن الأنباري "(١) . ويبدو أن دور ابن الأنباري بالنسبة الى اصول النحو كدور الشافعي بالنسبة الى أصول الفقه. فالمؤرخون ينسبون اليه وضع هذا العلم (١) مع أنّ أركانه كانت معروفة من قبله . وقد يكون ابن الأنباري مدفوعا بشافعيته ، قد تأثر بالامام الشافعي فحاول أن يصنع في النحو ما حاول سلفه في الفقه.

هذا من حيث السبق والأولية أما من حيث القيمة العلمية فهذا ما سنتعرض له في مكان لاحق من هذا الفصل.

١ــ الأفغاني : مقدمة جدل الاعراب ص ١٩

٢ــ انظر ضحى الاسلام لأحمد أمين ج ٢ ص ٢٢٨ و ٢٣٠

— السيوطي + ٩١١ هـ / ١٥٠٥م —

بقي علينا أن نناقش مسألة لها علاقة ماسة بما نحن فيه وهي ادعاء السيوطي أيضا ابتكار علم اصول النحو. وهي مسألة لا تقع في صميم موضوعنا السابق بل في تواليه وذيوله وعلى الرغم من ذلك فلا بأس من التعرض لها استكمالا للموضوع واحاطة بجميع وجوهه.

يقول السيوطي في مقدمة " الاقتراح ": " هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى طريف المبنى لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أسبق الى ترتيبه ولم أتقدم الى تهذيبه وهو اصول النحو " (١) .

والغريب أنه يزعم أنه لم ير كتاب ابن الأنباري في هذا الموضوع الا بعد فراغه من تأليف كتاب الاقتراح (٢) ، في حين أنه يشير في مكان لاحق الى أنه أخذ من الأنباري اللباب وأدخله في خلال هذا الكتاب (٣) .

والسيوطي غير صادق فيما يقول لأن المطالع على كتابيه " الاقتراح " و " المزهر " يجده قد حشاهما بمختارات ومقتطفات كثيرة من "لمع الأدلة" حتى أن الاستاذ الأفغاني قد اعتمد في تحقيقه هذا الكتاب على ما في ذينك الكتابين من نصوص مقتبسة. وقد أشار الى ذلك في مقدمة الكتاب (٤) . وهذا أكبر دليل على عدم تمسك السيوطي بالصدق والتزامه بمبدأ الأمانة العلمية . وقد كشف المؤرخون هذه الخصلة السيئة فيه . قال السخاوي(٥): " أخذ السيوطي من كتب " المحمودية " وغيرها كثيرا من التصانيف

---

١ — ص٢
٢ — ص٣
٣ — ص٤
٤ — انظر ص ١ ٢ — ٢ ٢ و ٧٤
٥ — الضوء اللامع ج ٤ ص ٦٦ وانظر ص ٦٨ حيث يقول : كان ذلك مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف وما ينشأ عن عدم فهم المراد لكونه لم يزاحم الفضلاء في دروسهم ولا جلس بينهم في مسائهم وتعريسهم بل استبد بأخذه من بطون الدفاتر والكتب.

المتقدمة التي لا عهد لكثير من المصريين بها فغيّر فيها يسيرا وقدّم وأخر ونسبها لنفسه. وحوّل في مقدماتها بما يتوهم منه الجاهل شيئا مما لا يوفي ببعضه".

ولا أعتقد أنا بحاجة بعد للتدليل على أنّ السيوطي مقلد لا مبتكر في كتابه " الاقتراح " فالكتاب مجموعة مختارة من النصوص المتشابهة المتساوقة وليس له فيها الا فضل الجمع والترتيب ومن الافتراء أن يعتبر هذا العمل سبقًا وابتكارًا.

فان كان لكتاب "الاقتراح" من أهمية فهي لا تعود الى ما أضافه السيوطي من جديد. وانما تمتد هذه الأهمية عن كونه استطاع أن يجمع شتات الأبحاث السابقة عليه وأن يؤلف بينها وينسقها ويجعل منها علما محدد المعالم والمبادئ واضح القسمات والأصول (١).

وهذا الذي يقوله صاحب "أصول التفكير النحوي" وان كان لا يجحد السيوطي قيمة جهده فانه يسقط دعواه بالسبق والأولية ولنا على سقوط هذه الدعوى حجتان دامغتان :

١- تأخر السيوطي من حيث الزمن عن ابن الأنباري.
٢- اعتماده الكبير على كتبه واقتباسه مقتطفات كثيرة منها.

ويتضح من ذلك كلّه أن السيوطي لم يكن له ما يستند اليه حين ادّعى ابتكار هذا العلم. فكل الدلائل تشير الى أنّ دعواه هذه ضرب من المكابرة والتبجح لا يسندها الواقع ولا تؤيدها الأدلة.

١- اصول التفكير النحوى ص٥

يصـرّحُ ابن الانبـاري في "نزهة الألبّاء" بأنه في كتابته لأصول النحـو كان ينسج على منوال أصول الفقه ويعلل ذلك بأنّ بينهما من المناسبة ما لا يخفـى،لأنّ النحو معقول من منقـول كما أنّ الفقه معقول من منقـول (١) .

وهو يشير الى هذه الرابطة بين العلمين في موضع آخر فيقول : " إعلـم أنّ أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله كمـا أنّ معنى أصول الفقـه أدلـة الفقـه التي تفرعت عنها جملته وتفصيلـه" (٢) .

ليس هذا فقط فإنّ " ابنَ الأنباري تبع الفقهاء وأصول الفقه خطوة خطـوة وقسّـم أصول النحو تقسيما يشابه تماما ذلك التقسيم الذى ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه كمـا أنه نقل الى اصول النحو جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في اصولهـم"(٣) وسنرى في الفصل الذى سنعقده عن الخلاف مدى تأثر ابن الأنبارى في تصنيفه لكتاب الانصاف في مسائل الخـلاف بالمنهج الفقهي فهو يعلن أنه انما " صنفه على ترتيب المسائل الخـلافية بين الشافعي وأبي حنيفة" (٤) .

ويستنتج من ذلك كله أنّ صاحبنا كان مولعـا بتقليد الفقهاء،فلا يرى مانعا في اخضاع علم النحو للأصول والمقاييس الفقهية وجعله يدور في فلك الفقـه فقد كان يرى في ذلـك الخيـر كل الخير مدفوعًا بالعوامل التاليـة :

١) ثقافته الفقهية الدينية التي تلقنها عن كبار علمـاء عصره وعلى رأسهم أبـو منصور الرزاز الذى كان من كبار أئمة بغداد فقها وأصـولاً وخلافا" (٥) .

١ــ ص ٨٩
٢ــ لمع الأدلة ص ٢٧
٣ــ عطية عامـر : مقدمة لمع الأدلة ص ٧
٤ــ المقدمة ص ٥
٥ــ طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٢١

٢ـ البيئة الدينية التي عاشها في بغداد عامة، والمدرسة النظامية خاصة . تلك المدرسة التي تولى منصب التدريس فيها من " الأئمة الكبار أبو حامد الغزالي وأبو بكر الشاشي صاحب " المستظهري " وأبو النجيب السهروردي وجماعة كبار مترتبون على تعاقب الأعصار " (١) .

٣ـ ما كان يقتضيه المنهج في المدرسة النظامية من دراسة المذهب ـ الفقه الشافعي ـ والخلاف والأصول فكان يستحضر لذلك علماء يتقنون هذه الموضوعات (٢) . وما كان لذلك من أثر على الدراسات الأدبية واللغوية .

ويبدو أن هذا الاتجاه الديني الطاغي على الحياة العلمية في ذلك العصر استطاع أن يحقق امنية العلماء القدامى في اخضاع علم النحو لأصول الفقه انطلاقا من اعتقادهم أن كل العلوم الدينية واللغوية هي تبع للقرآن الكريم وخدم له .

فقبل ابن الأنباري بقرنين باح ابن جني بميله الى هذا الاتجاه ورغبته في السير على هذا المنهج وذلك أنه لم ير " أحدا من علماء البلدين ـ البصرة والكوفة ـ تعرض لعمل اصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه (٣) . ولذلك سار ابن جني خطوات في هذا الاتجاه وكتب فصولاً في هذا المعنى (٤) .

وجاء ابن الأنباري فاستوفى القول في هذا الموضوع وقدم لأول مرة عملا منهجيا مستقلا في اصول النحو ونجح في تزويد طلبته بكتاب يتسم بالجدة والطرافة هو كتاب "لمع الأدلة".

١ـ مرآة الجنان ج ٣ ص ١١٩
٢ـ نفس المصدر ج ٣ ص ٤٣٥ و ٤٩٢
٣ـ الخصائص ج ١ ص ٢
٤ـ الاقتراح ص ٢

وعلى الرغم من ادلال صاحبنا بتصنيف هذا الكتاب واعتزازه به فان بعض العلماء لا يشاطرونه هذا الشعور، ولا يؤيدونه في اعتقاده بأن عمله مبتكر ولا يرون في تحويل الدراسات النحوية واللغوية عن مجراها الطبيعي عملا يستحق الفخر والاعتزاز (١) .

غير أني على ما في عمل ابن الأنباري من مآخذ وما في منهجه من مواطن الضعف والتقصير أجدني غير ميال للتشديد على صاحبنا والقسوة عليه . ذلك أنه كان ابن عصره، ذلك العصر الذي طغت فيه العاطفة الدينية على كل شئ حتى أصبح من يصنف في موضوع غير ديني مضطرا لأن يعتذر عن صنيعه (٢) . وما دامت علوم اللغة والقرآن قد نشأت بفعل أسباب وعوامل دينية فانها عرضة لتأثير هذه الأسباب والعوامل . فلا تستغرب اذن ما يطرأ عليها على كرّ الأيام من تغيرات وتطورات نتيجة لتلك الأسباب والعوامل نفسها .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه من المعروف أن العقول تتلاقح والعلوم تتمازج وتختلط وليس من الممكن حصر التيارات الثقافية أو تحديد اتجاهاتها فلم يكن في مقدور أحد أن يمنع الثقافة اليونانية من التدفق في شرايين الفكر العربي . فقد اطلع العرب على هذه الثقافة "وتأثروا بصفة خاصة بالأبحاث المنطقية، وظهر تأثيرها بقوة في الابحاث الدينية واللغوية، واستفحل أمرها في كتب المتأخرين منهم فاصطبغت بطريقة المنطق الصوري الشكلي في الجدل واعمال الذهن (٣) " .

١ـ انظر مقدمة لمع الأدلة ص ٦ ـ ٧ واللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسّان ص ٤٠ ـ ٤١ وأصول النحو العربي لمحمد عيد ص ٦٧ .

٢ـ قال ياقوت الحموي في مقدمة معجم الأدباء : واني لأجد عالم بمفيض يندد ويزرى عليّ، ويقبل بوجه اللائمة اليّ، ممن قد اشرب الجهل قلبه واستعصى على كرم السجية لبه، يزعم الاشتغال بأمر الدين أهم، ونفع الآخرة أعمّ . أما علم أنّ النفوس مختلفة الطبائع متلونة النزائع ولو اشتغل الناس كلهم بنوع من العلم واحد لضاع باقيه ودرس الذي يليه الخ (انظر معجم الأدباء ج١ ص ٥٢) .

٣ـ الدكتور عيد : اصول النحو العربي ص ٢٠

وكما أثر المنطق على الأبحاث الدينية واللغوية فإن هذه الأبحاث تبادلت التأثر والتأثير فلا نستطيع أن نجزم بأن النحو تأثر بالفقه دون العكس . والحقيقة أن ثمة ثلاثة علوم بينها من الروابط والعلاقات والمنافذ ما بينها هي المنطق والفقه والنحو . ومن العلماء من يعتقد أن النحو تأثر بالمنطق والفلسفة اليونانية (١) ومنهم من يعتقد أنه تأثر بالفقه (٢) ومنهم من يعتقد أنه تأثر بالاثنين (٣) . والصحيح أن كلا من هذه العلوم تأثر بالآخر . ولو رحنا نبحث عن الدلائل لتأثر كل موضوع منها بالآخر لوجدناها . فلا أدري لماذا يشدد علماؤنا على ناحية واحدة من ذلك كله وهي تأثر النحو واصوله بالفقه وأصوله . والدلائل على تداخل هذه العلوم وتمازجها وتبادلها التأثر والتأثير كثيرة . فابن جني يمزج كتابه "الخصائص" بمختلف الثقافات والموضوعات فيقول في وصفه : "فهذا كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفة والنحاة والكتاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه فقد وجب أن يخاطب كل انسان منهم بما يعتاده ويأنس به ليكون له سهم منه وحصة فيه (٤)" . ويلمس أبو سليمان المنطقي السجستاني هذه العلاقة بين النحو والمنطق فيقول : "فالنحو يدخل المنطق ولكن مرتبا له والمنطق يدخل النحو ولكن محققا له . وما يستعار للنحو من المنطق حتى يتقوم اكثر مما يستعار من النحو للمنطق حتى يصح ويستحكم (٥)" ويظهر هذا التمازج والتداخل بين العلوم في مظهرين : ـ

١ ـ أن من العلماء من كان يستفتين على أحد الموضوعات بالآخر . يروى عن بشر المريسي أنه قال للفراء . يا أبا زكريا أريد أن أسألك مسألة في الفقه فقال : سل

---

١ ـ انظر في هذا الموضوع بحثًا بعنوان "منطق أرسطو والنحو العربي" للدكتور ابراهيم بيومي مدكور مجلة مجمع اللغة العربية العدد السابع ص ٣٣٩ ـ ٣٤٥ وبحثا آخر بعنوان "النحو العربي وتأثره بالفلسفة" مجلة المورد عدد (٤) سنة (٣) وانظر كذلك مدرسة البصرة النحوية لعبد الرحمن السيد ص ٣٦٠ وما بعدها .

٢ ـ انظر في ذلك "في اصول النحو" للأفغاني ص ١٠٠ وما بعدها "وأبو علي الفارسي" لعبد الفتاح الشلبي ص ١٩ وما بعدها .

٣ ـ للدكتور عطيه عامر رأى يستلفت النظر بهذا الشأن قال : نحن اذن أمام مدرستين مختلفتين تمام الاختلاف في فهم اصول النحو مدرسة العقل والمنطق ، تلك التي كتبت الأصول العقلية والمنطقية للغة والنحو . ومدرسة التقليد والنقل تلك التي كتبت الاصول الفقهية ، ان صح هذا التعبير للنحو واللغة (انظر مقدمة لمع الأدلة ص ١٣)

٤ ـ ج ١ ص ٦٧ .

٥ ـ أبو حيان التوحيدي : المقابسات مقابسة (٢٢) ص ١٧٢ .

فقال: ما تقول : في رجل سها في سجدتي السهو؟ قال : لا شيء عليه قال : من أين قلت ذلك ؟ قال : قسته على مذاهبنا في العربية وذلك أن المصغر لا يصغر وكذلك لا يلتفت الى السهو(١) . وكذلك يذكر عن أبي علي الفارسي أنه" سئل قبل أن ينظر في العروض عن خَرم(٢) متفاعلن . ففكر وانتزع الجواب فيه من النحو فقال : لا يجوز ، لأن متفاعلن ينتقل الى مستفعلن اذا اضمر (٣) فلو خرم لتعرض للابتداء بالساكن (٤) " .

٢) تعدد مواضيع الاختصاص والتوسع في فروع العلم : وهذا من شأنه أن يساعد على تمازج العلوم وتداخلها. فقد كان من العلماء من يتقن علوما كثيرة كأبي سعيد السيرافي الذي يقول عنه تلميذه أبو حيان : " أبو سعيد بعيد القرين لأنه كان يقرأ القرآن والفقه والشروط والفرائض والنحو واللغة والعروض والقوافي والحساب والهندسة والحديث والأخبار وهو في كل هذا إمّا في الغاية واما في الوسط" (٥) .

فتأثير بعض العلوم في بعضها ظاهرة طبيعية لا حاجة بنا لاستنكارها وهي ليست محصورة في تأثير الفقه وعلم الكلام في النحو بل هي عامة شاملة . وكيف نستنكر هذه الظاهرة وتأثر العلوم بعضها ببعض في عصرنا الحاضر طغى واستشرى . وحسبنا أن نذكر انتشار الفلسفة وعلم النفس وطغيانهما على مناهج النقد والأدب وتسربهما الى المدارس الشعرية بل نفاذهما الى مختلف مجالات المعرفة وميادين العلم . أليس اختلاف مصادر الثقافة وتنوع هذه المصادر هما السبب وراء اختلاف المناهج العلمية وتعددها وتنوعها . وكيف نمنع الفقه من التأثير في النحو وهذه ثقافتنا عرضة للتيارات الأجنبية والأوروبية بشكل خاص؟ وحسبنا أن نذكر مثلا اتجاه الدكتور طه حسين الفرنسي واتجاه العقاد السكسوني ثم الاتجاهات الشرقية والغربية التي عمت العالم العربي بعد ذلك . لا نريد أن نخوض في هذا الموضوع وكل ما قصدنا اليه أن نثبت أن ليس في وسعنا منع المعرفة من التلاقح والتمازج مهما تذرعنا بالمخاطر وامكانات الضرر التي تنطوي عليها هذه الظاهرة .

١ــ نزهة الألباء ص ١٠١ ــ ١٠٢ .
٢ــ الخرم هو حذف أول الوَتِد المجموع من أول البيت : فعولن = عولن (فِعْلن) واذا لم يلحق به تغيير آخر يسمى الجزء أثلم . انظر علم الأدب للأب شيخو اليسوعي ص٣٦٩ .
٣ــ الاضمار هو تسكين الثاني المتحرك : فَعِلن (فَعْلن) . انظر المصدر السابق ص٣٦٦ .
٤ــ معجم الأدباء ج ٧ ص ٢٣٥ــ٢٣٦
٥ــ الامتاع والمؤانسة ج ١ ص١٢١ وانظر المقابسات ص٨٥

ـ ثغرات في منهج ابن الأنباري ـ

لم يكن خطأ ابن الأنباري في استخدامه للمنهج الفقهي وتطبيقه على الدراسة النحوية فقد كان من الممكن أن يستغل هذا المنهج استغلالا نافعا ويتوصل الى نتائج أجلّ وأفضل لو أنه تجنب الظواهر السلبية التالية :

١ـ التعصب الديني : يبدو أن أثر العصر كان كبيرا في اتجاه ابن الأنباري الذي فقد أوحى اليه باستخدام المنهج الفقهي في الدراسة النحوية . وكنّا نود في تطبيقه لهذا المنهج أن يتحرى النزاهة والأمانة العلمية بيد أنه شط عن ذلك وانزلق فيما لا يحمد من مزالق النعرات الطائفية قال : " فان قيل كيف جاز قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض؟ والشهادة أضيق بابا من النقل والرواية ؟ قلنا لا نسلم أن شهادة أهل الذمة مقبولة أصلاً لأنّ الله شهد عليهم بالكذب وهم يعلمون . ولو أن يحيى بن معين أو بعض عدول المسلمين طعن في شخص لم يقبل قوله فما ظنك فيمن شهد الله عليه بالكذب" (١) . ولو سيق هذا الكلام في قضية فقهية أو كلامية لهان الأمر لكن أن يساق في موضوع النقل والتوثيق اللغوي فهذا ما لا يعقل لأنّ اللغة ليست خاصة بطائفة دون طائفة ولا هي ملك فئة دون فئة . وقد كان في مكنة صاحبنا أن يتجنب هذه المآخذ لولا أنه كان واقعًا تحت تأثير المنهج الفقهي والحماسة الدينية التي حطته على تبنية والعمل بموجبه .

٢ـ التقصير في وضع المصطلحات الفقهية في موضعها الصحيح من اللغة والنحو : على الرغم من أن ابن الأنباري أحسن كثيرا في مواضع متعددة استخدام المصطلحات الفقهية وفي تطبيقها على مسائل النحو، فانه لم يكن يحالفه التوفيق أحيانا في وضع هذه المصطلحات موضعها الصحيح من اللغة والنحو . من ذلك حديثه عن شرط نقل التواتر . فقد أورد في ذلك من آراء العلماء أقوالا متضاربة ومواقف متباينة (٢) . وهذا الذي ذكره ان كان جائزا ومتقبلا في أصول الفقه

١ـ لمع الأدلة ص ٣٨ .

٢ـ نقل من آراء العلماء في ذلك أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة الى عدد لا يجوز على مثله الاتفاق على الكذب كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، أو أن يبلغ عددهم ثلاثمئة وثلاثة عشر أو سبعين أو أربعين أو اثني عشر أو خمسة . أنظر (لمع الأدلة ص ٣٤ـ٣٥) .

ومصطلح الحديث فهو غير مقبول في اصول النحو. ويرجع ذلك الى أن ابن الأنباري لم يدرك الفروق الشاسعة بين طبيعة اللغة وطبيعة الفقه واختلاف الأغراض من نقل نصوص كل منهما .

وكأنه أحسّ ضعف هذه الأقوال، فوهنّها لأنّ أصحابها " اعتمدوا فيها على قصص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة "(١) . وكان في غنى عن نقلها وتكلّف مشقة الاستشهاد بها فهي في غاية الضعف والتهافت.

ويمكن أن نعلم مدى تقصير صاحبنا في معالجة قضية التواتر في النحو اذا قارنا نصّه بنص آخر للامام فخر الدين الرازي في نفس الموضوع. فهو لا يكتفي بالنقل بل يورد الشبه والإشكالات ويضع لها الحلول ويقدم الأجوبة. ويستشهد بالأمثلة اللغوية ويلمّ بالموضوع من جميع أطرافه ثم يصل الى النتيجة التي تدل على وعي عميق وبصيرة نافذة، قال : " أقصى ما في الباب أن يقال : نعلم قطعاً أنّ هذه اللغات بأسرها غير منقولة على سبيل الكذب، ويقطع بأنّ فيها ما هو صدق قطعاً، لكنّ كلّ لفظة عيّناها فانا لا يمكننا القطع بأنّها من قبيل ما نقل صدقاً. وحينئذ لا يبقى القطع في لفظ معين أصلا . وهذا هو الاشكال على من ادعى التواتر في نقل اللغات" (٢)

وقد بنى هذه النتيجة على عدة اشكالات نرى من المناسب نقل الثالث منها وهذا نصّه : " انه قد اشتهر بل بلغ مبلغ التواتر أنّ هذه اللغات انما أخذت عن جمع مخصوص كالخليل وأبي عمرو والأصمعي وأقرانهم. ولا شكّ أنّ هؤلاء ما كانوا معصومين ولا بالغين حدّ التواتر واذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم" (٣) وصفوة القول أنّ الرازي غير مقتنع بأنّ مبدأ التواتر جائز

١ـ لمع الأدلة ص ٣٥
٢ـ السيوطي : المزهر في علوم اللغة ج ١ ص ١١٧
٣ـ المزهر ج ١ ص ١١٦ — ١١٧

جائز التطبيق في اللغة والنحو ولذلك فهو يشك في هذا المبدأ وفي الجدوى من تطبيقه على اللغة والنحو . وهو موقف يختلف عن موقف ابن الانباري الذى واجه المسألة دون تحقيق أو تثبت بل دون أن يشعر القارىء أنه انتقل من عالم الفقه الى عالم اللغة والنحو .

ان مبدأ التواتر في النقل لا يصلح لأن يطبق على اللغة والنحو وقد ثبت فساده في الماضي وأما في الحاضر فإنّ علم اللغة الحديث يرفضه وينكره . قال الدكتور محمد عيد بهذا الخصوص : " ولأنه ـ مبدأ التواتر ـ كان أساسا دينيا استخدم في غير موطنه لم يتح له الاستمرار والشهرة في دراسة اللغة ما اتيح له في رواية الحديث كما أنه ـ لغربته عن اللغة ـ لم يؤد دوره العلمي بطريقة طبيعية مفيدة فكان سبيلا للاضطراب والمنازعات والجدل حول النصوص(١) .

وهذا ما كان يجب أن يتطرق اليه ابن الانباري وأن يناقشه،خاصة أنه ابن القرن السادس الهجري الذي كانت قد انتهت فيه الرواية والنقل بانتهاء عصور الاستشهاد وكانت " الغاية القصوى في راوي اللغة أن يسنده ـ لعله أراد الكلام أو المسموع ـ الى كتاب صحيح أو الى إسناد متقن ومعلوم أنّ ذلك لا يفيد اليقين" (٢) .

٣ـ التردد بين اصول الفقه وأصول النحو : ويلحق بما سبق من وجوه التقصير عدم استطاعة ابن الأنباري وضع حدّ بين اصول الفقه وأصول النحو . لقد كان يذهل أحيانا عن نفسه فيتصور أنه انما يخوض في مواضيع الفقه . وكان الأجدر به أن يضع الحدود بينهما حتى لا يبقى سائبا بين الموضوعين . ومن هذا القبيل الأمثلة التي ضربها على قياس الشبه (٣) وحديثه عن نقل أهل الأهواء (٤) والمقارنة بين النقل والشهادة (٥) . ان هذه الأمثلة لازمة في علم الحديث فما لزومها في اللغة والنحو وقد فسدت السلائق وانقضت عصور الاستشهاد ؟

١ـ الرواية والاستشهاد باللغة ص ٨٩ـ ٩٠
٢ـ المزهر ج ١ ص ١١٦
٣ـ انظر لمع الأدلة ص ٥٨
٤ـ نفس المصدر ص ٣٧
٥ـ نفس المصدر ص ٣٦

ـ مصـــادره في أصـــول النحـو ـ

لم يذكر ابن الأنباري شيئا عن مصادره في لمع الأدلة بل كان يسوق الخبـــر أو القول مقرونا بإحدى العبارات التالية : فذهب الأكثر الى كذا (١) وذهب آخـــرون الى كذا (٢) وزعمت طائفة قليلة" (٣) . وذهب قوم (٤) وزعم بعضهم (٥) ، وقال بعض أكابر أهل العلم (٦) ، وأحيانا يعمد الى المجهول فيقول : ولهذا قيل (٧) فان قيل (٨) ، الى غير ذلك من العبارات التي لا تدل على المصدر ولا تعينه بأية حال من الأحـــوال . ولعله لم يكن يرى حاجة لذكر مصادره ما دام همه نقل مضمون كتبه الى طلبته .

على كل حال كان من المتوقع أن يكون اعتماده في تأليف أصول النحو على مصـــادر نحوية وأن تكون أفكاره مستقاه من تلك المصادر . وقد ضلل هذا التوقع بعض المعنيـــن بهذا الموضوع فراح يتلمس جذورا لبعض الآراء المجهولة النسبة في كتب النحو . مـــن هـــولاء صاحب "أصول التفكير النحوي" الذي عقب على ما ذكره ابن الأنبـاري علـــى لسان منكري القياس وبحثا عن هوية هولاء المنكرين ، قال : " ألا يقطـــــع ذلـــك بأن من النحاة من قال هذا الكلام ؟ " (٩) ولو دري صاحبنا ان ابن الأنبـــاري يأخـــذ عن اصوليين وفقهاء لا عن نحاة لأراح نفسه من عناء البحث عن هوية هولاء المنكـــرين للقياس وآرائهم . ولو قدّر لصاحبنا أن يطلع على كتاب "اختلاف اصول المذاهـــب" مثـــلا لعرف من أمر هولاء المنكرين للقياس ما لم يكن يعرف وسنشير الى شيء من ذلك بعد قليل .

١ــ ص ٣٣
٢ــ نفس المكان .
٣ــ نفس المكان .
٤ــ ص ٣٤
٥ــ نفس المكان .
٦ــ ص ٣٧
٧ــ ص ٤٤
٨ــ ص ٤٧
٩ــ علي أبو المكارم ص ٧٦

انّ ابن الأنباري لا يأخذ عن كتب النحو البتة وكل ما يذكره عن النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مقتبس من كتب الفقه والأصول اننا نستطيع أن نرد كثيرا من نصوصه الى تلك الكتب كما أننا سنجد الآراء والأقوال التي ذكرها ابن الأنباري منسوبة الى أصحابها بشيء من التصرف تقتضيه طبيعة مصنفاته من ميل الى الايجاز والتركيز. ففي كتاب " المنخول " للامام أبي حامد الغزالي شيء كثير من ذلك. ففي الباب الأول من كتاب القياس، نجد تصديا لمنكرى القياس من حشوية وداودية وجملة الروافض وجملة الخوارج وبعض النجدات ومنهم النظام (١) . هؤلاء هم منكرو القياس والى هؤلاء كان يشير ابن الأنباري في حديثه عن منكري القياس لأنه وان كان يتكلم في اصول النحو فقد كان يعيش بذهنه في اصول الفقه. وكان من العبث البحث عنهم بين النحاة لأنّ النحاة الذين تكلموا في الاصول قلة نادرة.

وهذه بعض النصوص التي لها أصل في كتب الفقه. قال ابن الأنباري في لمع الأدلة (٢) : " قالوا لو رأينا رجلا معروفا بالوقار والسكينة حافيا حاسرا يظهر النوح والعويل ويقول انه فقد حميما فانّا نعلم ضرورة صدقه فيما يخبر" . ونجد هذا النص معزوا في " المنخول" الى النظام على الوجه التالي : " اذا فرضنا رجلا من أهل المروءة والسيرة المرضية استمرت عادته على أن لا يخرج من داره الا راكبا محفوفا بحشده وخدمه لا يلتفت الى أحد ولا يتكلم ، فرأيناه خرج من داره وقد مزّق ثوبه حاسر الرأس حافي الرجل ، يضرب صدره وينتف شعره رافعا عقيرته بالويل مخبرا عن موت ابنه يُعلم على الضرورة صدقه ولا نتمارى فيه" (٣) . فقد نقل ابن الأنباري النص بشيء من التغيير والتصرف.

قال ابن الأنباري أيضا : " ألا ترى أن القارورة سميت قارورة لاستقرار الماء فيها ولا يسمى كل ما يستقر فيه شيء قارورة" (٤) وأصل هذا الكلام في المنخول : " فاذا جاز ذلك فليسمو الدار قارورة لمشاركتها القارورة في المعنى (٥) .

١ــ ص ٣٢٣
٢ــ ص ٣٤
٣ــ الغزالي ص ٣٢٤ ــ ٣٢٥
٤ــ لمع الأدلة ص ٤٨
٥ــ الغزالي ص ٧١

وقال أيضا في تعريف النقض : هو وجود العلة ولا حكم (١) . وعرفه صاحب المنخول بأنه ابداء العلة مع تخلف الحكم (٢) ، والفرق طفيف بين النصين .

وقال أيضا في نفس الموضوع : وقد ذهب قوم الى أنّ النقض غير مقبول ويقولون بتخصيص العلة (٣) . وجاء هذا المعنى في "المنخول" على الوجه التالي : فقال قائلون : ليس ذلك (النقض) باعتراض فإنّ العلل قابلة للتخصيص (٤) .

وقال في معرض حديثه عن شبه تورد على القياس : " أنه اذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه فما من شيء يشبه شيئا من وجه الا ويفارقه من وجه آخر ، فان كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة (٥) وجاء في "اختلاف اصول المذاهب" في نفس المعنى ما يلي : " ثمّ سألنا أهل القياس عن معنى القياس عندهم وما هو ؛ فوجدناهم يذهبون فيه الى تشبيه الشيء بالشيء وتمثيل الأمر بالأمر والحكم بالحكم فيقال لهم : هذا التشبيه الذي شبهتموه والتمثيل الذي مثلتموه في الأشياء بعضها البعض هي الشيء غيره من كل جهاته وجميع معانيه وأسبابه فلا تحكمون بحكم تقيسونه عليه حتى يكون موافقا في التشبيه والتمثيل من جميع جهاته ، فقد أبطلوا القياس وتركوا القول به لأنّ شيئا لا يكون يشبه شيئا من كل جهاته موجودا في العالم أبدا من مثل ما مثلوه وقاسوا عليه في الحلال والحرام" (٦) ولا فرق في النصين الا انّ الأول يمتاز عن الثاني بالدقة والايجاز ، وقد عرف ابن الانباري بالقدرة على جمع المعنى الكثير في اللفظ القليل .

ومن يطالع كتاب" المنخول" يجد فيه كلّ الموضوعات التي بسطها ابن الأنباري في" لمع الأدلة"و"جدل الاعراب" ممّا يدور حول النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مع الاعتراضات التي توجه الى كل من هذه الأصول حتى تكاد تنتفي الفروق بين ما يطرق في كلا الجانبين من أبواب وموضوعات حتى أنّ من يستغلق عليه شيء في"لمع الأدلة"أو"جدل الاعراب"يستطيع أن يجد له توضيحا وتفسيرا في"المنخول"أو غيره من كتب الفقه .

١ــ جدل الأعراب ص ٦٠
٢ــ الغزالي ص ٤٠٤
٣ــ جدل الاعراب ص ٦١
٤ــ الغزالي ص ٤٠٤
٥ــ لمع الأدلة ص ٤٦
٦ــ النعمان بن محمد ص ١٥٦

الباب الثاني

إنتاجه النحوي

الفصل الثاني

العلة والتعليل

البـــــــاب الثانـــــي

الفصـــــل الثانـــي

ــ العلــــــة والتعليــــــــل ــ

تمهيـــــــد

يجدر بنا قبل البدء في الحديث عن جهود ابن الأنباري في العلة والتعليـــــل أن نوضح نقطتين مهمتين لا يجوز أن نعبر البحث دون جلائهمـــا :

الأولى : مكـــانة العلة من أصول النحـــو .
الثانية : لمحـــة عن العلة والتعليل قبل ابن الأنبـــاري .

وتكمن أهمية النقطة الأولى في أننا نود أن نثبت من خلالهما أن العلة ليست من أصـــول النحو. ولذلك فهي تمنحنا المسوغ لأن نخصّهـــا بهذا الفصل المستقل . أمّا أهميـــة النقطة الثانية فتكمن في أنها تضع الموضوع في اطاره التاريخي اذ لا يصحّ أن نعبر البحث دون تقديم فكرة مجطة عنـــه .

١ـ مكانـــة العلة من أصول النحو.

جرى العلماء والدارسون على الحاق العلة بأصول النحو والحديث عنهما من خلال الحديث عن تلك الأصول وهم في ذلك فئتـــان :

الأولـــى : تعتبرهـــا أصلاً في حد ذاتها فتضيفها الى بقية الأصول وهؤلاء قلة نادرة (١)

الثانيـــة : تعتبرها جزءاً من أصل على أساس أنها ركن من أركان القياس. وأركان القياس كما علمنا في الفصل السابق أربعة : أصل وفرع وعلة وحكم. وهؤلاء هم الكثـــرة الكاثـــرة (٢) .

١ـ عدت الدكتورة خديجة الحديثي من هؤلاء ابن السراج (انظر الشاهد واصـــول النحو ص١٢٨) ولكني لم أجد في ما بين يدّي من مصادر ما يثبت ذلك ،هذا من القدماء أما المحدثون فنستطيع أن نعد منهم الدكتور محمد عيد في كتابه " أصـــول النحو العربي) فقد عدّ من أصول النحو القياس والتعليل والتأويل والعامل. وهذا شيء عجيب حقاً فليس من هذه الموضوعات كلها ما يعد في الأصول الآ القياس.

٢ـ نستطيع أن نعد من هولاء ابن الأنباري في " لمع الأدلة" والسيوطي في " الاقتـــراح" ومن المحدثين الأفغاني " في اصول النحو " وخديجة الحديثي في " الشاهد وأصول النحو". هذا بالاضافة الى ما يكتب في اصول الفقه عامة فالعلة تلحق في تلـــك الكتب بالقياس.

والفرق بين الفئتين أن الأولى تلحق العلة بالأصول مباشرة. أما الثانية فتلحقها بها عن طريق القياس الذي هو أحد الأصول. ومهما يكن من شيء فالفئتان تتفقان في النهاية على الحاق العلة بالاصول.

ولقد أصبح هذا الإلحاق من المسلمات التي لا تحتاج الى مناقشة. فلم يخالف في ذلك أحد ولا اعترض عليه معترض حتى الدكتورة خديجة الحديثي وهي من القلائل الذين تطرقوا الى هذا الموضوع — مكانة العلة من الأصول — أنكرت أن تكون العلة أصلاً من أصول النحو مخالفة في ذلك الفئة الأولى فيما ذهبت اليه ولكنها لم تستطع أن تخرج عمّا تصورته الفئة الثانية بهذا الشأن (١).

ولعلّ السبب في تمسك العلماء والدارسين بهذا الموقف واصرارهم عليه وذهولهم عن غيره راجع الى أنهم في حديثهم عن العلة لم يذهبوا بتفكيرهم الى أبعد من العلة القياسية.

والحقيقة أنّ للقضية وجهاً غير هذا. ذلك أنّ العلة لا تنحصر في القياس فقد بيّن الزجاجي(٢) أنّ العلة القياسية هي أحد أنواع العلة لا النوع الوحيد الفريد فيها. قال بهذا الشأن: وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة اضرب: علل تعليمية

١— قالت: أما العلة التي اعتبرها ابن السراج من أصول النحو، ودليلاً من أدلته فليس عدّه اياها من أدلة النحو صحيحاً، فليست العلة أصلاً من أصول الفقه ولا أصلاً من اصول النحو انما هي ركن من أركان أحد الأصول وهو القياس، وسنتحدث عنها في أثناء حديثنا عن القياس وأركانه (انظر الشاهد وأصول النحو ص ١٢٨).

٢— الزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق. لزم الزجاج البصري وقرأ النحو عليه ومن هنا لزمه هذا اللقب. له من الكتب مجالس العلماء والايضاح في علل النحو وكتاب الجمل. وتوفي سنة ٣٣٧ هـ وقيل سنة ٣٤٠ هـ. (انظر انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٠ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٣٥٧ ومرآة الجنان ج ٢ ص ٣٣٢)

وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية (١) . ويتضح من ذلك أن العلة قد تلحق بالقياس في أحد وجوهها وان كانت في عمومها منفصلة عنه ضعيفة الصلة به . فاذا أخذنا بالاعتبار تقسيمات ابن مضاء القرطبي (٢) النحو على علل أول وثوان

١- الايضاح في علل النحو ص ٦٤ . وقد عرف هذه العلل بقوله : فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها الى تعلم كلام العرب فمن هذا النوع من العلل قولنا قام زيد . ان قيل : لم رفعتم زيداً ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به . فهذا وما اشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.

أما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بأنّ في قوله إنّ زيداً قائم : ولم وجب أن تنصب "إن" الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لانها واخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت اعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا . فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك .

أما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب "أنّ" بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية ، أم المستقبلة ، أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالافعال لاي شيء عدلتم بها الى ما قدم مفعوله على فاعله وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ؟ الخ فكل شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر (انظر الايضاح ص ٦٤-٦٥)

٢- هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي أخذ عن ابن الرماك ، وكان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي . توفي سنة ٥٩٢ هـ (انظر في ترجمته الديباج المذهب لابن فرحون ص ٤٧ والتكملة لابن الأبار ص ٢٣٤)

وثوالث(١) ووصول الدينوري (٢) بها فيما نقله السيوطي في الاقتراح الى أربعة وعشرين ضربا (٣) ، علمنا كم يكون من المجحف تغلب العلة القياسية على جميع هذه الأنواع والتقسيمات. وبانت لنا سلامة منهجنا في معالجة العلة موضوعا منفصلا مستقلا .

١ـ عرف ابن مضاء هذه العلل بقوله : ان العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر. والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا الا أن العرب أمة حكيمة. وقال : ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا " قام زيد " لم رفع؟ فيقال لانه فاعل وكل فاعل مرفوع(فهذه علة أولى" فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل الا فاعل واحد والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول . . . فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله. اذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم (انظر الرد على النحاة ص ١٥٢)

٣ـ هو أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس صاحب كتاب(ثمار الصناعة)

٤ـ هي التالية : علة سماع، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض، وعلة نظير ، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب، وعلة جواز ، وعلة تغليب، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تحليل ، وعلة اشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى (انظر الاقتراح للسيوطي ص٥٦ وما بعدها)

٢ـ العلـــة والتعليل قبل الأنبـاري :ـ

بدأ الاهتمام بالعلة والتعليل مع ظهور البواكير الأولى للحركة النحوية واللغوية في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري . فقد كان من الطبيعي وقد شغل القوم بملاحظة التراكيب اللغوية ومراقبة الظواهر الإعرابيّة أن ينشأ لديهم ميل لتفسير تلك الظواهر بالقدر الذي يملكونه من علم يعتمد معظمه على البديهة وقوة الملاحظة .

وقد اقترن الحديث عن العلة والتعليل بأوائل النحاة فقد كان عبد الله ابن اسحاق الحضرمي أول من علل النحو(١) وكان الخليل بن أحمد الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله (٢) . وقد عرف الخليل بالبحث في العلةوادامة النظر فيها . ونقل سيبويه في الكتاب شيئا من تعْليلاته . قال الزجاجي : "ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال : انّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ،وقام في عقولها علله وان لم ينقل ذلك عنها ،واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه ،فان اكن اصبت فهو الذى التمست وان تكن هناك علة فمثلي في ذلك مثلْ رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصّادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : انما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك . فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة الا أنّ ذلك مما ذكر هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فان سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " (٣) وهذا الرأي الذى نقله الزجاجي عن الخليل يدل على تقدير صحيح للأمور وينم عن ذكاء مفرط وذهن وقاد . فلا شكّ أنه وضع الأمور في نصابها الصحيح بالنسبة للعلة وأكد أنها ليست موجبة بل

١ـ نزهة الألباء ص ١٨

٢ـ نفس المصدر ص ٤٥ ـ ٤٦

٣ـ الايضاح ص ٦٥ ـ ٦٦

تحتمل الشك واليقين (١) .

ولذلك كان علي الأحمر مؤدب " الأمين " متقدما على الفراء في حياة الكسائي لجودة قريحته وتقدمه في علل النحو ومقاييس التصريف (٢) وكان ابو جعفر بن قادم حسن النظر في العلل (٣) .

على أننا عند التعرض للحديث عن العلة يجب أن نميّز بين طائفتين من النحاة . الأولى عرفت العلة ممارسة وتطبيقًا ، والأخرى عرفتها وصفًا وتنظيرا وتحتوي كتب التراجم والطبقات على كثير من هؤلاء الذين صنفوا في العلة متجاوزين الممارسة والتطبيق الى التقعيد والوصف النظري . وقد نسبت الى افراد هذه الطائفة كتب في العلة نثبت ما وقفنا عليه منها في الجدول التالي :

اسم الكتاب	اسم المؤلف
العلل في النحو (٤)	محمد بن المستنير المعروف بقطرب (× ٢٠٦) هـ

١ ــ من الملاحظ ان الخليل لم يحدد نوع العلة التي تحدث عنها . ولعل السبب في ذلك ان النحاة لم يكونوا بعد قد وصلوا الى هذه المرحلة المتقدمة من التقسيم والتفريع . غير أنّه يبدو لنا من قراءة النص ان الخليل لم يكن يقصد العلة التعليمية بأية حال . ذلك ان العلة التعليمية موجبة ولا تحتمل الشك،فهي كما قال ابن مضاء قدرت بالنظر كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف اليه الخ . اما العلل التي تحتمل الشك فهي العلل القياسية والعلل الجدلية والنظريّة وكما يسميها ابن مضاء العلل الثواني والثوالث . واذا كان الخليل يصرّح بان علله تحتمل الخطأ والصواب وانه من الممكن ان يجيء غيره بما هو اليق منها بالمعلول فان ذلك يعني انه لا يقصد العلل التعليمية بل القياسيه او الجدليّة وهي العلل التي تظهر حكمة العرب وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم كما ذكر السيوطي (انظر الاقتراح ص ٥٦) وهي التي يسميها ابن السّراج علة العلة ويسميها ابن جني شرحا وتفسيرا وتتميما لها (انظر الخصائص ج ١ ص ١٧٣) اما العلل التعليمية فهي في منتهى الوضوح والاستبانة فلا ينطبق عليها كلام الخليل

٢ ــ نزهة الالباء ص ٦٧

٣ ــ نفس المصدر ص ١٤٦ وإنباه الرواة ج ٢ ص ٥

٤ ــ نزهة الالباء ص ١٢ ومعجم الادباء ج ١٩ ص ٥٣

اســـم الكتــاب	اســم المؤلــف
علل النحو (١)	ابو عثمان المازني + ٢٣٠ أو ٢٤٨ هـ
علل النحو ونقض علل النحو (٢)	الحسن بن عبد الله المعروف بلغدة او لكذة الاصبهاني المتوفي سنة ٣١١ هـ
العلل في النحو (٣)	هارون بن الحائك من معاصري الزجاج .
المختار في علل النحو (٤)	لمحمد بن احمد بن كيسان + ٣٢٠ هـ
الايضاح في علل النحو (٥)	ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي +٣٣٧هـ
المجموع على العلل (٦)	محمد بن علي العسكري المعروف بمبرمان+ ٣٤٥هـ
علل النحو (٧)	ابو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق + ٣٨١هـ
شرح علل النحو (٨)	ابو العباس احمد بن محمد المهلبي
تقسيمات العوامل وعللها (٩)	ابو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي + ٣٩١ هـ

ومن الجدير بالذكر انه لم يسلم لنا من هذا كله الا كتاب واحد هو الايضاح في علل النحو للزجاجي .

١ــ معجم الادباء ج ٧ ص ١٢٢ وانظر المدارس النحوية ص ١١٦

٢ــ انباه الرواة ج ٣ ص ٤٣ ومعجم الادباء ج ٨ ص ١٤٢

٣ــ معجم الادباء ج ١٩ ص ١٦٢ وبغية الوعاة ج ٢ ص ٣١٩ .

٤ــ نفس المصدر ج ١٧ ص ١٣٩ وبغية الوعاة ج ١ ص ١٩

٥ــ طبع هذا الكتاب مرتين الاولى في دار العروبة بالقاهرة سنة ١٩٥٩ والثانية في دار النفائس في بيروت ١٩٧٣ وقد تولى تحقيقه والاشراف عليه الدكتور مازن المبارك .

٦ــ معجم الادباء ج ١٨ ص ٢٥٧

٧ــ بغية الوعاة ج ١ ص ١٣٠

٨ــ معجم الادباء ج ١٢ ص ٢٢٤

٩ــ معجم الادباء ج ١١ ص ٢١٧ بغية الوعاة ج ١ ص ٥٨٤

واذا كانَ لنا أن نعتبر بما هو موجود لا بما هو مفقود فان الزجاجي وابن جني هما ابرز من كتب في هذا الموضوع قبل ابن الأنباري وأولاهم بمنافسته ومجاذبته فضل الاسبقية فيه .

فاذا أردنا أن نوازن بينهما تبين لنا أن مساهمة ابن جني في الموضوع أوسع وأشمل . ذلك لأنَ الزجاجي لم يكتب في العلة كتابة نظرية الا بابا واحدا لا يزيد عن ثلاث صفحات هو باب " القول في علل النحو" (١) وبقية ما في الكتاب ممارسات عملية لمفهومه عن العلة أو بالاحرى بحث عن أسرار الكلام العربي وكشف عن وجوه الحكمة فيه . فهو من هذه الناحية يشبه كتاب " أسرار العربية" لابن الأنباري كما سنوضح فيما بعد .

أما ابن جني فقد أطال القول في العلة وأحوالها وأوضاعها وشروطها ووجوه اختصاصها . وللتدليل على ذلك نورد العناوين التالية :

ذكر علل العربية اكلامية هي أم فقهية (٢) .
باب في تخصيص العلل (٣) .
باب ذكر الفرق بين العلة الموجبه وبين العلة المجوزه (٤) .
باب في تعارض العلل (٥) .
باب في أن العلة اذا لم تتعد لم تصح (٦) .
باب في العلة وعلة العلة (٧) .
باب في حكم المعلول بعلتين (٨) .
باب في ادراج العلة واختصارها (٩) .

---

١ ـ الايضاح ص ٦٤ ـ ٦٦
٢ ـ الخصائص ج١ ص ٤٨
٣ ـ نفس المصدر ج١ ص ١٤٤
٤ ـ نفس المصدر ج١ ص ١٦٤
٥ ـ نفس المصدر ج١ ص ١٦٦
٦ ـ نفس المصدر ج١ ص ١٦٩
٧ ـ نفس المصدر ج١ ص ١٧٣
٨ ـ نفس المصدر ج١ ص ١٧٤
٩ ـ الخصائص ج١ ص ١٨١

باب في دور الاعتلال (١)
باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام العلة(٢) .
باب في الاعتلال لهم بأفعالهم (٣) .
باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط (٤) .
باب في أن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه اليها وحملناه عليها (٥) .

ونعلم مما أوردنا أن ابن جنّي أحاط بالعلة من جميع نواحيها وأنه لم يترك فيها شاردة ولا واردة وقد عرض لكل ذلك بعمق ونفاذ بصيرة. وهو يختلف في ذلك عن الزجاجي الذي كان في حديثه عن العلة ضنينا مقلّا . وعلى كل حال سنبحث في موضع لاحق أثر هذين العالمين على ابن الأنباري عند الحديث عن مصادره في العلة والتعليل .

ـ العلة والتعليل عند ابن الأنباري

كان لا بدّ من هذا العرض الموجز لتطور العلة عبر التاريخ النحوي قبل أن نبدأ بدراسة موقف ابن الأنباري منها وجهوده فيها . ذلك أننا لا نستطيع أن نجتزئ الموضوع اجتزاء وننتزعه من اطاره التاريخي انتزاعا ، خاصة أنّ صاحبنا قد اتكأ فيما صنعه على أسلافه النحاة مقتبسا أو مصححا أو مستشهدا أو مفسّرا .

١ـ الخصائص ج ١ ص ١٨٣
٢ـ نفس المصدر ج ١ ص ١٨٤
٣ـ نفس المصدر ج ١ ص ١٨٦
٤ـ نفس المصدر ج ١ ص ١٩٤
٥ـ نفس المصدر ج ١ ص ٢٣٧

وأول ما يبدو لنا عند الاقدام على دراسة جهود ابن الأنباري بهذا السبيل أنّ انتاجه في العلة ينقسم الى قسمين :

١ـ القسم النظري وهو الذي يتضمنه كتاب "لمع الأدلة".
٢ـ القسم العملي أو التطبيقي وهو الذي يتضمنه كتاب " أسرار العربية " وقد يكون أقرب الى الدقة أن نقول إن القسم الأول ينظر في " العلة " والثاني في " التعليل ".

١. في العلة.

في هذا القسم يعنى ابن الأنباري بتعريف العلة القياسية وتحديد أنواعها ووصف حالاتها وأوضاعها وتبيين مسالكها وتحديد شروطها . ولا يتجاوزها الى غيرها من العلل الأخرى من تعليمية أو جدلية أو ما سواهما . وسنتابع نشاطه في كل ذلك بندًا بندًا ومرحلة مرحلة مبينين رأيه في كلٍ من مسائل هذا الموضوع، مقدرين مدى مساهمته فيها مع الحرص على الدقة والاستيفاء في معالجة ذلك.

بين العلة القياسية والعلة الأصلية .

يتطرق صاحبنا لذكر العلة القياسية في تعريفه للقياس فيقول : هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي اجراء حكم الأصل في الفرع (١) " ثم يذكرها مرة أخرى عند تحديده لأركان القياس فيقول : " ولا بدّ لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم" (٢) .

ولكن هل يعني ذلك أن العلة مقترنة بالقياس وأنه اذا انتفى القياس انتفت العلة ؟ أليست علة الرفع موجودة في الفاعل قبل أن يتركب القياس؟

يناقش صاحبنا هذه المسألة في موضع آخر ويطرحها على الوجه التالي : " في اثبات الحكم في محل النصّ بماذا يثبت بالنصّ أم بالعلة" (٣) .

١ـ لمع الأدلة ص ٤٢
٢ـ نفس المصدر والمكان .
٣ـ نفس المصدر ص ٦٨

وتوضيح ذلك أن نقول : في النصوص الواردة عن العرب جاء الفاعل مرفوعا والرفع حكم فما مسوغ هذا الحكم ؟ يقول ابن الأنباري : اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك فذهب الأكثرون الى أنه يثبت بالعلة لا بالنص " (١) وذهب بعضهم الى أنه يثبت في محل النص بالنص ويثبت فيما عداه بالعلة (٢) .

ويفصل صاحبنا في الموضوع فيقول: الحكم انما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ولكن العلة هي التي دعت الى اثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع الى الحكم ، فالظن لم يرجع الى ما يرجع اليه القطع بل هما متغايران فلا منافاة" (٣) .

ونستنتج من ذلك أن ابن الأنباري وضع يده على ما يمكن تسميته بالعلة الأصلية في مقابل العلة القياسية وهي العلة التي تقترن بالحكم الذى يتضمنه الأصل المقيس عليه فاذا وجدت في المقيس أكسبته نفس الحكم السابق . وهذا يعني أن العلة ليست مرتبطة بالقياس وأنها كامنة لا محالة في كل حكم إعرابي من رفع أو نصب أو جر أو جزم .

الاستدلال على صحة العلة .

العلة ليست جوهرا ملموسا يقع تحت الحواس وانما هي معنى تقديرى يرتبط بالحكم ارتباطا تلازميا ولا ينفك عنه بأية حال من الأحوال . وهذا الارتباط التلازمي يعني أنه لا علة دون حكم ولا حكم دون علة . ولكن ما يدرينا لعل تقديرنا لتلك العلة خاطئ ، فما هي الأدلة التي نتمكن بها من النفاذ الى باطن تلك العلة والحكم عليها بالصواب أو بالخطأ .

ان ابن الأنباري يضع لذلك دليلين هما : التأثير وشهادة الأصول . ويفسّر التأثير بأنه " وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها " (٤) . ويضرب مثلا لذلك بالغايات فانها تبني على الضم اذا اقتطعت عن الاضافة فاذا اعيدت الاضافة عادت

١ــ لمع الأدلة ص ٦٨
٢ــ نفس المصدر والمكان .
٣ــ نفس المصدر ص ٦٩
٤ــ لمع الأدلة ص ٥٤ وجدل الاعراب ص٩٥

الى حالها من الإعراب(١) . وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء كيف وأين وأيان ومتى لتضمنها معنى الحرف فاذا طولب بصحة هذه العلة قال : " الدليلُ على صحة هذه العلة أن الأصول تشهدُ وتدلُّ على أنّ كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا "(٢) .

وهو يعود ليؤكد هذا التلازم بين العلة والحكم في موضع آخر فيقول : " وليس هكذا العلة المستنبطة لأن دليل صحتها متوقفعلى الحكم بها ، ووجوده لوجودها فمتى وجدت غير دالة على الحكم عدم دليل صحتها فبطل كونها علة" (٣) .

ـ شروط العلة ـ

يتحدث ابن الأنباري عن شرطين وحيدين للعلة فقط هما :

١ـ الطرد
٢ـ العكس

١ـ الطرد

واذا كانت العلاقة بين العلة والحكم من المتانة والوثاقة حيث أسلفنا ، واذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم ويستلزمه والعكس بالعكس" وجب أن يكون الطرد شرطا في العلة ومعنى ذلك، أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع(٤) .

ويذكر ابن الأنباري أن العلماء انقسموا طائفتين في هذا المجال إحداهما ترى أن الطرد شرط في العلة والأخرى تجيز أن يدخلها التخصيص معتمدة على عدد من الأمثلة والبراهين (٥) .

١ـ لمع الأدلة ص ٥٤ وجدل الاعراب ص ٥٩
٢ـ لمع الأدلة ص ٥٥ وجدل الاعراب ص ٥٩
٣ـ لمع الأدلة ص ٦٣
٤ـ لمع الأدلة ص ٦٠
٥ـ انظر لمع الأدلة ص ٦١

وعلى الرغم من ذلك فصاحبنا يعارض تخصيص العلة ويسوق في منعه أدلة منطقية يكثر فيها من ألفاظ المناطقة كالعموم والخصوص والعام والخاص مما لا صلة له بالنحو من قريب أو بعيد بل هو أقرب الى المنطق وعلم الكلام منه الى علم اصول النحو(١) .

لقد جهد ابن الأنبارى أن ينكر التخصيص في العلة فحشد ما يقدر عليه من الحجج المنطقية،والأدلة الفلسفية،ولكنّ نقطة الضعف في دفاعه أنه تجاهل الأمثلة التي ساقها على لسان القائلين بالتخصيص،ولم يعلن عن موقفه منها . وكان من واجبه أن يتعرض لهذه الأمثلة فإما أن يثبت ضعفها ووهنها أو أن يُسلّم بصحة موقف خصومه .

ومما يلفت النظر أن ابن جني من القائلين بالتخصيص المعترفين به . وأكثر من ذلك أن صرّحَ بأن التخصيص مذهبُ البصريّينَ عامة فهو يقول : " اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرَّفَ أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل ". (٢) ويعلل ذلك بقوله : " وذلك أنها وان تقدمت علل الفقه فانها أو أكثرها انما تجري مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا " (٣) .

٢- العكس .

واذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم في كلّ موضع فانّ القياسَ المنطقيّ الذى يترتب على ذلك " أن يعدَمَ الحكمِ عند عدمِها " وذلك نحو عدم الرفع للفاعل لعدم استناد الفعل اليه لفظا أو تقديرا،وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظا أو تقديرا"(٤) . "ولا عجب في ذلك فانّ العكس من طباع العلة فان كل علة أخالت حكما أخالَ عدَمُها عدمَ الحكم" (٥) .

١- لمع الأدلة ص٦٢
٢- الخصائص ج ١ ص ١٤٤
٣- نفس المصدر والمكان .
٤- لمع الأدلة ص ٦٣-٦٤
٥- الغزالي : المنخول ص ٤١٢

وكما أخذ ابنُ الأنبـــاري بمبدأ الطرد في العلة دونَ التخصيص أخـذَ بمبـــدأ العكس مخـالفًا الذين لا يعتبرونه شرطـــًا ،

تعليـــل الحكـــم بعلتين .

وعلى نمط المسائل السابقة يعرض ابن الأنباري موقفين مختلفين للعلماء بهذا الخصوص فمنهم المانع ومنهم المجيز أما الفريقُ الأول فقد احتج " بأنّ هذه العلة مشبّهة بالعلـة العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها الّا بعلة واحدة فكذلك ما كانَ مشبّهابها" (١)

أما الفريق الثاني فقد احتجّ " بأنّ هذه العلة ليست موجبة وانما هي أمارة ودلالة على الحكم وكما يجوز أن يستدلَ على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدلَ عليه بأنواعٍ من العلل" (٢) .

ومثلوا على رأيهم بالتدليل على كون الفاعل تنزّلَ منزلةَ الجزء من الفعل بعشـــر علل أوردها ابن الأنباري على التوالـــي (٣) .

ويقف صاحبنا مع المانعين معترضا على المجيزين بأنّ العلة النحوية بعد الوضـع بمنزلة العلل العقلية فيجب أن تجريَ مجراها (٤) . وهو في هذا يخالف الامام الغزالي الذي يقول : " والمختار أن العلل قد تزدحم على الحكم الواحد" (٥) .

ولعـــل الخلاف بين الفريقين حول هذا الموضوع ناشيء عن التباين في فهم طبيعة العلة النحوية بين أن تكون موثرة موجـــدة أو أن تكون مجرد امارة كما سنوضح في حديثنا عن هذه المسألة بعد قليل (٦) .

١ــ لمع الأدلة ص٦٥
٢ــ نفس المصدر ص ٦٧
٣ــ نفس المصدر ص ٦٥ــ٦٧
٤ــ نفس المصدر ص ٦٨
٥ــ المنخـــول ص ٣١٣
٦ــ انظر ما كتبناه تحت عنوان " طبيعة العلـة النحوية" ص ١٨٦ وما بعدها من هـــذه الدراســـة .

ـ الاخـــالة ـ

ويقصد بها التناسب والانسجام بين الحكم والعلة لأنّ أحدهما يترتب على الآخر ، ولا يجوز أن يترتب حكم على علة دون أن يكون بينهما نوع من التناسب إلّا في القياس الشرعي حيث يجوز " للشارع أن يتحكمَ بنصب ما ليس بمخيل أمارة كما يتحكم باثبات الحكم ابتداء" (١) وقد تستبهم الإخالة في العلة النحوية ولكنها تظهر في العلة الشرعية أو الفقهية أكثر وضوحا وجلاء (٢) . وقد مثّلوا على هذه الاخالة أو المناسبة بتحريم الخمر وعلة التحريم هي الاسكار والمناسبة ظاهرة جلية بين التحريم الذي هو الحكم والاسكار الذي هو العلة . فانّ النظر في نفس المسكر وحكمه ووصفه يعلم منه كون الاسكار مناسبا لشرع التحريم صيانة للعقل الشريف عن الزوال (٣) . وهذا كله يسمى بالاخالة أيضا لأنه بالنظر اليه يخال اي يظن أنه علة (٤) .

وتعرف الاخالة عند الأصوليين بالمناسبة وتسمّى أيضا تخريج المناط (٥) . وقد تسمى في اصول الحنفية بالملاءمة (٦) ويعرفونها بأنها " موافقة الوصف أي العلة للحكم ، بأن يصح اضافة الحكم اليه ولا يكون نائبا عنه (٧) " وقد تطلق الإخالة على معنى أخصّ " هو تعيين العلة في الأصل بمجرد ابداء مناسبة بينهما وبين الحكم من ذات الأصل لا بنصّ ولا بغيره اى كون الوصف بحيث تتعين عليته" (٨) .

وقد سلكنا في تعريف الاخالة هذا المسلك الذي يتسم بسمتين

١ـ المنخول ص ٣٤٢

٢ـ ليس هذا الحكم عامّاً فمن العلل الشرعية ما لا يعرف له وجه كما ذكرنا هنا من جواز تحكم الشارع بنصب ما ليس بمخيل وكما سنذكر عن رأي ابن جني من أنّ وجوه الحكمة خفيّة في العلل الشرعية . والمقصود هو التعبير عن أن بعض الأمثلة الشرعية أكثر قدرة على ايضاح معنى الإخالة لا أكثر ولا أقل .

٣ـ التهانوى : كشاف اصطلاحات الفنون ج ٦ ص ١٣٦٩

٤ـ نفس المصدر والمكان .

٥ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٤٥٤

٦ـ نفس المصدر ج ٦ ص ١٣٦٧

٧ـ نفس المصدر والمكان .

٨ـ نفس المصدر ج ٦ ص ١٣٦٦

عما الاتساعَ والاعتمادُ على أُصول الفقـــه لسببيـــن :

١ــ لأنّ ابن الأنباري ضنّ علينا بتعريف وافٍ أو وصف كافٍ لهذا المصطلح فقد بدأ بالحديث عن الإخالة مباشرة دون تمهيدٍ أو توطئة عن موضوع حديثه . وكان من الجدير به ، والمصطلح يرفل في أثواب الجدة بَعْدُ ، أن يقدّمه الى قرائـــه تقديما مناسبًا، خاصة أن المصطلح نفسه يتسم ببعض الغموض والغرابة .

٢ــ لأن المصطلح منقول من اصول الفقه مقتبس منها ، ومن ثمّ فالاستعانة بهذه الأصول لتعريفـــه وتوضيحه وكشف ما يحيط به من ابهام عمل طبيعي .

وابن الأنباري كما ذكرنا لا يهتم بوصف الاخالة أو تعريفها بقدر ما يهتم بوجـــوب ابرازها أو عدم وجوبه ، فيقول في ذلك : اعلم أنّ العلماء اختلفوا في ذلك (الابراز) فذهب قوم الى أنّه لا يجب ابراز الاخالة ، وتمسّكوا في الدلالة على أنه لا يجـــــــب ابراز الاخالة بأن المستدل أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه الاتيان بوجه الشرط وهـــو الاخالة (١) . وبالاضافة الى هذا الفـــريق الذي لا يوجب ابراز الاخالة ثمة تعريف آخر يقول بوجوب ابرازها . وقد تمسّــك هذا الفريق في الدلالة على ذلك " بأن الدليل انما يكون دليلا اذا ارتبط به الحكم وتعلّق به وانما يكون متعلقا به اذا بان وجـــه الاخالة" (٢) .

أما صاحبنا فهو يؤيد الفريق الأول ويرد على احتجاج الفريق الثاني بقوله وهــذا ليس بصحيح (٣) . ذلك أنّ المطالبة بوجه الاخالة والمناسبة فبمنزلة ابانة عدالة الشهود فلا يجب ذلك على المدعي ولكن على الخصم أن يقدح في الشهـــود ، فكذلك ليس علـى المستدل ابراز الاخالة وانما على المعترض أن يقدح (٤) .

١ــ لمع الأدلة ص ٦٩
٢ــ لمع الأدلة ص ٧٠
٣ــ نفس المصدر والمكان .
٤ــ نفس المصدر والمكان .

في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الاخالة .

ويعنون به الوصف الذي لا يزيدُ فضلَ تمكين في العلة ولا تأثير في الحكم" سواء كان مطردا اى لازما لموصوفه ككون الخمر سائلة أو حمراء أم اتفاقيا اى عارضا غير لازم ككون القاتل أبيض أو أسود أو من جنس معيّن من الناس"(١) فانّ كل هذه الصفات ليس في ذكرها فائدة لكونها لا تزيد العلة فضل تمكين ولا الحكم فضل تأثير.
وقد تطرق ابن جني لهذا الموضوع فقال : " ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثّر في الحكم لكان ذلك منك خطلا ولغوًا " (٢) من القول . وقد مثل على ذلك بقوله : " الا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك : جاءني طلحةُ فقلتَ : ارتفع لاسناد الفعل اليه ولأنه مؤنث أو لأنه علم لم يكن ذكرك التأنيثَ والعلمية الا لغوا ولأنه مفتوح الطاء أو لأنه ساكن عين الفعل ونحو ذلك مما لا يؤثّر في الحال . فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم مما يعرى من ذلك فلا يكون له فيه حجم . وانما المراعى من ذلك كله كونه مسندًا الى الفعل" (٣) .

هذا رأى ابن جني . أما ابن الأنباري فهو قبل أن يدلي برأيه يبيّن مواقف العلماء ويعرض اختلافهم في الموضوع كعادته فيقول : "إعلم أنّ العلماء ذهبوا الى أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة على الاطلاق سواء كان ذلك لرفع نقض أو غيره بل هو حشو في العلة لا يجوز تعليق الحكم به" (٤) . ويمثل على ذلك بقوله : وذلك مثل أن تدل على ترك صرف حبلى فتقول : انما امتنع من الصرف لأنّ في آخره ألف التأنيث المقصورة فذكر المقصورة حشو لأنه لا أثر له في العلة (٥) .

وحجة هؤلاء أنّ مثل هذا الوصف " لا اخالة فيه ولا مناسبة واذا كان خاليا عن الاخالة والمناسبة لم يكن دليلا . واذا لم يكن دليلا لم يجز الحاقه بالعلة واذا الحقَ بها كان حشوا" (٦) .

١ــ علي حسب الله : اصول التشريع الاسلامي ص١٠٤
٢ــ الخصائص ج ١ ص١٩٦
٣ــ الخصائص ج ١ ص١٩٦
٤ــ لمع الأدلة ص ٧٢
٥ــ نفس المصدر والمكان .
٦ــ نفس المصدر والمكان .

أمـا المانعون فقالوا : "انها علة باطلة لأن العلة انما تراد للتعدية وهذه العلة لا تعدية فيها . واذا لم تكن متعدية فلا فائدة فيها لانها لا ضرورة لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها"(١) .

ويقف ابن الأنباري إلى جانب المجوزين فيقول : "لا نسلّم أنها انما تراد للتعدية فان العلة انما كانت علة لاخالتها ومناسبتها لا لتعديتها . ولا نسلم ايضا عدم فائدتها فانها تفيد الفرق بين المنصوص والذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه وتفيد أنه ممتنع رد غير المنصوص عليه . وتفيد أيضا أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة"(٢)

ـ شبه واشكالات ـ

يبدو أن ابن الأنباري قصّر في تحديد معاني مصطلحاته وألفاظه الاصولية وقد حمله على هذا التقصير التزامه بالايجاز الشديد في معالجة موضوعاته فقد كان يطفر طفرا من فصل الى فصل دون أن يعطي البحث حقه من الأناة والرويّة ولعل السبب في ذلك أنه كان يتوجه بكلامه هذا الى فقهاء متمرسين لا الى نحاة صلتهم بالفقه ضعيفة ومعرفتهم به قليلة . ممّا يدل على ذلك ما ذكره في مقدمة "الانصاف" من أن طلابه كانوا من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين وقد ورد ذلك في قوله : وبعد فان "جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين المشتغلين علي بعلم العربيه في المدرسة النظامية الخ (٣) . وهو يعني بالمتأدبين دارسي النحو . يؤكد لنا ذلك قوله في الكلام على أهمية علم النحو ، ولهذا المعنى سموه أدبا من قول العرب أَدَبَ يأدِبُ اذا دعا الى طعامه وبضية الى ذلك : فهذا العلم لمّا كان مدعوا اليه سمي "أدبا" (٤) . وكذلك ذكرنا في خلال حديثنا عن كتابه "نزهة الالباء" في طبقات الادباء (٥) أنه كان يعني الأدباء النحاة .

---

١ ـ لمع الادلة ص ٨٩
٢ ـ نفس المصدر والمكان
٣ ـ ج١ ص ٥٤
٤ ـ لمع الادلة ص ٥٤
٥ ـ انظر ص ١٠٨ من هذه الدراسة .

فالذي كان يحمله على الايجاز ويعفيه من الاسهاب في الشرح أنه كان يخاطب طلبة ليست مصطلحات هذا العلم جديدة عليهم ان كان العلم نفسه جديداً . فهم من الفقهاء الذين يطلبون النحو لأنه جزء من منهجهم المقرر . ولذلك فاصطلاحات النحو المقتبسة من الفقه لن تكون جديدة عليهم ولا غريبة .

وقد نتج عن معالجة ابن الأنباري لأصول النحو وللعلة بهذه الطريقة الموغلة في الايجاز بعض الشبه والإشكالات التي سببت عنتا لبعض دارسي هذا العلم ومتتبعيه ، وأوقعتهم في أخطاء جسيمة .

فمن ذلك صعوبة التمييز بين عدد من المصطلحات الأصولية وأهمها الطرد والتخصيص والتعدي والقصور فقد ظن بعضهم أن الطرد هو التعدي والتخصيص هو القصور وأن لا فرق بين كل قرين وقرينه منهما .

ونتيجة لهذا الظن الخاطئ نسب صاحب أصول التفكير النحوي الى ابن الأنباري رفضه للعلة القاصرة قائلا : " وكما رفض ابن الأنباري موقف هؤلاء النحاة حين اجازوا العلة القاصرة رفض موقفهم من عدم اشتراط العكس في العلة (١) .

وابن الأنباري لم يرفض العلة القاصرة فقد سبق أن ذكرنا أنه وقف مع مجوزيها ، ورد على منكريها وقدم على ذلك براهين قوية فمن ذلك قوله : " ولا نسلم أيضا عدم فائدتها فانها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه ، والذي لا يعرف معناه وتفيد أنه ممتنع رد غير المنصوص عليه ، وتفيد أيضا أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة"(٢) .

١ـ علي أبو المكارم ص ٢٠٦

٢ـ لمع الأدلة ص ٨٩ . ومن الجدير بالذكر أن صاحب أصول التفكير النحوي اعتمد على "لمع الأدلة" تحقيق الأفغاني ولم يعتمد على تحقيق عطية عامر اذن لاطلع على فصل عن " العلة القاصرة" لم يثبته الأفغاني . وقد ذكر عطية عامر بهذا الخصوص ما يلي : ذكر السيوطي هذا الفصل في الاقتراح ص ٥٣ وأكد أنه نقله عن الأنباري . وقد رأينا أن نورده كملحق في نهاية هذا الكتاب ـ(انظر ص ٨٩ حاشية رقم أ). وقد كان عدم اطلاعه على هذا الملحق سببا في تورطه فيما تورط فيه من أحكام خاطئة .

واذا كان الأمر كذلك فكيف نسب صاحب اصول التفكير النحوى الى ابن الأنبارى رأيا لم يأخذ به وقولا لم يقله ؟ ليس من جواب على ذلك الا أنه خلط بين التخصيص والقصور في العلة فابن الأنباري قد منع التخصيص ورد على معتقديه والقائلين به ردا طويلا خلص منه الى هذه النتيجة : " وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية" (١) .

والعجيب أن صاحب "اصول التفكير النحوي" قرأ رد ابن الأنبارى على القائلين بالتخصيص وعلق على ذلك قائلا : وقد رد ابن الأنباري هذا الاتجاه، وفند ما قدمه أصحابه من أدلة على جواز العلة القاصرة" (٢) .

فهو يصر على عدم التفريق بين العلة المخصوصة والعلة القاصرة مع أن الفرق كبير بينهما . ولو كانا شيئا واحدا لما رأينا ابن الأنباري يرفض الأولى ويتقبل الثانية .

هذا، ويجدر بنا ذكر موقف ابن جني بهذا الشأن لما له من قيمة في توضيح ما نحن عليه . قال في حديثه عن التخصيص في العلة : اعلم أن محصول مذهب أصحابنا - يعني البصريين - ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل (٣) . وأثبت في موضع آخر بابا في أن العلة اذا لم تتعد لم تصح . (٤) . فهو اذن يقبل التخصيص ويرفض القصور في العلة النحوية بخلاف ابن الأنباري .

وبناء على ذلك لا يمكن أن يكون الطرد مساويا للتعدي والتخصيص مساويا للقصور في الدلالة . فالطرد هو ترتب الحكم على الوصف أى العلة بأن يوجد الحكم في جميع صور الوصف (٥) . وهذا يعني التعميم أى عدم تخلف الحكم . فاذا تخلف الحكم اختلف العلماء عندئذ فمنهم من قال بأن تخلف الحكم دلالة على عدم وجود العلة، ومنهم من قال بتخصيص تلك العلة اى إعمالها في موضع دون آخر . والتخصيص في عرف الأصوليين يطلق على معان منها قصر العام على بعض مسمياته (٦) وهو في عرف النحاة تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات (٧) .

١- لمع الأدلة ص ٦٣
٢- علي أبو المكارم ص ٢٠٦
٣- الخصائص ج ١ ص ١٤٤
٤- نفس المصدر ج ١ ص ١٦٩
٥- الكشاف ج ٢ ص ٣٦٦
٦- الكشاف ج ٢ ص ٣٢٩
٧- نفس المصدر ج ٢ ص ٣٢٨

فالطرد أن تؤثر العلة في كل موضع تكون فيه والتخصيص ألا يؤثر في بعض المواضع أى أن يتخلف الحكم عنها . فاطراد تأثيرها يسمى تعميما وتخلفه تخصيصا . هذا عند القائلين بالتخصيص . أما مانعوا التخصيص فلا يقولون بوجودها (العلة) مع المانع لأنّ عدمه شرطها (١) .

ويتضح من ذلك كله أن التخصيص لا يتضمن المواضع التي لم تؤثر فيها العلة كما ظنّ بعضهم ، وهذا مكمن الخطأ ، بل المواضع التي أثرت فيها وكذا ما بين الطرد والتخصيص من فرق أن تأثير العلة في الأول مطرد وتأثيرها في الثاني يتخلف .

هذه دلالات الطرد والتخصيص فما هي دلالات التعدى والقصور ؟ قال صاحب الكشاف في حديثه عن العلة : وهي اما متعدية وهي التي تتعدى الأصل فتوجد في غيره وتسمى موثرة أيضا لأنها وصف ظهر أثرها في جنس الحكم المعلل (٢) ، واما قاصرة وهي بخلافها اي التي لا تتعدى الأصل (٣) . وجاء في المستصفى " المراد بالتعدية ما يوجد هو أو جنسه في غير الأصل وبالقاصرة ما لا يوجد هو ولا جنسه فيه بل يختص بالأصل (٤) .

فالقصد من الحديث عن الطرد والتخصيص هو اظهار مدى التلازم بين الحكم والعلة وترتب أحدهما على الآخر . وهذا بخلاف الحديث عن التعدى والقصور اذ يقصد منه جرّ امكانية الاستفادة من نص معين وذلك بالقياس عليه اذا كانت علته متعدية والتوقف عن ذلك اذا كانت العلة قاصرة . وثمة فرق آخر بين الطرد والتخصيص من جهة والتعدي والقصور من جهة أخرى . ففي الطرف الأول الطرد هو الأصل والأساس والتخصيص فرع عليه . وفي الطرف الثاني القصور

١- الغزالي : المستصفى ج ٢ ص ٣٤٥
٢- التهانوي ج ٤ ص ١٠٣٦
٣- نفس المصدر والمكان .
٤- حاشية المستصفى ج ٢ ص ٢٧٧

هـو الأصـل والأساس والتعدي فرع عليه. قال صاحب المستصفى: " ينظـر الناظر في استنباط العلة واقامة الدليل على صحتها بالايماء أو بالمناسبة أو تضمن المصلحة المبهمة، ثم بعد ذلك ينظر، فان كانت أعم في النص عدى حكمها والا اقتصر فالتعدية فرع الصحة فكيف يكون ما يتبع الشيء مصححًا له" (١) ؟ ونحن في الطرد والتخصيص ننتقل من الكثير الى القليل وفي القصور والتعدي ننتقل من القليل الى الكثير والتخصيص من ناحية أخرى تقليص للطرد كما أن التعدي مـط للقصور وتوسيـع لنطاقـه.

هذا من ناحية عامة وأما فيما يتعلق بموقف ابن الأنباري فقد أنكر التخصيص لأنه لا يعتقد تخلف الحكم عن علته والعلة النحوية في رأيه كالعلة العقلية موجبة (٢) من جهـة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص من جهـة أخرى (٣). فاذا رأيناهـا موجودة ولا حكم معها لـم يغلـب على الظن كونهـا علة (٤).

ولكنه بخلاف ذلك يقبل العلة القاصرة لأنها تستوفي شروط العلة ألا وهي التأثير والإخالة وثبوت الحكم. وعلى هذا يتضح لنا أن مقياس ابن الأنباري في القبـول والرفض هو تمسكه بتلازم العلة والمعلول وعدم وجود أحدهما منفصلا عن الآخـر.

ـ الاعتراض علـى العلـة ـ

عقد ابن الأنباري في جدل الأعراب فصلا كاملا حول الاعتراض على الاستـدلال بالقياس. وقد أورد في ذلك سبعة أوجه الأول منها يمس القياس بصفة عامة والبقيـة تمس العلة وحدها دون غيرها وهـذه الأوجه هي التاليـة:

١ـ فسـاد الاعتبـار (٥)

١ـ الغزالي ج ٢ ص ٣٤٥
٢ـ لمع الأدلة ص ٦٣
٣ـ نفس المصدر ص ٦١
٤ـ جدل الاعراب ص ٦٢
٥ـ هو أن يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب (جدل الأعراب ص٥٤ ـ ٥٥)

٢ــ فساد الوضع(١)
٣ــ القول بالموجب(٢)
٤ــ المنع للعلة(٣)
٥ــ المطالبة بتصحيح العلة (٤)
٦ــ النقــــض(٥)
٧ــ المعـــــارضــة(٦)

وصفوة القول في هذه الأوجه السّبعة أنّها تمسّ جوهر العلة وتقدح في صحتهـــا فتسقطها وتمنع عملها . فعلى مورد العلة أن يكون حذرا فيجرد علته من هذه المآخــــذ ، ويجنبها هذه الاعتراضات حتى تكون صحيحة مقبولــة .

١ــ هو أن يعلق على العلة ضدّ المقتضى (جدل الاعراب ص ٥٥ــ٥٦)
٢ــ هو أن يُسلّمَ للمستـــــدل ما اتخذه موجبا للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف (جدل الاعراب ص ٥٧)
٣ــ هو أن يورد البصري علـــة معينة في تعليل بعض الأحكام فيمنعها الكوفي لأنه لا يقـــول بها أصــــلا . (نفس المصدر ص ٥٨) .
٤ــ هي طلب البرهان على صحة العلة . والجواب أن يـدل على ذلك بشيئين : التأثير وشهادة الأصـــــول . (انظر لمع الأدلة ص ٥٥ وجدل الاعراب ص ٥٩) .
٥ــ هو وجـــــود العلة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة (جدل الاعراب ص ٦٠ ــ ٦٢) .
٦ــ هي أن يعارض بعلة مبتدأة (أنظر جدل الاعراب ص ٦٢) .

ـ طبيعـــة العلة النحـويـة ـ

ليس في كتب النحاة عن العلة ما يفيد أنهم متفقون على طبيعة تلك العلة وهل هي أشبه بالعلة العقلية أم بالشرعية وهل هي موجبة أم مجوزة. وقد حفزنا للتفكير في هذا الموضوع ما كان يرد في حديث ابن الأنباري عن العلة ومجادلاته مع مخالفيه في الرأي من ذكر للعلة العقلية وتشبيه للعلة النحوية بها.

وقد فكر ابن جنّي مليّا بهذا الموضوع وأدلى بدلوه فيه فقارن بين العلل النحوية والعلل الفقهية والكلامية. فقد تكشف له أن علل النحويين أقرب الى علل المتكلمين منها الى علل المتفقهين. ويعلل ذلك بأنّ النحويين انما يحيلون على الحسّ ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه وذلك أنها إنما هي أعلام وامارات لوقوع الأحكام.

وهو يعني بذلك أن المناسبة قويّة بين العلة النحوية والحكم الناتج عنها، في حين أنّ هذه المناسبة ضعيفة في العلة الفقهية" ذلك أنّ وجوه الحكمة فيها غير بادية الصفحة لنا " (١) ثم يستمر في كلامه موضحا وممثلا فيقول: ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك انما يرجع في وجوبه الى ورود الأمر بعمله. ولا نعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد (٢).
ويؤكد رأي ابن جنّي في ضعف مناسبة العلة الفقهية قول الغزالي: " نعم للشارع أن يتحكم بنصب ما ليس بمخيل امارة كما يتحكم باثبات الحكم ابتداء" (٣).
ويعود ابن جني لتأكيد الرأي نفسه في مكان آخر فيقول: فجميع علل النحو اذن مواطئة للطباع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد"(٤).

ومع أن ابن جني كان واضحا في وصف طبيعة العلة النحوية وتحديد صلتها بكل من العلة الفقهية والكلامية، فهو يضيف الى قوله هذا فضل بيان وتوضيح من قبيل الاحتياط والاحتراس فيقول: إنا لسنا ندّعي أن علل أهل العربية في سمت العلل

١ـ الخصائص ج ١ ص ٤٨
٢ـ نفس المصدر والمكان.
٣ـ المنخول ص ٣٤٢
٤ـ الخصائص ج ١ ص ٥٣

الكلامية البتة بل ندّعي أنها أقرب اليها من العلل الفقهية (١) . ويقول أيضـــا في موضع آخر وفي نفس المعنى : وأعلم أن ـ مع ما شرحناه وعنينا به مـــن ترجيـح علل النحو على علل الفقه والحاقها بعلل الكلام لا ندّعي أنها تبلغ قدر علل المتكلميـــن ولا عليها براهين المهندسين " (٢) . وبعد أن يتحدث عن التخصيص في العلـــة النحويين أن من تلك العلل ما هو موجب ومنها ما هو مجـــوّز يقول : " وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها ألا ترى أن اجتماع السواد والبيـــاض في محل واحد ممتنع لا مستكره وكون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة فاســـد لا طريق الى ظهـــوره " (٣) .

ويخلص ابن جني من ذلك كله بحقيقة هامة هي تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين وان تقدمت علل المتفقهين (٤) .

هذا مجمل رأي ابن جني في طبيعة العلة النحوية رأينا أن نورده قبل النفاذ الى دراسة رأي ابن الأنباري في الموضوع لسببين :

١ ـ الرغبة في تقديم توطئة تكون بمنزلة ايضاح لطبيعة الموضوع الذي نعالجه .
٢ ـ كشف ما خلفتـــه ايجـاز ابن الانباري الشديـــد من ابهـــام وما سببه من لبس .

ويجدر بنا قبل أن نتطرق الى موقف صاحبنا عن طبيعة العلة النحوية أن نذكـــر الملاحظتين التاليتين :

( ) أنّ ما يسميه ابن جني بالعلل الكلامية يسميـــه ابن الأنبـاري بالعلـــل العقلية " وهي في اصطلاح الحكماء ما يحتاج اليه الشيء اما في ماهيتـــه كالمادة والصورة أو في وجوده كالغاية والفاعل والموضوع وذلك الشـــيء المحتاج يسمى معلولا (٥) .

---

١ ـ نفس المصدر السابق ج ١ ص ٥٣ .
٢ ـ نفس المصدر ج ١ ص ٨٧ ـ ٨٨
٣ ـ نفس المصدر ج ١ ص ١٤٥
٤ ـ نفس المصدر والمكان .
٥ ـ الكشاف للتهانوي ج ٤ ص ١٠٣٨ وانظر أصول النحو العربي ص ١٣١

٢) ان ما يسميه ابن جني العلل الفقهية يسميه غيره العلل الشرعيــة وهي تختلف عن العلل العقلية في أنها " كلها معرّفات وامارات لأنها ليست في الحقيقة موئثرة بل الموئثر هو الله تعالى " (١) .

هذه بعض اللمحات عن طبيعة العلة النحوية فما هو موقف ابن الأنبــاري عــن ذلك كلّــه ؟

ان ابن الأنبــاري مقل وضنين في بسط رأيه والتعبير عنه فهو لا يشبــع القول ولا يتوسع في الكلام ويكتفي باللمحات عن الافاضة والشرح ولعلّ ظروفه التدريسية كانــت تفرض عليه ذلك . فلا عجب أن نراه يمرّ بطبيعة العلة النحوية مسّا رفيقــا ويمرّ بهــا طفرا دون إفاضة أو استقصــاء .

وهو يتطرق الى هذه المسألة في مواضع مختلفة من كتاب لمع الأدلة كالخــلاف حول اشتراط الطرد في العلة (٢) واشتراط العكس فيها (٣) وتعليل الحكم بعلتيــن فصاعدا (٤) ويسوق في ذلك كله نصوصا تعبّر عن وجهة نظر كلّ من الطرفين المختلفين دون أن يتخلى عن ابداء رأيه في القضيّــة برفق وكياسة .

وتتضمن تلك النصوص بعض الأضواء واللمحات عن العلة النحوية ، فهي تعــرض وجهات نظر مختلفة متضاربة في الموضوع ، ناتجة عن الاختلاف في فهم طبيعــة هــذه العلــة .

فالذين تمسكوا بالطرد والعكس وعدم ازدواج العلل أو تعددهــا في المكان الواحد انطلقوا من الحاقهم العلة النحوية بالعلة العقلية من حيث أنها موجبة التأثير . ومعنى الايجاب ترتب الحكم عليها وجودا وعدمــا .

أما الذين لم يشترطوا الطرد والعكس والعلة الواحدة في الحكم الواحــــد فقد انطلقوا من الحاقهم العلة النحوية بالعلة الشرعيــة .

١ــ الكشاف ج ٤ ص ١٠٢٨
٢ــ لمع الأدلة ص ٦٠
٣ــ نفس المصدر ص ٦٣
٤ــ نفس المصدر ص ٦٥

أمّا ابن الأنباري فقد كان من الفريق الأول يؤيد آراءهم ويردّ آراء خصومهم معتمداً في ذلك على أنّ العلة النحوية ملحقة بالعلة العقلية وأن هذه العلة موجبة التأثير فكذلك تلك (١) .

وعلى الرغم من أنّه كان فقيهًا فهو لم يقتنع بالحاق العلة النحوية بالعلة الفقهية ولم يرَ وجه مشابهة أو مناسبة بين العلتين شأنه في ذلك شأن ابن جني الذي نصّ في مواضع متعددة على أنّ علل النحويين أقرب الى علل المتكلمين منها الى علل الفقهاء كما بيّنا آنفا .

ومن الجدير بالملاحظة أن صاحبنا لم يذكر العلة الشرعية نصا كما ذكر العلة العقلية ولكنه أشار اليها دون أن يسميها وقد جاء ذلك في قوله على لسان القائلين بالتخصيص : لأنّ العلة العقلية موجبة للحكم وهذه امارة عليه فلا يقاس أحدهما بالآخر (٢) . وكذلك في قوله على لسان القائلين بجواز التعليل بعلتين فصاعدا ان هذه العلة ليست موجبة وانما هي أمارة ودلالة على الحكم (٣) .

ففي هذين النصين مقارنة أو مقابلة بين العلة العقلية والعلة الشرعية . أما العقلية فمذكورة نصًا وأما الشرعية فقد اشير إليها بكونها أمارة ودلالة . وهي عادةً تعرّف بأنها كذلك . وهذه بعض الدلائل :

١) قال ابن جنّي : وليس كذلك علل الفقه ــ العلل الشرعية ــ وذلك أنها انما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام (٤) .

٢) قال صاحب الكشاف العللُ الشرعية كلها معرِّفاتٌ وأمارات لأنها ليست في الحقيقة مؤثرة بل المؤثر هو الله تعالى (٥)

١ــ قال في ذلك : وانما وجب أن يكون الطرد شرطا في العلة هاهنا لأنّ العلة النحوية كالعلة العقلية ولا خلاف أنّ العلة العقلية لا تكون الا مطردة ولا يجوز ان يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية . (لمع الأدلة ص ٦٠ ــ ٦١) .

وقال في موضع آخر : العلة النحوية وان لم تكن موجبة للحكم بذاتها الا انها لمّا وضعت موجبة كما أنّ العلة العقلية موجبة أجريت مجراها وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية (لمع الأدلة ص ٦٣) .

٢ــ لمع الأدلة ص ٦٢

٣ــ نفس المصدر ص ٦٧

٤ ــ الخصائص ج ١ ص ٤٨

٥ــ التهانوي ج ٤ ص ١٠٢٦

٣) وقال في موضع آخر : "وتخلف الحكم عن العلة جائز في العلل الشرعية لأنها أمارات وليس موجبة بنفسها (١) ."

فالخلاف هنا اذن خلاف بين اتجاهين ثقافيين كانا يهيمنان على البيئة العلمية آنئذ هما الاتجاه المتأثر بالفقه الإسلامي والاتجاه المتأثر بالمنطق والفلسفة. ويبدو أن صاحبنا كان في هذا الموضوع بالذات من المتأثرين بالاتجاه الثاني . ولا عجب في ذلك فهو وان كان فقيها متعمقا في موضوعه ، فقد نص مترجموه على أنه كانت له مشاركة في علم الكلام أيضا وذكروا من مؤلفاته في هذا الموضوع " الداعي الى الاسلام في علم الكلام" (٢) . وعلم الكلام كما نعلم يعتمد كليا على الفلسفة والمنطق ويستخدم العلة العقلية لتعليل أحكامه والتدليل عليها (٣) .

فابن الأنباري يلحق العلة النحوية بالعلة العقلية ولكنه يقرن هذا الالحاق ببعض التحفظات فيقول : " ان عنيتم أنها ليست موجبة كالعلل العقلية كالتحرك لا يعلل الا بالحركة والعالمية لا تعلل الا بالعلم فمسلم وان عنيتم أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فلا نسلم فانها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية **فينبغي** أن تجري مجراها (٤) .

١- التهاوني ج ٤ ص ١٠٣٧ — ١٠٣٨
٢- انظر ص (٩٥) من هذه الدراسة.
٣- من الملاحظ أن الحديث عن تأثر النحو بالمنطق أو الفلسفة أو علم الكلام قد يبدو مضللا . ذلك أن الحدود الفاصلة بين تلك العلوم ليست بارزة . ومما يزيد القضية تعقيدا عدم محاولة الدارسين تلمس تلك الحدود أو ايضاح مفهومهم لكل من تلك المصطلحات عند حديثهم عن تأثر النحو بها أو ببعضها وإني لاعترف أنه ليس من السهل الخروج برأي واضح في موضوع تأثر العلة النحوية بغيرها من العلوم العقلية ولا تحديد اكثر تلك العلوم تأثرا فيها ولا رسم الخطوط الفاصلة ما بين علم منها وآخر . ولو رحنا نتتبع أقوال العلماء في ذلك لاعنانا الجهد وتملكنا الاعياء . ولذلك كله ليس لنا الا التعامل مع هذه المصطلحات على أنها الفاظ مترادفة فهي في النهاية من واد واحد . وصلات القرابة بينهما ليست بحاجة الى تأكيد .
٤- لمع الأدلة ص ٦٨

وكأنه في هذا يوافق ابن جني فيما توصل اليه حيث يقول : انّا لسنا ندّعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندّعي أنها أقرب اليها من العلل الفقهيـــة (١) .

ولعلّ ما حـــدا بابن الأنبـــاري الى اتخـــاذ هـــذا الموقف، ما لحظه من أنّ العلة العقلية تنفرد بميزة هامة لا تكاد توجد في أي من العلل الأخرى النحويـة والفقهية وهي ميزة الايجـاد (٢) . ونعني بها انبثاق شيء عن شيء آخر انبثاقـــا حقيقيا واقعا كالتحرك عن الحركة والعالميـة عن العلم.

— بين العلة النحوية والدليل العقلـــي —

كما قارن ابن الأنبـــاري بين العلة النحويّة والعلة العقلية قارن كذلك في نصين متتابعين بينهما وبين الدليل العقلي . وقبل أن نتحدث عن هذه المقارنة ،نرى أولا اثبات النصين وهما التاليـان :

١) قال على لسان القائلين بأن العكس ليس شرطًا في العلة النحوية : " إنّ هذه العلة مشبّهة بالدليل العقلي والدليل العقلي يدلّ وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم. فانّ وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه" (٣) .

٢) قال في معرض الرد على هؤلاء ومحاولة نقض حججهم : " وهذا ليس بصحيح وذلك لأنّ الدليل لو تصور عدمه لعُدِم المدلول . فان مدلول العالـــم العلمُ بالصانع والعلمُ بالصانع نتيجة وجود العالَم. والعالَم لن يتصـــوّر خروجه عن أن يكون موجودا في الوقت الذي كانَ موجودا فيه.ولو تصوّر عدمه لعُدِم المدلول وهو العلم بالصانع. واذا كان ذلك شرطـــا في الدليـــل العقلي فكذلك هنا" (٤) .

١ــ الخصائص ج ١ ص ٥٣
٢ــ الكشاف للتهانوي ج ٤ ص ١٠٣٦
٣ــ لمع الأدلة ص ٦٥
٤ــ نفس المصدر ص ٦٣

في هذين النصّين قضية جديدة تعرّض لها ابن الأنباري واتخذ منها موقفا معينا . وهذه القضية ناتجة كذلك عن اختلاف وجهات النظار في تحديد طبيعة العلة النحوية وهل هي ملحقة بالعلة الشرعية أم بالعلة العقلية أم بالدليل العقلي .

فهذا فريق من العلماء لا يتفق مع ابن الأنباري في القول بالعكس في العلة . وهو كما عرفه ابن الأنباري نفسه أن يعدم الحكم عند عدم العلة (١) ، أو كما عرفه صاحب الكشاف : كلما انتفت العلة انتفى الحكم (٢) وقد أراد هؤلاء أن يؤيدوا وجهة نظرهم هذه فشبهوا العلة النحوية بالدليل العقلي اعتمادا على أنّ الدليل العقلي يدّل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدمه (٣) . ولذلك رأينا صاحبنا ينبرى لهم ويحاول تفنيد رأيهم .

ومن المؤكد أنّ هؤلاء يقصدون بالدليل العقلي شيئا غير العلة العقلية ، لأنه من المعروف أن العلة العقلية يدل وجودها على وجود الحكم ويدلّ عدمها على عدمه . أما الدليل فهو عند الفقهاء ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري ، وعند الأصوليين ما يمكن التوصل به الى العلم بمطلوب خبري (٤) والعلم بمعنى اليقين على اصطلاح المتكلمين والأصوليين (٥) . فالفرق بين التعريف الأول والثاني أنّ الثاني يفيد القطع . أما الأول فيفيد الظن .

والدليل عند المتكلمين ، إمّا عقلي بجميع مقدماته قريبة أو بعيدة أو نقلي بجميعها أو مركب منها . والأول هو الدليل العقلي المخصوص الذي لا يتوقف على السمع أصلا (٦) .

والفرق بين العلة العقلية والدليل العقلي أنّ العلاقة بين العلة والمعلول هي علاقة تأثر وتأثير أما العلاقة بين الدليل والمدلول فهي علاقة استنتاج واستنباط . والدلالة في العلة موجبة ولكنها في الدليل غير موجبة اذ قد يكون الدليل قطعيا وقد يكون ظنيا .

١ــ لمع الأدلة ص ٦٣
٢ــ التهانوي : الكشاف ج ٤ ص ٩٠٥
٣ــ لمع الأدلة ص ٦٥
٤ــ التهانوي : الكشاف ج ٢ ص ٣٩٣
٥ــ نفس المصدر والمكان .
٦ــ الكشاف ج ٢ ص ٣٩٧

وابن الانباري يخالف هؤلاء في أنه ليس من شرط انعدام الدليل انعدام المدلول بقوله لو تصور عدمه لعدم المدلول. وهو يستعين في الرد عليهم بالأقيسة المنطقية والحجج الكلامية مشددا على رأيه الذى سار عليه خلال رحلته الطويلة في موضوع العلة من أن العلة النحوية كالعلة العقلية موجبة التأثير قطعية الدلالة.

٢- في التعليل

لقد بذل ابن الأنباري جهودا في التعليل كما بذل جهودا في العلة. وأوغل في ذلك حتى بلغ حد الاستحالة بل الخيال. فكان عنده لكل ظاهرة علة، ولكل حكم سبب، وهو يعرض التعليلات عرض العارف الخبير المطلع على بواطن الأمور. فلا يتوقف عن تفسير ظاهرة ولا يعجز عن تعليل حكم. وكأن اللغة ألقت اليه عنانها وعرفته أسرارها وخفاياها. وقبل الخوض في موضوع تلك التعليلات يجدر بنا ابداء الملاحظات التالية :

١- أنه في حين أعلن ابن الأنباري عن ابتداعه وابتكاره فيما كتبه عن العلة كجزء من أصول النحو لم يجهر بهذه الدعوى فيما يخص التعليل. ولعل السبب في ذلك كثرة من سبقوه في خوض هذا الموضوع أو على الأقل اشتهار بعض المؤلفات فيه.

٢- ليس ثمة صلة بين ما كتبه في العلة وما كتبه في التعليل وكأنهما موضوعان مختلفان منفصلان. وكان من الواجب أن يوجد هذه الصلة وينميها ويحرص عليها حتى يكون تعليله تطبيقا لما كتبه في العلة وصورة عنه لا شيئا آخر مختلفا عنه بل لا يمت اليه لا نصا ولا ايماء.

٣- أنه في حديثه عن العلة كتب عن العلة القياسية فقط ولكنه في التعليل استخدم كل أنواع العلة من تعليمية وقياسية وجدلية وضروب أخرى فرعية متعددة دون أن يتعرض أسمائها أو يتعرض لها بوصف أو تعريف كما سنوضح بعد قليل

٤- وفوق ذلك كله فهو لا يشير في أى من الكتابين " لمع الأدلة " و" اسرار العربية " الى الكتاب الآخر مما يدل على أنه كتبهما في زمنين متباعدين أو أنه لم يكن يجد هذه الصلة بين ما كتبه في العلة وما كتبه في التعليل. وهذا عنصر ضعف لا قوة على كل حال.

واذا كان صاحبنا قد أخفق في ايجاد الصلة واقامة العلاقة بين هذين الفنين المتجانسين فلأنه كان يرى التعليل فنا نحويا أصيلاً في حين كان يرى العلة فنا فقهيا دخيلا . وكان من الأحجى به والأنسب له أن يجعل التعليل صورة للعلة وتطبيقا لها وتعاملا بها . ولكن يبدو أنّ الرجل كان على عجلة من أمره . لم تترك له الأعمال المتراكمة والواجبات الكثيرة متسعا من الوقت للتأمل والاعتبار فكان كطه حسين لا يفكر في ما قال أمس ولا يكاد يفكر في ما سيقول غدا (١) .

ــ تعليقات ــ

أول ما يبدو لنا بهذا الصدد أنّ صاحبنا لم يحاول أن يستفيد من المصطلحات والتسميات التي وضعها من سبقوه لأنواع العلة وتفريعاتها . وهي ظاهرة لا ينفرد بها ابن الأنباري وحده بل يشاركه فيها غيره من المتصدين لموضوع العلة . فكان كلّ من هؤلاء يقحم الموضوع وكأنّ أحدًا لم يقل فيه شيئا قبله ، فيروح يبتدع ما يراه مناسبا من المصطلحات دون النظر في مصطلحات الآخرين أو محاولة الاستفادة منها أو الاشارة اليها على الأقل . (٢)

وابن الأنباري كغيره ممن كتبوا في العلة لا يبدو أنه استفاد في هذه المسألة بالذات ــ المصطلحات والتسميات ــ من تجارب الآخرين . غير أنه يختلف عن هؤلاء في أنه لم يحاول أن يقترح مصطلحا أو يضع تسمية .

ولا نريد أن نلتمس له العذر على هذا في أنه لم يطلع على آثار السابقين .

١ــ من حديث الشعر والنثر ــ المقدمة ص ٣ــ٥

٢ــ من دلائل هذه الفوضى في مصطلحات العلة أن العلة التعليمية عند الزجاجي يقابلها العلة عند ابن السّراج والعلة الأولى عند ابن مضاء وعلة السّماع عند السّيوطي . وكذلك العلة القياسية والجدلية هما ما يطلق عليه "علة العلة" عند ابن السراج والشرح والتفسير والتتميم عند ابن جنّي والعلل الثواني والثوالث عند ابن مضاء (انظر في أصول النحو واللغة لفؤاد ترزي ص ١٢٦ــ ١٢٧ والشاهد وأصول النحو لخديجة الحديثي ص ٣٢٥)

فكلّ الدلائل تشير — كما سنثبت فيما بعد — أنه قرأ ما كتبه الزجاجي في العلة واستفاد منه وان كان لم يستفد لسبب أو لآخر من مصطلحاته أو تسمياته فيهـــا .

ويتضح مما سبق أننا لن نقع خلال جولتنا في تعليلات ابن الأنباري على مصطلحات محددة أو تسميات موحدة لما كان ينكشف له منها في موضوعات النحو المختلفة . وان كنا سنعثر — برغم ذلك — في هذه التعليلات على مختلف الأنواع التي أشار اليها العلماء دون أن تكون مقترنة بأسماء محددة .

فمن تلك الأنواع العلل الرئيسة الثلاث التي أوردها الزجاجي (١) وهي :
التعليمية : وهي علة ظاهرة قريبة المنال قلما يحرص المشتغلون بهذا الفن على تسميتها أو تعيينها . وذلك لأنها ليست موضع اختلاف بين النحاة بل ليست موضع التباس حتـــى تحتاج الى كشف وتبيين . فالفاعل لا يكون الا مرفوعا والمفعول لا يكون الا منصـــوبـــا والمضاف اليه لا يكون الا مجرورا وهكـــذا دواليك ولذلك لا نجد ابن الأنباري يتعـــرض لها الّا في مواضع قليلة . فمن ذلك قوله في تعريف الفاعل : هو اسم ذكرته بعد فعـــل وأسندت ذلك الفعل اليه ، نحو قام زيد وذهب عمرو (٢) . فهذا يشبه قول الزجـــاجي في تعليل رفع الفاعل : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعـــه (٣) ..

العلة الجدلية : وتتصل العلة الجدلية بالعلة التعليمية اتصالا وثيقا . ذلك أنـــك اذا تجاوزت العلة التعليمية في الاستفسار والبحث عن الأسباب فقد نفذت الى العلـــة الجدلية . ويظهر لنا ذلك من تتبع كلام ابن الأنبـــاري في الحديث عن الفاعـــل . قـــال بعد تعريفه السابق له : فان قيل : فلم كان إعرابه الرفع؟ قيل : فرقاً بينه وبين المفعول . فان قيل : فهـلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لخمسة أوجه الخ .... (٤) .

وهذا الضرب من العلة النحوية كثير في "أسرار العربية" لا يمكن الاحاطة به . فصاحبنا يكثر من افتراض الاسئلة والاجابة عليها . فيظل ينتقل من سؤال الى آخر في باب التثنية والجمع . قال : فان قال قائل : ما التثنية ؟ فان قيل : ما الجمـــع؟ فان قيـــــل :

١— سبق أن أوردنا تعريف الزجاجي لهذه العلل انظـــر ص (١٦٤) من هذه الرسالة (الحاشية رقم (١))
٢— أسرار العربية ص ٧٧
٣— الايضاح ص ٦٤
٤— أسرار العربية ص ٧٧

فلم كان اعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟ فان قيل : فلم خصوا التثنية في حال الرفع بألالف والجمع السالم بالواو وأشركوا بينهما في الجر والنصب؟ وهل النصب محمول على الجر أو الجر محمول على النصب؟ ولم حمل النصب على الجر دون الرفع؟ وما حرف الاعراب في التثنية والجمع؟ ولم فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع؟ ولم ادخلت النون في التثنية والجمع؟ وما الحاجة الى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما ؟ وهلا عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلا ؟ فالاجابة عن هذه الاسئلة كلّها تقع في نطاق العلة الجدلية النظرية (١) .

العلة القياسية : وهي العلة التي يكون فيها القياس سببا في حمل كلام على آخر أو الحاق بناء بآخر لمشابهة بينهما . وقد ذكر ابن الأنباري من ذلك حمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع قال : فان قيل : فلم كان مالم يسمّ فاعله مرفوعا ؟ قيل لأنهم لماحذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتفع باسناد الفعل اليه كما كان يرتفع الفاعل (٢) . ومن ذلك حمله " ما " الحجازية على " ليس" ووجه الشبه بينهما من وجهين أحدهما : أنّ " ما" تنفي الحال كما أنّ ليس تنفي الحال . والوجه الثاني أن " ما " تدخل على المبتدأ والخبر كما أنّ " ليس" تدخل على المبتدأ والخبر (٣) .

والعلل القياسية كثيرة في أسرار العربية . وقد نمر بأمثلة منها عند تعرضنا لعلة التشبيه وعلة النظير وعلة النقيض .

بالاضافة الى هذه العلل الرئيسة الثلاث نجد عند ابن الأنباري طائفة من العلل أو التعليلات الفرعية المتنوعة والتي يمكن أن نرد كل فئة منها الى أحد الموضوعات التالية :

١ــ علم الأصوات : وتدور التعليلات في هذا المجال حول بناء الكلمة وما يجب أن تكون عليه حروفها من تناسق وبعد عن الاستكراه والاستثقال والتنافر . وفي سبيل خدمة هذا الهدف قد تجرى عليها بعض التغييرات

١ــ أنظر ص ٤٧ وما بعدها .
٢ــ أسرار العربية ص ٨٨
٣ــ نفس المصدر ص ١٤٣

من ادغام أو اعلال أو حذف وصولا بها الى أحسن مستوى من الدقة والاتقان. ويقع تحت هذا البند التعليلات التالية :

أ) علة استثقال : علل بها حذف الياء من الاسم المنقوص في حالة التنكير في نحو قاضٍ فقال : استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكنا فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين (١) . وعدم السماح بالتقاء الساكنين هو أيضا ضرب من الاستثقال وان كان غير ممتنع أصلا .

ب) علة استخفاف : وهي تقابل العلة السابقة . واذا كان الاستثقال يسوغ الحذف فالاستخفاف يسوغ الإظهار . وقد علل بها ظهور الفتحة على " يغزو " و " يرمي " وقالوا : انما فتحوا الواو والياء في " يغزو " و "يرمي " في النصب لخفة الفتحة (٢) . ومن المعروف أن الضمة لا تظهر على هذين الحرفين في حالة الرفع للاستثقال .

جـ) علة معادلة : علل بها قلب الهمزة في جمع صحراء على صحراوات . قال: لأنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو " أقتت " و " أجوه " أبدلت الهمزة ههنا واوا من باب التقاص والتعويض (٣) .

د) علة دلالة على الأصل : وهي تختلف عن علة الأصل في أن هذه تفسير لتغيير يقع في الكلمة أما تلك فهي تسويغ لواقع ثابت . وقد علل بها كسر همزة " اسم " فقال : وكسرت الهمزة في " اسم " لمحا لكسرة سينه في " سِمْو " لأنه الأصل (٤) .

٢ــ القياس : ويقصد به حمل بناء على بناء أو الحاق صيغة بأخرى لما بين الطرفين من تشابه . وقد يحمل الشيء على نظيره كما يحمل على نقيضه . وبيان ذلك في التعليلات التالية :

١ــ أسرار العربية ص ٣٧
٢ــ نفس المصدر ص ٣٢٢
٣ــ نفس المصدر ص ٦٢
٤ــ نفس المصدر ص ٩

أ) علة تشبيه : وقد علل بها زيادة النون في الفعل المضارع فقال : وأما النون فانما زيدت لأنها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب الزيدين والزيدينَ (يعني في المثنى وجمع المذكر السالم) وكذلك علل بها بناء " من " و " أي " و" كم " و " قبل " و " بعد " و " كيف و " أمس " و " هوءلاء " فقال : وانما بنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف و تضمنت معناها (١) . وترد هذه العلة في "أسرار العربية كثيرا .

ب) علة نظير : وهي تشبه العلة السابقة . وقد علل بها اعراب "أيّ" الموصولة ، قال : وذلك أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها . فنظيرها " جزء " ونقيضها " كل " وهما معربان فكانت معربة . ومن علة النظير قولهم : مررت بالبُسُر لانّ له نظيرا في كلامهم " طُنُب " وحُرُض" (٢) .

جـ) علة نقيض علل بها بناء " كم " ووقوعها في صدر الكلام وخفض مميزها حملا على نقيضها " ربَّ " في ذلك كله على التفصيل التالي :

١ــ قال في تعليل البناء : فبنيت " كم " حملاً على ربّ (٣) .
٢ــ قال في تعليل وقوعها في صدر الكلام : وان كانت خبرية فهي نقيضة (ربّ) وربّ معناها التقليل والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام(٤) .
٣ــ قال في تعليل جر مميزها : لأنها نقيضة " رب " وربّ تجرّ ما بعدها وكذلك ما حمل عليها (٥) .

د) علة أَولى : علل بها عدم جواز إعمال حروف الجزم مع الحذف فقال : والذي يدل على صحة ما ذكرناه أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف فحروف الجزم أولى (٦) . ومن هذا القبيل تدليله على بناء أسماء الاشارة وما التعجبية بقوله : أجمعنا على أن الاسم يبنى اذا تضمن معنى حرف منطوق به . واذا بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به فلأن تبنى اسماء الاشارة وما التعجبية

١ــ أسرار العربية ص ٣٠
٢ــ نفس المصدر ص ٤١٧
٣ــ نفس المصدر ص ٢١٤
٤ــ نفس المصدر والمكان
٥ــ نفس المصدر ص ٢١٥
٦ــ نفس المصدر ص ٣٢١

لتضمّن معنى حرف غير منطوق به كانَ ذلك من طريق أولـــى (١) .

هـ) علة زوال مشابهة : علّل بها توقف " ما " الحجازية عن العمل اذا انتقـــض خبرهـــا " بإلّا " قال : لأنّ " ما " انما عملت لأنها اشبهت " ليس " من من جهة المعنى وهو النفي و " إلّا " تبطل معنى النفـي فتزول المشابهـــة واذا زالت المشابهة وجب ألّا تعمل (٢) .

٣ــ علم البيان : البيان اسم لكل شيء كشف لك عن بيان المعنى وهتك لك الحجـــب دون الضمير حتى يفضي السامع الى حقيقته ويهجم على محصوله (٣) . وتدور التعليلات في هذا المجال حول سبل ايضاح المعنى وايصاله الى القلب في أحسن صـــورة من اللفظ بعيدا عن التعقيد أو الالتباس أو الإطناب الممل أو الايجاز المخل . ويدخل في ذلك ما يعتور الكلام من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وحذف واثبات الخ ومن هذا القبيل التعليلات التالية :

أ) علة فرق : علل بها بناء " قبلُ " و " بعدُ " على الضمّ . قال : انما بنوهما على الضم لأنّ النصب والجر يدخلهما نحو جئت قبلك ومن قبلك . وأما الرفـــع فلا يدخلهما البتة . فلو بنوهما على الفتح والكسر لألتبست حركة الاعـــراب بحركة البناء (٤) . وكذلك علل بها دخول التنوين الاسم فقال : ذهب بعضهم الى أنه دخل فرقا بين الاســـــــــم والفعـــــــــل . وذهــــــــب آخرون الى أنه دخل فرقا بين ما ينصرف ومـــا لا ينصـــرف (٥) . وكذلك علل بها كسر نون التثنية وفتح نون جمع المذكر السالم وقال : فان قيل : فلم كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع؟ قيل : للفرق بينهما (٦) وكذلك رفع الفاعل ونصب المفعول (٧) . فهو يرى أن هذا انما تمّ لغايات بيانية كتجنب الالتباس ورفع الاشتباه .

١ــ لمع الأدلة ص ٧٦ . هذا وقد اعتبر ابن الأنباري التعليل بالأولى من وجوه الاستدلال التي تلحق بالقياس وتتفرع عنه (انظر لمع الأدلة ص ٧٣)

٢ــ أسرار العربية ص ١٤٥

٣ــ مقالات لمشاهير العرب ــ لويس شيخو ص ١٠٥

٤ــ أسرار العربية ص ٣١

٥ــ نفس المصدر ص ٣٦

٦ــ نفس المصدر ص ٥٥

٧ــ نفس المصدر ص ٧٧

ب) علة توكيد : علل بها دخول الباء على خبر " ما " الحجازية. قال : فإنْ قيل: فلِمَ دخلت الباء في خبرها نحو : ما زيد بقائم ؟ قيل : لوجهين أحدهما أنها دخلت توكيدًا للنفي (١) .

جـ) علة فائدة : علّل بها امتناع وقوع ظرف الزمان خبرا عن جثة كما قال ابن مالك : ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خبرا عن جُثّةٍ وإنْ يفدْ فأخبرا . وعلّل ذلك بقوله : لأنّ في وقوع ظرف المكان خَبرًا عنه فائدة وليس في وقوع ظرف الزمان خبرًا عنه فائدة (٢)

د) علة استغناء : علل بها حذف الفاعل قال : ان قال قائل : لِمَ لم يسمّ الفاعل ؟ قيل : لأنّ العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجهل بالفاعل. وقد تكون للايجاز والاختصار والى غير ذلك (٣) . فهذه جملة من الأهداف والمقاصد يستغنى عن الفاعل لواحد منها أو أكثر. فيكون أقرب الى الدقة جمع هذه المقاصد والأهداف كلها تحت اسم واحد هو الاستغناء. ومن هنا جاءت التسمية التي اخترناها لهذا الضرب من التعليل.

هـ) علة كثرة استعمال : علل بها حذف فعل القسم قال : فان قال قائل : لم حذف فعل القسم قيل : انما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال (٤) .

و) علة دلالة حال : علل بها حذف " لا " من قوله تعالى : تالله تفتأ تذكر يوسف. وقال : وذلك لدلالة الحال عليه (٥) .

ز) علة تخفيف : علل بها اقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل ((في باب الاغراء)) مثل عليكَ وعندك ودونك وهي التي يسمونها أسماء الأفعال. قال في تعليل ذلك : لأن الأسماء والحروف أخفّ من الأفعال واستعملوها بدلا منها طلبًا للتخفيف (٦) . وهو يعني بالتخفيف هنا الايجاز لأنّ التخفيف في معناه الحقيقي يستعمل في المفردات كحذف حرف أو الاستغناء عن حركة. أما في الجمل فيقصد به الايجاز . ولذلك أوردناه تحت هذا البند .

١ــ أسرار العربية ص ١٤٥
٢ــ نفس المصدر ص ٧٥
٣ــ نفس المصدر ص ٨٨
٤ــ نفس المصدر ص ٢٧٥
٥ــ نفس المصدر ص ٢٧٨
٦ــ نفس المصدر ص ١٦٣

ح) علة اتساع : علل بها حذف حرف الجر من بعض الظروف غير المختصة مثل: مَعْقِدَ الإزار ومَقْعَدَ القابلة ومناطَ الثريّا وقال في ذلك : الأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف جر الا أنهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعا(١) .

٤ـ متفرقات : تدرج تحت هذا البند طائفة من العلل المتفرقة التي لم نستطع أن نردّها الى موضوع محدد أو أن نجد بينها صفة مشتركة وهي التالية :

أ) علة اشتقاق : وقد علل بها تسمية الاسم اسما فقال : فان قيل : لم سمي الاسم اسما ؟ قيل : إختُلِفَ فيه النحويون . فذهب البصريّون الى أنه سمي اسما لوجهين : أحدهما انه سما على مسماه وعلى ما تحته من معناه فسمي اسمًا لذلك . والآخر أنه سما على الفعل والحرف أي ارتفع(٢) . وكذلك علل بها تسميته الاسم المقصور مقصورا . فقال : وسمي مقصورا لأنّ الحركات قصرت عنه اى حبست(٣) .

ب) علة استقلال : علل بها تقديم الاسم على الفعل والفعل على الحرف قال : انما قدّم الإسم على الفعل لأنه الأصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو : زيد قائم . وأُخِرَ الفعلُ عن الاسم لأنّه فرع عليه لا يستغني عنه . فلما كان الاسم هو الأصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان الاسم مقدمًا عليه (٤) .

ج) علة أصل : وهي ما يسمى باستصحاب الحال . وعلل بها بناء الحروف على ما بنيت عليه فقال : وأما الحروف فكلها مبنية لم يُعربْ منها شيء لبقائها على أصلها في البناء (٥) .

د) علة عدول : علل بها اجازة النصب في مميز "كم" الخبرية اذا فصل بينهما بالجار والمجرور أو بالظرف. قال : انما جاز ذلك وهو النصب عدولًا عن الفصل بين الجار والمجرور لأنّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد وليس الناصب

١ـ أسرار العربية ص ١٨٠
٢ـ نفس المصدر ص ٤
٣ـ نفس المصدر ص ١٧
٤ـ نفس المصدر ص ٣٣
٥ـ نفس المصدر ص ٣٤

مع المنصـــوب بمنزلة الشيء الواحـــد (١) .

هـ) علة اختصــاص : علل بها عمل حروف الجر وذلك بقولـــه : انما عملـــت لانها اختصت بالأسمـــاء والحروف متى كانت مختصـــة وجب أن تكـــون عاملـــة (٢) .

و) علة عدم نظير : علل بها منع صيغة منتهى الجموع من الصرف مثـــل مفاعل وفواعل وما شابه قال : لأنـــه جمع لا نظير له في الآحـــاد فعـــدم النظير يقوم مقام علة ثانية (٣) .

ز) علة تفضيـــل : علل بها بناء الفعل الماضي على حركة . فقـــال: بني علـــى حركة تفضيلاً له على فعل الأمر لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة(٤) . ويلاحظ ما في بعض هذه العلل ولا سيمّا الأخيرة منها منّ ضعف وتهافـــت كما سنوضح بعد قليـــل .

هـــذه جولة في علل ابن الأنبـــاري وتعليلاتـــه كان يمكن لها أن تطـــول وتمتد لولا أننا لا نود الخروج عن الحدود المرسومة لهذه الرسالة . ومـــا ذكرنـــاه كان على كـــل حال لاعطاء صورة عن جهـــود صاحبنا في هذا الميدان .

* * *

١ـــ أسرار العربيـــة ص ٢١٦
٢ـــ نفس المصـــدر ص ٢٥٣
٣ـــ نفس المصدر ص ٣١٢
٤ـــ نفس المصـــدر ص ٣١٥

ـ نصيب تعليلاتـه من القوة والضعـف ـ

ليست التعليلات النحوية جميعها في مستوى واحد من القوة والضعف خاصة أنها تقديرات ذهنية معرضة للاصابة والخطأ . ولا شك أن الاكثار من هذه التعليلات والاندفاع وراءها بحماسة وشغف ودون الاعتضاد بمنهج فكري ثابت يجعلها عرضة للاستحالة والاختلال ومظنّة للوهم والخيال ، مما حمل الشعراء على السخرية من هذه التعليلات والتندر بأصحابها والاعتزاز في مقابل ذلك بالموهبة والسّليقة (١) .

وقد استفزت هذه الحملة القاسية النحاة فهبّوا يدافعون عن تعليلاتهم مستخدمين في ذلك الحجاج المنطقي والجدل الكلامي ويقف على رأس هؤلاء النحويّ الكبير ابن جني (٢) .

ولا نريد أن نسترسل في هذا الموضوع فكل قصدنا أن نقيّم تعليلات ابن الانباري الذي أوغل في هذا الميدان ايما ايغال وزاد على السابقين فيها ايما زيادة .

والسؤال الذي يواجهنا بهذا الشأن هو : ما قيمة تعليلات ابن الأنباري هذه وما نصيبها من القوة والضعف ؟ فلا شك أنها تتباين قوة وضعفا وتوسطا بين الحاليـن .

ومن الجدير أن نذكر بهذا الخصوص أن بعض المعنيين (٣) بهذا الموضوع قسم العلة الى ثلاثة أصناف هي التالية :

١ ـ ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول (٤)

---

١ ـ قال بعض الأدباء :

ترنو بطرفٍ فاترٍ فاترٍ أضعفَ من حُجّة نحويّ .

وقال غيره :

ولست بنحويّ يلوكُ لسانَه ولكن سليقيٌّ يقولُ فيعربُ .

٢ ـ كتب في الخصائص بابا في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة (ج١ ص ١٨٤)

٣ ـ محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها ص ٧٤ ـ ٧٥

٤ ـ وقد مثّل على ذلك بتحريك بعض الحروف الساكنة للتخلص من التقاء الساكنين وحذف أحد الحرفين المتماثلين طلبا للخفة .(انظر ص ٧٤)

٢) ما يكون من قبيل الفرضيّات التي لا تستطيع أن تردّها على قائلها (١) .
٣) ما يجرى فيه بعض النحاة على ما يشبه التخييل (٢) .

وهذا التقسيم ينطبق الى حد بعيد على تعليلات ابن الأنباري فمن تعليلاته ما هو منطقي مقبول، ومنها ما هو فرضيّ مظنون، ومنها ما هو قريب من الأساطير والأوهام.

فمن الصنف الأول قوله في رد رأي الكسائي بأن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله . قال : فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب الّا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لأنّ عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلمّا وجب نصبه بدخول النواصب، وجزمه بدخول الجوازم، دلّ على أنّ الزائد ليس هو العامل (٣) . ومن هذا القبيل تعليله لامتناع وصف المعرفة بالنكرة (٤) ولكون الواو أصل حروف العطف (٥) ولحذف حروف العلة في الجزم (٦) ولوجوب تقدير (أن) دون غيرها بعد الواو والفاء و أو واللام وحتى في حالة النصب (٧) . ولحذف الألف والياء اذا كان الاسم على خمسة أحرف نحو قولهم في النسب الى مرتجى مرتجيّ والى مشترى مشترى (٨) وغير ذلك من التعليلات المنطقية المقبولة عقلا .

ومن الصنف الثاني تعليله لجواز تقديم خبر (ليس) على اسمها وامتناع تقديمه

١ـ وقد مثل على ذلك ببناء (قبلُ وبعدُ) على الضم اذا قطعا عن الاضافة لفظا لأنهما شابها الحروف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه الخ .انظر ص ٧٤
٢ـ وقد مثل على ذلك بهل . فانها تختص في اصل استعمالها بالدخول على الأفعال وقد تخرج عن هذا الاصل فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو هل عمرو كاتب ؟ ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل نحو هل عمرو كتب؟ وقد علل ذلك بعضهم بقوله :

مليحةٌ عشقتْ ظبياً هوى حَوَرا ... فمذ رأته سمت فوراً لخدمته
كهل اذا ما رأت فعلا بحيّزها ... حنّت إليه ولم ترضَ بفرقته

٣ـ أسرار العربية ص ٢٩ وأنظر ص ٧٥
٤ـ نفس المصدر ص ٢٩٤
٥ـ نفس المصدر ص ٣٠٢
٦ـ نفس المصدر ص ٣٢٢
٧ـ نفس المصدر ص ٣٣٢
٨ـ نفس المصدر ص ٣٧٥

عليها نفسها . قال : انما جاز تقديم خبرها على اسمها لأنها أضعف من (كان) لانها تتصرف ويجوز تقديم خبرها عليها وأقوى من (ما) لأنها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين المنزلتين . فلم يجز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين المنزلتين . فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها لتنحط عن درجة (كان) ويجوز تقديم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة (ما) (١) . فهذا وان كان لا يفيد العلم أو الظن القريب منه (٢) فهو لا يستعصي على العقل والمنطق ولا يبلغ حدّ الاستحالة . ومن هذا القبيل تعليله لعدم بناء الظروف (٣) . ولمجيء الحال نكرة (٤) ولمجيء مميز (كم) منصوبا في الاستفهام مجرورا في الخبر (٥) ، ولبناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح (٦) .

أما الصنف الثالث فهو كثير في أسرار العربية ولا يستطاع تتبعه وحسبنا أن نلقي نظرة سريعة على باب العدد (٧) لنعرف مدى انزلاق صاحبنا في هذه المتاهات الوهمية التي لا تستند الى علم أو منطق . فمن ذلك تعليله لكسر عين (عشرين) قال : لأنه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ الاثنين وأول الإثنين مكسور كسروا أول العشرين ليدلوا بالكسر على الأصل (٨) . وكذلك تعليله لكون مميز (المائة) مفردا مجرورا قال: فان قيل : فلم اذا بلغت الى المائة اضفت الى الواحد ؟ قيل : لأن المائة حملت على العشرة من وجه لأنها عقد مثلها وحملت على التسعين لأنها تليها فالزمت الاضافة تشبيها بالعشرة وبينت بالواحد تشبيها بالتسعين (٩) . وكذلك قوله : فان قيل : فلم اجري الألف مجرى المائة في الاضافة الى الواحد ؟ قيل :

١- أسرار العربية ص ١٤١
٢- دراسات في العربية ص ٧٤
٣- اسرار العربية ص ١٧٧-١٧٨
٤- نفس المصدر ص ١٩٣ .
٥- نفس المصدر ص ٢١٦
٦- نفس المصدر ٢٤٦
٧- نفس المصدر ص ٢١٨ وما بعدها .
٨- نفس المصدر ص ٢٢١
٩- نفس المصدر ص ٢٢

لأنّ الألف عقدٌ كما أنّ المائة عقدٌ (١) . وكذلك قوله : فان قيلَ : فلمَ يُجمع الألفُ اذا دخل على الآحاد و يُفرَدَ مع الآحاد كالمائة ؟ قيلَ : لأنّ الألف طرف كما أنّ الواحد طرف. لأنّ الواحد أول والألف آخر. ثمّ تتكرر الأعداد فكذلك أجري مُجرى ما يضاف الى الآحاد (٢) . ومن هذا القبيل تعليله لبناء المنادى المعرفة على الضم (٣) . ولاختصاص حروف الجر بالجر (٤) ولقيام الواو مقام الياء في القسم (٥) ولجمع فَعل على أفعال (٦) وفَعَل على أفعُل على قلة (٧) . وغير ذلك من التعليلات الكثيرة التي لا يقبلها العقل ولا يستسيغها المنطق .

ولسنا نستطيع أن نتعقب كلاً من هذه التعليلات فنبين سبب كونه معقولا أو مظنونا لانّ ذلك يقودنا الى الاطالة والاسهاب ، غير أنه يبدو لنا بصفة عامة أن التعليل يكون معقولا أو مظنونا بقدر وقوعه في نطاق اختصاص النحويّ من تعريفٍ و تنكير أو تقديم وتأخير أو حذف واثبات الخ فاذا انتقل من ذلك الى ملاحظة الوضعيات (٨) ومحاولة اكتناه أسرارها والنفاذ الى أسباب وجودها على هيئات معينة كتعليله لكسر "عشرين" ولكون مميز المائة مفردا مجرورا ولاجراء الألف مجرى المائة في الاضافة الى الواحد وغير ذلك مما لا علة فيه الّا السمّاع، فقد خرج الى البحث في ما يعدّ من الأمور الغيبية التي لا يرى العلماء جدوى من الاستمرار فيها (٩) .

ولعل السبب في تشبث ابن الأنباري بهذه التعليلات الظنية وايغاله في ملاحقتها

١ـ أسرار العربية ص ٢٢٣
٢ـ نفس المصدر والمكان .
٣ـ نفس المصدر ص ٢٢٤
٤ـ نفس المصدر والمكان .
٥ـ نفس المصدر ص ٢٧٦
٦ـ نفس المصدر ص ٣٠٠
٧ـ نفس المصدر ص ٣٠٢

٨ـ علق أبو حيان الأندلسي على مثل هذه التعليلات بقوله : فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه فضلاً عن مستنبطه فهل هذا كله الّا من الوضعيات والوضعيات لا تعلل ؟ وقد مثّل على هذه الوضعيّات بقوله : فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك "زيد قائم" كما لا يقال : لمَ يقال للعين الطرف ولليل : الليل ؟ ولا يقال لِمَ كانت حروف المضارعة : الهمزة والتاء والنون والياء الخ (انظر أبو حيان النحوي لخديجة الحديثي ص ٣٩٤)

٩ـ انظر دلالة الألفاظ للدكتور ابراهيم أنيس ص ١٣ .

وتتبعها ما كان يجده في نفسه من شغف بالأقيسة المنطقية والأدلة الفلسفية . فقد كان هذا الشغف سمة العصر إذ كانت النزعة المنطقية ظاهرة في مختلف جوانب النشاط العلمي ومما يؤيد وجود هذه النزعة قول الغزالي : لا ثقة بقول من لم يتمنطق .

وما يدرينا لعل "ابن الانباري ومن سار على نهجه من النحاة"لم يكونوا يحرصون على صدق التعليل وصحته قدر حرصهم على الإدلال بقدرتهم والتباهي بعلمهم"والا "أفلم يكونوا يحسون ما يعتري هذه التعليلات من ضعف وهزال ؟ أفلم يكن هذا الايغال في التعليلات الظنية الفرضية هو الدافع لنشوء حركة نحوية مضادة في الاندلس كان على رأسها ابن مضاء القرطبي (١) . هاجمت النحاة المشارقه وفندت آراءهم وسخرت بتعليلاتهم

على أية حال لا ريب في أن ابن الأنباري كان ابن عصره وبيئته . ولم يكن متوقعا منه أن يصنع غير ما صنع . فلقد كان خير من يمثل تلك الفتره التي اتسمت بتسرب المنطق الى جميع مناحي الثقافة وهيمنتها على مختلف العلوم .

ـ مصادرة في العلة والتعليل ـ

كما اعتمد ابن الأنباري في اصول النحو على مصادر فقهية كذلك اعتمد في العلة على مصادر فقهية أيضا خاصة أنه أدمج العلة بأصول النحو وجعلها جزءا منها فلا بدع أن تكون المصادر واحدة في الجهتين .

ونحن لا نريد أن نطيل في البحث عن تلك المصادر لأن المجال لا يتسع لذلك : وحسبنا أن نذكر مثالا واحدا على ذلك ." قال في لمع الأدلة : والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه " (٢) .
وقد ورد هذا الكلام في "المنخول" على الوجه التالي : فقال قائلون : لا يعتبر كما في الأدلة العقلية إذ الإحكام يدل على المحكم ووجوده وعدمه لا يدل على جهله وعدمه (٣) . فقد نقل ابن الأنباري عبارة الغزالي مع بعض التصرف والتحريف .

وكذلك استفاد ابن الأنباري فيما كتبه عن العلة من ابن جني وقد مر بنا فيما سبق من مقارنات وموازنات بين نظرات كل منهما في مسائل معينه شيء غير قليل من ذلك . ان معظم مصطلحات ابن الأنباري في العلة لها مقابل في كتاب الخصائص وقد اشرنا الى ذلك في مواضع سابقة متعدده فلا ضرورة للاعادة والتكرار .

---

١ ـ انظر كتابه المشهور في ذلك والمسمى "بالرد على النحاة" تحقيق الدكتور شوقي ضيف القاهره سنة ١٩٤٧ .
٢ ـ ص ٦٥
٣ ـ الغزالي ص ٤١١

وأمّا في التعليل فيبدو أنه اعتمد على الزجاجي في كتابه "الايضاح" ولا سيما أن كتاب "الايضاح" كما يقول صاحبه : قد انشئ في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسراره (١) . وهو نفس الهدف الذي قصد اليه ابن الانباري من تأليف " اسرار العربية". فهما متطابقان من حيث الهدف وأسلوب المعالجة . وليس من المستطاع هنا تعقب ابن الأنباري وتبيين جميع مواطن أخذه عن (الايضاح) بدقة وتفصيل ولذلك نكتفي بذكر الامثلة التالية :

١) . قال ابن الأنباري في تعليل تحديد أقسام الكلام بثلاثة لا رابع لها : فان قيل : فلِمَ قلتم ان أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل لأنّا وجدنا هذه الاقسام الثلاثة يعبّر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهّم في الخيال . ولو كان ها هنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبيرُ عنه . ألا ترى انّه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازاء ما سقط ؟ فلمّا عبّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلّ على أنه ليس الا هذه الاقسام الثلاثة (٢) .

وهذا الكلام يمت بصلة الى قول الزجاجي في نفس المعنى : " والمدّعي أن للكلام قسما رابعا أو أكثر منه مخمّن أو شاك فان كان متيقنا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسما خارجًا عن احد هذه الأقسام ،ليكون ذلك ناقضا لقول سيبويه ولن يجد الى ذلك سبيلا (٣) " .

وقال ابن الأنباري في تعليل تسمية الحرف حرفا" فان قيل لم سمي الحرف حرفا قيل لأنّ الحرف في اللغة هو الطرف ومنه يقال : حرفُ الجبل أي طرفه فسمي حرفا لأنه يأتي في طرف الكلام" (٤) .

وهذا الكلام قريب الشبه بقول الزجاجي : وسمي القسم الثالث حرفا لأنه حدّ ما بين هذين القسمين ورباط لهما . والحرف حدّ الشيء فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها (٥) .

١- ص ٣٨
٢- أسرار العربية ص ٣- ٤
٣- الايضاح ص ٤٣
٤- أسرار العربية ص ١١٢
٥- الايضاح ص ٤٤ .

وحسبنا أن نلقيَ نظرةً على باب التثنية والجمع(١) عند ابن الأنباري فهو شبيه تماما بباب القول في التثنية والجمع(٢) عند الزجاجي . وهذه بعض المقارنات :

قال ابن الأنباري : إنْ قال قائل : ما التثنية(٣) ؟ وقال الزجاجي : إن قال قائل : اخبرونا عن التثنية ما معناها (٤) ؟

قال ابن الأنباري : فلم خصوا التثنية في حال الرفع بالألف(٥) ؟ وقال الزجاجي : ان قال قائل : لم جعل رفع الاثنين بالألف(٦) .

قال ابن الأنباري : وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها لأنها أشبه الحروف بالحركات(٧) . وقال الزجاجي : ان هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف(٨)

قال ابن الأنباري : " فان قيل : فما حرف الاعراب في التثنية والجمع؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى أن الألف والواو والياء هي حروف الإعراب وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ومن تابعهما أنها تدل على الإعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب .

وذهب أبو عمر الجرمي الى أن انقلابها هو الإعراب . وذهب قطرب والفراء والزيادي الى أنها هي الاعراب"(٩) .

وقال الزجاجي في نفس المعنى : " قال الكوفيون كلهم : الألف في التثنية والواو في الجمع والياء في التثنية والجمع هي الاعراب نفسه .

١ـ انظر أسرار العربية ص ٤٧ وما بعدها .
٢ـ انظر الايضاح ص ١٢١ وما بعدها .
٣ـ أسرار العربية ص ٤٧
٤ـ الايضاح ص ١٢١
٥ـ أسرار العربية ص ٤٩
٦ـ الايضاح ص ١٢٣
٧ـ أسرار العربية ص ٤٩
٨ـ الايضاح ص ١٢٣
٩ـ أسرار العربية ص ٥١ـ ٥٢

وقال المازني والمبرد والأخفش سعيد بن مسعدة: هذي الحروف دليل الاعـــراب وليست باعراب ولا حـــروف اعراب.

وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما هذه الحروف إعـــراب (١) . والنصـــان قريب الشبه أحدهما من الآخــــر.

هذا وقد أشار محقق الايضاح الى بعض مواطن الشبه هذه بين ابن الأنبـــاري والزجاجي ونبــه على ذلك في الحواشي (٢) .

ونحن لا نزعم أن ابن الأنبـــاري ينقل عن الزجـاجي نقلاً حرفيًا فلا شكّ أن عباراتـــه تختلف بعض الاختلاف عن عبارات سلفه في النصوص التي نقلناها . وعلـــى الرغم من ذلك فتأثره به واضح غير قابل للجحد والانكار. انه يتجلى في مظاهر ثلاثـة هي التاليـــــة :

١) الالتقاء في معالجـــة نفس الموضوعـــات.
٢) التقارب في اسلوب المعالجـــة.
٣) استخدام الطريقة الجدليـــة.

فابن الأنبـــاري في هذا كله يقلد الزجاجي ، وخاصة في البحث عن علل الكـــلام ، ومحاولة الكشف عن أسراره، وذلك بطريقة السؤال والجـــواب والاهتمـــام باثبـــات آراء الآخرين ومناقشتها ممّا لا يدع مجالا للشك بوقوع هذا التأثر وثبوته وبأنّ كتـــاب " الايضـــاح " كان في زمن ابن الأنبـــاري معروفا متداولا .

* * * *

١ــ الايضاح ص ١٣٠
٢ــ انظر ص ٥٦ (حاشية رقم (١) و ص ٨٤ (حاشية رقم (١) و ص ٩١ حاشيـــة رقم ٢) و ص ١٢٦ (حاشية رقم (٥)

الباب الثاني

الاتجاه النحوي

الفصل الثالث

الخلاف

ـ الفصل الثالث ـ

ـ الخلاف ـ

تمهيد

عرف ابن الأنباري بصلته الوثيقة بالخلاف النحويّ فهو من النحاة القلائل الذين عالجوا هذا الموضوع بإفاضة، وأوسعوا القول فيه ورفعوا معالمه بارزة واضحة. وكتابه "الانصاف في مسائل الخلاف" من الشهرة والذيوع بحيث يطغى على كل ما ألف في هذا الموضوع قبل ابن الأنباري وبعده. وهو عمدة الأدباء والباحثين عند النظر في الخلاف والخوض في مسائله وقضاياه. ففيه من المميزات والمناقب ما يجعله جديرًا بهذه المكانة السامية.

وسنبحث في هذا الفصل مدى مساهمة ابن الأنباري في الخلاف ونقيّم جهوده فيه، ونحدّد نصيبه من النجاح في معالجته. غير أننا قبل ذلك نود أن نقدّم عرضا سريعًا لمعنى الخلاف وظروف نشأته، ونلقي بعض الضوء على أسبابه ودواعيه، ونعرض بعض الآراء التي تتلجلج في ذهننا حوله.

نشأة الخلاف .

يعني النحاة "بالخلاف" ما نشأ بين علماء البصرة والكوفة ـ من تباين في تعليل الظّواهر اللغوية، ومن تمايز في استنباط الأحكام النحوية، واختلاف في فهم الأصول واستخدامها، وتقعيد القواعد وتخريجها الى غير ذلك مما يمتّ الى علم النحو واللغة .

وعلى الرغم من أنّ كلا الطرفين استعمل نفس الأصول واستخدم نفس الوسائل فانّ كلا منهما كان له فهمه الخاص لها وموقفه المتميز منها . فقد استخدم كل منهما السّماع والقياس وتمسك بهما ولكنّ اختلاف فهم كل منهما لهذين الأصلين الكبيرين

الرئيسين، جعلهما يقفان على طرفي نقيض في تفسير النحو وتقعيده فما تجد لطرف رأيا حتى تجد للطرف الآخر ما يباينه ويناقضه .

فالبصريون يتمسكون بالسماع ويتشددون غاية التشدد في استخدامه والاعتماد عليه،فلا يأخذون الا ممن ثبتت أصالته واشتهرت فصاحته . فقد حصروا الأخذ بقبائل معيّنة دون أن يتجاوزوها الى غيرها ممّن كان لها احتكاك أو اتصال بالأمم الاخرى من فرس وهنود وأقباطٍ وغيرهم (١) .

أمّا الكوفيون فقد ترخصوا في أمر السّماع وأخذوا دون تحفظ أو احتياط فقد أخذوا عن أهل الأرياف وسكان البراري (٢) . وقيل عن الكسائي وهو من ائمتهم الاوائل " انه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو" (٣) . وذكر كذلك أنه لقي عشيرة من بني عبد القيس تسمى " الحُطَمة" كانت نازلة ببغداد فأخذ عنها كثيرا من الخطأ واللحن (٤) .

وكان البصريون يعتزون بمنهجهم وينعَون على الكوفيين تهاونهم في الأخذ وتوسعهم في الأستماع حتى قال قائلهم مفتخرا : " نحن نأخذ اللغة عن حَرَشة الضِّباب واكلة اليرابيع وانتم تأخذونها عن اَكلة الشواريز وباعة الكواميخ" (٥) .

وقال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالفٍ للأصول جعلوه أصلا وبوبّوا عليه . فمذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصرين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر (٦) .

وفي احدى المناظرات التي دارت بين أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب وأبي العباس أحمد بن يزيد المبرد استشهد الاول بقول اعرابية،فقال له المبرد :" لا يُترَك كتابُ الله واجماع العرب لقول أعرابية رعناء" (٧) .

---

١ ـ نقل السيوطي عن ابي نصر الفارابي تفصيلا وافيا عن هذا الموضوع فقد ذكر اسماء القبائل التي اخذت عنها العرب دون سواها .(انظر المزهر ج١ ص ٢١١ ـ ٢١٢)
٢ ـ المدارس النحوية ص ١٦٠
٣ ـ معجم الادباء ج١٣ ص ١٨٣
٤ ـ معجم الادباء ج١٣ ص ١٨٢ وانباة الرواة ج٢ ص ٢٧٤
٥ ـ ألسيرافي ـ أخبار النحويين البصريين ص ٩٠ والاقتراح للسيوطي ص ١٠٠ والشواريز هي الألبان الثخينة والكواميخ هي المخللات يشهّى بها الطعام.
٦ ـ السيوطي الاقتراح ص ٨٦ . ٧ ـ الزجاجي ـ مجالس العلماء ص ١٢١ .

هذا بالنسبة لكلام العرب. أما بالنسبة لمصادر الاحتجاج الأخرى كالقرآن والحديث النبوي" فقد استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا اذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها . واستبعدوا كذلك من منهجهم الاعتماد على الحديث الشريف في تقعيد القواعد . في حين كان الكوفيون يأخذون بكل ذلك دون تردد أو تحفظ (١) .

وكذلك نسب الى الكوفيين التزيد في رواية الشعر والتساهل في نسبتها الى قائليها . قال أبو الطيب اللغوي . " الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب الى من لم يقله وذلك بين في دواوينهم (٢) .

وصفوة القول أن الكوفيين اتسعوا في السماع والبصريين اتسعوا في القياس فأصبح الاتساع في السماع السمة الغالبة للمذهب الكوفي والاتساع في القياس السمة الغالبة للمذهب البصري .

ويتضح مما سلف أن المذهب البصري أكثر دقة وأشد ضبطًا وأوفر مراعاة لقواعد المنهج العلمي . "ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السر في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطرًا على المدارس النحوية التالية وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم، لأن قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى . ونقصد الكثير منها الذي استخرجت منه تلك القواعد استخراجا مصفىً مروقًا أروع ما يكون الترويق والتصفية"(٣) .

وعلى الرغم من ذلك كله ما زال ثمة من العلماء والدارسين من يفضل المذهب الكوفي ويرجحه على المذهب البصري وخاصة في موضوع الاحتجاج بالقراءات والحديث النبوي . ولعل النزعة الدينية والتعصب لهذين المصدرين هما الحافز لاتخاذ مثل هذا الموقف والالتزام به مع أن النزعة الدينية يجب أن تكون بعيدة عن هذه الأمور العلمية .

١ـ عبد العال سالم مكرم : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٩٧
٢ـ أبو الطيب اللغوي : مراتب النحويين ص ٧٤
٣ـ شوقي ضيف : المدارس النحوية ص ١٦٢

شكـــوك حول وجــــود المدرستين .

على الرغم من اشتهار أمر هاتين المدرستين أو المذهبين وثبوت وجودهما في كتب التراث فإنّ من الباحثين المحدثين من أنكر وجود المدرسة الكوفية مثل جوتولد فايل والمترجم لثعلب في دائرة المعارف الاسلامية وبروكلمان فقد اشترك هؤلاء في القول بعدم وجود مدرسة نحوية كوفية ذات منهج مكتمل وكيان مستقل وأن القول بوجودها قضية كانت من صنع النحاة المتأخرين (١) .

ولو رحنا نبحث في المصادر النحوية لعثرنا على ما يدعم وجهة نظر هؤلاء المشككين في وجود مدرسة نحوية تسمى مدرسة الكوفة وحسبنا أن نورد شيئا من خلافات اثنين من أئمة هذه المدرسة هما الكسائي والفراء للتدليل على وجهة النظر هذه أو على الأقل لاظهار أن وجهة النظر هذه لها ما يسوّغها .

وهذا عدد من مواطن الخلاف بينهمــا :

١) (نعم)عند الفراء اسم وعند الكسائي فعل (٢) .

٢) الفراء لا يجيز العطف على اسم(ان)قبل استكمال الجواب الّا فيما لا يتبين فيه الاعراب والكسائي يقول فيما يتبين ولا يتبين (٣) .

٣) في قولهم : زيدًا إنْ تضربْ أضربْ. ان نصبته بالثاني لم يختلفا فيه وان كان الأول أجاز الكسائي وأبى الفراء لأن الشروط لا تتقدمها صِلاتها (٤) .

٤) الفراء يجيز"قائم أخوك"والكسائي لا يجيزه (٥) .

٥) في قوله عز وجل : ولقد مكناكم فيما إن مكناكم فيه. الفراء يقول فيما لم نمكنكم فيه والكسائي يقول : في الذي مكناكم فيـــه (٦) .

٦) في قوله تعالى : فآمنوا خيرًا لكم. الكسائي يقول فيها : فآمنوا يكنْ خيرًا لكـــم

١ــ مهدي المخزومي ــ مدرسة الكوفة ص ٣٥١ ــ ٣٥٢ .

٢ــ مجالس العلماء ص ٥٩

٣ــ مجالس ثعلب ص ٣١٦

٤ــ مجالس ثعلب ص ٤٨٧ والانصاف ج ٢ ص ٦٢٣

٥ــ مجالس ثعلب ص ٣٨٧

٦ــ مجالس ثعلب ص ٣٢٢

والفراء يقول : فآمنوا ايمانا خيرا لكـم (١) .

٧) أنتَ أخانـا أولُ ضاربٍ. يأباه الفراء ويجيزه الكسائي (٢) .

٨) أجاز الكسائي تقديم اسم منصوب في جملة جواب الشرط . نحو إنْ تأتني زيـداً أكرم وأباه الفراء (٣) .

٩) الفراء لا يجيز الكناية عن الأعداد في مثل قولنا عندي الخمسة الدراهم والستتها والكسائي يجيز (٤) .

١٠) الفراء يجيز مررت بزيدٍ لا عمروٍ والكسائي لا يجيزه الا مع الباء . اعني مررت بزيد لا بعمروٍ (٥) .

فهذه بضع مسائل اختلف فيها امامان كبيران من ائمة الكوفيين. وقد تطول القائمة اذا رحنا نتتبع نقاط الخلاف بينهما ونتقصاها (٦) . وليست هذه الظاهرة منحصـرة في ائمة الكوفيين بل هي منتشرة بين أئمة البصريين أيضـا " فليست هناك قاعـدة أجمع عليها نحاة البصرة و توارد على معارضتها نحاة الكوفة أو قال بها الآخـرون جميعا ، وعارضها الأولون جميعا ، بل كثيرا ما نجد العالم الواحد من أهل الكوفـة مثلا يذهب الى أحكام يوافق فيها مذهب خصومه ويخالف أهل مصره . وطالمـا تجد هذه الظاهرة في كتـاب" الانصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنبـاري وفي كتب النحو الأخرى . وما أكثر ما نقرأ فيها قال البصريون : الا فلانـاً وفلانـاً كـذا وذهـب الكوفيون الا فلانًا وفلانا كـذا (٧) .

فهذا كله يشير الى أن ثمة مبالغة في الحديث عن الخلاف بين البصريين والكوفيين كما ارتأى بروكلمان (٨) . ولعل العصبية القبلية والأهواء السياسية أرادت لهـذا

١ــ مجالس ثعلب ص ٣٧٢
٢ــ مجالس ثعلب ص ١٦٩
٣ــ الانصـاف ج ٢ ص ٦٢١
٤ــ مجالس ثعلب ص ٣٣٢
٥ــ مجالس ثعلب ص ٥١٤
٦ــ انظر في خلافات الكسائي والفراء مدرسة الكوفة ص ١٤٢ والبحث اللغوي عند العرب ص ١٠٢ــ١٠٣
٧ــ سعيد الأفغاني في اصول النحو ص ١٦٦ــ١٦٧
٨ــ تاريخ الشعوب الاسلامية ج ٢ ص ٢٨ وانظر مدرسة الكوفة ص ٣٤٢

الخلاف أن يكبر ويتضخم فأرثته ونفخت فيه .

يدلنا على ذلك أن الصلات بين أئمة المدرستين كانت في أول العهد حسنة فقد تخرج أئمة الكوفة على أئمة البصرة (١) . وكان الكسائي يقدّر الخليل ويجلّه فقد ذكر عنه أنه قال : " مات والله الفهم يوم مات الخليل . لو رأيته لم يعظم في عينك بشر بعده ثم قال : والله ما تمثلت في صدري جلالة أدب من وجه ولا علم إلا وجدت ذلك فرعا من أصل اغترسه أو سببا في باب افتتحه" (٢) .

وكذلك ذكر عن يونس بن حبيب وهو أحد أئمة البصريين أنه " سمع منه الكسائي والفراء وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية" (٣) .

وكذلك مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه . (٤) .

هذه الأخبار تدلل على أن العلاقات بين المدرستين كانت في أول الأمر وثيقة متينة وأن نقاط الالتقاء كانت أكثر من مواطن الاختلاف . وعلى الرغم من ذلك كله " فان تاريخ النحو العربي كله قد تأسس بعد ذلك على الخلاف بينهم . وأغلب الظن أن صورة الخلاف كما نعرفها من المدرستين قد شكلها نحويون متأخرون" (٥) .

وعلى الرغم من الشبهات التي اثيرت حول وجود احدى المدرستين أو كليهما فانّ وجودهما حقيقة واقعة أقرها غالبية العلماء قديما وحديثا (٦) . وستزيد هذه الحقيقة اتضاحا وينقلب شكنا بها يقينا حينما نوغل في كتاب " الانصاف" نطلع على

١- قال الدكتور مهدي المخزومي : قائمة الكوفيين اذن قد وقفوا على النحو البصري مشافهة أو مناقلة ولا بدّ أنهم كانوا قد افادوا من أعمال البصريين وكان لهم منها نقط ارتكاز اعتمدوا عليها في نهجهم الجديد . (انظر مدرسة الكوفة ص ٣٣٠)

٢- مجالس العلماء ص ٢٥٨

٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٦٥

٤- معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٢٢

٥- عبده الراجحي : دروس في كتب النحو ص ٧٦

٦- انظر مدرسة الكوفة ص ٣٤٦ وما بعدها . والمدارس النحوية ص ١٥٥ وما بعدها. والبحث اللغوي عند العرب ص ١٠٩ وما بعدها .

مسائله الخلافية التي حوت صورا ونماذج من مناهج التفكير النحوي ومنازعه عند أئمة المدرستين .

المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين .

على الرغم من توافق المدرستين في كثير من مصطلحاتهما فبينهما أيضا تباين في عدد من المصطلحات النحوية . وقد يكون من مستلزمات هذه الدراسة اثبات بعض تلك المصطلحات عند احداهما وما يقابلها عند الأخرى .

مصطلحات البصريين	ما يقابلها عند أهل الكوفة
النعت	الصفة (١)
البدل	الرد (٢) أو التبيين (٣) أو الترجمة (٤) .
الظرف	المحل أو الصفة (٥)
حروف الجر	حروف الخفض (٦)
الصرف والمنع من الصرف	الاجراء وعدم الاجراء (٧) .
واو المعية	واو الصرف (٨)
ضمير الشأن	المجهول (٩) .
العطف	النسق (١٠)
الضمير والمضمر	الكناية والمكني (١١)

١ـ السيوطي ، همع الهوامع ج ٢ ص ١١٦ وانظر المدارس النحوية ص ١٦٧ وابن جني النحوي ص ٢٦٤ .

٢ـ مجالس العلماء ص ٤٣

٣ـ شرح الأشموني ج ٢ ص ١٦١ ، وأنظر مدرسة الكوفة ص ٣١٠

٤ـ مجالس ثعلب ص ٢٥

٥ـ الانصاف ج ١ ص ١٥ . أسرار العربية ص ١٧٧

٦ـ ابن جني النحوي ص ٢٦٤ ، وانظر مدرسة الكوفة ص ٣١١

٧ـ مجالس ثعلب ص ٦٥٣

٨ـ ابن هشام : مغني اللبيب ج ٢ ص ٣٦١ ٩ـ مجالس ثعلب ص ١٢٥ وشرح المفصل ج ٣ ص ١١٤

١٠ـ السيوطي : همع الهوامع ج ٢ ص ١٢٨ ، المدارس النحوية ١٦٧

١١ـ مجالس العلماء ص ١٣٨

اســـم الفاعـــل	الفعل الدائـــم (١) .
الاختصـــاص	لا تسمية له عند هم ولكنهم يعتبرونه حالا (٢)
التمييـــز	التفسير (٣) .
المضـــارع	المستقبـــل (٤) .
المفعول له أو لأجلـــه	لا يفرد له باب عند هم وانما يلحقونه بالمصدر (٥)
ضمير الفصـــل	ضمير العمـــاد (٦)
حـــروف النفـــي	حروف الجحـــد (٧)
الحروف الزائـدة	حروف الصلة أو الحشو (٨) .
المتعـــدى	الواقـــع (٩)

وثمة مصطلحات كوفيـــة غير موجودة عند البصريين كالصـــرف (١٠) والخـــلاف (١١)

١ــ مجالس ثعلب ص ٢٧٩، ٤٥٦، ٤٦٣، الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢٩

٢ــ قال الفراء في مثل : "نحن بني ومعشر ورهط" هي مثل "جميعا" وقال البصريون بفعل مضمر (انظر مجالس ثعلب ص ٤٣٢).

٣ــ مجالس ثعلب ص ٤٩٣

٤ــ نفس المصدر ص ٢٧٩ و٤٦٣ واصلاح المنطق ص ٢١٦

٥ــ قال ابن الأنباري في حديثه عن المفعول له : وهذا الباب يترجمه البصريون وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا (انظر أســـرار العربية ص ١٨٩) .

٦ــ شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢٤

٧ــ مجالس ثعلب ص ٤٢٢

٨ــ ابن يعيش : شرح المفصل ج ٨ ص ١٢٨

٩ــ ابن السكيت : اصلاح المنطق ص ٢١٥

١٠ــ الصرف من مصطلحات الفراء ويقصد به النصب في بابين هما : باب المضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو وباب المفعول معه (انظر المدارس النحوية ص ١٩٨ ومدرســـة الكوفة ص ٣٠٦) .

١١ــ هو عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا مثل زيد أمامك (انظر الانصاف مسألـــة رقم ٢٩) هذا ومن الجدير بالتنبيه أنه ليس ثمة فرق كبير بين الصرف والخـــلاف فالصرف عند الفراء هو الخلاف الذى اعتمده الكوفيون الا أنـــه أخص منه . ومهمـــا يكن فملاك الصرف والخلاف واحد (انظر مدرسة الكوفة ص ٢٩٥ و٣٠٦) والدليل على أنهما مترادفان أن ابن الأنباري راوح بين الاصطلاحين في المكان الواحـــد (انظر الانصـــاف مسألة رقم ٧٥) .

والتقريب(١) كما أن ثمة مصطلحات بصرية غير موجودة عند الكوفيين كلام الابتداء(٢) واسم الفعل (٣) وعطف البيان (٤) .

ـ من كتب الخلاف ـ

كان موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين مثار جدل ونزاع بين علماء كل من المدرستين . وقد استغرق كثيرًا من جهدهم واستنفد طويلا من وقتهم . فأقيمت حوله المناظرات وألفت فيه الكتب وسارت بحديثه وحديث فرسانه الركبان . وقد عفى الزمن على تلك الآثار الخلافية ولم يبق لنا منها الا بعض الأسماء التي نجدها مثبتة في كتب التراجم والطبقات . ونحن نثبت فيما يلي جملة ممّا عثرنا عليه منها :

١ـ اختلاف النحويين لثعلب + ٢٩١ هـ (٥) .
٢ـ المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريّون والكوفيون لابن كيسان + ٣٢٠ هـ (٦) .
٣ـ المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس + ٣٣٨ هـ (٧) .
٤ـ الرد على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه + ٣٤٧ (٨) .

١ـ قال ثعلب : انّ الكوفيين يسمون : "هذا زيد القائم" تقريبا اي قرّب الفعل به وحُكي : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا اي الخليفة قادم . فكلما رأيت هذا يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب (انظر مجالس ثعلب ص ٤٢٧ ومدرسة الكوفة ص ٣٢١) أما البصريون فيعربون (قائمًا) حالا ويجعلون ما قبلها مبتدأ وخبرًا (المدارس النحوية ص ١٦٦)
٢ـ مدرسة الكوفة ص ٣٠٧ والمدارس النحوية ص ١٦٧
٣ـ مدرسة الكوفة ص ٣٠٨
٤ـ أسرار العربية ص ٢٩٧ حيث يقول ابن الأنباري في باب عطف البيان : هذا باب يترجمه البصّريون ولا يترجمه الكوفيّون .
٥ـ الانباه ج ١ ص ١٥٠ ، البغية ج ١ ص ٣٩٧ ، كشف الظنون ج ١ ص ٣٢
٦ـ الفهرست ص ١٢٦ وقد ذكره صاحب البغية باسم ما اختلف فيه البصّريون والكوفيون . (انظر ج ١ ص ١٩) .
٧ـ الإنباه ج ١ ص ١٠٣ ، معجم الأدباء ج ٤ ص ٢٢٨ ، كشف الظنون ج ٢ ص ١٨٠٩ ، هدية العارفين ج ١ ص ٦١
٨ـ الأفغاني : في أصول النحو ص ٢٢٧

٥ـ كتاب الاختلاف لعبيد الله الأزدي + ٣٤٨هـ(١) .
٦ـ الخلاف بين النحويين الرماني + ٣٨٦هـ(٢) .
٧ـ الخلاف بين سيبويه والمبرد للرماني (٣) .
٨ـ كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس + ٣٩٥هـ (٤) .
٩ـ مسائل الخلاف في النحو لابن العرس عبد المنعم بن محمد الغرناطي + ٥٧ هـ(٥) .
١٠ـ التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبرى + ٦١٦ هـ (٦) .
١١ـ الإسعاف في مسائل الخلاف لابن اياز + ٦٨١ هـ (٧) .

ـ مسائل الخلاف ـ

ينص ابن الأنباري في مقدمة الإنصاف على أن كتابه يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويّي البصرة والكوفة (٨) . وهذا يعني أن ثمة مسائل خلافية لم يتعرض لها في الانصاف. فمن تلك المسائل ما أشار اليه عرضا في "اعراب القرآن" ومنها ما لم يتطرق اليه البتة . وتحتوى امهات كتب النحو على شيء غير قليل منها .

أما كتاب ـ الانصاف فيشتمل على احدى وعشرين ومائة مسألة تبرز أهم نقاط الاختلاف بين البصريين والكوفيين كما سنثبت فيما بعد ، وتعطي صورة واضحة عن ملامح الفكر النحوي عند كل من الفريقين كما تحدد مناهج البحث وأساليب المعالجة التي استخدمها ابن الأنباري في مواجهة هذا الحشد من المسائل .

١ـ معجم الأدباء ج ١٢ ص ٦١
٢ـ الانباه ج ٢ ص ٢٩٥
٣ـ نفس المصدر والمكان .
٤ـ معجم الأدباء ج ٤ ص ٨٤ وقد ذكره السيوطي في البغية باسم اختلاف النحويين (انظر ج ٢ ص ٣٥٢)
٥ـ كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٦٩
٦ـ صدر هذا الكتاب بعنوان (مسائل خلافية) عن مطبعة حلب الشهباء ـ بتحقيق الاستاذ محمد خير الحلواني دون تاريخ .
٧ـ الأشباه والنظائر ج ٣ ص ١٤٦ ، كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٦٦ حيث حرف الاسم الى ابن اياس.
٨ـ ج ١ ص ٥

وقد يكون من المناسب أن نصنّف هذه المسائل حسب موضوعاتها فنضع كل فئة متجانسة منها تحت عنوان يجمعها . وذلك على الوجه التالي :

١ . بنية الكلمة وتتضمن الخلاف حول أصل بعض الكلمات ومصدر اشتقاقها وميزانها الصرفي وكونها بسيطة أو مركبة مجردة أو مزيدة مفردة أو مثناة أو جمعا ، أحادية أو ثنائية أو ثلاثية وغير ذلك مما اصطلح القدماء على تسميته بعلم الصرف. ونستطيع أن ندرج تحت هذا العنوان المسائل التالية :

أ ـ الاختلاف في أصل اشتقاق لفظة " اسم " بين أن يكون مشتقا من الوسم وهو العلامة أو أن يكون مشتقا من السمّو ـ وهو العلو . (١) .
ب ـ القول في لام " لعلّ " الأولى زائدة هي أم أصلية (٢) .
ج ـ " كم " مركبة أم مفردة أي بسيطة (٣) .
د ـ الحروف التي وضع عليها الاسم في " ذا " والذي " . أهي الذال وحدها أم هي ما زاد عليها (٤) .
هـ ـ القول في " أيمن " في القسم مفرد هو أم جمع (٥) .
و ـ " كلا وكلتا " مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط (٦) .
ز ـ السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسها (٧) .
ح ـ المحذوف من التائين المبدوء بهما المضارع أهو التاء الأصلية أم التاء المضارعة (٨) .
ط ـ الحروف التي وضع عليها الاسم في "هو وهي" أهي الهاء وحدها أم هي وما يعقبها (٩)
ى ـ الضمير في اياك وأخواتها أهو "ايّا " أم ما يتبعها من أحرف كالكاف ، كالهاء والياء (١٠) .
ك ـ وزن الخماسي المكرر ثانية وثالثة مثل "صمحمح" و"مكمك" أهو على وزن فعلّل أم على وزن "فعلعل" (١١) .
ل ـ هل في كل رباعي وخماسي من الاسماء زيادة (١٢) .

---

١ ـ مسألة ١ ٢ ـ مسألة ٢٦ ٣ ـ مسألة ٤٠
٤ ـ مسألة ٩٥ ٥ ـ مسألة ٥٩ ٦ ـ مسألة ٦٢
٧ ـ مسألة ٩٢ ٨ ـ مسألة ٩٣ ٩ ـ مسألة ٩٦
١٠ ـ مسألة ٩٨ ١١ ـ مسألة ١١٣ ١٢ ـ مسألة ١١٤

م- وزن "سيّد" وميت ونحوهما أهو على "فَعيل" أم على "فيعِل" (١).
ن- وزن "خطايا" ونحوه أهو على وزن فعالي أم على وزن "فعائل" (٢).
س- وزن "إنسان" أهو على "افعان" أم على "فعلان" (٣).
ع- وزن أشياء أهو على "أفعلاء" تحول الى "أفعاء" أم على "أفعال" (٤).

٢- تقدير الإعراب: ويدور الخلاف فيه حول طبيعة علامات الاعراب حروفا وحركات ومواضع تلك العلامات من الكلمة ثمّ تقدير بعض الضمائر واعراب بعض الكلمات. ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية:

أ) الاختلاف في إعراب الاسماء الستة أهي معربة من مكانين أم من مكان واحد (٥)؟
ب) القول في اعراب المثنى والجمع على حده أتعد الألف والواو والياء فيهما اعرابا أم حروف اعراب (٦).
ج) القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ في مثل: زيد أخوك وعمر غلامك، أيجوز أم لا يجوز (٧).
د) علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت (٨).

٣- تقدير العامل: ويدور الخلاف في هذا النطاق حول تقدير العامل في بعض الألفاظ المرفوعة والمنصوبة بين أن يكون لفظيا ومعنويا وإذا كان لفظيا أيكون اسما أو فعلا أو حرفا وإذا كان حرفا أيكون ظاهرا أم مقدرا؟ وإذا كان ظاهرا أيعمل بنفسه أم بالنيابة؟ ونستطيع أن ندرج تحت هذا البند المسائل التالية:

أ) القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر (٩).
ب) القول في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور (١٠).
ج) القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا (١١).

١- مسألة ١١٥
٢- مسألة ١١٦
٣- مسألة ١١٧
٤- مسألة ١١٨
٥- مسألة ٢
٦- مسألة ٣
٧- مسألة ٧
٨- مسألة ١١٩
٩- مسألة ٥
١٠- مسألة ٦
١١- مسألة ١٠

د) القول في ناصب المشغول عنه (١) .
هـ) القول في أولى العاملين في التنازع (٢)
و) القول في العامل في الخبر بعد " ما " النافية النصب (٣) .
ز) القول في رافع الخبر بعد " إنّ " المؤكدة (٤) .
ح) القول في العامل النصب في الظرف الواقع خبرًا (٥) .
ط) القول في العامل النصب في المفعول معه (٦) .
ى) القول في العامل في المستثنى النصب (٧)
ك) " واو رب " هل هي التي تعمل الجر (٨) .
ل) القول في إعراب الاسم الواقع بعد "مذ" و"منذ" (٩) .
م) القول في رفع الفعل المضارع (١٠) .
ن) عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية (١١)
س) عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية (١٢) .
ع) القول في ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل (١٣) .
ف) هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟ (١٤) .
ص) عامل الجزم في جواب الشرط (١٥) .
ق) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد " ان " الشرطية (١٦) .
ر) القول في عامل النصب في المفعول (١٧) .

٤- ترتيب الجملة : ويدور الخلاف في هذا النطاق حول ما يعتري عناصر الجملة من تقديم وتأخير وما يتعلق بتلك العناصر من عوامل ومعمولات وما يجوز من ذلك كلّه وما لا يجوز . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

أ) القول في تقديم الخبر على المبتدأ . (١٨) .

١- مسألة ١٢
٢- مسألة ١٣
٣- مسألة ١٩
٤- مسألة ٢٢
٥- مسألة ٢٩
٦- مسألة ٣٠
٧- مسألة ٣٤
٨- مسألة ٥٥
٩- مسألة ٥٦
١٠- مسألة ٧٤
١١- مسألة ٧٥
١٢- مسألة ٧٦
١٣- مسألة ٧٩
١٤- مسألة ٨٢
١٥- مسألة ٨٤
١٦- مسألة ٨٥
١٧- مسألة ١١
١٨- مسألة ٩

د) هل يجوز إضافة "النيف" الى "العشرة"؟ (١) .
هـ) المنادى المفرد العلم مبني أو معرب . (٢) .
و) اسم " لا " المفرد النكرة مبني أو معرب (٣) .
ز) هل يجوز صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر (٤) .
ح) فعل الأمر معرب أو مبني (٥) .
ط) منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر (٦) .
ى) القول في هل يقال : " لولاي ولولاك " وموضع الضمائـــر (٧) .
ك) " أي " الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا (٨) .
ل) هل يكون للاسم المحلى " بأل " صلة كصلة الموصول (٩) .
م) ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن . (١٠) .
ن) القول في الميم في " اللهم " أعوض من حرف النداء أم لا (١١) .

٦ـ تحديد معنى الأداة : ويدور الخـــلاف ضمن هذا النطاق حول ما يمكن أن تتضمنه بعض الأدوات من معان نتيجة لاختلاف وجوه استخدامها في الجملة أو لتباين وجهات النظر في فهم دلالتها وتقدير المعنى المستفاد منها . ويندرج تحت هذا البند المسائل التاليـــــة :

أ) هل تكون " الا " بمعنى الواو (١٢) .
ب) اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء أو لام جواب القسم (١٣) .
ج) هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟ (١٤)
د) هل تأتي أو بمعنى " الواو " أو بمعنى " بـــل " (١٥)
هـ) القول في "إن" الشرطية هل تقع بمعنى " اذ " (١٦) .

١ـ مسألة ٤٢
٢ـ مسألة ٤٥
٣ـ مسألة ٥٣
٤ـ مسألة ٦٩
٥ـ مسألة ٧٢
٦ـ مسألة ٧٠
٧ـ مسألة ٩٧
٨ـ مسألة ١٠٢
٩ـ مسألة ١٠٤
١٠ـ مسألة ٥٠
١١ـ مسألة ٤٧
١٢ـ مسألة ٣٥
١٣ـ مسألة ٥٨
١٤ـ مسألة ٦٤
١٥ـ مسألة ٦٧
١٦ـ مسألة ٨٨

و) القول في "إنّ" الواقعة بعد "ما" أنافية هي أم زائدة (١).
ز) القول في معنى "ان" ومعنى اللام بعدها (٢).
ح) هل يجازى بكيف؟ (٣)
ط) هل تأتي ألفاظ الاشارة أسماء موصولة؟ (٤).

٧ـ تحديد عمل الأداة : ويتصل الكلام في هذا البند بالبند السابق من حيث أنّ معنى الأداة وعملها متلازمان . فالمعنى يحدد العمل كما أنّ العمل يحدد المعنى . والفرق بينهما ان وظائف الأدوات كانت معروفة في البند السابق ومعانيها غير معروفة أما هنا فانّ معانيها معروفة ولكنّ وظائفها غير متفق عليها . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

أ) القول في عمل "إنْ" المخففة النصب في الاسم (٥).
ب) هل تعمل "انْ" المصدرية محذوفة من غير بدل (٦)؟.
ج) هل يجوز أن تأتي "كي" حرف جر؟ (٧)
د) هل يجوز مجيء "كما" بمعنى "كيما" وينصب بعدها المضارع؟ (٨)
هـ) هل تنصب حتى الفعل بنفسها؟ (٩)

٨ـ تعليل الحكم : ويدور الخلاف فيه حول تعليل بعض الظواهر اللغوية والصوتية والنحوية مما يُتفق فيه على الحكم ويُختلف على العلة كالإعراب والبناء والتذكير والتأنيث والاعلال والابدال وغير ذلك من المسائل والقضايا . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :
أ) القول في المؤنث بغير تأنيث مما هو على زنة اسم فاعل مثل طالق وحامل (١٠).
ب) علة حذف الواو من "يعد" ونحوه (١١).

١ـ مسألة ٨٩
٢ـ مسألة ٩٠
٣ـ مسألة ٩١
٤ـ مسألة ١٠٣
٥ـ مسألة ٢٤
٦ـ مسألة ٧٧
٧ـ مسألة ٧٨
٨ـ مسألة ٨١
٩ـ مسألة ٨٣
١٠ـ مسألة ١١١
١١ـ مسألة ٧١

ج) القول في علة بناء الآن (١) .
د) القول في علة اعراب المضارع (٢) .

٩ـ أسلوب الكلام : كالخلاف حول الاظهار والاضمار والاثبات والحذف والتعريف والتنكير وبعض وجوه الاستعمال في النداء والندبة والاضافة والتوكيد والعطف وغير ذلك مما يرجع الى تنوع أساليب الكلام وتباين أذواق أهل الصناعة في الاختيار . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

أ) القول في ابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير صاحبه (٣) .
ب) القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكنّ (٤) .
ج) هل يقع الماضي حالاً (٥) .
د) القول في تعريف العدد المركب وتمييزه (٦) .
هـ) القول في اضافة العدد المركب الى مثله (٧) .
و) القول في نداء الاسم المحلّى بأل (٨) .
ز) هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف اليه (٩) .
ح) هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي (١٠) .
ط) القول في ندبة النكرة والاسماء الموصولة (١١) .
ى) هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة (١٢) .
ك) هل تقع " من " لابتداء الغاية (١٣) .
ل) هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض (١٤) .
م) القول في الفصل بين المضاف والمضاف اليه (١٥) .
ن) هل تجوز اضافة الاسم الى اسم يوافقه (١٦) .

١ـ مسألة ٧١
٢ـ مسألة ٧٣
٣ـ مسألة ٨
٤ـ مسألة ٢٥
٥ـ مسألة ٣٢
٦ـ مسألة ٤٣
٧ـ مسألة ٤٤
٨ـ مسألة ٤٦
٩ـ مسألة ٤٨
١٠ـ مسألة ٤٩
١١ـ مسألة ٥١
١٢ـ مسألة ٥٢
١٣ـ مسألة ٥٤
١٤ـ مسألة ٥٧
١٥ـ مسألة ٦٠
١٦ـ مسألة ٦١

س) هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنويا (١) .
ع) هل يجوز العطف على الضمير المخفوض (٢) .
ص) العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام (٣) .
ق) هل يجوز ان يعطف بلكن بعد الايجاب ؟
ر) هل يجوز اظهار "أن" المصدرية بعد لكي وبعد حتى ؟ (٥)
ش) هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة (٦) .
ت) المسألة الزنبورية (٧) .
ث) هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟ (٨)
خ) هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية اذا كثرت حروفهما ؟ (٩)

١٠ـ تحديد نوع الكلمة : بين أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا . فقد أوقعتهم بعض الألفاظ في حيرة من أمرهم فاختلفوا في تحديدها وتقرير نوعيتها . فمنهم من نظر الى معناها ومنهم من نظر الى وظيفتها . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :ـ

أ) القول في "نعم وبئس" أفعلان هما أم حرفان ؟ (١٠)
ب) القول في "أفعل التعجب" أسم هو أو فعل ؟ (١١)
جـ) "حاشا" في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين ؟ (١٢)
د) هل تكون "سوى" اسما أو تلزم الظرفية ؟ (١٣)
هـ) القول في "ربّ" أسم هو أم حرف ؟ (١٤)

١١ـ قضايا صوتية : وتتعلق بنطق بعض الحروف والكلمات بين أن تكون ساكنة أو متحركة ممدودة أو مليّنة الى غير ذلك مما له صلة بانسجام الأصوات

١ـ مسألة ٦٣
٢ـ مسألة ٦٥
٣ـ مسألة ٦٦
٤ـ مسألة ٦٨
٥ـ مسألة ٨٠
٦ـ مسألة ٩٤
٧ـ مسألة ٩٩
٨ـ مسألة ١٠٩
٩ـ مسألة ١١٠
١٠ـ مسألة ١٤
١١ـ مسألة ١٥
١٢ـ مسألة ٣٧
١٣ـ مسألة ٣٩
١٤ـ مسألة ١٢١

وتناغمها واتساق السابق مع اللاحق أو اللاحق مع السابق . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية : ـ

أ) همزة بين بين متحركة أو ساكنة ؟ (١)
ب) هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره ؟ (٢)
جـ) القول في أصل حركة همزة الوصل ؟ (٣)
د) هل يجوز نقل حركة همزة الوصل الى الساكن قبلها ؟ (٤)

١٢ـ استعمال صيغ معيّنة : لقد تركت مقاييس اللغة الكثيرة وقواعدها المتنوعة مجالا واسعا لمن يريد أن يقيس أو يتصرف في اشتقاق صيغ جديدة أو أبنية طارئة . ولهذا اختلف النحاة في مدى موافقتهم على هذه الصيغ والأبنية فمنهم الرافض المانع ومنهم المؤيد المشايع. وقد ذكر صاحبنا من هذا القبيل مثالين : ـ

أ) هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم؟ (٥) .
ب) القول في جواز التعجب من البياض والسّواد دون غيرهما من الألوان (٦) .

١٣ـ متفرقات : وهي بضع مسائل لم نستطع أن نردّها الى باب معين ومنها التالية :

أ) القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر (٧) .
ب) ضمير الفصل اسمه وعمله (٨) .
د) مراتب المعارف (٩) .

١ـ مسألة ١٠٥
٢ـ مسألة ١٠٦
٣ـ مسألة ١٠٧
٤ـ مسألة ١٠٨
٥ـ مسألة ٤
٦ـ مسألة ١٦
٧ـ مسألة ٢٨
٨ـ مسألة ١٠٠
٩ـ مسألة ١٠١

مسـائل لـم تـرد فـي الانصـاف

تلك هي المسائل الخلافية التي تضمنها كتاب الانصاف ولكنّ ابن الأنباري لـم يقصر همه في حياته على هذه المسائل فقط فقد كان شغفًا بالخلاف منجذبا اليه لا ينـي يفكر فيه ويطيل النظر في قضاياه . ولذلك كثر في مؤلفاته الأخرى ذكر مسائل الإنصـاف والاحالة اليها فما يذكر مسألة الا ويورد فيها رأي البصريين والكوفيين إجمالاً فهو في هذا يختلف عن أبي علي الفارسي وابن جني اللذين كانا حريصين على ذكـر رأيهما والتعبير عن موقفهما . وقلما كانا يوردان رأيا لغيرهما من النحاة الآ ليجعـلاه جسرا يعبران عليه ومنفذا ينفذان منه . أما صاحبنا فقد كانَ مولعًا بتعديد الوجوه الجائزة في المسألة الواحده واثبات آراء النحاة فيها والموازنة بين تلك الآراء وترجيح احدهـا علـى الآخـر .

والذي يدعو الى العجب انـه يلتزم ذلك في معظم مجالات نشاطه النحويـة وفي مختلف مؤلفاته فيه مع أن ثمة موضوعات نحوية لم تجر العادة باقحام موضوع الخلاف فيها كالاعراب مثلا ، لأنَ المقصودَ من الاعراب هو التطبيق العملي لقواعد النحو . وقـد جرت العادة فيه أن يدون المؤلف فيه رأيه ويثبت موقفه لا أن يجعله سجلاً لآراء الطاعنين والسالفين . أما صاحبنا فقد جرى على غير ذلك في إعراب القرآن إذ التزم عند تعرضـه لأيه كلمـة باثبـات ما كـان يـراه مناسبـا من آراء النحـاة الذيـن لرأيهم وزن ولكلمتهم قيمـــة .

غيـر أن ثمة نقطة لا بد من ايضاحها وهي أنه عند تعرضه لأيـة مسـألـة خلافية يختلـف في كتابـه الانصـاف عـن غيـره مـن الكتب " كأسرار العربيـه " واعراب القرآن " وجدل الاعـراب " الخ فهـو في الانصاف يفيض ويستقصي ويوازن ويتأمـل ثـم يرجّح الرأي الذي يـراه صوابـا . ولكنه في مؤلفاته الأخـرى يمـر مـر العجـلان ويمرّ على المسألـة تمريجـا ، فلا يذكرها الا عرضـا في اعـراب بعض الكلمات والجمل أو في شرح بعض المسائـل النحويـة .

ويجدر بنـا أن نشير الى أن كثيرا من مسائل الانصـاف هذه قـد وردت مكررة وبصوره موجزة مختصـره في مؤلفاته الاخـرى . ولذلك نـراه يحيل على هـذا

الكتاب وخاصة في " أسرار العربية" الذي يبدو وعلى ما به من مزايا كأنه منتزع من كتاب "الانصاف" لما فيه من مسائل مكررة حرفيا أو ببعض التصرف .

وكذلك نجد تلك المسائل مبعثرة في "إعراب القرآن" فهو يحرص على اشراكها في إعرابه للآيات القرآنية وتطبيقها عليها فينقلها بايجاز شديد ودقة متناهية ودون اتخاذ موقف محدد منها الا في القليل النادر . وكأنه كان يرى في الاحالة عليها ما يغنيه عن الاعادة والتكرار خاصة أنه منحها ما تستحق من جهد وعناية .

وكذلك نجد شيئا من هذه المسائل الخلافية في "جدل الاعراب" فهو يحاول أن يستخلص منها لعلم الجدل النحوي أصولا وقوانين .

ويتضح مما سبق أن صاحبنا يكثر من ذكر مسائل الخلاف فهو يتطرق اليها ويحيل عليها كلما وجد لذلك داعيا أو آنس مناسبة . وهذا يعني أن معظم ما يرد في مؤلفاته الأخرى من تلك المسائل معاد مكرر، وأن الأصل والأساس هو ما ورد في "كتاب الانصاف" أما ما لم يرد في "الانصاف" فهو قليل على كل حال . ونستطيع أن نقسم تلك المسائل الى صنفين :

أحدهما : يتعلق بأصل الكلمة واشتقاقها

والآخر : يتعلق بموضعها من الاعراب

فمما يقع تحت الصنف الأول المسائل التالية :

أ) اشتقاق لفظة "ناس" (١) .
ب) اشتقاق لفظة "أول" (٢) .
ج) اشتقاق لفظة "هلمّ" (٣) .
د) اشتقاق لفظة "اتخذ" (٤) .

١ـ اعراب القرآن ج ١ ص ٥٣-٥٤
٢ـ نفس المصدر ج ١ ص ٧٨
٣ـ نفس المصدر ج ١ ص ٣٤٨
٤ـ نفس المصدر ج ٢ ص ١١٥

ومما يرجع الى الصنف الثاني المسائل التاليـــة :

أ) اعراب "لا" في قوله تعالى (١) " غير المغضوب عليهم ولا الضالين" (٢) .
ب) اعراب المصدر المؤول في قوله تعالى* : أن يؤمنوا لكم (٣) .
ج) اعراب لفظة ملة في قوله تعالى :(٤) بل ملة ابراهيم حنيفا (٥) .
د) اعراب الظرف في قوله تعالى (٦) : لقد تقطع بينكم (٧) .
هـ) اعراب" شيئا " في قوله تعالى (٨) : ويعبدون من دون الله مالا يملك لهـــم رزقـا من السموات والارض شيئا ولا يستطيعون (٩) .
و) في تقدير فاعل" يهد " في قوله تعالى (١٠) : أفلم يهد لهم كم أهلكنا (١١) .
ز) في اعراب كلمة " زهرة" في قوله تعالى (١٢) : زهرة الحياة الدنيا (١٣) .
ح) في تعيين متعلق الظرف أهو أذن أم مؤذن في قوله تعالى (١٤) : فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله (١٥) .

هذه طائفة من مسائل الخلاف التي وردت في كتاب اعراب القرآن ولم يجر لها ذكر في الانصاف. ولكل من البصريين والكوفيين موقف خاص منها ألم به ابن الأنباري إلمامـــا دون أن يعنى بالتفصيل والاطناب كما صنع في الانصاف. ولعل بساطة هذه المسائل وقلة شأنها جعلتاه يكتفي بما ذكره عنها فلا يحس حاجة الى مزيد من الشرح والتوضيح .

١ــ سورة الفاتحة ،آية ٧
٢ــ اعراب القرآن ج ١ ص ٤١
*ــ البقرة ، ٧٥
٣ــ اعراب القرآن ج ١ ص ٩٧
٤ــ البقرة ١٣٥
٥ــ اعراب القرآن ج ١ ص ١٢٤
٦ــ الأنعام ، ٩٤
٧ــ اعراب القرآن ج ١ ص ٣٣٢
٨ــ النحل ، ٧٣
٩ــ اعراب القرآن ج ٢ ص ٨١
١٠ــ طه ، ١٢٨
١١ــ اعراب القرآن ج ٢ ص ١٥٤
١٢ــ طه ، ١٣١
١٣ــ اعراب القرآن ج ٢ ص ١٥٥
١٤ــ الأعــراف ، ٤٤
١٥ــ اعراب القرآن ج ١ ص ٣٦٢

ـ مسائـــل خلافية أخـــرى ـ

بقي علينا ، حتى نستكمل جوانب الصورة ، أن نعرض طائفة من المسائل الخلافيـــة التي لم يتطرق اليها ابن الأنباري لا من قريب ولا من بعيـد ، اذ اننا لن نستطيـــع تحديد أهمية المسائل التي تضمنها كتاب " الإنصاف " ولا الحكم على قول ابن الأنبـاري بأنها من مشاهير المسائل الخلافية ، دون أن يتيسر لنا الاطلاع على أمثالها ممـــا لم يجر له ذكر في مؤلفاته ، حتى نتمكن من المقايسه والمقارنـة .

ومن الجدير بنا أن نشير الى أننا سنتبع في عرض مسائل هذه الطائفة نفس الاسلوب الذى اتبعناه في عرض المسائل السابقة من تقسيمها الى فئات متمايزة ، تنتمي كل فئـــة منها الى موضوع مستقل يجمعها . وذلك على النحو التالي :

١ـ تقدير العامـل (١) : وتندرج تحته المسائل التالية :

أ) اعمال المصدر مضمرًا نحو: ضربي زيدًا حسنٌ وهو عمرًا قبيح (٢) .
ب) اعمال المصدر منونا (٣) نحو واطعامٌ في يوم ذى مسغبة يتيمًا (٤) .
ج) اعمال اسماء المصادر نحو الغُسل والوضوء والعطاء (٥) .
د) اعمال امثلة المبالغة كفعِل وفعول ومفعال (٦) .

٢ـ اعراب الكلمة : وتندرج تحته المسائل التاليـة :
أ) الاتباع على المحل باضافة المصدر نحو: ضربُ زيدٍ وعمرٍ أو عمرًا (٧)
ب) الاتباع على المحل باضافة اسم الفاعل نحو: ضاربُ زيدٍ وعمرٍ أو عمرًا (٨) .
ج) حذف نون التثنية في الاضافة اللفظية نحو قاتلا زيدٍ أو زيدًا (٩) .
د) ابدال الظاهر من المضمر في نحو رأيتك زيدًا (١٠) .
هـ) محل " أنّ " وما بعدها بعد لـو (١١) .

١ـ سبق أن أوضحنا ما تعنيه هذه البنود ولذلك لا ضرورة لاعادة ايضاحها ثانية .
٢ـ الشيخ خالد الأزهري : شرح التصريح ج ٢ ص ٦٢ ، ابن هشام : المغني ج ١ ص ١٠٦
٣ـ الشيخ خالد الأزهري : شرح التصريح ج ٢ ص ٦٣
٤ـ البلد ، ١٤
٥ـ شرح التصريح ج ٢ ص ٦٤
٦ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٦٨
٧ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٦٥
٨ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٧٠
٩ـ السيوطي : الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٢
١٠ـ شرح التصريح ج ٢ ص ١٦١
١١ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٢٥٩

و) مجيء المصدر حالاً نحو طلع زيدٌ بغتة (١) .
ز) تعليق "باء" البسملة بالمصدر أو الفعل (٢) .
ح) إعراب " كل " مقطوعة عن الاضافة (٣) .
ط) النصب في جواب الترجي (٤) في قوله تعالى: لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلعَ (٥) .
ى) ضمير " ربّ " ومطابقته لمميّزها في نحو ربّه رجلا ، تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنيةً وجمعـــــا (٦) .
ك) اعراب ضمير النصب المنفصل في إنّك إيّاكَ الفاضل (٧) .
ل) الإضمار قبل الذكر في باب التنازع نحو ضربني وضربتُ زيدًا (٨)
م) حذف جواب الشرط اذا كان فعله مضارعًا نحو أتيتك إن تأتني (٩) .
ن) عطف البيان بين التعريف والتنكير (١٠) .

٣ـ معنى الأداة : ويندرج تحته المسائل التالية :

أ) هل تجيء "إنْ " الشرطية بمعنى "إذ " (١١) .
ب) هل تجيء "أنْ " المصدرية بمعنى "إنْ " الشرطية؟ (١٢)
ج) هل تجيء "أم " بمعنى بل والهمزة ؟ (١٣)
د) هل تنوب "أل " التعريف عن الضمير (١٤) في مثل قوله تعالى: فانّ الجنة هي المأوى (١٥)

٤ـ عمل الأداة : ويندرج تحته المسائل التالية :

أ) هل يجوز الجزم بأن المصدرية . (١٦)
ب) هل يجوز الغاء عمل أن المصدرية . (١٧)

١ـ ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ج ١ ص ٦٣٢
٢ـ ابن هشام : مغني اللبيب ج ٢ ص ٣٧٨-٣٧٦
٣ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٥١٠
٤ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٤٧٩
٥ـ غافر : ٣٧
٦ـ مغني اللبيب ج ٢ ص ٤٩١
٧ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٤٩٥
٨ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٥٠٩
٩ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٥٤٥
١٠ـ شرح التصريح ج ٢ ص ١٣١
١١ـ مغني اللبيب ج ١ ص ٢٦
١٢ـ نفس المصدر ج ١ ص ٣٥
١٣ـ نفس المصدر ج ١ ص ٤٥
١٤ـ نفس المصدر ج ١ ص ٥٤ وج ٢ ص ٥٠١
١٥ـ النازعـات، ٤٠
١٦ـ مغني اللبيب ج ١ ص ٣٠
١٧ـ نفس المصدر والمكان .

ج) هل تخفّف "إنّ " ؟ واذا خففت فهل يجوز إعمالها ؟ (١) .

٥ــ ترتيب الجملة : ويندرج تحته المسألة التالية :

أ) تأخر الفاعل وتقدمه عن الفصـــل (٢) .

٦ــ متفرقــات : ويندرج تحتها المسألة التالية :

أ) الاعراب أصل في الاسماء فرع في الأفعال أم هو فرع فيهما ؟ (٣) .

ــ أهمية مسائـــل الإنصـــاف وشهرتهـــا ــ

يتّضح مما سبق أننا أمام ثلاث طوائـــف من المسائل الخلافيـــة :

١ــ ما ذكره ابن الأنبـــاري في كتـــاب الانصـــاف .

٢ــ ما ذكره في مؤلفاته الأخرى وخاصـــة كتاب "إعراب القرآن" .

٣ــ ما لم يذكره ولم يتطرق إليه بتاتـــاً .

فإذا أنعمنا النظـــر في هذه الطوائف الثلاث تبيّن لنا أنّ الطائفة الأولى تشمـــل دائرة واسعة من القضايا والموضوعات النحوية واللغوية تمتد من الكلمة المفردة الى الجملة المركبة . فهي تمتاز بالشمول والتنوع ، فضلا عن أنّ كل مسألة منها تعرض جديدا فـــي قضية الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد حرص صاحبنا أن تكون مسائل هذه الطائفـــة أمثلة ونماذج لغيرها من المسائل الخلافية ، ذلك أن همّه كان منحصرا في عرض جميع جوانـــب الخـــلاف دون أن يكـــون مضطرا الى ايرادها جميعا بسبب مشاغله الكثيرة . يقول في ذلك : " هذا منتهى ما أردنا أن نذكره في كتاب "الانصاف" من مسائل الخلاف ، واقتصرنـــا

١ــ مغني اللبيب ج ١ ص ٣٧

٢ــ ابن عقيل : شرح الألفية ج ١ ص ٤٦٥

٣ــ السيوطي : الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٢ .

فيه على هذا القدر من القول مع تشعب أنحائه ، لتوفر رغبة الطلبة في سرعة انهائه وكثرة الشواغل عن استقصائه ." (١) فلقد كان اذن مضطراً للاختيار والانتقاء إذ إن الاحاطة بجميع مسائل الخلاف ليست مهمة سهلة . ومما يدل على حسن اختياره وبراعة انتقائه لهذه المسائل أنه جعل كل مجموعة منها تدور حول أحد الموضوعات الرئيسية فتزيده وضوحاً وجلاء . ولا نود أن نعود لتعديد تلك الموضوعات ثانية ، فقد ألممنا بها خلال عرضنا لمسائل الطائفة الأولى غير أننا نرى أن اتساع الدائرة التي تمتد عليها هذه الموضوعات وشمولها لمختلف جوانب الكلمة مفردة ومركبة يدل على أهمية المسائل التي تناولها صاحبنا في "إنصافه" ومما يؤكد هذه الأهمية أن مسائل الطائفة الثانية لا تضيف جديداً الى موضوع الخلاف . فلو رجعنا الى كل مسألة منها على حدة ، لوجدنا أنها تدور في فلك نظائرها وأشباهها من مسائل الطائفة الأولى .

وربما كان من الصعب الالمام بكل من تلك المسائل ، غير أننا نستطيع أن نأتي بشواهد وأمثلة على ما نقول : فالمسائل الخمسة الأولى من الطائفة الثانية والتي تدور حول اشتقاق " ناس " و " وأول " و " علم " و " اتخذ " و " توراة " تمت بصلة وثيقة الى المسألة الأولى في الانصاف " الطائفة الأولى " والتي تدور حول اشتقاق لفظة " اسم " . وما تبقى من مسائل الطائفة الثانية لا يعدو أن يكون مسائل اعرابية فرعية قد تلحق بما أدرجناه من مسائل الطائفة الأولى تحت بند " تقدير الحالة الاعرابية " من حيث أن كلا من الفئتين يتعلق بالإعراب . غير أنها لا تضاهي تلك أهمية من حيث أن تلك تدور حول الأصول والقواعد وهذه تدور حول الأمثلة والتطبيقات وشتان ما بينهما .

أما مسائل الطائفة الثالثة فهي تدور حول خمسة فقط من مجموع البنود التي استوعبتها مسائل الطائفة الأولى وعددها اثنا عشر . وهذه البنود هي :

١ـ تقدير العامل .
٢ـ اعراب الكلمة .
٣ـ معنى الأداه .
٤ـ عمل الأداه .
٥ـ ترتيب الجملة .

١ـ الانصاف ج ٢ ص ٨٢٠

وهذا يعني أنها لم تضف جديدا الى مسائل الطائفة الأولى، ولم تتجاوز الحدود التي تحركت ضمنها . ويتضح مما سبق أن مسائل "الانصاف" هي اكثر مسائل الخلاف أهمية أو هي كما يرى الدكتور المخزومي " أهم المسائل التي تمثل وجهات النظر المختلفة عند الكوفيين والبصريين" (١) . وكان [redacted] فايل قد قرر الحقيقة نفسها (٢) .

واذا كان لهذه المسائل من الأهمية ما ذكرنا فلاعجب أن يزعم صاحبنا أنها من مشاهير المسائل الخلافية (٣) لأن ثمة تلازما بين الشهرة والأهمية .

وأيا كان الأمر فإن هذه المسائل ان لم تكن من مشاهير المسائل الخلافية قبل اختيار ابن الأنباري لها لتكون موضوع كتاب "الانصاف" فلا شك أنها أصبحت بعد ذلك من مشاهير تلك المسائل، بل أكثرها شهرة وأوسعها ذيوعا . فقد غدا كتاب "الانصاف" بما يحتوي عليه من تفصيلات واسعة عن مواقف الفريقين ، ومهما قيل في صحة هذه التفصيلات وصدقها ، المرجع الأول في الموضوع .

ولا غرو في ذلك فهو يمتاز بجملة من الصفات والخصائص التي لا توجد في غيره ، أبرزها ما يلي :

١ـ الاتساع والشمول : فهو يحتوي على مجموعة كبيرة من مسائل الخلاف تبلغ مئة واحدى وعشرين مسألة .

٢ـ الاختصاص والتفرد : فهو يدور بكليته حول موضوع الخلاف ولا يخرج عنه الى موضوع آخر .

٣ـ ما يشتمل عليه من تفصيلات دقيقة حول مواقف الفريقين وآرائهما .

ولا شك أن أي باحث لا بد أن يأخذ هذه المميزات والخصائص بالحسبان عند تفكيره في التطرق الى موضوع الخلاف، وخاصة أن البديل لذلك أن يتعقب تلك المسائل

١ـ مدرسة الكوفة ص ٣٦٢

٢ـ نفس المصدر والمكان .

٣ـ المقدمة ج ١ ص ٥ .

في مظانّها من كتب النحو مشتتة موزعة ومجردة من أيّ شرح أو تفصيل ، وما يقتضيه ذلك من التعب والإرهاق وقلة المحصول .

ولذلك فنحن لا يخالجنا شكّ في أنّ مسائلَ الخلاف التي احتواها "الأنصاف" هي أكثر مسائله أهمية وأوسعها شهرة وأعظمها فائدة وانّ صاحبنا كان يلتزم دقة العلماء وحذرهم حين صرّح أنها من مشاهير المسائل الخلافية ولم يقل ـ وكان محقا لو فعل ذلك ـ انها أشهر تلك المسائل . وشتان ما بين العبارتين .

ـ منهجه في الخلاف ـ

لعلنا نستطيع أن نقدم صورة صادقة عن منهج ابن الأنباري في الخلاف من خلال الحديث عن العناصر التالية :

١ ـ تأثره بالخلاف الفقهي .
٢ ـ موقفه من المذهبين .
٣ ـ طريقته في العرض .

١ ـ تأثره بالخلاف الفقهي .

لا شكّ أن هيمنة العاطفة الدينية على العلماء جعلتهم يعتبرون علوم العربية وعلى رأسها النحو خَدَماً للقرآن وأدواتٍ لصيانته ووسائلَ لفهمه . ولذلك " كان البحث اللغويّ عند العرب أداة لفهم الدين وقد ارتبط منذ نشأته بالبحث في لغة القرآنِ الكريم . وظل هذا الارتباط قائما في الدوائر العلمية على مدى القرون " (١) ولأنّ الفقه من أشدّ العلوم صلةً بالقرآن فلقد نال من اهتمام القوم ورعايتهم ما جعله يبلغ درجةً من الرقي والكمال أغرت بعض النحاة ممن لهم اطلاع عليه بالتفكير في تقليده ومحاكاته .

---

١ ـ محمود فهمي حجازي : علم اللغة العربية ص٥٤

ولقد بيّنا في الفصلين السابقين ما كان من تأثر ابن الأنباري بالفقه في مجالين هما : أصول النحو والعلة، ونود الآن أن نبحث عن هذا التأثر في مجال ثالث هو الخلاف النحوي .

ولعلّه من الجدير بنا قبل كل شيء أن نذكر أنّ الخلاف الفقهي يقصد به العلم الذي يتناول خلافات علماء الشريعة الإسلامية ولا سيّما الشافعي وأبو حنيفة" حول استنباط الأحكام الشرعية لما لم ينص على حكمه من أفعال المكلفين" (١) . وكان هذا الموضوع معروفا في معاهد العلم وحلقات الدراسة ، بل كان ركنا أساسيا كما أسلفنا في موضع آخر في مناهج التعليم آنئذ . بل بلغ من شدة اهتمام القوم به أنه اذا افتتحت مدرسة " كان في شرط واقفها أن يكون المدرس عالما بالخلاف" (٢) . وكما كانوا يصفون العالم بالنحوي أو اللغوي أو العروضي كانوا يصفونه بالخلافي (٣) نسبة الى هذا العلم .

ولقد كانت لصاحبنا صلة وثيقة بهذا الموضوع فقد قرأ الفقه على سعيد بن الرزاز حتى برع وحصّل طرفا من الخلاف وصار معيدا في النظامية (٤) . كما ألف فيه كتابا أسماه: التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة (٥) .

وانطلاقا من هذه الصلة الوثيقة بالخلاف الفقهي ، ورغبة في تحقيق امنية كانت تتلجلج في نفوس العلماء طوال العصور السابقة رأى أنّ ينسج في الخلاف النحوي على منوال الخلاف الفقهي فألف في ذلك كتاب"الانصاف في مسائل الخلاف" الذي يقول في مقدمته : " إن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين المشتغلين عليّ بعلم العربية بالمدرسة النظامية سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة(٦) . ثم يصف كتابه هذا بأنه" أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب (٧) .

ومن الجدير بالملاحظة أنّه لم يقلِّد الفقهاء في المنهج فقط بل في عنوان الكتاب،

١ــ علي حسب الله : اصول التشريع الأسلامي ص٨
٢ــ السيوطي : بغية الوعاة ج ١ ص ١٦
٣ــ نفس المصدر ص ٦٣ ٤ــ نفس المصدر ج ٢ ص ٨٦
٥ــ انظر في التعريف بهذا الكتاب ص ٩٤ من هذه الدراسة .
٦ــ الانصاف ج ١ ص ٥
٧ــ نفس المصدر والمكان .

إذ إنّ كتب الخلاف الفقهي التي أطلق عليها اسم "الانصاف" كثر، نذكر منها ما يلي :

١ـ الإنصاف في ما بينَ العلماء منَ الاختلاف للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ (١).

٢ـ الانصاف في مسائل الخلاف للامام أبي سعيد محمد بن يحيى النيسابوري الشافعي المتوفي سنة ٥٤٨ (٢).

٣ـ الانصاف في مسائل الخلاف للشيخ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي المتوفى سنة ٥٩٦ هـ (٣).

٤ـ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي المتوفى سنة ٨٨٥هـ (٤).

وثمة كتاب آخر يمت الى ما نحن فيه بصلة وهو " الانصاف بذكر أسباب الخلاف" للامام النحوي أبي عمر عبد الله بن محمد بن السيد البطليوس المتوفى سنة ٥٢١هـ (٥)، يمزج صاحبه فيه بين الفقه والنحو واللغة مسوغا ذلك بأن الطريقة الفقهية مفتقرة الى علم الأدب مؤسسة على أصول كلام العرب" (٦) وهو منهج طريف في التأليف يدل على مدى ما بلغه التمازج بين الفقه والنحو في موضوع الخلاف كما ينم عن اصرار العلماء على الجمع بين هاتين المادتين والاستفادة منهما.

وحتى نبين مدى تأثر صاحبنا بالمنهج الفقهي، حسبنا أن نلقي نظرة سريعة على كتاب في هذا الموضوع اسمه "الخلاف" لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠هـ (٧). فصاحبنا يتقيله في المقدمة والمتن. يقول في المقدمة : " سألتم أيدكم الله املاء مسائل الخلاف بيننا وبين من خالفنا من جميع الفقهاء من تقدم منهم

١ـ كشف الظنون ج ١ ص ١٨٢
٢ـ نفس المصدر والمكان.
٣ـ نفس المصدر والمكان.
٤ـ دار المعارف الاسلامية : مطبعة الحكمة طهران، ط ١ سنة ١٣٧٤ ويقع في (٦) أجزاء.
٥ـ منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأوقاف في بغداد رقمها (٦٠١٨)
٦ـ المقدمة ورقة أ، ب.
٧ـ دار المعارف الاسلامية ـ مطبعة الحكمة، طهران سنة ١٣٧٠ هـ ويقع في ثلاثة أجزاء

ومن تأخر وذكر مذهب كل مخالف على التعيين وبيان الصحيح منه (١) الخ .. فهذا يشبه ما ذكره ابن الأنباري في مقدمة الانصاف" (٢) .

فاذا تجاوزنا المقدمة الى متن الكتاب وانعمنا النظر في مسائله أخذت وجوه الشبه تتضح لنا وتتجسم أكثر فأكثر . وسنجتزئ « للتدليل على ذلك بواحدة من تلك المسائل ، آثرنا أن تكون خشية الاطناب، غاية في القصر، هي مسألة " صيد المدينة" (٣) . قال : " صيد المدينة حرام إصطياده وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة ليس بمحرم . دليلنا اجماع الفرقة وطريقة الاحتياط . وروي عن علي عليه الصلاة والسلام أن النبي (صلعم) قال : المدينة حرام من عائر الى ثور (٤) ، لا ينفر صيدها ولا يختلى خلاها (٥) ولا يُعضد شجرها (٦) الا رجل يعلف بعيره " .

نقرأ هذه المسألة فتبدو لنا الملاحظات التالية :

١ـ انّ الخلاف هنا بين الشافعي وأبي حنيفة كما هو في "الإنصاف" بين البصريين والكوفيين (٧) .

٢ـ انّ المؤلف عرض رأي الشافعي ثم رأي أبي حنيفة تماما كما يعرض ابن الأنباري آراء الفريقين في مسائله الخلافية .

٣ـ حسم المؤلف الخلاف بالاحتجاج بحديث شريف كما كان يصنع ابن الأنباري في ختام كل مسألة فكان يحتج بالقران أو بكلام العرب .

١ـ ج ١ ص ٢

٢ـ ج ١ ص ٥

٣ـ ج ١ ص ٤٤١

٤ـ عائر ثور مكانان .

٥ـ يقطع عشبها

٦ـ يقطع شجرها

٧ـ من الجدير بالذكر أن منشأ الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة كمنشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين . انه صراع بين تيارين واتجاهين أحدهما سلفي يتمسك بالنقل هو اتجاه أبي حنيفة والكوفيين والآخر متحرر يتمسك بالعقل هو اتجاه الشافعي والبصريين .

ولسنا بحاجة بعد ذلك الى دليل على تأثر صاحبنا بمنهج الخلاف الفقهي . فهو بالاضافة الى ما عرضنا من شواهد وبينات ، يعترف بهذا التأثر في مقدمة كتاب "الانصاف" كما ذكرنا آنفا . والسؤال الذى يواجهنا الآن هو : لماذا كان ابن الأنباري هو السابق الى اقتحام هذه الحلبة دون غيره من العلماء والدارسين ؟ والجواب أن ذلك يرجع الى تربيته الدينية وثقافته المشبعة بالقرآن وعلومه وبيئته المتحفزة للسير في هذا الاتجاه . فإن قيل : انّ من كانوا يتحلون بهذه الصفات من العلماء في عصره وقبل عصره كثر ، فما الذى حمله على الاضطلاع بهذا العبء والقيام بهذه المهمة من بينهم جميعا ؟ قلنا : ليس لذلك تفسير الا ما تتحلى به نفوس الرواد والطلائع عادة من مواهب يفتقدها غيرهم من الناس . وصفوة القول أن صاحبنا تأثر بالخلاف الفقهي . وكان في تأثره هذا رائدا بغض النظر عمّا يمكن أن يكون لهذا التأثر من قيمة بمقاييسنا الحالية .

٢ــ موقفه من المذهبين .

يلتزم صاحبنا في مقدمة "الانصاف" بأن يكون منصفا في أحكامه ، بعيدا عن الميل والهوى والمحاباة وهي الشوائب التي ما دخلت قلبا الا أفسدته ولا حكما الا أبطلته يقول بهذا الشأن : و " اعتمدتُ في النصرة على ما أذهب اليه من مذهب أهل الكوفة والبصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والاسراف " (١) . ونستخلص من هذه الكلمات حقيقتين مهمتين :

١ــ أنه يريد أن يلتزم سبيل النَصَفة وعدم التشيّع في أحكامه .
٢ــ أنه بحديثه عن مذهب أهل الكوفة ومذهب أهل البصرة اختار أن يجعل من نفسه طرفا ثالثا . وكان في مقدوره أن يقول : مذهبنا بدل أن يقول مذهب أهل البصرة لو كان في نيته الانتماء الى أيّ من المذهبين . وهو يلتزم بهذا النهج في الكتاب كلّه فيقول : ذهب الكوفيون الى كذا وذهب البصريون الى كذا وأما الجواب عن كلمات

ـــــــــــ
١ــ المقدمة ج ١ ص ٥

البصريين فهو كذا الخ . . مع أنّ غيره من النحاة كابن جنّي كان يقول وهو مذهب أصحابنا (١) أو يقول : وهذا قد قاسه الكوفيون وان كنّا نحن لا نراه قياسا (٢) الخ . . فهو يضع الكوفيين في طرف كما يضع نفسه مع البصريين في طرف آخر . بخلاف صاحبنا الذى حاول أن يجعل من نفسه حَكَمًا بين طرفين مختلفين ، وتعهد بأن يحكم بينهما بالنزاهة والعدل وأن يتصف بما يحسن أن يتصف به الحَكَم من حيدة وعدم محاباة .

وهنا يبرز سؤال مهم وهو : الى أى حدّ استطاع صاحبنا أن يتمسك بعهوده ويفي بوعوده فيلتزم جادة العدل والنزاهة في هذا الخلاف الذي نصّب نفسه فيه حكما ووقف فيه قاضيا ؟ والجواب هو أن صاحبنا أصدر حكمه في احدى وعشرين ومائة مسألة . فوقف في سبعة منها الى جانب الكوفيين (٣) . وناصر البصريين فيما تبقى منها . وبعملية رياضية بسيطة يتبين لنا أنّ ابن الأنباري شايع البصريين في أربع عشرة ومائة مسألة . وهذا في حدّ ذاته كاف لإثبات تحيّزه الى جانب البصريين ومحاباته لهم .

وقد يبدو هذا الفرض للوهلة الأولى صحيحا . غير أنه من الجدير بنا التنبيه الى أنه من السذاجة المتناهية تناول الأمور بهذه الطريقة السطحية البحتة . اننا لن نتهم صاحبنا في صدقه ، ولن نشكك في مدى نزاهته وأمانته ، ولكنّ القضية تتعدى هذا كلّه . فثمة من العوامل والمؤثرات ما جعل صاحبنا يتجه هذه الوجهة ، ويسلك هذا السبيل وبوسعنا أن نعدد من تلك العوامل والمؤثرات ما يلي :

١) أنّ المدرسة البصرية كانت أكثر دقة وأشدّ ضبطا ممّا جعلها أوسع انتشارا وأكثر انتصارا .

٢) أن سلسلة أساتيذ ابن الأنباري كما ذكرها في النزهة هي سلسلة بصرية صرفة (٤) .

٣) أنّ المدرسة الكوفية في عصر ابن الأنباري بل قبل ذلك بحوالي قرنين ، كانت تعاني من غربة قاتلة ، يقول الزجاجي في ذلك : وانما نذكر هذه الاجوبة

١ــ انظر الخصائص ج ١ ص ١٣٧ و ج ٣ ص ٣٠٤ ، ٣٧٤ الخ . .

٢ــ نفس المصدر ج ٢ ص ١٠

٣ــ هي العاشرة والثامنة عشرة والسادسة والعشرون والسبعون والسابعة والتسعون والحادية والمائة والسادسة والمائة .

٤ــ نزهة الألباء ص ٤٠٦ وسنذكر هذه السلسلة بالتفصيل عند الحديث عن مذهبه في النحو .

عن الكوفيين على حسب ما سمعنا منهم ممن يحتج به عنهم ممن ينصر مذهبهم من المتأخرين وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة في ذلك بغير ألفاظهم والمعنى واحد لأنا لو تكلفنا حكاية الفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة بل لعل أكثر الفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم وكثير من الفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن الانباري (١) . فهذا يعني أن مصطلحات الكوفيين منذ أوائل القرن الرابع الهجري لم تكن مفهومة ويستنتج من ذلك أن المصطلحات البصرية هي التي كانت معروفة وأن النحو كان يدرس على الطريقة البصرية .

فابن الأنباري كانت تتحكم به حينما نصّب نفسه لهذا الموضوع عوامل كثيرة لم يستطع أن يتخلص من تأثيرها هي عوامل البيئة والتربية والثقافة . لقد كانت هذه متمكنة من نفسه بحيث لم يستطع أن يجد منها مفرا ولا مناصا . ونتج عن ذلك أن شايع البصريين في أكثر مسائل الخلاف فقد كانت النزعة البصرية غالبة عليه في جميع مسالك بحثه . ولا يستطيع هو ولا غيره أن ينكروا هذه النزعة وان حاولوا فهي ظاهرة في محاوراته ومناقشاته التي يسوقها في تأييد رأي وابطال آخر .

٣ـ طريقته في العرض .

لقد التزم صاحبنا طريقة خاصة في عرض مسائل الخلاف . وقد وصف الدكتور عبد الفتاح الشلبي هذه الطريقة وصفا موجزا بقوله : " يسلك أبو البركات الخطوات التالية :

أ ـ يصدّر المسألة بذكر مذهب الكوفيين إجمالا .
ب ـ يتبع ذلك مذهب البصريين اجمالا كذلك . وقد يفصّل الرأي بذكر آراء لرجال كلّ فريق . وهنا يعيّن المتبع من رجال كل فريق آراء الفريق الآخر .
جـ ـ يذكر احتجاج الكوفيين .

١ـ الايضاح ص ١٣١ / ١٣٢

د) يذكر احتجاج البصريين.
هـ) يذكر الجواب على احتجاج الكوفيين مدفوعًا في ذلك بنزعته البصرية" (١)
وقد يكون من الأقرب الى الدقة أن نقول : إنّهُ يتولى الردّ بنفسه على الكوفيين، لا أنه ينقل رد البصريين عليهم . ونقصد بذلك أنه لم يكن مجرد ناقل لآراء البصريين بل كان يصوغ ردّه على حجج الكوفيين ودعاواهم ممزوجًا بالفكر البصري مسنودًا بأدلتهم ومقاييسهم .

هذا المنهج يطّردُ في المسائل التي يَميل فيها ابن الأنباري الى جانب البصريين وهي الغالبية العظمى . أما تلك التي يأخذ فيها بوجهة نظر الكوفيين ويميل الى جانبهم فهو يغير فيها قليلاً من هذا المنهج .

فيقول آنئذ بعد عرض وجهة نظر كلٍّ من الطرفين واحتجاجاته : والصحيحُ ما ذهب اليه الكوفيون . ويتبع ذلك بقوله : أما الجوابُ عن كلمات البصريين فهو كذا وكذا (٢) . ويشرع في نقض آرائهم بندًا بندًا .

وهو يستعين بفكر البَصريّينَ لنقض آراء الكوفيين . أمّا في الرد على البصريين فيستخدم نظريّاتهم ومقاييسَهم مع اختلافٍ قليلٍ في التعليل والتأويل وتوجيه الحوار واستنباط الأحكام . أما استدلالاته فهي مثل تعليلاته منها القوي المحكم ومنها الضعيف المتهافت ومنها بيْنَ بيْنَ (٣) .

وبوسعنا أن نقول بعد ذلك كلّه إنَّ منهجه في عرض مسائل الخلاف منهج خاص به . ولذلك من حقه أن يقول مفتخرًا : " فهو أوّل كتابٍ صُنِّفَ في علم العربية على هذا الترتيب والفَ على هذا الأسلوب لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ولا ألَفَ عليه أحد من الخلَف" (٤) .

١ـ " أبو علي الفارسي " ص ٦٦٦
٢ـ أنظر مثلا المسألة ١٨
٣ـ أنظر بحثًا في هذا الموضوع للدكتور فاضل السامرائي بعنوان : استدلالات ابن الأنباري في " كتاب الإنصاف" : مجلة كلية الآداب ـ جامعة بغداد مج ٢ عدد ١٤ ص ٥٨٣ ـ ٥٩٢
٤ـ مقدمة الأنصاف ج ١ ص ٥

وقد علق الشيخ محيي الدين عبد الحميد على ذلك قائلاً : " يذكر لنا التاريخ أن أبا جعفر النحاس المصري تلميذ الأخفش الصغير وأبي العباس المبرّد والزجاج المتوفى سنة ٣٣٨هـ قد ألف كتاباً في اختلاف البصريين والكوفيين وسماه "المبهج" ولعلّ المؤلف لم يطلع عليه ولم يسمع به" (١) .

وكأنَّ الشيخَ وجدَ تناقضاً بينَ قول ابن الأنباري السّابق ووجود هذا الكتاب وأشباهه . فحاول أن يعتذر عن ذلك بأن ابن الأنباري لم يسمع بهذه الكتب . والحقيقة أن الشيخ لم يكنْ موفقاً في تذييله هذا . فالمؤلف لم يتحدث عن الابتكار في الموضوع بل في الترتيب والأسلوب اي في المنهج . فهو لم يرسل قوله إرسالاً بل أورده مقروناً ببعض القيود اللفظية كقوله على هذا الترتيب وعلى هذا الأسلوب وهما قيدان كافيان لتوضيح ما يعني المؤلف وكفيلان برفع ما قد يشوب عبارته من التباس .

وهو لم يكتف بما سلف بل أضاف اليه قوله : وهو ترتيب لم يصنّف عليه أحد من السلف ولا ألفَ عليه أحدٌ من الخلف . ولم يقل : وهو كتاب لم يصنّف عليه الخ . . لأنه فعلاً يقصد منهج الكتاب لا موضوعه .

فمن يفهم من هذا كله أن المؤلف يقصد الابتكار في موضوع الكتاب فهو واهم لأنه انما يقصد ترتيبه واسلوبه كما بيّنا . وفي العبارة التي صاغ ابن الأنباري بها قوله هذا من المؤكّدات ما ينفي أنه أرادَ شيئاً آخر .

فاستنتاج الشيخ محيي الدين عبد الحميد أنّ ابن الأنباري يزعم أنّه أولُ من ألف في الخلاف ليس له ما يسنده أو يؤكده وهو شيء لا يحتمله كلام المؤلف ولا تتسع له عبارته . ولذلك يبقى تعليقه أو تذييله في الحاشية غيرَ واردٍ ولا ضروري .

١ـ الانصاف ج١ ص٥ الحاشية رقم (١) .

وسواء كانَ صاحبُنا مطّلعــًا على جميع كتب الخلاف التي سبقتـه أو فاته شيء منها فهذا لا يتعارض مع قوله بأنّه وضع كتاب "الانصاف" على ترتيب فريد وأسلوب متميز.

واذا كان للمرء أن ينفذ الى بواطـن الأمـور ويغوص في أعماقهـا فلنا أن نستنتج من تشديده على التفرد في الترتيب والتميز في الأسلوب أنه كان مطلعًا علـى عدد من كتب الخلاف فأرادَ أن ينبه القارئ الى أن كتابه وان لم يكن بدْعًا في بابـه فهو بِدْع في ترتيبه وأسلوبه.

ولو لم يكن الأمر كذلك لما كانَ بابن الأنباري حاجة للحديث عن الجِدّة في الترتيب والطرافة في الاسلوب . ولكانَ تحدث عن الجِدّة في موضوع الكتاب دونَ ترتيبـه وأسلوبه اللذين لن يكونـا حينئـذ بحاجة الى التأكيـد على جدتهما وطرافتهما لأنهما يقفان دون منافس.

وصفوة القول أن صاحبنا كان يعلم أنه ليس أول من ألّف في موضوع الخلاف ولكنـه انما فخر واعتز بمنهجه الجديد في ذلك المؤلف. وكل الظواهر تشير الى أنـه كان علـى حق فيما ذهب اليه. فليس مما بين أيدينا من كتب الخلاف قبل ابن الأنبـاري وبعـده ما يشاكل "الانصاف" ترتيبًا أو تبويبًا أو أسلوبَ عرض.

ـ خصائص المذهبين كما يعرضها ابن الأنبـاري ـ

سبق أن قدّمنا في صدر هذا الفصـل صورة مجملة عن خصائص كلّ من المذهبين البصريّ والكوفي . ولكي نزيد تلك الصورة وضوحًا واشراقًا ، فلا بدّ لنا من تتبع تلـك الخصائص واستخلاصها مما أثبته صاحبنا في كتاب "الانصاف". ذلك أنّ هذا الكتـاب يختلف عن غيره من الكتب في وصف تلك الخصائص وتحديد ملامحها . ففي حين تكتفـي تلك الكتـب بالوصـف النظـري العام يقـدّم لنـا ابن الانبـاري فـي كتابه هذا لتلك الخصائص عرضًا عمليًا واقعيًا حافـلًا بالشواهد والأدلـة. ولذلك فهو جدير باعطاء صورة أكثر وضوحًا وشمولًا وصـدقًا عن خصائـص كلّ من المدرستين

بما تتضمنه من مساوئ وتناقضات وثغرات.

وما دام الأمر كذلك يصبح من الضروري العمل على نقل تلك الصورة بكل جزئياتها ودقائقها تحقيقا لعنصري النزاهة والعدل وانسجاما مع قواعد المنهج العلمي الصحيح وهذه هي خصائص المذهب الكوفي :

١- اعتمادهم في السماع على القليل النادر وجعلهم من هذا القليل النادر أصلاً يقاس عليه. نلمس ذلك في احتجاجهم على جواز دخول لام الابتداء في خبر "لكن"، بشطر بيت من الشعر هو : ولكنني من حبها لعميد (١). وقد رد ابن الأنباري على هذا بقوله : فهذا شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه. ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب (٢). وأضاف الشارح في الحاشية الى كلام ابن الأنباري هذا قوله : " بل لا يعرف أوله ولا قائله" (٣).

٢- توسعهم في الاباحة والترخيص واجازة ما لا يجيزه غيرهم من البصريين. وحسبنا أن نذكر في ذلك المسائل التالية :

أ) أجازوا التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان (٤).
ب) أجازوا تقديم خبر "ما زال" واخواتها عليها. (٥).
ج) أجازو تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها (٦)
د) أجازوا العطف على اسم "أن" قبل استكمال الخبر (٧).
هـ) أجازوا تقديم معمول اسم الفعل عليه (٨).
و) أجازوا أن يقع الفعل الماضي حالا (٩).
ز) أجازوا مجيء "الا" بمعنى الواو (١٠).
ح) أجازوا تقديم الاستثناء في أول الكلام (١١)
ط) أجازوا الجر في مميز "كم" الخبرية اذا فصل بينهما وبينه بالظرف وحرف الجر (١٢).

١- مسألة ٢٥
٢- الانصاف ج ١ ص ٢١٤
٣- نفس المصدر والمكان حاشية رقم (١)
٤- مسألة ١٦
٥- مسألة ١٧
٦- مسألة ٢٠
٧- مسألة ٢٣
٨- مسألة ٢٧
٩- مسألة ٣٢
١٠- مسألة ٣٥
١١- مسألة ٣٦
١٢- مسألة ٤١

ى) أجازوا نداءَ المحلى بأل (١) .
ق) أجازوا ترخيم الاسم المضاف بحذف آخر المضاف اليه (٢) .
ل) أجازوا ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط (٣)
م) أجازوا ندبة النكرة والأسماء الموصولة (٤) .
ن) أجازوا الحاق علامة الندبة على الصفة (٥) .
ص) أجازوا استعمال " من " في الزمان والمكان (٦) .
ع) أجازوا الخفض في القسَم باضمار حرف الخفض من غير عوض (٧) .
ف) أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والجار والمجرور (٨) .
س) أجازوا اضافة الاسم الى اسم يوافقه معنى (٩) .

هذه المسائل وكثير غيرها ذهب الكوفيون فيها مذهب الاباحة والترخيص في حين اختار البصريون المنع في كل ذلك . وهذا يدل على ما يتصف به المذهب

١ــ مسألة ٤٦
٢ــ مسألة ٤٨
٣ــ مسألة ٤٩
٤ــ مسألة ٥١
٥ــ مسألة ٥٢
٦ــ مسألة ٥٤
٧ــ مسألة ٥٧
٨ــ مسألة ٦٠
٩ــ مسألة ٦١

الأول من توسع في الاباحة والترخيص. هذا التوسع الذي قد يعتبره بعضهم من محاسن المذهب الكوفي في حين يعتبره آخرون بحق ضربًا من التسمّح والترخّص خاصة اذا لم يكن مدعوما بكلام العرب.

٣– يمعن الكوفيون في التقدير بل يذهبون بعيدا في حمل شيء على شيء. فهم يرون مثلا أن الخبر الجامد يتحمل ضمير المبتدأ. نحو زيد أخوك وعمرو غلامك. واحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا انه يتضمن ضميرًا – وان كان اسما غير صفة – لأنه في معنى ما هو صفة. ألا ترى أن قولك : زيد أخوك في معنى : زيد قريبك وعمر غلامك في معنى عمر خادمك. وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منها الضمير. فلّما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع الى المبتدأ (١) .

فهم يعتمدون على المعنى في تقدير قواعدهم. والاعتماد على المعنى مظهر ضعف حذر منه عدد من حذاق النحاة وعلى رأسهم ابن جني الذي عقد في الخصائص بابا في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى (٢) جاء فيه ما يلي : وكذلك قولنا زيد قام. ربما ظنّ بعضهم أن زيدًا هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا سرني قيام هذا وقعود ذاك بأنه سرني أن قام هذا وأن قعد ذاك. وربما اعتقد في هذا وذاك أنّهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى (٣). ويضيف الى ذلك قولَه : ألا ترى الى فرق ما بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى؟ فاذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل اليه (٤) .

وقد تنبه ابن الأنباري الى هذا المزلق فأشار اليه في مواضع متفرقة من مؤلفاته. قال في الرد على من اعتقد أن "إلا" قامت مقام استثني فينبغي أن تعمل عمله : ان هذا يؤدي الى اعمال معاني الحروف. واعمال معاني الحروف لا يجوز. ألا ترى أنك تقول مازيدٌ قائما فيكون صحيحًا فلو قلتَ ما زيدًا قائمًا على معنى نفيت زيدًا قائما لكان فاسدا فلذلك هاهنا (٥) :

١– مسألة ٧
٢– ج ١ ص ٢٧٩
٣– ج ١ ص ٢٨٠
٤– ج ١ ص ٢٨٣
٥– الانصاف ج ١ ص ٢٦٢ وانظر نفس المصدر ص ١٧٤ و ٢٢٦ الخ ..

ولا نود أن نسترسل في ملاحقة هذا المزلق فقد أشبعناه بحثا في موضع آخر (١) وقد نعود اليه في مكان متأخر من هذه الدراسة. المهم في الأمر أن نبين أن اعتماد الكوفيين على معاني الألفاظ في تقدير حالتها الاعرابية ليس من الدقة والرصانة العلمية في شيء وكان أجدى لهم وأجدر بهم لو تركوه وتخلوا عنه (٢) .

ـ تناقضات المذهب الكوفي ـ

ومع أنّ الخصائص المذكورة تلازم المذهب الكوفي في معظم حالاته فانّ هذا المذهب لا يخلو من بعض التناقضات والمظاهر غير المتسقة فيه. فمع أنّ السماع أصل كبير من أصوله وخاصة شاذة من خصائصه حتى قال فيه بعض الباحثين : أما مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع لا يخفر له ذمة ولا ينقض له عهدا (٣) على الرغم من ذلك فهم قد يتنكرون لمذهبهم ، اذ يحكمون القياس في مواضع لم يرد فيها سماع قطعًا ويفرقون في ذلك اكثر من البصريين . وكأنهم أرادوا أن يقلدوهم حتى يظهروا لهم أنهم ليسوا أقلّ منهم تمسكا بالعقل واستخداما للمنطق .

فمن تناقضات الكوفيين ما يأتي :

١ ــ أجازوا جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم نحو طلحة وطلحون (٤) وراحوا يقيسون ويقدرون . وقد رد عليهم ابن الأنباري في ذلك بقوله : انه لم يسمع

---

١ ــ "التعجب صيغه وأبنيته" ــ رسالة ماجستير مخطوطة للمؤلف انظر ص ٧٤ وما بعدها و ١٠٢ وما بعدها .

٢ ــ ليس هذا الوهم محصورا في الكوفيين وحدهم فقد يرتكبه البصريون ومن دلالات ذلك أن ابن جني وابن الأنباري انما كانا يوجهان تنبيهاتهم بهذا الشأن الى من يتلقون النحو عن بصريين (فاذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا) ولكن الكوفيين أكثر تشبثا به وولوعا باستخدامه ورغبة في اقتحامه .

٣ ــ حارث طه الراوي . مجلة مجمع اللغة العربية . دمشق مج ١٤ ص ٣١٩

٤ ــ مسألة ٤

من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه الا بزيادة الألف والتاء كقولهم في جمع طلحة "طلحات" وفي جمع هبيرة هبيرات. قال الشاعر:

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات (١)

وأضاف الى ذلك، قوله: ولم يسمع عن أحد من العرب أنهم قالوا "الطلحون" ولا "الهبيرون" ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون. فاذا كان هذا الجمع مدفوعا من جهة القياس معدوما من جهة النقل فوجب ألا يجوز (٢). ولا شك أن ابن الأنباري قد أصاب المحز وطبق المفصل في رده فقد كان منطقه سليما وحجته قوية.

٢) أجازوا دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة (٣). فقد لجأوا الى القياس والتقدير والجدل اللفظي، دون أن يأتوا بشاهد واحد على صحة دعواهم من كلام العرب. وقد رد عليهم ابن الأنباري بقوله: وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحد من العرب ولا يصح في القياس لأنه لا نظير له في كلامهم (٤)." وهذا رد منطقي وسليم أيضا لأنه لا يصح لأهل السماع — ان صح لغيرهم — أن يقولوا بشيء ليس له سند من كلام العرب.

٣) منعوا تقدم الخبر على المبتدأ خشية تقدم ضمير الاسم على ظاهره(٥) وكان الجدير بهم أن يجيزوا ذلك، خاصة أن الشواهد التي أبرزها البصريون لا مجال للطعن فيها. فقد احتج هؤلاء بجملة من كلام العرب لا يتطرق اليها الشك كقولهم: في بيته يؤتى الحكم، وفي أكفانه لف الميت، ومشنوء من يشنأك وغير ذلك من الشواهد الشعرية المتعددة (٦).

ففي هذا كله يتهك الكوفيون أصلا قام عليه مذهبهم وتمسك به علماؤهم ألا وهو السماع من العرب والاعتداد بكلامهم والاحتكام اليهم في كل ما يختلف فيه من مسائل اللغة والنحو. ولعل ذلك راجع للأسباب التالية:

١— الانصاف ج ١ ص ٤١
٢— الانصاف ج ١ ص ٤٢
٣— مسألة ٩٤
٤— الانصاف ج ٢ ص ٦٦٦
٥— مسألة ٩
٦— الانصاف ج ١ ص ٦٦

١ــ لم يكن للكوفيين منهج واضح يؤولون اليه أو مبادئ محددة يتمسكون بهـــا مما جعل مجال الفوضى والتحلل من الأصول واسعا .

٢ــ صدور هذه الآراء في ازمنة متفاوتة وعن اشخاص مختلفين فلم يكن مؤسســو المذهب الكوفي وهـــم الكسائي والفراء وثعلب متفقين في الآراء والنظــــرات بل كانوا يختلفون في معالجة بعض المسائل والقضايا وقدعرضنا في مطلـــع هذا الفصل شيئا من ذلك .

٣ــ ما كان يفرضه الخلاف من لجوء الى اللجاج والمغالاة والمماحكة رغبة في الظفر وحبا للغلبة . فقد جعلهم ذلك يخرجون عن الاعتدال ويتشبثون بالحجـج الواهية والاستدلالات الخادعـة .

أمـا خصائص المذهب البصري فهي :

١ــ الاعتماد على السماع الكثير دون القليل والنادر . ولذلك عارضوا الكوفييـــن في مسائل خلافية متعددة وقف فيها الكوفيون موقف الاباحة والترخيص كمـا أوضحنـــا قبل قليل ووقف هؤلاء موقف المنع وعدم الجواز ، مما كان له أثـــر كبير في ظهورهم بمظهر المتعنت المتزمت . وكان السبب في كل ذلـــك أن الكوفيين اعتمدوا في اجازتهم على القليل النادر أو على القياس الضعيـــف مما لم يقتنع البصريون به ولم يطمئنوا اليه . ولذلك اضطروا أن يواجهوا أمثلـــة الكوفيين وشواهدهم بالتأويل والتخريج كأن يطعنوا في صدق الرواية أو يحملوا الشاهد على محمل آخر أو يضعفوا قائله أو ينسبوا ناقله الى التزيد والاختلاف وهذه أمثلة للتوضيح :

٢ــ في التدليل على عدم وجوب ابراز الضمير المستتر في اسم الفاعل أو المفعول اذا جرى على غير من هو له (١) ، أورد الكوفيون هذين الشاهدين :

أ) وإنَّ أمرأً أسرى إليكِ ودونه
من الأرضِ موماةٌ وبيداءُ سَمْلَـــق
لمحقوقــةٌ أن تستجيبي دعاءَه
وأنْ تعلمي أنَّ المعـــانَ موفّـق .

١ــ مسألة ٨

ب)   ترى أرباقهم متقلديهــا   كما صدئ الحديد على الكمـــاة.

وقالوا لو كان ابراز الضمير واجبا في هذه الحالة لكان الشاعر ملزما بأن يقـــول: لمحقوقة أنت ولكان ملزما في الشاهـــد الثاني أن يقول: "متقلديها هم" لأن هذين الاسمين قد جريا على غير من هـــا له. لأن "محقوقة" لم ترجـــع الى امـــرئ في البيت ولا "متقلديهم" الى الأرباق. وعدم ذكر الضميرين برهان على عدم الالزام فـــي ذلك (١).

وقد رد ابن الأنباري على الكوفيين بلسان البصريين قائلا: "أما البيت الأول وهو قوله: لمحقوقة أن تستجيبي دعاءه. فلاحجة لهم فيه لأنه محمول على الاتساع والحـــذف. والتقدير لمحقوقة بك أن تستجيبي دعاءه. واذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ فـــي العربية سقط الاحتجاج. وأما البيت الثاني، وهو قول الآخر: ترى أرباقهم متقلديهــا فلا حجة لهم فيه أيضا لأن التقدير فيه: ترى أصحاب أرباقهم متقلديها. الا أنه حـــذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه كما قال تعالى: واسأل القرية اى أهل القرية وقـــال تعالى: وأشربوا في قلوبهم العجل" (٢) أى حب العجل الخ ...

٢ـ   حينما احتج الكوفيون على اسمية "نعم" بقول العرب: نعيمَ الرجل زيد. على أساس أن "فعيلا" من أوزان الأسماء لا من أوزان الأفعال (٣)، رد عليهم ابن الأنباري بلسان البصريين قائلا: وأما قولهم انه قد جاء عن العرب نعيم الرجل فهذا مما ينفرد بروايته أبو علي قطرب. وهي رواية شاذة. ولئن صحت فليس فيها حجة لأن "نعيم" أصلـــه "نعِمَ" على وزن "فعِل" بكسر العين فاشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نفيَ الدراهيم تنقادُ الصياريف

أراد الدراهم والصيارف (٤).

١ـ   الانصاف ج ١ ص ٥٨ ـ ٥٦
٢ـ   نفس المصدر ص ٦٠ ـ ٦١
٣ـ   نفس المصدر ص ١٠٤
٤ـ   نفس المصدر ص ١٢١

ج) حينما احتج الكوفيون على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه بالآية القرآنية : كتابَ الله عليكم (١) ، ردّ عليهم ابن الأنباري بلسان البصريين قائلا : وأما احتجاجهم بقوله تعالى : "كتابَ الله عليكم" فليس لهم فيه حجة لأن "كتابَ الله" ليس منصوبا بعليكم وانما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه فعل مقدر والتقدير فيه كتبَ كتابا الله عليكم . وانما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه (٢) .

الى غير ذلك من الأدلة والشواهد التي تثبت ميلَ البصريين الى الاعتماد على السماع الكثير ونفورهم من القياس على الشاذ والنادر ولجوئهم الى التأويل والتخريج كلما اصطدمت قواعدهم بما يخالفها أو يتناقض معها .

٢ـ اعتمادهم على القياس وتمسكهم به . وكانوا يلجأون الى القياس في حالتين :

أ) طرد القواعد فيقيسون القليل على الكثير .
ب) بالادلاء برأي حول مسألة لم يرد فيها نص .

أما في الحالة الأولى فكان القياس ضروريا وذلك " أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك الى أن لا يفي ما يحصر بما لا يحصر ويبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنه لعدم النقل . وذلك مناف لحكمة الوضع فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسيا عقليا لا نقليا (٣) .

وأما في الحالة الثانية فقد أوقعهم القياس في مزالق كانوا في غنى عنها وحسبي أن أدلل على ذلك بمثلين :

أ) منع الكوفيون صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر . وخالفهم البصريون فأجازوا صرفه قياسا على غيره من الأسماء الممنوعة متذرعين بأن الأصل في الأسماء كلها الصرف وانما منع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل فاذا اضطر الشاعر ردّها الى الأصل (٤) . وهذا لعمري

١ـ مسألة ٢٧
٢ـ الانصاف ج ١ ص ٢٣٠
٣ـ لمع الأدلة ص ٤٨
٤ـ الانصاف ج ٢ ص ٤٨٩

قياس صحيح ، ولكن ثمة شيئاً أقوى منه كان يجب أن ينظر اليه البصريون وهو أنه على الرغم من كثرة الضرورات الشعرية في جميع الممنوعات من الصرف لم يرد شاهد واحد شعري على مجيء أفعل التفضيل مصروفاً .

وقد حاول الكوفيون أن يحتجوا لرأيهم ، وكان بوسعهم الاعتماد على عدم السماع أو ورود نص بذلك . فأخذوا يبتدعون العلل ويبسطون الأسباب لذلك . وكان مما احتجوا به قولهم : انما قلنا ذلك لأن " من " لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به (١) . ويبدو أن الكوفيين أحسوا المسألة احساسا فلم يجيدوا التعبير عنها وان كانوا لامسوها أو كادوا .

والحقيقة أن السبب في عدم جواز صرف أفعل التفضيل هو اتصال " من " به بحيث أصبحا كالكلمة الواحدة لا يجوز التصرف في بنيتها ، اذ ان التنوين لا يجيء في وسط الكلمة ولا يطرأ على حركاتها الداخلية .

وكان على ابن الأنباري أن يؤيد الكوفيين في هذه المسألة ولكنه انساق مع البصريين ودافع عن وجهة نظرهم معتمدا مثلهم على القياس دون السماع أو الاعتداد بشاهد واحد من كلام العرب .

ب) أجاز البصريون تقدم معمول الفعل المقصور عليه نحو ما طعامك أكل الا زيد ومنعه الكوفيون (٢) . وقد اعتمد البصريون في ذلك على القياس . قالوا : انما جوزنا ذلك لأن " زيد " مرفوع بالفعل والفعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كقولهم : عمرًا ضرب زيد وكذلك سائر الأفعال المتصرفة .

فقد اعتمد البصريون هنا على القياس المجرد حينما لم تسعفهم المصادر بشاهد واحد على صحة رأيهم وسلامة موقفهم . وكان أجدى بهم لو اعتمدوا على شاهد واحد من كلام العرب فالقياس في مثل هذه المسائل لا يجدي .

١ــ الانصاف ج ٢ ص ٤٨٨

٢ــ مسألة رقم ٢١

ولعل عدم وجود الشاهد هو ما دفع الكوفيين الى المنع. وموقفهم سليم في هذه المسألة وكان حقيقيا بابن الأنباري أن يقف الى جانبهم ولكنه عارضهم مدفوعا بنزعته البصرية.

٢- استصحاب الحال : استخدم البصريون هذا الدليل في محاوراتهم النحوية في حين لم يستخدمه الكوفيون. وقد سبق أن تحدثنا عن استصحاب الحال في الفصل الذي عقدناه عن جهود ابن الأنباري في أصول النحو فلا ضرورة لاعادة الحديث عنه. وقد استعمله البصريون في عدة مواضع نذكر منها ما يلي :

أ) استدلوا به على فعلية نعم وبئس. فقالوا : الدليل على أنهما فعلان مبنيان على الفتح ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه. اذ لا علة هاهنا توجب بناءهما. وهذا تمسك باستصحاب الحال (١).

ب) استدلوا به أيضا على عدم جواز عمل حرف القسم محذوفا بغير عوض. وقالوا في ذلك : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف وانما تعمل مع الحذف في بعض المواضع اذا كان لها عوض ولم يوجد هنا فبقينا فيما عداه على الأصل. والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة (٢).

ج) استدلوا به كذلك على عدم مجيء اسم الاشارة "هذا" بمعنى "الذي" خلافا للكوفيين. وقالوا في ذلك : انما قلنا ذلك ، لأن الأصل في هذا وما أشبهه من أسماء الاشارة أن يكون دالا على الاشارة و"الذي" وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها فينبغي أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة فمن ادعى أمرا وراء ذلك بقي مرتهنا باقامة الدليل (٣).

١- الانصاف ج ١ ص ١١٢
٢- نفس المصدر ص ٢٩٦
٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٧١٦

ـ تناقضـــات المذهب البصرى ـ

هذا وقد وقعت مدرسة البصرة شأنها في ذلك شأن مدرسة الكوفة في بعض التناقضات فعلى الرغم أن البصريين يعتدون بالسماع الكثير فقد ناقضوا أنفسهم حين بنوا قواعدهـــم على القليل النادر بل على الشاهد الواحد والمثل الشـــارد . وحسبنا أن نذكر في ذلك قولهم بجواز تقديم خبر ليس عليها معتمدين على قوله تعالى : ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم . وعللوا ذلك بقولهم : وجه الدليل في هذه أنه قدم معمول خبـر ليس على ليس. فان قوله : يوم يأتيهم يتعلق بمصروف وقد قدمه على ليس. ولو لم يجز تقديم خبـر ليس علـــى ليس والا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها لأن المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل (١) .

وقد رد عليهم ابن الأنبـــاري قائلا : أما قوله تعالى : ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فلا حجة لهم فيه لأنا لا نسلم أن " يوم " تتعلق بمصروف ولا أنه منصوب وانما هـــو مرفوع بالابتداء وانما بني على الفتح لاضافته الى الفعل كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالـــى : هذا يومَ ينفع الصادقينَ صدقُهم (٢) .

فهذا الشاهد لم يسلم لهم وقد اضطر صاحبهم ابن الأنباري وهو المولع الشغـــف بأقوالهم وآرائهم أن يقول : والصحيح عندي ما ذهب اليه الكوفيـــون (٣) .

أجل ! الصحيح ما ذهب اليه الكوفيون والسبب أن البصريين اعتمدوا على شاهـــد مظنون فعارضوا أصولهم وناقضوا مقاييسهم فلا غرو اذن أن يخطئوا الهدف ويضلوا القصد. أما أسباب هذا التناقض فهي نفس الأسباب التي عرضنا لها في حديثنا عن تناقضات المذهب الكوفي تقريبا وتتلخص في عدم الالتزام بالمنهج ، واختلاف الأشخاص والرغبـــة فـــي المماحكة والجـــــدل (٤) .

١ـ الانصاف ج ١ ص ١٦٢

٢ـ نفس المصدر ص ١٦٣

٣ـ نفس المصدر والمكان .

٤ـ من الجدير بالذكر أن البصريين يختلفون عن الكوفيين في هذا الشأن قليلا مـــن حيث أنهم كانوا يملكون منهجـــا واضحا هو " كتاب سيبويه " ولكنهم كانوا يختلفون أحيانا في فهم هذا المنهج أو تفسيره . وأكبر مثال على ذلك "المبرد" الذى خالـــف أستاذه سيبويه وهاجمه بشدة وكذلك ابن السّراج الذي خالف المنهج البصرى عامة ففقدان المنهج عند الكوفيين يقابله عدم الالتزام بهذا المنهج عند البصريين .

ـ صراع المذهبيـــــن ـ

وصفوة القول أن الكوفيين والبصريين كانوا في صراع دائم، يجيز هـــؤلاء شيئـــا فيمنعه أولئك والعكس بالعكس ولا أدل على هذا الصراع من موقف المدرستين من تقديـم خبر بعض الأفعـــال الناقصة عليهـــا .

فقد أجاز الكوفيون تقديم خبر "مازال" عليها ومنعه البصريون (١) وأجاز البصريون تقديم خبر "ليس" عليها فمنعه الكوفيون . (٢)

وهذان موقفان متناقضان لا يحكمهما منطـــق وليس لهما تفسير الا اللجـــاج في المخالفة والرغبة في الغلبـــة .

فالصراع كان قائما بين المدرستين وكانت كلاهما تمنّي نفسها بالفوز على الأخرى . وقد تدخلت السياسة في هذا الصراع فأفسدته . وأبرز الدلائل على هذا التدخـــل السياسي تلك المناظرة (٣) السيئة الطالع التي جرت في حضرة جعفر بن خالد البرمكي في بغداد فقد انتصر الكسائي فيها ورجع سيبويه يجرر أذيال الخيبة ثم توفي بعد ذلك مهموما مغموما . وكان للعوامل السياسية أكبر الأثر في تحديد نتائج هذه المناظرة .

وقد أصبح الحوار والمناظرة على مدى الأيام علمًا له أصـــول وقواعد . ويبدو أن هذا العلم كان على أشده في عهد ابن الأنباري سواء على صعيد الفقه أو على صعيـد النحو، فقد ألف فيه صاحبنا كتابا تحدثنا عنه في موضع سابق هو "الاغراب في جدل الاعراب" فالناظر في هذا الكتاب يلمس حدة الجدل بين المذهبين والأساليـــب التي يستخدمها كل من الطرفين لضمان الفوز والغلبـــة .

وقد يكون من المناسب أن نورد فقرة من ذلك الكتاب تدور حول "التأويل" فـــي الجدل وهي تعطي نظرة صادقة عما نحن بسبيله . قال : " التأويل وهو مثـــل أن

١ـ مسألة ١٧
٢ـ مسألة ١٨
٣ـ انظر وقائع هذه المناظرة مفصلة في الانصاف مسألة ٩٩ وكذلك في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ج ١ ص ٨٨ وما بعدها .

يقول الكوفي : الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر :

وممّن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض.

فترك صرف " عامر " وهو منصرف دلّ على جوازه . فيقول له البصرى : انما لم يصرفه لأنه ذهب به الى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم كقول الشاعر :

قامت تبكيه على قبره　　　من ليَ من بعدِك يا عامرُ .
تركتني في الدار ذا غربةٍ　　　قد ذلّ من ليسَ له ناصر .

فقال : " ذا غربة " ولم يقل " ذات غربة " لأنه حمله على المعنى . كأنه قال : تركتني انسانا ذا غربة . والانسان ينطلق على الذكر والأنثى . فيقول له الكوفي : قوله : ذو الطول وذو العرض يدل على أنه لا يذهب به الى القبيلة لأنه لو ذهب به الى القبيلة لقال ذات الطول . فيقول له البصري : قوله ،ذو الطول رجع الى الحي . ونحو هذا في التنقل من معنى الى معنى قول الشاعر :

ان تميما خلقت ملموما　　　قوماً ترى واحدهم صهميما " (١)

فهو صورة صادقة عما كان يجرى بينهما من جذب وشدّ وكرّ وفر .

وعلى كل حال ،لم يكن هذا الخلاف شرا كله فقد شجّع على تنشيط الحركة العلمية واذكاء همم العلماء . وما كالمنافسة شيء يستحث الهمم ويستفز العقول .

ـ مصادره في الخلاف ـ

من السمات البارزة في منهج ابن الأنبارى أنه قد ينسب الرأي الى قائله وقد لا ينسب. ولكنه قلما يشير الى مصدر هذا الرأي . فهو كما أوضحنا في الفصلين السابقين يأخذ من هنا ومن هناك . ويستعين بآثار السابقين فيما يكتب ولكنه لا يشير الى هذه

١ـ ص ٤٩ـ٥٠ والصهميم هو الذى لا ينثني عن مراده .

الآثـــار ولا ينوّه بأسمـــاء موءلفيهـــا .

وقد كانت هذه الثغرة في منهجه موضع تأمل من بضعة علماء أشـــاروا اليها عرضا ومن خلال أبحاث تمت بصلة واهية أو وثيقة الى ما نحن فيه . أما المصادر التي أشار اليها العلماء زاعمين أن صاحبنا نقل عنها واقتبس منها فهي التالية :

١ـ الايضاح في علل النحو للزجاجي : فقد أشار محققه الدكتور مازن المبارك في المقدمة الى هذا الموضوع قائلا : " وكتاب الايضاح يقفنا على جانب مهم من جوانب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين . وهو في ذلك سابق لابن الأنبـــاري (٥٧٧ هـ) في إنصافه والعكبـري (٦١٦هـ) في مسائـــله الخلافيـــة" (١) .

وهو يشير في موضع آخر الى مواطن الشبه بين الإيضاح والإنصاف فيقول : " وهو (يعني الزجاجي) في عرضه لمسائل النحو وايراده آراء النحاة وذكر ما ورد عليها من الاعتراضات وما قدموه بين يديها من الأدلة والبراهين انما يذكرنا بابـــن الأنباري في كتاب الانصـــاف" (٢) .

وقد أشار الدكتور عبد الفتاح الشلبي الى هذه الحقيقة حين قال : " كمـــا أن نحو الزجاجي في هذا الكتاب (يعني الايضاح) وكتاب اللامات والأخبار يمثل طرفا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين واحتجاج كل فريق مع توثيـــق ذلـــك بالأسانيد مما يمهد بذرة للانبـاري في الانصـــاف والعكبـــري فـــي التبيين . وعلى الدارسين الذين يريدون تاريخ هذا الخلاف ألا ينسوا هذه الحلقة الهامة التي وضعها الزجاجي في سلسلة هذا التطور" (٣) .

وأكثر من ذلك أن ابن الأنبـــاري ينقل عن الإيضاح نقلا يكاد يكون حرفيا . ولا نرى ضرورة للتمثيل على هذا النقل حسبنا أن نوازن بين المسألة (٢٨) في الإنصاف (٤)

١ـ ص ١٧
٢ـ ص ١٣
٣ـ أبو علي الفارسي ص ٦٣٦
٤ـ ج ١ ص ٢٣٥ وعنوان المسألة هو : القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر

وباب القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه (١) ، حتى نرى مقدار التشابه بل التماثل بين النصين .

٢ـ مصنفات أبي علي الفارسي : أشار الدكتور الشلبي الى تأثر ابن الأنباري بأبي علي الفارسي واقتباسه من مصنفاته بما يغني عن بحث الموضوع من جديد . فقد كان ينتقي من كلام أبي علي الفارسي ويبحث عما يضاهيه أو يشاكله من كلام ابن الأنباري في الانصاف معقبا على ذلك بمثل الأقوال التالية :

أ) هذا وقد أورد أبو البركات ابن الأنباري ذلك الدليل بما يكاد يكون من لفظه (٢)
ب) وقد نقل أبو البركات الأنباري حجاج أبي علي هنا أو يكاد (٣) .
ج) انظر الانصاف فقد كادت ألفاظ الفارسي تظهر في تدليل الأنباري (٤)
د) انظر الانصاف (ص ١٤٧) فقد أورد قريبا من هذا الكلام بحروفه (٥) .

٣ـ الامالي لابن الشجري : ابن الشجري هو استاذ ابن الأنباري الذي ما بني يعتز به ويشيد بفضله وقد اتهمه بعض العلماء بالنقل عن استاذه والاقتباس منه واليك تفصيل ذلك :

أ) قال الاستاذ عبد المنعم أحمد صالح التكريتي بهذا الشأن : " ويلاحظ على هذه المسائل (مسائل الخلاف) أن بعضها أخذه أبو البركات بلفظ ابن الشجري ولم يخالفه الا في ترتيب المرض كما في الخلاف في (نعم وبئس) والخلاف في (أفعال التعجب) والخلاف في (اشتقاق الاسم) (٦) .

ب) أشار الى هذه الحقيقة كذلك الأستاذ محمد خير الحلواني (٧) في هجوم

١ـ الايضاح ص ٦٥ وانظر حاشية المحقق رقم (١) من نفس الصفحة فهو يشير فيها الى هذا التوارد .
٢ـ ابو علي الفارسي ص ٥٢٨
٣ـ نفس المصدر ص ٥٣٣ ٤ـ نفس المصدر ص ٥٤٣
٥ـ أبو علي الفارسي ص ٥٤٣
٦ـ ابن الشجري ومنهجه في النحو : رسالة ماجستير مودعة في مكتبة بغداد المركزية تحت رقم ٥١٤ نحو ص ٣٠٨
٧ـ انظر بحثا له بعنوان " ابن الأنباري وكتاب الانصاف " نشر على حلقتين في مجلة مجمع اللغة العربية مجلد ٤٨ ج ١ ص ١٢٠ ـ ١٥١ ، ج ٣ ص ٦٢٢ ـ ٦٤٤

مشدد على ابن الأنباري قال : " ثم جاء أبو البركات فأغار على أمالي استاذه ونقل المسألة (مسألة نعم وبئس) برمتها حرفيا لم يضف الا بعض الشواهد . ولم يذكر شيئا ذا بال فوق ما ذكره استاذه" (١)

٤ـ المشكل في اعراب القرآن لمكي القيرواني : نسب الاستاذ محمد خير الحلواني الى ابن الأنباري تهمة الأخذ عن مكي هذا والاعتماد عليه وذلك في قوله : " ومكي هذا كثير الوهم في كتابه . وقد عبّ منه أبو البركات في انصافه وفي كتابه الآخر " البيان في اعراب القرآن" حتى انه كثيرا ما ينقل كلامه هنا وهناك دون أن يشير الى مصدره ولا سيّما في اعراب القرآن" (٢) .

ويبدو أنّ صاحبنا كان يحصر همه عند التصنيف في تلمّس أقصر الطرق الى افادة الطلبة والبحث عن أنجع الوسائل لنقل العلم اليهم . فكان يقدّم الغاية التعليمية على غيرها من الغايات والمطالب.

ولذلك فانّه لمن التشدد والتعنت محاسبته ومطالبته بتطبيق مناهجنا وأصولنا نحن بل مالا نستطيع تطبيقه منها مع ما نملك من حداثة الوسائل وتقدم الأدوات فلكل عصر أعرافه وتقاليده.

ومن ثمّ لا يبقى مسوغ لما وجهه الاستاذ الحلواني الى ابن الأنباري من تهم كالوهم (٣) والجهل[٤] وضعف التحقيق[٥] خاصة أنه أشرك معه في هذه التهم مجموعة من كبار العلماء المحققين مما يخرج المسألة عما نحن فيه الى باب النقد التاريخي فهي الى ذلك الموضوع أقرب وبه أدخل .

١ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ دمشق مجلد ٤٨ ج ١ ص ١٣٩ ، وانظر كذلك أمالي بن الشجري ج ٢ ص ١٤٧

٢ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ دمشق مجلد ٤٨ ج ١ ص ١٤٦

٣ـ نفس المصدر ج ٣ ص ٦٢٥

٤ـ نفس المصدر ج ٣ ص ٦٢٢

٥ـ نفس المصدر ج ٣ ص ٦٢٥

الباب الثالث

منهجه في النحو

الباب الثالث

منهجه في النحو

ـ مقدمة ـ

من البديهيات التي ليست بحاجة الى تأكيد أو اثبات أن من مقومات كل نحوي كبير أن يكون له منهج خاص به. ومن لم يكن له منهج من النحاة فهو مقلد لا يستحق أن تؤلف فيه الكتب ولا أن تدور حوله الدراسات.

وفعل الشخصية كبير في تحديد ملامح المنهج الذي يتبناه النحوي ورسم الاتجاه الذي يختاره. ومن دلائل أهمية الشخصية في تحديد ملامح المنهج هذه الخلافات التي نجدها بين أبناء المذهب الواحد. فالمبرد يتعقب سيبويه وينتقده وهما بصريان. والفراء يخالف الكسائي ويعارضه وهما كوفيان والأمثلة على ذلك كثيرة .

والنحوي لا يكون نحويا بحق حتى تكون له آروءه الخاصة ومواقفه المتميزه. فليس بصاحب منهج من لم يترك طابعه الفكري على ذلك المنهج. فاذا لم يكن له من تعاطي هذه المهنة الا تقليد الآخرين واتباع آرائهم فليسم نفسه دارسا أو طالبا أو ما شاء من هذه الأسماء التي تدل على دراسة النحو أو طلبه أو المشاركة فيه غير أنه لا يستطيع أن يسمي نفسه نحويا الا على سبيل التجوز والاتساع .

ونرى من الجدير بنا أن نشدد على التفريق في ميدان النحو بين منهج يقوم على التقليد المطلق ونقل آراء السلف دون تحوير أو تبديل وآخر يقوم على الابتكار والتجديد واعطاء الفكر مداه في حرية الحركة والقدرة على التصرف.

ولسنا بحاجة الى التصريح بأن أصحاب الاتجاه الأول هم الجمهور الكبير

من الطلبة والدارسين والمدرّسين على مختلف طبقاتهم. أما أصحاب الاتجاه الثاني فهم قلة قليلة من رؤساء المذاهب وروّاد الاتجاهات والمناهج المستقلة على مدى تاريخ النحو.

واذا كنّا نؤمن بأنّ ابن الأنباري من الشخصيّات البارزة والوجوه المتألقة في تاريخ النحو، فمن مستلزمات هذه الدراسة أن تصف منهجه النحوي وأن تبحث عن مقومات هذا المنهج، وذلك من خلال الحديث عن الأمور التالية :

١- احتجاجه وموقفه من الشواهد .
٢- أصوله ومقاييسه .
٣- مذهبه النحوي .

وسنعالج هذه المباحث كلّها موزعة في الفصول الثلاثة التالية بالترتيب.

* * *

الباب الثالث

منهجه في النحو

الفصل الأول

احتجاجه وموقفه من الشواهد

الفصل الأول

احتجاجه
وموقفه من الشواهد

تمهيد ((١))

بعد ظهور الدين الاسلامي ودخول الأجناس الأخرى فيه بأعداد كبيرة واختلاط العرب بالعجم، وما نتج عن ذلك من فساد السلائق السليمة والتواء الفِطَر القويمة، هرع علماء اللغة للذياد عن لغة القرآن وصيانتها مما قد يتسرب اليها من لحن أو يتحيّفها من وهن.

وأمام هذا المدّ الزاحف من فساد السلائق والتواء الألسنة وتفشي اللحن وانتشار اللكنة، لم يكن في وسع هؤلاء العلماء الا أن يتدبروا أمرهم، ويفكروا في مواجهة هذا الخطر المتعاظم فيستخدموا في ذلك ما يتيسر لهم من وسائل وأدوات.

وكان أول ما فكروا فيه أن يضعوا مقاييس محدّدة وضوابط ثابتة يستطيعون بها تمييز السمين من الغثّ والصحيح من السقيم. فانّ من شأن هذه المقاييس

---

(١) عرّف التهانوى الشاهد بقوله: الشاهد عند أهل العربية الجزئي الذي يستشهد به في اثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم (الكشاف ج٣ ص ٧٣٨) ولكنّ النحاة اعتمدوا على الشاهد الشعري غالبًا دون الشاهد النثري أو القرآني ومن الدلائل على ذلك أن " جاءت كلّ كتب الشواهد التي بين أيدينا محشوّة بالشعر وشرحه والتعليق عليه، حتى أصبحت لفظة " الشواهد " ذات معنى عرفيّ يقصد به الشعر" (الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٢٤) وعلى الرغم من ذلك فنحن حينما نتكلم عن (الشواهد) نقصد بها أصناف الشواهد عامة من شعر ونثر ونصّ قرآني وحديث نبويّ وكلّ ما يستشهد به على اثبات قواعد النحو.

والضوابط أن تكبح جماح هذه الفوضى التي أخذت تتسع وتمتد وتخفف من غلواء ذلك الخطر الذي طفق يكبر ويشتد .

ونظروا في أمرهم مليًا فوجدوا أن الحلّ يكمن في العودة الى الأصول والرجوع الى المنابع، والتوجه نحو البادية من جديد حيث ما زالت السلائق سليمة والألسنة قويمة وحيث ما يزال البدويّ على فصاحته المعهودة سلامة نطق وصحة أداء .

وهكذا جعلوا البادية هي المَثَل الأعلى في الفصاحة كما جعلوا الابتعاد عنها أو الاقتراب منها هو المقياس الصحيح للحكم بفصاحة الكلام وسمّوه أو ركاكته ودنوّه . وبناء على ذلك احتفلوا بأنماط معينة من الكلام وجعلوها مثالهم المحتذى (١) وهذه الأنماط هي التاليـــة :

١ـ القرآن الكريم وقراءاتـــه .
٢ـ الحديث النبويّ الشريف .
٣ـ الكلامُ العربي من شعر ونثر .

تلك هي المنابع التي راحوا يستخرجون منها الشواهد ويستحضرون الحُجَج والأدلة وكل همهم المحافظة على فصاحة الكلمة العربية وصفائها وعذوبتها .

وعلى الرغم من أنّ هذه الأنماط الثلاثة من الكلام كانت هي المصادر الوحيدة

١ـ كان هذا من الناحية النظرية فقط أمّا في الواقع فلم يكن الاعتماد على هذه الأنماط الكلامية متساويًا فقد استُبعد الحديث النبويّ تقريبًا واستخدم النصّ القرآني على نطاق محدود وبقي الشعرُ العربيّ هو المصدرَ الأوّل والرئيس للشواهد

لانتزاع الشواهد واستحضار الأمثلة فقد اختلف علماء النحو واللغة كالمادة في تحديد مواقفهم منها وكان لهم نظرات متباينة فيها وآراء غير متسقة حولها .

وقد يكون من الجدير بنا تسليط بعض الأضواء على هذه المواقف المختلفة والنظرات المتباينة ، فنخص كل عنصر من تلك العناصر بنظرة سريعة تتناسب مع هذه التوطئة الوجيزة . والقصد من ذلك كله أن يكون حديثنا عن موقف ابن الأنباري من الشواهد مثبتا في اطاره التاريخي الصحيح من جهة، وقابلاً للمقايسة بمواقف الآخرين من جهة أخرى ، اذ من المفترض أن نعرف أصول الاستشهاد وشروطه قبل أن نتحدث عن موقف أحدهم منه . وسنتحدث عن كل من تلك العناصر بالترتيب .

١- القرآن الكريم وقراءاته

يُجمع العلماءُ على أن القرآنَ الكريم أثبتُ نص وأصحُّ أثر وأنه جدير بأن يكونَ المرجعَ الأول والمعتمدَ الأساسيّ في وضع القواعد واستخراج الأدلة .

هذا ولم يختلف أحدٌ في أن القرآنَ الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو . ولكنّ النحاة اختلفوا في مدى الاستفادة من قراءاته . ففي الوقت الذي تقبل الكوفيون كل هذه القراءات متواترها وآحادها وشاذها (١) استبعد البصريون من منهجهم الاستشهادَ بالقراءات الا اذا كانَ هناك شعْرٌ يسندها أو كلام عربيّ يؤيدها أو قياس يدعمها " (٢) .

١- قال السيوطي في تعريف هذه الأنواع من القراءات : المتواتر هو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم الى منتهاه وغالب القراءات كذلك . والآحاد هو ما صح سنده وخالف الرسم (أي المصحف العثماني) أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور . والشاذ هو ما لم يصح سنده (انظر الإتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٧٧) .

٢- القرآن وأثره في الدراسات النحوية ص ١٧

وكان الاحتجاج بهذه القراءات موضع جذب وشدّ وأخذ وردّ بين العلماء فمنهم المانع ومنهم المجيز، ولكلّ فريق حججه وأدلته . ويذكر السيوطي من أدلة المانعين نسبة القراء الى اللحن ، ومن أدلة المجيزين تواتر تلك القراءات وثبوتها بالأسانيد (١) . أما أبو عمرو والداني فيقرر أن أئمة القراء تقدّم صحة النقل على مقاييس العربية (٢)

ومن القراءات التي طال حولها الجدل واشتد الخلاف قراءة عبد الله بن عامر : "وكذلك زُيِّنَ لكثير منَ المشركينَ قتلُ أولادَهم شركائِهم" بالفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول اي قتل شركائهم أولادهم . ومن المعروف أنّ هذا الفصل غير جائز في اصول المذهب البصري (٣) .

وممن أنكروا هذه القراءة أبو علي الفارسي (٤) وابن عطية (٥) والزمخشري (٦) وصاحبنا ابن الأنباري (٧) . كما أنّ ممن أيدوها أبا حيان الأندلسي (٨) وعبد القادر البغدادي (٩) من القدماء والأفغاني من المحدثين (١٠) .

١ــ الاقتراح ص ١٧
٢ــ النشر في القراءات العشر ص ١٠ــ١١
٣ــ انظر الانصاف ج ٢ ص ٤٣١
٤ــ ابو حيان : البحر المحيط ج ٤ ص ٢٣٠
٥ــ نفس المصدر والمكان .
٦ــ نفس المصدر والمكان .
٧ــ الانصاف ج ٢ ص ٤٣٥
٨ــ البحر المحيط ج ٤ ص ٢٢٩
٩ــ خزانة الأدب ج ٤ ص ٣٢٢
١٠ــ انظر في اصول النحو ص ٤٠ــ٤٥ "ومن الجدير بالذكر أنّ الاستاذ الأفغاني لم يخرج في مجمل آرائه عمّا أورده أبو حيّان في "البحر المحيط" بل نقل عنه في بعض المواضع نقلاً حرفيًا وكانت الأمانة العلمية تقتضيه أن يشير الى ذلك ولكنّه لم يفعل .

ولعلّ مما يدعو الى الاستغراب اعتماد مؤيدي هذه القراءة على العصبية القبلية أو القومية فيتخذون برهانهم على صحتها من كون عبد الله بن عامر عربيًا صريحًا (١). ويطعنون في انكار الزمخشري لها بأنه عجميّ ضعيف (٢).

ومن المعروف أنه ليس من المنهج السليم في القضايا العلمية تفضيل العربي على العجمي والمسلم على النصراني . وسواء كان الزمخشري عربيًا أو عجميًا فالنتيجة واحدة . فلقد كان سيبويه أعجميًا ولم يطعن ذلك في قدره . ثم إنّ الزمخشري من العلماء المشهود لهم بطول الباع في علوم الدّين واللغة والنحو . وحسبه فخرًا كتابه " الكشاف " . ولقد كان الزمخشري معتزليًا يحكم العقل والمنطق فيما يتعرض له من مسائل وقضايا . وموقفه من قراءة عبد الله بن عامر اكبر دليل على ذلك بالاضافة الى أن هذا الموقف يدل على ما كان يتمتع به من ذوق رفيع في شوؤن اللغة لأن الفصل بين المتضايفين أمر ممجوج مكروه دونه نصب الفاعل ورفع المفعول .

ومن ناحية أخرى لن يضير عبد الله بن عامر أن يقال انه سها أو توهم أو أخطأ كما لن يفيده قول الاستاذ الأفغاني بأنه " كان من صميم العرب الذين يحتج بكلامهم " (٣) . أو أنه " كان قاضي دمشق وشيخ مشايخ قرائها وامام جامعها الأعظم على عهد عمر بن عبد العزيز " (٤) .

لن يفيده ذلك كله فليس عبد الله بن عامر بأول من ينسب اليه اللحن فقد نسب اللحن الى النابغة الذبياني (٥) وحسان بن ثابت (٦) ودريد بن الصمة (٧) و

---

١ ــ البحر المحيط ج٤ ص ٢٢٩
٢ ــ نفس المصدر ج٤ ص ٢٣٠
٣ ــ في أصول النحو ص ٤٣
٤ ــ نفس المصدر ص ٤٤
٥ ــ انظر الموشح للمرزباني ص ٤٥ ــ ٥٥
٦ ــ انظر نفس المصدر ص ٨٢ ــ ٨٧
٧ ــ نفس المصدر ص ١١

جرير (١) والفرزدق (٢) ومعظم شعراء الجاهلية والاسلام (٣) . واكثر من ذلك ان سيبويه نسب الغلط الى العرب عامة (٤) . وقد علل ابن الأنباري ذلك بقوله : ان العربي " يتكلم بالكلمة اذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه" (٥) . وقد ذكر عدة أمثلة من أخطاء العرب نثرا وشعرًا .

ومهما يكن من أمر فالخلاف بين المجيزين والمانعين هو خلاف بين اتجاهين فكريين متناقضين،هما اتجاه أهل النقل واتجاه أهل العقل، أو اهل الأثر وأهل القياس . وقد نتجاوز ذلك فنقول انه خلاف بين فئة تحكّم الايمان والعقيدة في القضايا العلمية وأخرى تُحكّم العقل والمنطق وشتانَ ما بينهما .

---

١ ــ نفس المصدر ص ١٧

٢ ــ نفس المصدر ص ١٥٦ ــ ١٦١

٣ ــ يُرجَع في ذلك الى كتاب " الموشح في مآخذ العلماء على الشُعراء للمرزباني " ففيه كثير من الأغاليط المنسوبه الى كبار الشعراء إسلاميين وجاهليين ومولدين . وكذلك ذكر عبد القادر البغدادي أن أبا عمرو بن العلاء وعبد الله بن ابي اسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمه كانوا يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم (انظر خزانة الأدب ج١ ص ٢١)

٤ ــ الانصاف ج٢ ص ١٨٦

٥ ــ نفس المصدر ص ١٩١ .

٢ ـ الحديث النبوي

ثمة بعض وجوه الشبه في مواقف النحاة من الحديث النبوي ومواقفهم من القراءات. فقد كان الاستشهاد بالحديث موضع خلاف أيضا بين النحاة كما كان موضع خلاف بين الفقهاء على طريقتين: طريقة أهل النقل وطريقة أهل العقل تماما كما ذكرنا في موضوع القراءات. وكما كان اكثر أهل الحجاز يتحرج من الرأي ويرى العمل به محنة، كان اكثر اهل العراق لا يحجم عنه بل كان يتحرج من كثير من الاحاديث ويرى الأخذ بها محنة. وحجته في هذا بعد ما بين الناس وبين مصدر التشريع وعدم الوثوق من صحة كثير مما يروى من أحاديث.

هذا بالنسبة للاستشهاد بالحديث من الناحية الفقهية. اما من الناحية النحوية فالامر يختلف بين متقدمي النحاة ومتأخريهم. أما متقدموهم فيزعم أبو حيان أنهم لم يحتجوا بشيء منه (١).

أما متأخروهم فهم في ذلك فئتان:

( ) المانعون: وهم الذين تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث. يقول ابو حيان: وتبعهم (يعني المتقدمين) على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الاندلس (٢). ويقف أبو حيان هذا وكذلك ابن الضائع على رأس المانعين للاستشهاد بالحديث وسندهما امران:

أحدهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي (صلعم) وانما رويت بالمعنى. (٣).

ثانيهما: أن أئمة النحو المتقدمين من المصرين (البصره والكوفه) لم يحتجوا بشيء منه (٤).

---

١ ـ عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب ج١ ص ٢٣

٢ ـ محمد الخضر حسين: دراسات في العربية ص ١٦٨

٣ ـ نفس المصدر والمكان

٤ ـ خزانة الأدب ج١ ص ٢٣

٢) المجيزون : وقد عدّ هؤلاء الحديث في الأصول التي يرجع اليهـا في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد ومن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام وغيرهما (١) .

ولكل من الفريقين في اختيار الموقف الذى ارتضاه من منع أو اجـازة علل وأسباب حول مدى صحة نقل الأحاديث وعدم التغيير في نصوصها . ويحتج الفريق الأول بأن الـرواة جوزوا النقل بالمعنى كما أنه وقع اللحن في كثير مما روي مـن الأحاديث لأن كثيراً من الرواة لـم ينشأوا في بيئة عربية خالصـة حتى يكونـوا عربـا بالفطـرة . (٢) .

أمـا الفريق الثاني فيتمسكون بأنّ الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظـه والتّحرى في نقله ولهذا الأصل تحصل غلبـة الظنّ بأنّ الحديث مروى بلفظـه . وهذا الظن كافٍ في اثبـات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكـام النحويـةَ (٣) .

وصفوة القول أن الحديث كالقراءات تتجاذبه اتجاهان هما اتجاه أهل النقل واتجاه أهل العقل . ومن المعروف أن الاتجاه الأول يتحرك بنوازع دينية تعبديـة ولا شكّ أن الاتجاه العقلي هو الأقوى والأثبت خاصة أنه مذهب النحاة الأوائل مـن بصريّين وكوفيّين . ولم يكن هؤلاء تعوزهم الأمانة العلمية ولا الغيرة على كتاب اللـه وحديث رسوله . ولذلك فما نرى وجهة نظر هؤلاء الذين ينادون بوجوب مراجعـة المواقف والاستشهاد بالحديث النّبويّ قوية مهما قدموا من حُجج وأوردوا من براهيـن ما دامت آرؤهم ووجهات نظرهم منبثقة عن دوافـع لا تمـت الى العلم بأية صلة .

١ـ دراسات في العربيـة ص ١٦٨
٢ـ نفس المصدر ص ١٦٩
٣ـ نفس المصدر ص ١٧٠

٣ـ كلام العـــرب

يعتبر كلام العرب من شعر ونثر المصدر الأول والرئيسي الذى اعتمد عليـــــه النحاة واللغويون في استخراج الأصول وتقعيد القواعد . ولكن الأخذ عن العـــرب والاعتداد بكلامهم لم يكن فوضى وبلا شروط . فقد وضع علماء اللغة شروطا قاسية لذلك منها ما يتعلق بالزمان ومنها ما يتعلق بالمكان ومنها ما يتعلق بالأشخاص (الراوي والمروى عنه) .

أما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الاسلام حتـــى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحاضرة أم البادية (١) . فاستشهدوا بشـــعراء الجاهليين والمخضرمين اجماعا وبالاسلاميين مع بعض التحفظ والاحتياط وامتنعـــوا عن الأخذ من المولدين أو المحدثين (٢) .

١ـ سعيد الأفغاني : في أصول النحو ص ١٦ .

٢ـ قال عبد القادر البغدادي : طبقات الشعراء أربع : الطبقة الأولى الجاهليـــون وهم قبل الاسلام كامرئ القيس والأعشى . والثانية المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كلبيد وحسان . والثالثة المتقدمون ويقال لهم الاسلاميـــون وهم الذين كانوا في صدر الاسلام كجرير والفرزدق . والرابعة المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم الى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس . فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما اجماعا وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهـــاد بكلامها وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي اسحاق والحسن البصـــري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم . وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري .(انظر خزانة الأدب ج ١ ص ٢٠ ــ ٢١)

فكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالاجماع ابراهيم بن هرمة (٧٠ – ١٥٠) الذي ختمَ الأصمعي به الشعر . أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدوّنون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري (١) .

وكما يحدث في كل المسائل الأخرى فقد اختلف العلماء في شروط الأخذ من الناحية الزمنية فمنهم من ضيّق دائرةَ الأخذِ ومنهم من وسّعها بل أفرط في توسيعها . فقد حكي عن الأصمعي أنه قال : جلست الى أبي عمرو بن العلاء عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت اسلامي (٢) .

يقابل هذا التضييق والتشديد تساهلٌ وتسامح من قِبَل بعض العلماء . ففي حين كانت الفئة السابقة تتشدد في الأخذ عن الشعراء الاسلاميين، كانت ثمة فئة قليلة تجيز الاستشهاد بالمولدين والمحدثين . ومن هؤلاء الزمخشري الذي استشهد في تفسير أوائل البقرة في الكشاف ببيت من شعر أبي تمام وقال : وهو وان كان محدَثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فأجعلُ ما يقوله بمنزلة ما يرويه (٣) .

أما من الناحية المكانية فقد أخذ العلماء عن قبائل معينة وأهملوا قبائل أخرى . وكان مقياسهم في الأخذ وعدمه مدى قرب القبيلة أو بعدها عن الأمم المجاورة . فاعتمدوا كلام العرب في قلب جزيرة العرب وردوا كلام القبائل التي على السواحل

---

١ – في أصول النحو ص ٢٠
٢ – خزانة الأدب ج ١ ص ٢١
٣ – نفس المصدر ج ١ ص ٢١

أو في جوار الأعاجم (١) .

أما بالنسبة للبند الثالث فقد آثروا في المروي عنه أن يكون أعمق في التبدي وألصق بمعيشة البادية (٢) . وأما الراوي فقد شددوا على أن تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويتقى المظنون (٣) . لأن النحاة ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت (٤) .

١ـ في اصول النحو ص ٢١ ـ [illegible] ا وقد نقل السيوطي في المزهر عن أبي نصر الفارابي في كتاب الألفاظ والحروف تفصيلا وافيا لهذا الموضوع قال : والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانه وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فانه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم . فانه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قضاعة وغسان واياد لمجاورتهم أهل الشام واكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية ولا من تغلب واليمن فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان . ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم ـ انظر المزهر في علوم اللغة ج ١ ص ٢١١ ـ ٢١٢ .

٢ـ في أصول النحو ص ٢٤ .

٣ـ المزهر ج ١ ص ١٣٧ .

٤ـ نفس المصدر ص ١٣٨ .

- شـــواهد ابن الأنبـــاري -

في ضوء ما تقدم نستطيع أن نحدد موقف ابن الأنباري من مصادر الاستشهاد الثلاثة ألا وهي القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي وكـــلام العرب بشقيــه الشعري والنثــري.

ما هي نظرة ابن الأنباري الى تلك المصادر وما هو موقفه منها ثمّ ما مدى استعانته بها واستفادته منها ؟ هذا ما سندرسه في الصفحات التاليـــة .

القرآن الكريم وقراءاتـــه

القـرآن الكريـــم : يكثر ابن الأنباري من الاستعانة بالآيات القرآنية والاستشهـاد بها في معظم الموضوعات النحوية التي يتطرق اليها والمسائل التي يبحثهـا . وهـو يلتزم هذا المنهج ولا يتخلى عنه في معظم كتبه. ولو رجعنا الى فهرس الآيات القرآنية في كتاب "أسرار العربية" مثلا لتبين لنا صدق ذلك (١) .

فهو في " أسرار العربية " يضع القاعدة ويستشهد عليها بإحدى الآيـات القرآنية. واذا كنّا لا نستطيع أن نتعقب كل تلك المواضيع فلا أقل من أن نورد منهـا ما يحمل أهمية خاصة اما لطرافة التخريج أو جودة الرأي أو براعة استخدام الشاهد الى غير ذلك من المميزات والخصائص وحسبنا أن نذكر الأمثلـة التاليـة :

١- زعم أنّ الفعل قد يسند الى ألف المثنى والمقصود تثنية الفعــل لا تثنية الفاعل. وقال في ذلك : انهم قالوا للواحد (قفا) على التثنيــة لأنّ المعنى قف قف. قال الله تعالى : ألقيا في جهنم كل كفّار عنيـد فثنى وان كان الخطاب لملك واحد لأنّ المراد به ألق ألق (٢) .

١- انظر ص ٤٥٠ - ٤٥٨
٢- أسرار العربية ص ٨٣

٢ــ في التدليل على مجيء (كان) تامة أورد الآية التالية : كيفَ نُكلّمُ من كـــانَ في المهد صبيًا ؟ وقال معقبًا : اي وُجِدَ وحَدَث. وصبيا" منصوب على الحال . ولا يجوز أن تكون ههنا الناقصة لأنها لا اختصاص بعيسى في ذلك لأن كـلًا كان في المهد صبيًا . ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبـــي وانما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبى . فدل على أنها ههنا بمعنى وجِـــد وحـــدث.(١)

٣ــ عند تقسيمه البدل الى أربعة أقسام بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكـل وبدل الاشتمال وبدل الغلط، مثّل على بدل الكل من الكل بقوله تعالى : إهدِنا الصِّراطَ المستقيمَ صِراطَ الّذِينَ أنعمتَ عليّهم . ومثّل على بدل البعض من الكـل بقوله تعالى : وارزُقْ أهلَه من الثمراتِ من آمنَ منهم بالله واليوم الآخر، ومثـل على بدل الاشتمال بقوله تعالى : يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه . وأمّا الضرب الرابع وهو بدل الغلط فقد قال فيه : وأما بـــدل الغَلط فلا يكـــون في قرآن ولا كلام فصيـــح (٢) .

٤ــ في التدليل على أنّ العامل في البدَل غير العامل في المبدل منه يورد قولــه تعالى : ولولا أن يكونَ الناسُ أمةً واحدةً لجعلنا لمن يكفُرُ بالرحمن لبيوتهـــم سُقُفـــا من فضـــةٍ، وقوله : قال الملأ الذينَ استكبروا من قومِـــه للذيـــن استضعفوا لمن آمـَــنَ منهم . ويعلّق على الشاهـــد الأول بقوله : فظهور اللام في بيوتهم وهي بدل من (من) يدل على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه كما يعلق على الشاهد الثانـــي بقولـــــه : فظهور اللام مع (من) وهو بدل من الذين استضعفوا يدل على أنّ العامل في البدل غير العامـــــــل في المبدل منـــــه (٣) .

١ــ أسرار العربية ص ١٣٤ــ١٣٥

٢ــ نفس المصدر ص ٢٩٦ .

٣ــ نفس المصدر ص ٣٠١

٥ــ في تحديد معاني كل حرف من حروف الجر يستعين بالآيات القرآنية وحسبنا أن نذكر من ذلك ما أورده من الآيات في حديثه عن (من) الجارة ، ومعانيهــا وهي التالية :

أ) تبيين الجنس واستشهد بقوله تعالى : واجتنبوا الرِّجسَ من الأوثـان وعلق على ذلك قائلا : ومِنْ هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتنـاب ولا يجوز أن تكون للتبعيض لأنه ليس المأمور به اجتناب بعض الأوثـان دون بعض وانما المقصود اجتناب جنس الأوثـان (١) .

ب) أن تكون زائدة . كقوله تعالى : مالَكُم مِن إلهٍ غيره . والتقدير مالكم الــهٌ غيره ومن زائدة . كقول الشاعر : وما بالربع من أحد . وهو يعنــي بذلك أن يسبقها نفي . وبناء على ذلك أنكر ما ذهب اليه بعض النحويين جواز وقوع الزيادة دون نفي . وذلك في مثل قوله تعالى : ويكفِّرُ عنكمْ من سيئاتكم وقوله : قلْ للمؤمنين يغضُّوا من أبصارهم . وقال معلقا علــى ذلك : فأما قوله تعالى : ويكفر عنكم من سيئاتكم فمن فيه للتبعيض لا زائدة . لانه من الذنوب مالا يكفر بابداء الصدقات أو اخفائها وايتائها للفقـراء وهي مظالم العباد . وأما قوله : يغضوا من أبصارهم (فمن) فيــه للتبعيض لأنهم انما أمروا أن يغضوا أبصارهم عمّا حرم عليهم لا عمّــا أحل لهم فدلّ على أنها للتبعيض وليست زائدة (٢) .

الى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي لا يستطاع لها حصر والتي تدخل كما ذكرنا سابقـا في معظم موضوعات الكتاب ومسائلــه .

أما في كتاب الانصاف فهو يورد الآيات القرآنية إمّا على لسان الكوفيين أو علـى لسان البصريين أو في جوابه على أحد الطرفين ، أو لمقاصد وأغراض لغوية أو نحويـــة أو بلاغيــة أخـــرى .

١ــ أسرار العربية ص ٢٥٩
٢ــ نفس المصدر ص ٢٦٠ــ٢٦١

وهو في الحالة الأولى أيْ حينما يورد شيئًا من الآيات القرآنية على لسان الكوفيين نراه كثيرا ما يخالفهم الرأي فيلجأ الى التأويل والتخريج . فمن ذلك اجازتهم العطف على اسم انّ قبل استكمال الخبر فقد استشهدوا بقوله تعالى : ان الذين آمنوا والذينَ هادوا والصابئونَ والنصارى من آمنَ بالله واليوم الآخر الخ . . وقالوا : وجه الدليل انه عطف (الصابئون) على موضع ان قبل تمام الخبر (١) .

وقد ردّ على الكوفيين بقوله : " اما احتجاجهم بقوله تعالى : انّ الذينَ آمنوا والذين هادوا والصابئونَ فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

(١) أن نقول في هذه الآيات تقديم وتأخير والتقدير فيها : ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك .

(٢) أن نجعل قوله تعالى : من آمن بالله واليوم الآخر خبرًا للصابئين والنصارى وتُضمر للذينَ آمنوا والذين هادوا خبرًا مثل الذي أُظهرتَ للصابئين والنصارى .

(٣) أن يكونَ عطفا على المضمر المرفوع في هادوا . وهادوا بمعنى تابوا وهذا الوجه عندي ضعيف لأنّ العطف على المضمر المرفوع قبيح وان كان لازمًا للكوفيين لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم ليس بقبيح " (٢) .

وحينما احتج الكوفيّون بقوله تعالى : " كتابَ الله عليكم " على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ردّ عليهم بقوله : أمّا احتجاجهم بقوله تعالى : كتابَ الله عليكم فليس فيه حجة لأنّ كتابَ الله ليس منصوبًا بعليكم وانما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه مقدر والتقدير فيه : كَتَبَ كتابًا اللهُ عليكم وانما قُدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه (٣) .

١- الانصاف ج ١ ص ١٨٦
٢- نفس المصدر ج ١ ص ١٩٠
٣- نفس المصدر ج ١ ص ٢٣١

وكذلك يستشهد الكوفيون على جواز وقوع الفعل الماضي حالاً بقوله تعالي : أو جاؤوكم حَصِرَت صدورهم فرد عليهم بقوله : اما احتجاجهم بقوله تعالى أو جاؤوكم حصرت صدورهم فلا حجة لهم فيه وذلك من أربعة أوجه :

١ـ أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية . وهو قوله تعالى : الاّ الذين يصلون الى قوم .

٢ـ أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : أوجاؤوكم قوماً حصرت صدورهم . والماضي اذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالاجماع .

٣ـ أن يكون خبرًا بعد خبر كأنه قال : أو جاؤوكم ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم .

٤ـ أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال كأنه قال : ضيّق الله صدورهم كما يقال : جاءني فلان وسّع الله رزقه وأحسن اليّ غفر الله له(١) .

ويبدي ابن الأنباري براعة فائقة في الاستفادة من النصّ القرآني وفي فهم الحدود التي تقف عندها دلالات هذا النص. فحينما احتج الكوفيون بقوله تعالى : وأمّا الذين سُعِدوا ففي الجنة خالدينَ فيها، بقوله : فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدَين فيهما ، على أنّ النصب واجب في الصفة اذا كرر الظارف التام وهو خبر المبتدأ ، ردّ عليهم بقوله : وأما احتجاجهم بقوله تعالى : وأما الذين سُعدوا ففي الجنة خالدينَ فيها وقوله تعالى فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدَين فيها فلا حجة لهم في هاتين الآيتين اذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع وانما فيهما دلالة على

١ـ الانصاف ج ١ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥

جـــواز النصـــب ونحن نقول بـــه (١) .

وكأنه أحسّ انه لم يوضح الفكرة ايضاحا كافيا فتطـــوع لايضاحهـــا من خـــلال ردّه على قولهم : انّ القراء أجمعوا فيهما (الآيتين السابقتين) على النصب ولم يرو عن أحد منهم أنه قرأ في واحدة منها بالرفع قـــال : على أنّ هذا الاستدلال فاســـد وذلك لأنـــه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحـــد من القراء أن لا يكون كلامـــا جائزاً فصيحاً . ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله عزّ وجلّ ترك عمل " ما " في المبتـــدأ والخبر نحو: ما زيد قائم وما عمرو ذاهب الّا فيما ليس بمشهـــور وان كانت لغـــة مشهورة معروفة صحيحـــة وهي لغة بني تميم ، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحـــة مشهورة مستعملـــة (٢) .

وعلى هذا النهج يواجـــه ابن الأنبـــاري الكوفيين فيؤوّل شواهدهـــم القرآنية على الوجـــه الذي يتفق مع أصولـــه وأدلتـــه ، ويجابههم بسيل من الحجج والاستدلالات مستعينا على ذلك بثقافتـــه الموسوعية ، المتنوعـــة .

أما احتجاجاته القرآنية على مسائل لغوية ونحوية وبلاغيـــة فقـــد استشهـــد بقولـــه تعالـــى : لقد خلقنا الانسانَ في أحسنِ تقويم ،على مجيء الانســـان بمعنـــى الناس(٣) .

واستشهـــد أيضا بقوله تعـــالى : والذين اتخذوا من دونـــه أوليـــاء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفـــى . على جواز حذف القول في الكـــلام وهي ميزة من ميزات الاسلوب القرآني . أي يقولون ما نعبدهم (٤) .

أما استشهاده بالقرآن على بعض المسائل النحوية ففي مثل قـولـه : والحمـــل

١ـ الانصاف ج ١ ص ٢٥٤

٢ـ نفس المصدر والمكـــان .

٣ـ نفس المصدر ج ١ ص ١١١

٤ـ نفس المصدر ص ١١٤

في (كلا وكلتا) على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى تارة أخرى كل " فانه لمّا كان مفردا في اللفظ مجموعا في المعنى ردّ الضمير اليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى ، كقولهم : كلّ القوم ضربته وكلّ القوم ضربتهم وقد جاء بهما التنزيل قال الله تعالى : إنْ كلّ ما في السّموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا . فقال (آتي) بالإفراد حملا على اللفظ وقال تعالى : وكلٌّ أتَوه داخرين . فقال (أتوه) بالجمع حملاً على المعنى الآ أن الحمل على المعنى في كلّ أكثر من الحمل على المعنى في كلا وكلتا (١) .

ومثل ذلك في الاستشهاد بالنّص القرآني على مسائل نحوية قوله : والذي يدلّ على أنّ النون الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير في الوقف ويوقف عليها بالألف فقال الله تعالى : ليسجننّ وليكونًا من الصاغرين . أجمع القراء على أنّ الوقف في هذين الموضعين لنسفعًا وليكونا بالألف لا غير (٢) .

أمّا استشهاده بالقرآن على أمور بلاغية فمثل قوله : وأما قول الشاعر :

مـا أقدرَ اللهَ أنْ يُدني على شَحَطٍ
من دارُه الحَزْنُ مِمّن دارُه صولُ

فانه وان كانَ لفظُه لفظَ تعجب فالمرادُ به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة كقوله تعالى : فليَمْدُدْ له الرحمنُ مدًّا . فجاء بصيغة الأمر وان لم يكن في الحقيقة أمرا لامتناع ذلك في حق الله تعالى ، وان شئتَ قدّرته تقديرَ ما أعظمَ اللهَ (٣) .

١ـ الانصاف ج ٢ ص ٤٤٨
٢ـ نفس المصدر ص ٦٥٣ وهو يشير الى قوله تعالى : لنسفعا بالناصية
٣ـ نفس المصدر ج ١ ص ١٤٨

وعلى هذا المنوال من استخدام النصّ القرآني يجري ابن الأنباري في كتاب الإنصاف، وقد كان من الممكن حشد عدد أكبرَ من الشواهد والاسترسال في التمثيل والايضاح لولا أننا لا نودّ الاطالة والاطناب.

أمّا كتاب (البيان في غريب اعراب القرآن) فيستخدم صاحبنا فيه الشاهد القرآني اما للتدليل على مسألة لغوية أو نحوية أو بلاغية.

فممّا استشهد به على مسائل لغوية قوله: الفلك يكون واحدا ويكون جمعا. فكونه واحدا لقوله تعالى: في الفلك المشحون. والفلك ههنا واحد لقوله: المشحون ولو كان جمعا لقال: المشحونة. وكونه جمعا كقوله: حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم فالفلك ههنا جمع لقوله تعالى: وجرين بهم (١).

ومثل ذلك قوله: والطاغية بمعنى الطغيان والكاذبة بمعنى الكذب قال الله تعالى: ليس لوقعتها كاذبة. اى كذب. وكقولهم العافية والعاقبة الى غير ذلك (٢).

وقال تعليقا على قوله تعالى: أموالكم التي جعل الله لكم قياما. انما قال: التي على لفظ المفرد ولم يقل اللائي على لفظ الجمع لأنها جمع مالا يعقل فجرى على لفظ المفرد. ولو كان جمع من يعقل لقال: اللائي كقوله تعالى: والقواعد من النساء اللائي. وهذه المسألة (٣). يتجاذبها اللغة والنحو.

ومن استشهاده على مسائل نحوية قوله في اعراب قوله تعالى: ألّا تعبدوا الّا الله. فيه وجهان: أن تكون (أن) مفسرة بمعنى أي كقوله تعالى: أن

١ـ اعراب القرآن ج ١ ص ١٣٢
٢ـ نفس المصدر ص ٢٨٧
٣ـ نفس المصدر ص ٢٤٣

أمشـــوا أي أمشـوا (١) .

ومن ذلك قوله : والاستثناء من المصـــدر كقوله تعالى : أفما نحنُ بميتيـنَ الّا موتتنـــا الأولى : فموتتنا منصوب على الاستثناء لأنه من غـــروب الموت الـذي دلّ عليـــه قوله بميتين (٢) .

وأمّـــا استشهـــاده على مسائل بلاغيـــة فكقولــــه : والهمـــزة في أأنذرتهم لفظها لفظ الأستفهام ومعناها الخبر. فانّ الاستفهام يرد في كلامهم والمراد بـــه الخبـــر كما يرد الخبر والمراد به الأستفهـــام (٣) .

ومثل ذلك استشهاده على جـــواز حذف المضـاف واقامـــة المضاف اليـــه مكانـــه ، وهو ما يسمى بالمجـــاز المرســـل بقوله تعالـــى : وأشربوا فـــي قلوبهمَ العجـــلَ أي حبَّ العجـــل . وكقوله تعالى : واسألوا القريـــة التي كنّـا فيها والعير التي أقبلنـــا عليها أى أهـــل القرية وأهـــل العير . وهـــذا كثير في كلامهـــم (٤) .

أمّا في ما تبقى من كتبه النحويـــة (كجدل الاعراب) و (لمع الأدلـــــة) و (نزهـــة الالباء) فاستشهاده بالقرآن قليل وذلك أنّ هـــذه الكتب لا تعالـــج موضوع النحو التقليـــدي الذي يحتاج الى الشاهـــد أكثر من غيره من الموضوعـــات الفرعيـــة .

١ـ اعراب القرآن ج ٢ ص ٧

٢ـ نفس المصدر ص ١٨

٣ـ نفس المصـــدر ج ١ ص ٤١

٤ـ نفس المصدر ص ٥٥

القـــــراءات :

لا بد قبل الخوض في موقف ابن الانباري من القراءات أن نبيّـــن العلاقة بين القرآن والقراءات . والذي يستوجب الاهتمام بتبيين هذه العلاقـــة ما نجده من اضطراب في مناهج الدارسين المعاصرين الذين يتعرضون لهذا الموضوع فمنهم من يذكر القرآن الكريم ويتحدث عن القراءات (١) ومنهم من يذكر القراءات دون ذكر القرآن (٢) ومنهم من يتحدث عنهما معًا (٣) . ولذلك كان من الواجب توضيـــح هذه العلاقة ورسم الخطوط الفاصلة بينهما .

وأول ما يبدو لنا في ذلك أن القرآن الكريم هو المصدر وأن القراءات لا يجوز أن تسمى مصدرًا الا على سبيل التجوّز والمسامحة . فالقرآن هو الأصـــل والقراءات فرع . وموقع القراءات من القرآن كموقع اللهجات من كلام العرب شعره ونثـــره فكما لا يجوز أن تسد لفظة اللهجات عن لفظة كلام العرب ولا أن تقع موقعهـــا كذلـك لا يجوز أن تسد القراءات مسدّ القرآن ولا أن تقع موقعه اى اننا نَعُدُّ القرآنَ الكريـــم وكلامَ العرب من مصادر النحويين في استخراج الشواهد؛ غير أننـــا لا نستطيـــع أن نقول ان القراءات ولهجات العرب هي من تلك المصادر . قال الزركشي في البرهـــان : " القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل علـــى محمد (صلعم) للبيان والاعجاز والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحـــروف وكيفيتها من تحقيق وتشديد وغيرها (٤) وقال ابن الجزري : " القراءات علم بكيفيـــة أداء كلمات القـــرآن واختلافهما بعزو الناقلة . ولا بد فيها من التلقي والمشافهـــة لأن في القراءات أشياء لا تحكم الا بالسماع والمشافهة (٥) .

وهذا بحد ذاته كاف للتدليل على ما بين القرآن والقراءات مـــن تباين وتغاير فاذا عرفنا ذلك فلنتحدث عن موقف ابن الأنبارى مـــن هذه القراءات ومدى استفادته منها في الاحتجاج النحـــوي .

---

١ ــ سعيد الأفغاني : في أصول النحو ص ٢٨ وما بعدها .
٢ ــ خديجة الحديثي : ابو حيان النحوي ص ٤١٧ وما بعدها ومهدي المخزومي مدرسة الكوفة ص ٣٢٧ وما بعدها .
٣ــ فاضل السامرائي : ابن جني النحوي ص ١٢٤ وما بعدها .
٤ــ السيوطي : الاتقان ج١ ص ٨٠ ٥ ــ ابن الجزري : منجد المقرئين ص ٣ .

أن نظرةً فاحصةً في مؤلفاته النحوية تكفي للتدليل على أنه كان مطلعا على هذا الفن، ملما بمسائلة وقضاياه، عارفا بمختلف القراءات من متواترة وآحاد وشاذه . فهو يشرك القراءات في المسائل الخلافية ويكثر منها في إعراب القرآن وهو إلى ذلك ينسب القراءات إلى أصحابها في معظم الأحيان منبها على النكته النحوية أو اللغوية المقترنة بها، والتي يقصد اليها من ايراد القراءة . وهو في ذلك كلة انما يقصد التوسع في الدراسة النحوية واستغلال كل الامكانات المتوفره لديه لخدمة هذا الموضوع الأثير إلى نفسه .

وابن الانباري في عرضه للقراءات ومحاولات استفادته منها لا ينسى أن القراءة سنة متبعة وان امكانية التصرف بها غير وارده فهي تنقل كما سمعت دون تحريف أو تبديل، حتى لو خالفت أصول النحو ومقاييس النحاة . يقول في ذلك : والقراءة سنة متبعة (١) . وينبني على ذلك أن ليس كل ما جاز في العربية جاز في القراءة ففي قوله تعالي : لا بيعٌ ولا خلة ولا شفاعةٌ يقول ابن الانباري : قرئ بالرفع والبناء على الفتح فالرفع بالابتداء أو على أن يجعل "لا" بمعنى ليس و "فيه" الخبر . والبناء على الفتح لما بينا من قبل (٢) يعني لانه اسم لا النافية للجنس . هذا بالنسبة للقراءة . أما بالنسبة لامكانات النحو فيقول : ويجوز فيه في العربية ستة اوجه . ولكن هذه الأوجه لا يجوز الأخذ بها في القرآن لان القراءة سنة متبعة (٣) .

غير أن هذا لا يمنع صاحبنا أن يصف بعض القراءات بانها ضعيفة في القياس أو قليلة الاستعمال أو شاذة أو ما شابه ذلك . فمن ذلك قوله بشأن قوله تعالي : الحمد لله : وقراءة من قرأ بكسر الدال من الحمد اتباعا لكسرة اللام من الله كقولهم في " مُنتِن " مِنتِن " فكسرت الميم اتباعا لكسرة التاء .

---

١ ـ اعراب القرآن ج١ ص ١٦٨

٢ ـ نفس المصدر والمكان .

٣ ـ اعراب القرآن ج١ ص ١٦٨ .

وقراءة من قرأ بضم اللام إتباعا لضمة الميم فقراءتان ضعيفتان في القياس قليلتان في الاستعمال لأنَّ الاتباع إنما جاء في الفاظ يسيرة لا يعتدُّ بها فلا يقاس عليها (١) .

وكذلك قوله في قراءة من قرأ : لا تخف دركا ولا تخشى : والقياس ولا تخشَ لأنَّهُ مجزوم بالعطف على "تخفْ" الا انه أشبع فتحة الشين فنشأت عنها الألف وهو ضعيف في القياس (٢) .

وكذلك يصف قراءة : فإنّما يقولُ له كنْ فيكونَ بالنصب بأنها ضعيفة ويعلل ذلك بأن (كن) ليس بأمر في الحقيقة (٣) .

وفي قوله تعالى : ولا الضالّين قال : على أن بعض العرب يبدل من الألف مع المشدد همزة . فقد قالوا ولا جأرها من تولى قأرها لأنه رام ان يحرك الألف لالتقاء الساكنين فلم يمكن تحريكها . فأبدل منها الهمزه لقربها في المخرج (٤) .
ويضيف الى ذلك قوله : وعلى هذه اللغة قرئ في الشواذ ولا الضألين وأيضا وترى الشمس اذا طلعت تزوأر عن كهفهم (٥) .

وفي قوله تعالى : وباطل ما كانو يعملون قال و قرئ في الشواذ ، وباطلاً بالنصب . وهو منصوب بيعملون وما زائدة وتقديره وكانوا يعملون باطلا (٦) .

---

١ - اعراب القرآن ج١ ص ٣٥
٢ - نفس المصدر ص ٤٢
٣ - نفس المصدر ص ١٢٠
٤ - اعراب القرآن ج١ ص ٤١
٥ - نفس المصدر والمثان
٦ - نفس المصدر ص ٩١

وقد ينص في حديثه عن بعض القراءات أن بعض علماء اللغة قد أنكرها ففي قراءة وقلن حاشَ لله قال : إن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد القراء . وقال : العرب لا تقول حاشَ لك ولا حاشك وانما تقول : حاشى لك وحاشاك (١)

وقد يعرض عدة قراءات ثم يفاضل بينها . فمن ذلك ما ذكره شأن قوله تعالى : نؤتِهِ فيها . قرئ بالاشباع وقرئ بالاختلاس وقرئ بالإسكان وأحسنها الاشباع ثم الاختلاس ثم الاسكان وهو أضعفها .(٢) ويعلل هذا الحكم بقوله : لان الهاء انما تسكن تشبيها لها بهاء التأنيث في حالة الوقف نحو ضاربه وذاهبه وهذا انما يكون في الشعر لا في الكلام (٣) .

وهو يورد القراءة للاستشهاد بها على جواز شيء أو عدم جوازه . ففي رده على بعض القائلين بأن الحرف لا يدخله الحذف . قال : لا نسلم بل الحرف يدخله الحذف ألا ترى أنهم قالوا في ربّ رُبَ بالتخفيف . وقد قرئ به قال تعالى: ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مُسلمين (٤) .

وقد يورد القراءة للموازنة بين حالة وأخرى . ويبرز وجوه الاختلاف بينهما فمن ذلك قوله تعليقا على البيت التالي :

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض.

---

١ ـ الانصاف ج١ ص ٢٨٥
٢ ـ اعراب القران ج١ ص ٢٢٣
٣ ـ نفس المصدر ص ٢٢٤
٤ ـ الانصاف ج١ ص ٢٨٥

قال : فترك صرف عامر وهو ينصرف . ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال : ذو الطول وذو العرض. ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : ذات الطول وذات العرض. ولا يجوز أن يقال : انما لم يصرفه لانه ذهب به الى القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء وجئتك من سبأ بنبأ يقين . فترك صرف سبأ لأنه جعله اسما للقبيلة حملا على المعنى (١) .

وهو قد يعمد الى تأويل القراءة اذا لم تتفق مع مقاييسه . فحين استشهد الكوفيون بقوله تعالى : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام بجرّ الأرحام — وهي قراءة حمزة الزيات — على جواز العطف على الضمير المخفوض ، ردّ عليهم بقوله : أما احتجاجهم بقوله تعالى : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام . فلاحجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أنّ قوله والأرحام ليس مجرورا بالعطف على الضمير المجرور وانما هو مجرور بالقسم وجواب القسم قوله : انّ اللهَ كانَ عليكم رقيبًا .

والثاني : أن قوله والأرحام مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها . وتقديره وبالأرحام فحذفت لدلالة الأولى عليها (٢) .

وكذلك قد يعمد الى تفسير بعض القراءات . ففي قوله تعالى : وما يخادعون الّا أنفسهم قال : قرئ وما يَخدعون فمن قرأ يخادعون بالألف أراد به ازدواج الكلام والمطابقة لأن قبله يخادعون الله ليطابق لفظ المنفي لفظ المثبت . لأنه نفي بقوله : وما يخادعون ، ما أثبت لهم بقوله : يخادعون الله (٣) .

١ــ الانصاف ج ٢ ص ٥٠٢
٢ــ نفس المصدر ج ٢ ص ٤٦٧
٣ــ اعراب القرآن ج ١ ص ٥٤ ــ ٥٥

ومن هذا القبيل ما ذكره في قوله تعالى : وهو بكلّ شيء عليم . قال : قرىء (هو) بضمّ الهاء وسكونها فمن ضمّ فعلى الأصل . ومن أسكنها جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تنفصل عنها . وهو بمنزلة عَضُد فكما جاز أن يقال في عَضُد عَضْد بالاسكان فكذلك ها هنا (١) .

وكذلك ما ذكره في قوله تعالى : ربّما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين . قال : قرىء ربّما وربما بالتشديد والتخفيف. فالتشديد على الأصل والتخفيف لكثرة الاستعمال (٢) .

ومن هذا القبيل قوله في تفسير " كسف " الواردة في قوله تعالى : أو تسقط السماء كما زعمت علينا كِسَفًا . قال : وقرئ كسفا فمن قرأ " كِسْفًا " بكسر الكاف وسكون السين كان اسم جنس كتمرة وتمر ودرة ودر وبرة وبر مما الفرق بين واحده وجمعه التاء . ومن قرأ بكسر الكاف وفتح السين فهو جمع كسفه جمع تكسير ونحو كِسْرة وكِسَر وسِدْرة وسِدَر (٣) .

وهو قد يورد قراءتين ثم يذكر الوجه الإعرابي لكل منهما . وذلك في مثل قوله تعالى : فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت أحدٌ الا امرأتك . قال : قرىء امرأتك بالنصب والرفع . فالنصب على أنه مستثنى من قوله فأسر بأهلك الا امرأتك والرفع على البدل من أحد (٤) .

وابن الأنباري قد يذكر موقف النحاة من بعض القراءات ففي قوله تعالى : وكذلك ننجي المؤمنين . قال : وقرىء نجّي المؤمنين . وأنكر أكثر النحويين أن يكون

١ـ اعراب القرآن ج ١ ص ٦٩
٢ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٦٣
٣ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٩٥ـ٩٦
٤ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٢٦

" نجّي " فعل ما لم يسّم فاعله لأ نه لو كان كذلك لكانت الياء منه مفتوحة وقالوا : انّ هذه القراءة محمولة على اخفاء النون من " ننجي " فتوهّمه الراوي ادغاما . وأجازه آخرون على تقدير المصدر لدلالة الفعل عليه واقامته مقام الفاعل وتقديره نجــــي النجاء المومنين (١) .

وقد يدافع عن بعض القراءات التي هاجمها النحويّون ففي قوله تعالى : وما أنتم بمصرخيّ ، قال : قرئ بفتح الياء وكسرها . . . . . أما الكسر فقد قال النحويّون انــه رديء في القياس وليس كذلك لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر . وانما لم يكســر لاستثقال الكسرة على الياء فعدلوا الى الفتح الا أنه عدل ههنا الى الأصـــل وهو الكسر ، ليكون مطابقا لنون همزة "اني كفرت بما أشركتموني" . لأنه أراد الوصل وهــو دون الوقف فلّما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدلّ على هذا من فتحــها . وانمــا عاب من عاب هذه القراءة لأنّهُ تَوهَمَ كسرةَ الياء بالياء . على أنّ كسرةَ ياءِ المتكلّــم لغةٌ لبعض العَرَبِ حكاها أبو عليٍّ قطـــرب(٢) .

وقد يحمل القراءة على لهجة احدى القبائل ففي قوله تعالى : انّ هذان لساحران قال : من قرأه بالألف أتى به على لغة بني الحارث ابن كعب فانهم يقولون مررت برجلا ن وقبض منه درهمــــان (٣) .

فابن الأنباري ، بصفة عامة ، يستخدم القراءات في دراساته النحوية بسعة وكثرة . ويبدي في ذلك براعة وقوة فهو يقلّب الآيات القرآنية على جميع وجوهها المسموعـــــة ويستفيد منها في استخلاص القواعد واستخراج الأحكام . هذا الى أنّــه لا يســرف في الحَجر والتضييق فيمنع الاستشهاد بالقراءات البتة كما لا يبتعد في الاباحة والترخيص فيجيز الاستشهاد بالقراءات دون شروط . ولكنه يتوسط في ذلك بين الطرفين فيمنـــع باعتدال ويسمح باعتدال ليقينه أنّ في الاعتدال تكمن الفضيلـــة .

١ـ اعراب القرآن ج ٢ ص ١٤٢ .
٢ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٥٧
٣ـ نفس المصدر ص ١٤٤

ـ الحديث النبوي ـ

يختلف موقف ابن الأنباري من الحديث النبوي عن موقفه من القرآن وقراءاته . فانه قليل الاستشهاد به والاتكاء عليه فيما يطرق من مسائل ويعالج من قضايا . فهو لا يأتي على ذكر الأحاديث النبوية الا في مواضعَ محددة ومواقع معدودة . وأكثر من ذلك أنه لا يجعل احتجاجه بالأحاديث في هذه المواضع المحددة خالصًا من أجل اللغة والنحو بل يوردها حججًا وشواهد على مسائل أخرى لها صلة بشؤون اللغة والنحو ولكنها ليست من صلبها .

فهو يحتج مثلا على أهمية علم النحو واستنكار اللحن بقوله : وهذا الرسول ـ صلعم ـ سمع رجلا يلحن فقال : أصلحوا أخاكم رحم الله امرأ أصلح من لسانه . ثم يروي الحديث بصورة أخرى فيقول : وروي عنه أنه قال : أرشدوا أخاكم فانه قد ضلّ (١) .

ثمّ يتطرق الى ما يذكر عن نسبة تأسيس علم النحو الى علي بن أبي طالب فيقول : فانه اذا كان قول واحد من الصحابة حجة في قول أشرف أئمة الأمة فما ظنّك بقول ذلك الحِبْرِ العظيم علي بن أبي طالب ـ كرّم الله وجهه ـ والرسول ـ صلعم ـ يقول في حقه : أنا مدينة العلم وعليٌ بابها . ويقول في حقه : اللهم أدر الحقَ مع عليٍ حيثما دار (٢) .

ثم يتطرق الى الاجماع وهو أصل من أصول الفقه الاسلامي فيقول : والاجماع حجة قاطعة . قال عليه السلام : امتي لا تجمع على ضلالة (٣) .

فهذا كله ما لا نستطيع أن نعدّه في صلب اللغة والنحو وان كان يمت اليهما ببعض الصلات .

١ـ لمع الأدلة ص ٤٦ .
٢ـ نفس المصدر والمكان .
٣ـ لمع الأدلة ص ٤٧ .

أما في المسائل النحوية فهو قلّما يتطرق لذكر الأحاديث النبوية ابتداء، بل من خلال ردّه على حجج الكوفيين وشواهدهم . فحين احتج الكوفيون على أنّ فعل الأمر معرب بقول القرآن : فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون . وبقول الرسول: ولتزرّه ولو بشوكة . وقوله أيضا : لتقوموا الى مصافكم ردّ عليهم بقوله : ان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتًا كانت العلة ثابتة . وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله تعالى : فبذلك فلتفرحوا معربًا لوجود حرف المضارعة ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف . واذا حذف حرف المضارعة ـ وهو علة وجود الاعراب فيه ـ فقد زالت العلة . فاذا زالت العلة زال حكمها فوجب أن يكون فعل الأمر معربا (١) .

وكذلك حين احتج الكوفيون على جواز حذف أنْ من خبر "كاد" بقول عامر بن الطفيل : فلم أرَ مثلها خباسة واجدٍ ونهنهتُ نفسي بعدما كدتُ أفعلَه ، بنصب "أفعله" على تقدير أن المصدرية . ردّ عليهم بقوله : انه (اي الشاعر) نصب (أفعلَه) على طريق الغلط على ما بيّناه فيما تقدم كأنه توهم أنه قال : كدت أن أفعلَه . لأنهم قد يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر (٢) . وأضاف الى ذلك قوله : فاما في اختيار الكلام فلا يستعمل مع كاد وكذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح (٣) .

وكأنه توقع أن يحتج عليه أحد ببعض الأحاديث فاستبق الاعتراض قائلا : فأما الحديث : كاد الفقر أن يكون كفرا فان صحّ فزيادة "أن" من كلام الراوي لا من كلامه عليه السلام لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد (٤) .

ونفهم من هذا كله أن صاحبنا كان قليل الثقة برواة الحديث بحجة أنهم ينقلونه بالمعنى لا باللفظ فيتصرفون به وقد يحرّفونه لأنّ معظمهم أعاجم . وكأنه برده هذا على الكوفيين يعبّر عن رأي، ويعرب عن موقف، ويعلل عدم اقباله على الاستشهاد بالحديث النبوي والاعتداد به .

١ـ الانصاف ج٢ص ٥٤١ .
٢ـ الانصاف ج٢ص ٥٦٥ .
٣ـ نفس المصدر ص ٥٦٧ .
٤ـ نفس المصدر والمكان .

بقي بعد ذلك كلّه ثلاثة مواضع استشهد فيها بالحديث استشهادا صحيحا موفقا باختياره ودون أن ينساق وراء الكوفيين . وهذه المواضع هي التالية :ـ

١) في الموازنة بين قراءتين نقلتا في قوله تعالى : ويقتلون النبيين بغير حق فقد قرئ لفظ النبيّين بالهمز وغير الهمز . وقال ابن الأنبارى في ذلك : جاء في الحديث أن رجلا جاء الى النبي ـ صلعم ـ فقال : يا نبيء الله بالهمز فقال عليه السلام : انما أنا نبيّ الله بغير همز . وانما قال عليه السّلام بغير همز لأن الهمز لم يكن من لغته فلذلك ترك الهمزة (١) .

٢) في تفسير معنى "اعراب"قال : أعرب الرجلُ عن حجته اذا بيّنها ومنه قوله ـ صلعم ـ الثيبُ تعرب عن نفسها . اي تبين وتوضح (٢) .

٣) في اختصاص اسم الفعل بالمخاطب دون الغائب والمتكلم في عليك وعندك ودونك وخروجه عن هذا الاختصاص قال في ذلك : وأما قوله عليه السلام : ومن لم يستطعْ منكم الباءةَ فعليه بالصوم فانّه له وجاء . فانّما جاء لأنّ من كان بحضرته يستدل بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه (٣) .

وصفوة القول أن صاحبنا لم يخرج عن منهج جمهور النحاة في عدم الأخذ بالحديث والاستشهاد به . ولكنه في الوقت نفسه لم يشأ أن ينصّ على موقفه نصّا بل اكتفى بالتلميح دون التصريح كما أوضحنا قبل قليل . ولعله كان يدري أن الخوض في هذا الموضوع شائك وأنّ تقحّمه غير محمود العواقب فآثر الصمت شأنه في ذلك شأن غيره من النحاة القدامى الذين عزفوا عن الاستشهاد بالحديث دون أن يحاولوا تفسير ذلك أو تسويغه لعلمهم بما يتضمنه هذا الموضوع من محظورات وما ينطوي عليه من مخاطر .

١ـ اعراب القرآن ج ١ ص ٨٨ .
٢ـ أسرار العربية ص ١٨ .
٣ـ نفس المصدر ص ١٦٤ .

ـ كلام العرب ـ

حينَ نذكر كلامَ العرب نعني به شعرهم ونثرهم فالشعر يتضمن القصيد والرجز والنثر يتضمن الخطاب والقصص والحكم والأمثال . وقد ذكرنا فيما سبق مدى اعتماد ابن الأنباري على القرآن وقراءاته والحديث النبوي وقد آن لنا أن نعرف موقفه من كلام العرب شعره ونثره .

والذي يبدو لنا أن من يتتبع شواهد ابن الأنباري ويتأملها مليًا يجده اكثر استشهادا بالشعر العربي واعتدادا به من غيره من المصادر . فقد جرى في ذلك على نهج قدامى النحاة من بصريين وكوفيين اذ جعلوا الشعر العربي في مقدمة مصادرهم الاحتجاجية مما حمل بعض المتأخرين على التذمر من هذا المسلك والتبرم من الاقبال على الشعر العربي اكثر من القرآن والحديث النبوي (١) .

ولقد اكثر ابن الأنباري من ايراد الشواهد الشعرية . فقد كان يستحضرها بسهولة ويسر وفي كل مناسبة . فهو يوردها على لسان الكوفيين وأحيانا على لسان البصريين ثمّ على لسانه هو حينما يتكفل بالرد على الكوفيين أو في مناقشاته ومحاكماته النحوية .

وشواهده الشعرية تحتوى على القصيد والرجز وهي من الكثرة والسعة بحيث لا يمكن الاحاطة بها في هذا المجال الضيّق لأنها تستغرق مساحات كبيرة من مؤلفاته .

١ـ قال فخر الدين الرازي : اذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيرا ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن فاذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به . وأنا شديد التعجب منهم فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على حجتها فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى ـ (تفسير فخر الدين الرازى ج ٣ ص ١٩٣) .

وقال ابن حزم : ولا عجب أعجب ممن ان وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو للحطيئة أو الطرماح أو لاعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض عليه ، ثم اذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت اليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيّل في احالته عما أوقعه الله عليه (في اصول النحو للأفغاني ص ٢٠) هذا وقد أورد ابن حزم في "الاحكام" ما يشبه هذا الكلام (انظر الأحكام في اصول الأحكام ج ٤ ص ٢٦)

شقيق بن جزء بن رباح الباهلي . وهو من شواهد سيبويه (١) .

هذا ومن الجدير بالذكر أنّ بعض الشواهد التي لم ينسبها ابن الأنبارى أثبت المحقق أنها من أبيات سيبويه (٢) . كما أن بعضها ورد في الحماسة (٣) غير منسوب الى أحد مما يدل على أن مهمة صاحبنا لم تكن سهلة . وكأنه كان يعتبر أبيات سيبويه والحماسة مما لا يتطرق اليه الشك ثقة بسيبويه وأبي تمام فالأول اعتبرت شواهده كلّها صحيحة على الرغم من أنّ خمسين منها من مجموع ألف وخمسين شاهدا لم يعثر لها على قائل (٤) . أما أبو تمام فقد ذكرنا مدى ثقة العلماء به حتى إنّ الزمخشري ذهب الى جواز الاعتداد بكلامه داعيا الى اعتبار ما يقوله بمنزلة ما يرويه (٥) .

وممّا يؤكد اعتقادنا بأنّ ابن الأنباري لم يكن يتسامح في نسبة الشاهد الى صاحبه قوله : ان هذا البيت غير معروف ولا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة (٦) . واذا كان هذا هو رأيه في وجوب وضوح نسبة الشاهد فكيف نعلل ايراد الشواهد بلا نسبة أو اسناد . ليس ثمة جواب على ذلك الا ان يكون صاحبنا قد تصرف ضمن الأصول والقوانين التي وضعها في علم الجدل والتي يفهم منها أنه ليس من شرط

١ــ الانصاف ج ١ ص ٦٣ (الحاشية ، شاهد رقم ٢٥)
٢ــ نفس المصدر ص ٦٢ ، ١٩٧ ، ٢٢٢ وغيرها .
٣ــ نفس المصدر ص ١٦٦ (حاشية رقم ٩٩)
٤ــ نقل البغدادي عن الجرمي قوله : نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه ألف وخمسون بيتا فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها (الخزانة ج ١ ص ٩) .
٥ــ خزانة الأدب ج ١ ص ٢١
٦ــ الانصاف ج ٢ ص ٥٨٣ . وقد نقل البغدادي كلام ابن الأنبارى وعلق عليه بقوله : وعلة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعا أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه (خزانة الأدب ج ١ ص ٢٨)

الراوي أن يُسند بل من شرط المعترض أن يطالب بالإسناد . فاذا طالب بالاسناد كان من واجب الراوي اثبات الاسناد أو احالة المعترض على كتاب معتمد عند أهل اللغة (١) .

فكأنّ ابن الأنباري كان مستعدا في كلّ لحظة لأن يسند هذه الشواهد الى أصحابها اذا طولب بذلك لأنه لم يكن عنده متسع من الوقت لأن يعير مسألة الأسناد اكثر مما تستحق ، خاصة أنّ همه كان منصبا على هدفٍ واحدٍ ألا وهو تزويد الطلبة بأكبر قدرٍ ممكن من الفائدة العلمية .

أمّا الشعراء الذين استشهد بأقوالهم فهم من الجاهليين والمخضرمين والاسلاميين ولم يتعدّهم الى المحدثين والمولدين . فحافظ بذلك على قواعد الاستشهاد التي ذكرناها في صدر هذا الفصل والتي تجعل ابن هرمة الحدّ الفاصل بين من يحتج بكلامهم ومن لا يحتج .

هذا بالنسبة للشعر أما بالنسبة للنثر فشواهد ابن الأنباري ليست كثيرة على كل حال ، كما أن بعضها مقتبس من أمثال العرب وحِكمهم في حين يضم القسم الباقي طائفة من لهجات العرب .

فمن الأمثال والحكم ما استشهد به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك مثل : في بيته يؤتى الحكم وفي اكفانه لفّ الميّت ومشنوء من يشنأك (٢) . وكذلك ما استشهد به على جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مثل : شتى تؤوب الحلبة (٣) . وكذلك ما استشهد به على جواز اقتصار أفعال القلوب على الفعل والفاعل كقولهم : من يسمع يخل (٤) .

١ـ جدل الاعراب ص ٤٦
٢ـ الانصاف ج ١ ص ٦٦
٣ـ نفس المصدر ص ٢٥١
٤ـ أسرار العربية ص ١٥٩

وهذه طائفة مما استشهد به من لهجات العرب :

١ـ حكيَ عن العرب قولهم : اذا بلَغَ الرجلُ الستين فاياهُ وايّا الشوابّ. أورده في معرض الحديث عن "إيّا" و أنّ من النحاة من يعتبره اسما مظهرا مضافا الى ما بعده ، وأنه يضاف الى الضمير غالبا والى اسم مظهر كما هنا نادرا (١) .

٢ـ حكيَ عن العرب قولهم : على كيفَ تبيعُ الأحمرين . أورده للاستشهاد على اسمية "كيف" (٢) .

٣ـ بنو الحارث بن كعب يقولون : مررتُ برجلان وقبضَ منه درهمان. باثبات الألف في المثنى رفعًا ونصبا وجرًا . حمل على هذه اللهجة قوله تعالى : انّ هذان لساحران (٣) .

٤ـ يحكى عن الامام أبي حنيفة أنه سئل عن انسان رمى انسانا بحجر فقتله هل يجب عليه القَوَدُ ؟ فقال لا ولو رماه بأبا قبيس. بالألف على لغة القصر اي ابقاء الألف في الأسماء الخمسة رفعًا ونصبا وجرا كما ورد في قول الشاعر :

ان أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وكان من الواجب أن يقول : ان أباها وأبا أبيها قد بلغا في المجد غايتيها

ولكنّ الشاعر التزم لغة القصر التي حكيت عن بعض العرب(٤) .

٥ـ أورد على لسان الكوفيين بعض الشواهد التي تدل على اسمية نعم وبئس وهي التالية :

١ـ الانصاف ج٢ ص ٦١٥ ، اعراب القرآن ج ١ ص ٣٦ .
٢ـ اعراب القرآن ج ١ ص ٦٧ .
٣ـ نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٤
٤ـ الانصاف ج ١ ص ١٨

أ) حكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال : نعم السير على بئس العير (١) .
ب) حكي عن الفراء أن أعرابيا بشره بمولودة فقال : والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء وبرّها سرقة (٢) .

وصفوة القول أنّ ابن الأنباري يفيض في ذكر الشواهد ويتوسع في عرضها واشراكها في تسيير المحاكمات وتقرير الأحكام . ومن الجدير بالقول أنّ هذه الشواهد وبخاصة ما تعلق منها بلهجات القبائل هي ثروة لغوية لا يستهان بها وستكون ذات جدوى كبيرة لدارسي الفقه واللغويات الحديثة .

* * *

١ـ الانصاف ج ١ ص ٦٨
٢ـ نفس المصدر ص ٦٦

الباب الثالث

منهجه في النحو

الفصل الثاني

أصوله ومقاييسه

ـ الفصل الثاني ـ

ـ أصوله ومقاييسه ـ

تمهيد :

نود قبل البدء في الحديث عن هذا الموضوع أن نحدد المقصود من كلمة "أصول" ذلك أن استعمال هذه الكلمة دون تحديد قد يكون مضللا لما تحمله من معان وما تتضمنه من دلالات . وقد يزيد من هذا الغموض في دلالتها كثرة استعمالها في كتب اللغة والنحو . فهي من الالفاظ الشديدة الالتصاق بعلم النحو الجارية على ألسنة النحاة .

وكنا قد تتبعنا معاني هذه الكلمة في الفصل الذي عقدناه عن جهود ابن الأنباري في الاصول (١) . ورأينا كيف خلط الدارسون بين معانيها المختلفة مما أوقعهم في بعض الاشكالات التاريخية . وقد انتهينا من ذلك الى أن كلمة "أصل" قد تستعمل بمعنى الدليل في موضع وبمعنى القاعدة الكلية في موضع آخر . ولئن كان سياق الكلام يقتضي استعمالها هناك بالمعنى الأول فانه يقتضي هنا استعمالها بالمعنى الثاني .

ولعل في هذا الايضاح تفسيرا لما يبدو كأنه تعارض أو تناقض في استعمال هذا المصطلح . ذلك أن ابن الأنباري حصر اصول النحو في لمع الأدلة وجدل الاعراب بثلاثة هي النقل والقياس واستصحاب الحال (٢) . في حين نراه يورد كثيرا من الأصول في مصنفاته المختلفة ولولا أن ثمة اختلافا في دلالة هذا

---

١ ـ انظر ص ٢٢٥ وما بعدها من هذه الدراسة . وانظر ص ١٣٩ و ١٤٠ منها أيضا .
٢ ـ لمع الادلة تحقيق عطية عامر ص ٢٧ وجدل الاعراب تحقيق الافغاني ص ٤٥ .

المصطلح بين موضع وآخر لا تهمنا صاحبنا بالوقوع في التناقض والتعـــــــار ض

ويتضح مما سبق أن اصول النحو قد ترد بمعنى الادلة فتكـــون ثلاثة وقد ترد بمعنى القواعد الكلية فتكون عددا كبيرا . فنحن نعني بالأصول هنـا مجموعة من القواعد العامة أو الضوابط أو المعايير أو القوانيين التي كان يستعيـن بها صاحبنا في تفسير الظواهر وتقرير الأحكام والفصل في الخلافات النحويـــة .

أمـا "المقاييس" فهي جمع "مقياس" ويعرّف ابن الأنباري المقياس بمعنى المقدار (١) . ولكن ابن منظور كان ادق حين عرفه بأنه ما يقاس به (٢) اي آلة القياس وأداته .

فالمقاييس اذن هي آلات القياس واداوته . وهي هنا تناسب لفظة الأصول وتتسـق معها وهما غالبا ما تستعملان مقترنتين . قال ابن فارس : "ان للغة العـــرب مقاييس صحيحة وأصولا تتفرع منها فروع . وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفـــوا ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ولا أصل من الأصول (٣) . فالاصل والمقياس هنا مترادفان ومن عادة العرب أن يعطفوا المترادفات لتقويـــة المعنى وتأكيده (٤) . والقاعدة بحد ذاتها مقياس يعرف به صحيح الكلام مــن

---

١ ــ لمع الادلة تحقيق عطية عامر ص ٤٢

٢ ــ لسان العرب مادة (قاس)

٣ ــ معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون ج١ ص١

٤ ــ قال السيوطي : قالوا : انما يأتي الشاعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيدا ومبالغة كقوله : وهند أتى من دونها النأي والبعد . قالوا : فالنأي هو البعد (المزهر ج١ ص ٤٠٤) وقال ابن الاثير بهذا الشأن ولا نجد شيئا من ذلك يأتي في الكلام الا لتأكيد الغرض المقصود به كقولـــه : إن من أولادكم عدوا لكم فاحذروهم وان تعفوا وتصفحوا وتغفروا فان الله غفـــور رحيم. فانه انما كرر العفو والصفح والمغفرة والجميع بمعنى واحد للزيـــادة في تحسين عفو الوالد عن ولده . وهذا وأمثاله ينظر في الغرض المقصود به وهو موضع يكون التكرير أوجز من لمحة الايجاز وأولى بالاستعمال (انظـر مقالات لمشاهير العرب ص ١٦٢ ــ ٢٦٣) .

خطأه ،اذا اتّسق الكلا م معها فهو صحيح واذا لم يتسق فهو خطأ .

ولا شكّ أنّ صاحبنا قد استخلص أصوله ومقاييسه هذه من خلال رحلة مضنية مع النحو انفق بها أيام عمره في صحبة الكتاب طالبًا ومدرّسًا . وان من شأن افاضة بعض الاضواء على هذه الأصول والمقاييس أن تدلنا على الوسائل التي استخدمها في ممارسة هذا العلم والمسالك التي انتهجها في رحلته الطويلة معه،والاتجاهات التي حددها لنفسه في ذلك الخضم المتلاطم من الآراء المتناقضة والمواقف المتعارضة .

هذا وسنلحق كل طائفة من تلك الأصول والمقاييس ببند جامع لها حرصا على وجود نوع من التناسب والمشاكلة بين أجزاء المجموعة الواحدة ورغبة في حسن الترتيب والعرض. أما هذه البنود فهي :

١ـ العامل
٢ـ القياس.
٣ـ الحذف.
٤ـ الحمل على المعنى .
٥ـ متفرقات.

وسنتحدث عن كل منها بالترتيب.

١- العامل .

عرف صاحب الكشاف العامل قوله : " العامل عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب " (١) وفكرة العامل في النحو هي العمود الذى تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعية . وهي فكرة ذات أهمية أساسية في موضوعات النحو (٢) .

ولقد أولى ابنَ الأنباري نظرية العامل اهتماما كبيرًا فكان يلم بها بين الحين والاخر في تضاعيف مصنفاته . والعوامل عند ابن الأنباري تنقسم الى قسمين :

١ . عامل لفظي
٢ . عامل معنوى

فأما اللفظي فهو " كان " وأخواتها و " انّ " وأخواتها و " ظننت وأخواتها . وأما المعنوى فلم يأت الّا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين هذا أحدهما (يعني عامل الرفع في المبتدأ) وهو الابتداء ، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع الاسم (٣) .

ومع أنّ بعض النحاة يعتبرون العامل مؤثرا تأثيرا حقيقيا (٤) فصاحبنا على خلاف هؤلاء يرى أن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وانما هي أمارات وعلامات (٥) . وهو ينطلق من ذلك ليثبت أن التعري من العوامل اللفظية قد يكون عاملاً فيقول : انما قلنا إنّ العامل هو الابتداء وان كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالاحراق للنار والاغراق للماء والقطع للسيف وانما هي أمارات ودلالات . واذا كانت العوامل في محل الاجماع انما هي أمارات ودلالات فالامارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء (٦) .

١- التهانوي ج ٤ ص ١٠٣٥
٢- محمد عيد : اصول النحو العربي ص ٢٣٥
٣- أسرار العربية ص ٦٦
٤- محمد عيد : اصول النحو العربي ص ٢٣٥
٥- أسرار العربية ص ٦٨
٦- الانصاف ج ١ ص ٤٦

هذه صورة مجملة لرأي ابن الأنباري في العامل وموقفه منه أما التفصيلات فنجدها في الأصول والمقاييس التالية :

١- الأصل في الاسماء ألا تعمل : وقد أورده على لسان البصريين للاحتجاج بأن الفعل هو الناصب للمفعول دون الفاعل وذلك لأن الفعل له تأثير في العمل أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم والأصل في الاسماء ألا تعمل وهو باق على أصله في الاسمية فوجب ألا يكون له تأثير في العمل (١) .

٢- رتبة العامل قبل رتبة المعمول : ففي قوله تعالى : واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة (٢) . قال في اعراب " اذ " : وهو في موضع نصب بفعل مقدر وتقديره : اذكر اذ قال ربك للملائكة . ثم أورد رأيا آخر في هذا العامل فقال : وقيل العامل فيه" قال " . ورد على ذلك بقوله : وقيل لا يجوز أن يكون هو العامل لأنه مضاف اليه والمضاف اليه لا يعمل في المضاف لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول . ورتبة المضاف اليه بعد المضاف فلم يعمل فيه لتنافي أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر (٣) .

٣- المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل . وقد استدل بهذا الأصل على جواز تقدم الخبر على المبتدأ في قول الشماخ :

كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون آن مطرح الظنون .

قال ابن الأنباري : ووجه الدلالة في هذا البيت هو أن قوله : وصل أروى

١- الانصاف ج ١ ص ٨٠

٢- البقرة : آية ٣٠

٣- اعراب القرآن ج ١ ص ٧٠ وانظر الانصاف ج ١ ص ٢٣٦

مبتدأ وظنون خبره . وكلا يومي طوالة ظرف يتعلق بظنون الذى هو خبر المبتدأ وقدتقدم معمولة على المبتدأ . فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه والا لما جاز تقديم معمول خبره عليه لأنّ المعمول لا يقع الّا حيث يقع العامل (١) .

ثم هو يلجأ الى التشخيص فيشبه العلاقة بين العامل والمعمول بالعلاقة بين السّيد وعبده قال : لأنّ المعمول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف بل أجمل أحواله أن يقع موقعه ، اذ لو قلنا أنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع . ومثال ذلك أن يجلسَ الغلام حيث لا يجلس السيد فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد وذلك عدول عن الحكمة وخروج عن قضية المعدلة (٢) .

٤- اضافة مالا تأثير له الى ماله تأثير لا تأثير له : أورده في معرض الرد على القائلين بأنّ الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر قال : وأما من ذهب الى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر فقالوا : وجدنا الخبر لا يقع الّا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه . غير أن هذا القول وان كان عليه كثير من البصريين الّا أنّه لا يخلو من ضعف وذلك لأن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، واذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء له تأثير فاضافة ما لا تأثير له الى ماله تأثير لا تأثير له (٣) .

٥- الجمع في باب العمل أضعف من واحده : أورد هذا الأصل على لسان الكوفيين وقد ذكروه في معرض التدليل على أنّ أفعل التفضيل قد ينصب النكرة والمعرفة وتعليقًا على هذا البيت :

فما قومي بثعلبة بن بكر ولا بفزارة الشّعر الرّقابا .

١- الانصاف ج ١ ص ٦٧
٢- نفس المصدر ص ٦٨
٣- نفس المصدر ص ٤٦ و ٨٠

قالوا : فنصب الرقاب بالشعر وهو جمع أشعر. ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحده لأن الجمع يباعده من مشابهة الفعل لأن الفعل لا يجمع وإذا بعد عن مشابهة الفعل بعد عن العمل وإذا عمل جمع أفعل مع بعده عن العمل ، فالواحد أولى أن يعمل (١)

٦ـ الحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة : وبناء عليه عملت حروف الجر لأنها اختصت بالأسماء ولم تعمل " ما " النافية في لغة بني تميم لأنها مشتركة بين الاسم والفعل (٢) .

٧ـ لا يعمل في اسم واحد عاملان : وقد احتج به البصريّون على عدم جواز العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل تمام الخبر وقالوا : الدليل على أنّ ذلك لا يجوز أنّك اذا قلت انكَ وزيدٌ قائمان، وجب أن يكون زيدٌ مرفوعًا بالابتداء ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد وتكون " إنّ " عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد ، فلو قلنا انه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدّى ذلك الى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال (٣) .

٨ـ اذا كان العامل متصرفا وجب أن يكون عمله متصرفا . وقد احتج به البصريّون على جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها في مثل قولهم : راكبا جاء زيد وقد اعتلوا لذلك بقولهم : انّ العامل لما كان متصرفا تصرف عمله فجاز تقديم معموله عليه (٤) .

١ـ الانصاف ج ١ ص ١٢٣
٢ـ نفس المصدر ص ١٦٥
٣ـ نفس المصدر ص ١٨٧
٤ـ أسرار العربية ص ١٩١ وانظر الانصاف ج ١ ص ٢٥١

٩ـ ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع : أورده في معرض الرد على الكوفيين في قولهم بأنّ "إنّ" وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وانما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها . قال : لو كان الأمر كما زعموا وأنه باق على رفعه لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك . فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع(١) .

١٠ـ المعدوم لا يكون عاملاً : أورده في الرد على قول ثعلب بأنّ الظرف الواقع خبرا ينتصب بفعل محذوف غير مقدر . قال ابن الأنباري : وأمّا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ففاسد أيضا ، وذلك لانه يؤدي الى أن يكون منصوبا بفعل معدوم من كلّ وجه لفظا وتقديرا . والفعل لا يخلو اما أن يكون مظهرا موجودا أو مقدرا في حكم الموجود . فأمّا اذا لم يكن مظهرا موجودا ولا مقدرا في حكم الموجود كان معدوما من كل وجه والمعدوم لا يكون عاملاً (٢) .

١ـ أسرار العربية ص ١٥١ وانظر الانصاف ج ١ ص ١٨٥
٢ـ الانصاف ج ١ ص ٢٤٧

٢ـ القيـــاس

من الجدير بالملاحظة أن ابن الأنباري كثير الاهتمام بالقياس والتحدث عنـــه والاشادة به . وحسبنا أن يذكر في هذا المجال قولته المشهورة : "اعلم ان انكـــار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو كلّه قياس" (١) وقوله : "واذا بطل ان يكـــون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا" (٢) . هذا وقد عرضنا في حديثنا عـــن جهوده في أصول النحو صورة وافية عن موقفه من القياس وأقسامه وأركانه فلا ضــــرورة للعودة الى الموضوع من جديد خاصة أن قصدنا هو الكلام على أصوله ومقاييسه فيـــه دون غيرها من الفصول والتفريعات . ومما تطرق اليه الأصول والمقاييس التاليـــة : ـــ

١ ـــ الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير : وقد يصوغه بعبارة أخرى هي : المصير الى ما له نظير أولى من المصير الى ما ليس له نظيـــر : وهو يكثر من الاستدلال بهذا المقياس والاستعانة به . وهذه بعض المواضـــع التي استدل به فيها :

أ ـــ على أن لفظ اسم "مشتق من السُمُوّ لا من الوَسْم قال : القياس فيما حـــذف منه لامه أن يعوض بالهمزة في أوله وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهـــاء في آخره . والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حـــذف فاؤه وعوّض بالهمزة في أولـــــه ، كما لا يوجد في كلامهم ما حـــذف لامه وعوض بالهاء في آخره . فلما وجدنا في أول "اسم همزة التعويـــض علمنا أنه محذوف اللام لا محذوف الفاء لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير فدّل على أنه مشتق من السُمو لا من الوسم (٣) .

ب ـــ على أنّ الأسماء الستة معربة من مكان واحد لا من مكانين . قال علـــى لسان البصريين : والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه (يعني الكوفيين) أن ما ذهبنا اليه له نظير في كلام العرب . فانّ كـــل معرب في كلامهم ليس له الا اعراب واحد . وما ذهبوا اليه لا نظير لـــه في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابان . فبان ان ما ذهبنـــا اليه له نظير في كلامهم وما ذهبوا اليه لا نظير له في كلامهم والمصير الى ما له نظيرا أولى من المصير الى ما ليس له نظير (٤) .

---

١ ـــ لمع الأدلة تحقيق عطيه عامر ص ٤٤ .
٢ ـــ نفس المصدر ص ٤٨ .
٣ ـــ الانصاف ج ١ ص ١٠
٤ ـــ الانصاف ج ١ ص ٢٠ ـــ ٢١

ج) على أنّ " إنْ " اذا جاءت بعدها اللام في مثل قوله تعالى : " وإنْ كادوا ليستفزونك في الأرض ليخرجوك منها (١) مخففة من الثقيلة واللام بعدها لام التأكيد لا كما ذهب الكوفيون الى أنها بمعنى " ما " واللام بمعنى إلا قال على لسان البصريين : انما قلنا انها مخففة من الثقيلة لانا وجدنا لها في كلام العرب نظيرا وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف " إنّ " وان اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف وقلنا : انّ اللام لام التوكيد ، لأن لها أيضا نظيرًا في كلام العرب . وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرته فحكمنا على اللام بما له نظير في كلامهم . فأما كون اللام بمعنى " الّا " فهو شيء ليس له نظير في كلامهم والمصير الى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير الى ما ليس له نظير (٢) .

٢ـ ويترتب على المقياس السابق مقياس آخر يسنده ويكمله وهو : المصير الى مالا نظير له في كلامهم مردود : فاذا كان وجود النظير من شرط القياس فعدم وجود النظير يبطله . وقد ساق هذا المقياس في معرض الرد على الكوفيين بأنّ السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف . فقد ذهب البصريّون الى أنها أصل بنفسها قال : انّ حذف الفاء والواو على خلاف القياس فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف لأنّ ذلك يؤدي الى مالا نظير له في كلامهم . فانه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه الّا حرف واحد فالمصير الى ما لا نظير له في كلامهم مردود (٣) .

٣ـ انهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره : قال في ذلك : ألا ترى أنهم قالوا امرأة عدوّة كما قالوا صديقة (٤)

١ـ الاسراء : آية ٧٦ ٢ـ الانصاف ج ٢ ص ٦٤٢

٣ـ نفس المصدر ص ٦٤٧

٤ـ وجه المفارقة في ذلك أن كل صفة على وزن " فعول " بمعنى فاعل يستوي فيها المذكر والمؤنث . وبناء على ذلك كان من المفترض أن تجرد لفظة " عدوّة " من علامة التأنيث ولكنها انثت حملا على " صديقة " نقيضها كما يزعم ابن الأنباري هنا وشذوذا كما يزعم غيره (انظر جامع الدروس العربية للغلاييني ج ١ ص ١٠١)

وقالوا ملحفة جديدة كما قالوا عتيقة (١) وقالوا جوعان كما قالوا شبعان (٢) وقالوا علم كما قالوا جهل (٣) الخ .. (٤) .

ومن هذا القبيل قوله في حمل النهي على الأمر : فأما (لا) في النهي فانما وجب أن تجزم حملا على الأمر لأن الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره (٥) .

ومنه حمله "كم" الخبرية على "ربّ" في البناء ولزوم الصدارة وجرّ ما بعدها . وعلل ذلك بأن كم نقيضة "ربّ" لأن ربّ للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره (٦) .

٤- حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله : قال في تفسير دخول التصغير على أفعل التعجب على اعتبار أنه فعل لا اسم : انما دخله التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها .

١- كان الأصل أن يقولوا ملحفة جديد دون تاء التأنيث لأن كل صفة على وزن "فعيل" بمعنى مفعول يستوى فيها المذكر والمؤنث ولكنهم حملوها على نقيضها عتيقة فأنثت . والرأي في هذه كالرأي في سابقتها .

٢- لم أعلم وجه المناسبة بينهما .

٣- الأصل في علم أن تتعدى الى مفعولين ولكنها قد تستعمل بمعنى "عرف" فتتعدى الى مفعول واحد قال تعالى : لا تعلمهم نحن نعلمهم (انظر أسرار العربية ص ١٥٧) ويرى ابن الأنباري أنها في هذه الحالة تكون محمولة على نقيضتها "جهل" التي تتعدى الى مفعول واحد .

٤- الانصاف ج ٢ ص ٦٣٠

٥- أسرار العربية ص ٣٣٤ وانظر نفس المصدر ص ٢٤٦ والانصاف ج ١ ص ١٨٦ و ج ٢ ص ٥٢٨

٦- أسرار العربية ص ٢١٤ – ٢١٥

وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله (١) . وأراد أن يؤكد ذلك بضرب بعض الأمثلة فقال : الا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسما . وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الاعراب ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيها بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلا (٢) .

٥- ليس من شرط القياس أن يكون المقيس عليه مساويا للمقيس في جميع أحكامه بل لا بدّ أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه . فقد حمل الكوفيون " ليس " على " ما " النافية في عدم جواز تقديم خبرها عليها لأنّ ليس تنفي الحال كما أنّ " ما " تنفي الحال وكما أنّ " ما " لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك " ليس " (٣) .

وقد أيد ابن الأنباري الكوفيين في هذا . وحين احتج البصريون بأنّ " ليس " تخالف ما لأنه يجوز تقديم خبرها على اسمها بخلاف " ما " ردّ عليهم بقوله : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويًا للمقيس عليه في جميع أحكامه بل لا بدّ أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه (٤) .

٦- إنّهم يجرون الشيء مجرى الشيء اذا شابهه من وجهين : قال في الحديث عن وجوه الشبه بين " ما " النافية و " ليس " ووجه الشبه بينهما وبين ليس من وجهين : أحدهما أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أنّ ليس تدخل على المبتدأ والخبر والثاني أنها تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال . ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول " الباء " في خبرها كما

١- الانصاف ج ١ ص ١٤٢

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- نفس المصدر ص ١٦١

٤- نفس المصدر ص ١٦٤

تدخل في خبر ليس. فاذا ثبت أنها قد اشبهت "ليس" من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراها لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء اذا شابهه من وجهين (١) .

ويمثل على ذلك بقوله : ألا ترى أنّ ما لا ينصرف لمّا أشبه الفعل من وجهين أجريَ مجراه في منع الجر والتنوين فكذلك هاهنا . لمّا اشبهت "ما" "ليس" من وجهين وجب أن تعمل عملها فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس على ما بينا (٢)

٧- الفروع تنحط عن الأصول : وبهذا المقياس أوجب البصريّون ابراز الضمير في اسم الفاعل اذا جرى على غير من هُوله (٣) في مثل : هندٌ زيدٌ ضاربته هِيَ . وقالوا في ذلك : الدليل على أنه يجب ابرازه فيه اذا جرى على غير من هوله أنا أجمعنا على أنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمّل الضمير، اذ كانت الاسماء لا أصل لها في تحمّل الضمير وانما يضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو ضارب وقاتل والصفة المشبهة به نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك. فاذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شكّ أنّ المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء . فلو قلنا أنه يتحمل الضمير في كل حالة اذا جرى على من هوله واذا جرى على غير من هوله لأدّى ذلك الى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز، لأنّ الفروع أبدا تنحط عن درجة الأصول (٤) .

١- الانصاف ج ١ ص ١٦٦

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- من طبيعة الخبر اذا كان مشتقا أن يحمل ضميرا يرجع الى المبتدأ . ويبقى هذا الضمير مستترا اذا كان الخبر هو نفس المبتدأ نحو زيد مجتهد . فاذا لم يكن الخبر نفس المبتدأ وجب ابراز الضمير على رأي البصريين . وهذا معنى قولهم اذا جرى على من هو له أو اذا جرى على غير من هو له . فاذا كان الخبر نفس المبتدأ فقد جرى على من هو له واذا لم يكن نفس المبتدأ فقد جرى على غير من هوله ومن ثم لزمه ضمير كما في المثل الذى ذكره ابن الأنباري .

٤- الانصاف ج ١ ص ٦٠ وانظر اعراب القرآن ج ١ ص ٢٥٦

ومن هذا القبيل عدم تجويز البصريين تقديم معمول اسم الفعل عليه في مثل قولنا : عليك زيداً وعندك عمرًا ودونك بكرا . وحجتهم في ذلك أن هذه الألفاظ فرع عن الفعل في العمل لأنها انما عملت عمله لقيامها مقامه فينبغي ألا تتصرف تصرفه . فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها (١)

وحمل هذه الحالة على حالة أخرى تشابهها قال : وصار هذا كما تقول في الحال اذا كان العامل فيها غير فعل ، فانه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذلك هاهنا . اذ لو قلنا انه يتصرف عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك الى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز لأن الفروع تنحط عن درجات الأصول (٢) .

٨ـ قد يحمل الفرع على الأصل : في اعراب قوله تعالى : فبم تبشرون ؟ (٣) قال : من قرأ بفتح النون مخففة فانما كانت مفتوحة لأنها نون الجمع قياسا على فتحها في جمع الاسم نحو الزيدون كما كسرت النون بعد ضمير الفاعل اذا كان مثنى في نحو تفعلان قياسا على كسرها في تثنية الاسم نحو الزيدان حملا للفرع على الاصل (٤) .

٩ـ قد يستعمل الفرع وان لم يستعمل الأصل : قال في ذلك : ألا ترى أنهم قالوا : طير عباديد اى متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وان لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل . ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع. وكذلك أيضا قالوا : طيرًا أبابيل . قال الله تعالى : وأرسل عليهم طيرا أبابيل (٥) اى جماعات متفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين (٦) .

١ـ الانصاف ج ١ ص ٢٢٩ .
٢ـ نفس المصدر والمكان وانظر الانصاف ج ١ ص ١٦٧ ، ١٧٦ واعراب القران ج ١ ص ...
٣ـ الحجر : آية ٥٤
٤ـ اعراب القرآن ج ٢ ص ٧٠
٥ـ الفيل : آية ٣
٦ـ الانصاف ج ١ ص ٢٤١

١٠ـ ليس كل ما حكي عن العرب يقاس عليه : ولذلك فقولهم : " جحر ضب خرب " محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه . ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم الى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت اليها ولا يقاس عليها (١) وابن الأنباري كثير التعرض لهذا المعنى والحوم حوله ولذلك نراه يصوغه في مثل العبارات التالية :

أـ لا يعتد بالقليل والشاذ (٢) .
بـ لا يقاس على القليل في الاستعمال البعيد في القياس (٣) .
جـ من الألفاظ ما يحفظ ولا يقاس عليه (٤) .
د ـ ما جاء لضرورة شعر أو اقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه (٥) .

فكل هذه الصيغ تؤدي المعنى نفسه ألا وهو عدم الاعتداد بالنادر والشاذ في تقعيد القواعد ووجوب الاعتماد على الأكثر والأفشى . يقول ابن الأنباري في تفسير ذلك : لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدي الى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يصبح ما ليس بأصل أصلا وذلك يفسد الصناعة بأسرها . وذلك لا يجوز (٦) .

١ـ الانصاف ج ٢ ص ٦١٥ وانظر لمع الأدلة ص ٢٨ وما بعدها .
٢ـ نفس المصدر ج ١ ص ٣١٦ وانظر ص ٢١٤ وج ٢ ص ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٨٠٤
٣ـ نفس المصدر ج ١ ص ١٤٤ وانظر ص ٣١٦ وج ٢ ص ٧٤٤
٤ـ نفس المصدر ج ١ ص ٣٦٠
٥ـ نفس المصدر ص ٦٢٨
٦ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٤٥٦

١١ـ ما ليس بمقيس يفتقر الى توقيف من كلام العرب : من ذلك اظهار " أن " بعد " كي " قالوا : اظهار " أن " بعد " كي " لا يخلو : امّا أن تكون لأنها قد كانت مقدّرة فجاز اظهارها بعد الاضمار . وامّا أن تكون مزيدة ابتداء من غير أن تكون قد كانت مقدرة . بطل أن يقال انها مقدرة لأنّ " لكي " تعمل بنفسها ولا تعمل بتقدير " أن " ولو كانت تعمل بتقدير " أن " لكان ينبغي اذا ظهرت أن يكون العمل " لأن " دونها . فلما اضيف العمل اليها دلّ على أنها العامل بنفسها لا بتقدير " أن " وبطل أن يقال : انها تكون فريدة ابتداء لأنّ ذلك ليس بمقيس فيفتقر الى توقيف عن العرب ولم يثبت عنها في ذلك شيء فوجب أن لا يجوز ذلك (١) .

١٢ـ الأسماء الأعلام كثيرا ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام قال في ذلك : ألا ترى أنهم قالوا " موجَب " و " مورق " ففتحوا العين وقياسها أن تكسر وكذلك قالوا " حيوة " بالواو وان كان قياسها أن تكون بالياء وكذلك قالوا : مزيد ومكوزة ومديَن وان كان القياس أن يعلّوا لأنّ ما كان من الاسماء على مفعَل أو مفعل فانه يعتل لمجيئه على وزن الفعل وفصل الميم له من أمثلته . ولذلك قالوا : " محبَب " . بغير ادغام وان كان القياس الادغام وكذلك قالوا : الحجّاج والحجاج باطالة الألف وان كان قياسها أن لا تمال ، لعدم شرط الامالة من الياء والكسرة وهذا لأنّ من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام اما لكثرة الاستعمال أو تنبيه على أصل أو غير ذلك (٢)

هذه مجموعة من الأصول أو قل القوانين التي تدور حول القياس وتتعلق بشروطه وأحكامه مما يدل على ولع ابن الأنباري الشديد به وعنايته الجادة بمسائله وقضاياه . وهي ظاهرة سيكون لها دور كبير في تحديد المذهب الذي ينتمي اليه عند تطرقنا الى هذا الموضوع في الفصل القادم .

١ـ الانصاف ج ٢ ص ٥٨٢
٢ـ نفس المصدر ج ١ ص ٣٦٧ـ٣٦٨

٣ ـ الحـــذف .

الحذف من الظواهر التي تستلفت النظر في علم العربية ومع ذلك فقلّ من أفرده ببحث واف شامل (١) فهو موزع في غيره من موضوعات النحو والصرف وقد يذكر شيء منه في باب الاعلال على أنه جزء منه ويسمى الإعلال بالحذف(٢) . وقد يكون الحذف في نطاق المفردات فيلحق بعلم الصرف كما يكون في نطاق الجمل والتراكيب فيلحق بعلم النحو . والغاية الرئيسة من الحذف هي التخفيف(٣) . ولذلك كان طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحـــذف .

وعلى الرغم من أن ابن الأنبـاري لم يجمع أشتات هذا الموضوع ولم يفرد فيه بحثا كغيره من النحاة ، فقد كان كثير التعرض له ومعاودة النظر فيه كلما سنحت فرصة لذلك . فهو يعالجه معالجة دقيقة واعية ويخضعه لأدلة المنطق وأحكامه ويستخرج من ذلك أصولا ومقاييس قلّ أن نجدها في كتب أخـرى .

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الأصول والمقاييس تنتظم الكلمة المفردة والجملة المركبة فهو لم يفصل في أبحاثه بين قضايا الصرف والنحو وتعرض لكلا الموضعين محققا في ذلك ما تستلزمه القضايا التي يطرحها من بحث في كلا الطرفين . وهذه طائفة من أصولـه ومقاييسه في الحـذف :

١ ـ حذف الشيء لدلالة الحال عليه . قال في ذلك : فان قيل : فلم جاز حذف " لا " نحو قوله تعالى : قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكـون حرضا أو تكون من الهالكين (٤) . قيل لدلالة الحال عليه لأنه لو كان ايجابا لم يخل من " انّ " أو " اللام " فلما خلا منهما دلّ على أنها نفي . فلهذا جاز حذفهـا (٥) .

---

١ ـ ممن كتبوا في الحذف بتوسع نسبي ابن جني وابن الشجري وابن هشام انظر الخصائص ج ٢ ص ٣٦٠ وما بعدها والأمالي ج ١ ص ٢٤١ وما بعدها و ج ٢ ص ٥ وما بعدها ومغني اللبيب ج ٢ ص ٦٠٣ وما بعدها .

٢ ـ انظر أوضح المسالك مثلا ج ٣ ص ٣٤٥ ـ ٣٤٨

٣ ـ انظر أسرار العربية ص ١٨٤ ، ٢٣٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨١

٤ ـ يوسف : آية ٨٥ ٥ ـ أسرار العربية ص ٢٧٨

٢ـ حذف الشيء للعلم به : مثّل على ذلك بقوله تعالى : ولله على الناس حجّ البيت من استطاع اليه سبيلا (١) . قال : فَ" من استطاع" بدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلا منهم فحذف الضمير للعلم به (٢) .

٣ـ الحذف لكثرة الاستعمال : قال في ذلك : ان قال قائل لم حذف القسم قيل : انما حذف لكثرة الاستعمال . وأردف : ألا ترى أن التقدير في قولك بالله لأفعلنّ . اقسم بالله أو أحلف بالله (٣) .

٤ـ حذف الفضلة أولى : مثّل على ذلك بقوله تعالى : أهذا الذي بعث الله رسولا (٤) ؟ وعلله بقوله : لأنّ العائد ضمير المنصوب المتصل والضمير المتصل يجوز حذفه لأنه صار الاسمُ الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف وكان حذف المفعول أولى لأن المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الاشياء (٤).

٥ـ ما حذفَ وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حُذف الى عوض وبدل فهو في حكم الثابت ومثّل على ذلك بحذف" ربّ" بعد الواو والفاء وبل وعلل ذلك بقوله : انما جاز ذلك لأنّ هذه الأحرف صارت عوضا عنها دالة عليها فجاز حذفها . وما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حذف الى عوض وبدل فهو في حكم الثابت (٥)

١ـ آل عمران : آية ٩٧
٢ـ أسرار العربية ص ٢١٩
٣ـ نفس المصدر ص ٢٧٥ وانظر اعراب القرآن ج ١ ص ٢٥٤
٤ـ الفرقان : آية ٤١
٥ـ الانصاف ج ١ ص ٣٦٩ وانظر أسرار العربية ص ٣٨

٦ـ حذف مالم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى : كحذف الياء من الاسم المنقوص اذا كان نكرة . فنقول : هذا قاضٍ يا فتى ومررت بقاضٍ. والأصل هذا قاضيٌ ومررت بقاضيٍ الا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكنًا فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين (١) .

وهو يعلل ذلك بقوله : وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لأنّ التنوين دخل لمعنى وهو الصرف وأما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى (٢) .

٧ـ قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض اذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب : مثّل على ذلك بقوله تعالى : والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات (٣) . وقال مفسّرًا : فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبلُ ولعلم المخاطب أنّ الثاني دخل في حكم الأول (٤) .

٨ـ انّ الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف : ذكر على ذلك عدة شواهد منها :

وأخو الغوان متى يشأ يصرمنه ويصِرْنَ أعداءً بُعيدَ وِدادِ .

أراد الغواني فاجتزأ بالكسرة .

وكذلك :

فما وجد النهديّ وجدًا وجدته ولا وجدَ العذريّ قبلُ جميل

أرادَ قبلي .

١ـ اسرار العربية ص ٣٧ واعراب القرآن ج ١ ص ٦٥

٢ـ نفس المصدر ص ٣٨

٣ـ الأحزاب : آية ٣٥

٤ـ الانصاف ج ١ ص ١٣

وكذلك :

وطرتُ بمنصلي في يَعْمَلاتٍ دوامي الأيْدِ يَخْبطْنَ السَّريحا

أراد الأيدي .

الى غير ذلك من الشواهد . وقد علل هذا الحذف بقوله : الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف . فدلّ على أن الحذف انما يكون في الشعر لا في اختيار الكلام بالاجماع وما حذف للضرورة لا يجعل أصلا يقاس عليه (١) .

٩ـ الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره : مثل طـى ذلك بسفرجل وسفارج وقال : انما وجب حذف آخر حروفه لطوله ولو أتي به على الأصل لكان مستثقلا فحذف طلبا للخفة وكان أولى بالحذف لأنه أضعف حروف الكلمة لأن الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره (٢) .

١٠ـ علامة المضمر لا تحذف : فقوله تعالى : "اني أريد أن تبوء (٣) أصله بثلاث نونات فحذفت الثانية لأنه أقل تغييرا من حذف الأولى والثالثة لانك لو حذفت الأولى لأدى ذلك الى ادغام الثانية في الثالثة لأنه كان يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد فيؤدي الى اسكان الأولى وادغامها في الثانية بعد حذف حركتها فيؤدي الى حذفين ولو حذفت الثالثة لأدى ذلك الى كسر النون في اني فيؤدي الى حذف وتغيير وليس في حذف الثانية الا مجرد الحذف فقط فكان حذفها أولى ولأنها الحرف الأخير فكانت أولى بالحذف والتغيير ولهذا تحذف في حالة التخفيف . ولأنه لو كان المحذوف الثالثة لكان ذلك يؤدي الى حذف الضمير في نحو " إنّا " وعلامة المضمر لا تحذف (٤) .

١ـ الانصاف ج ٢ ص ٤٥٧
٢ـ اسرار العربية ص ٣٥٩ وانظر اعراب القرآن ج ١ ص ٢٨٩
٣ـ تمام الاية : اني اريد أن تبوء باثمي واثمك فتكون من أصحاب النار . المائدة : ٢٩
٤ـ اعراب القرآن ج ١ ص ٢٨٩

٤ـ الحمل على المعنى

الحمل على المعنى نظرية قائمة بذاتها في علم النحو وهي من الموضوعات التي ما تزال بحاجة بعدُ الى الدراسة والتحليل ذلك أن المام النحاة بها لم يتجاوز الاشارات العابرة واللمحات الخاطفة .

ويعتبر ابن جني من النحاة القلائل الذين أفردوا لها حيّزا وخصوها ببحث مستقل (١) وقد عرفها بقوله : اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ،أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا الخ (٢) . وقال في موضع آخر : والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدًا (٣) . وأفاض في الشرح والتمثيل .

وهذه النظرية ليست موطأة الأكناف ولا مُتْلَئِبّة المناهج بل هي مدعاة للابهام والتضليل ذلك أن الحدّ الفاصل فيها بين المباح والمحظور خيط رفيع فمن لم يلتزم الحذر واطالة النظر وقع في الخطأ .

وتوضيح ذلك كله أنّ الصناعة الاعرابية تعتمد على ركنين هما اللفظ والمعنى فترجيح جانب اللفظ على جانب المعنى مخلّ بتلك الصناعة وترجيح جانب المعنى على جانب اللفظ مفسد لها .

أما ترجيح جانب اللفظ على جانب المعنى فقد نبه اليه ابن هشام (٤) . محذرا المعرب من أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة الاعرابية ولا يراعي المعنى .

١ـ الخصائص ج ٢ ص ٤١١ وما بعدها .
٢ـ نفس المصدر ص ٤١١ .
٣ـ نفس المصدر ص ٤٢٣ .
٤ـ مغني اللبيب ج ٢ ص ٥٢٧ .

أما ترجيح جانب المعنى على جانب اللفظ فقد نبه اليه ابن جني بقوله : هـذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره الى أن يقوده الى افساد الصنعة وذلـك كقولهم في تفسير قولنا : "أهلك والليل" فيجره . وانما تقديره : الحق اهلك وسابق الليل . وكذلك قولنا : "زيدٌ قام" ربما ظنَّ بعضهم أنّ زيدا هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى . وكذلك تفسير قولنا : "سرّني قيام هذا وقعود ذاك" بأنه سرّني أن قام هذا وان قعد ذاك ربما اعتقد في "هذا" و"ذاك" أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى (١) .

فالمشكلة كما ترى، تكمن في رسم الحدود التي لا يجوز تخطيها عند اللجوء الى الحمل على المعنى . ذلك أن تخطي هذه الحدود يوقعنا فيما سمّاه ابن جني بالخلط بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى (٢) . فلئنْ كان الحمل على المعنى جائزا ومقبولا فالخلط بينَ تقدير الاعراب وتفسير المعنى غير جائز ولا مقبول .

وقد تنبه ابن الأنباري الى هذا كله فحاول أن يضع الحدود المطلوبة بين المباح والمحظور في هذا الموضوع الزلق . قال معلقا على قول الكوفيين بأن الاسم مشتق من الوسم : هذا وان كان صحيحا من جهة المعنى الا أنه فاسد من جهة اللفظ . وأردف : وهذه الصناعة لفظية فلا بدّ فيها من مراعاة اللفظ (٣) .

وهو لا يترك مناسبة الا ينبه فيها الى هذا الموضوع ويتحدث عنه . فهو يرى أنه لو كان المعتمد على المعنى وحده لوجب أنْ لا يرتفع ما لم يسمّ فاعله نحو : ضُربَ زيد لعدم معنى الفاعلية وأن ينصب الاسم في نحو : مات زيدٌ لوجود معنى المفعولية (٤)

١— الخصائص ج ١ ص ٢٧٩— ٢٨٠ .
٢— نفس المصدر ص ٢٧٩ وما بعدها .
٣— الانصاف ج ١ ص ٨ .
٤— نفس المصدر (١) وانظر أسرار العربية ص ٨٨— ٨٩ .

وحينما قال الكوفيون بأنّ التاء حذفت من " ما قعد الا المرأة وما قام الا الجارية تنبيها على المعنى لأنّ التقدير ما قعد أحد الا المرأة وما قام أحد الّا الجارية ردّ عليهم بقوله : هذا مسلّم ولكنّ اللفظ يدل على أنّ المرأة والجارية غير بدل من أحد وان كان المعنى يدل على أنهما بدل كما أن اللفظ يدل على أن " شحما " في قولك تفقأ الكبش شحما غير فاعل وان كان المعنى يدل على أنه فاعل (١) .

وحين قال الكوفيّون : انّ "الّا" قامت مقام أستثني فينبغي أن تعمل عمله، ردّ عليهم بقوله : انّ هذا يؤدي الى إعمال معاني الحروف، واعمال معاني الحروف لا يجوز ألا ترى أنك تقول ، ما زيد قائما فيكون صحيحا . فلو قلت ما زيدًا قائما على معنى نفيت زيدا قائما لكان فاسدا (٢) .

وهو يلخص موقفه من هذه القضية كلّها بقوله : والحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ وجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى الى معنى (٣) . وتفسير ذلك أنه يرى الحمل على اللفظ والمعنى هو الأساس وأنّ الحمل على المعنى وحده ليس هو الاستعمال الأفصح والأفضل فكأنه يعتبره ضربا من الضرورة . ثم هو يؤثر اجراء الكلام على وتيرة واحدة دون التنقل فيه بين اللفظ والمعنى تارة يحمل على هذا وطورا على ذلك، لأنّ غيره أكثر في الاستعمال وأحسن في الكلام (٤) .

ويتضح مما سبق أنّ تصور ابن الأنباري للحدود الفاصلة بين المباح والمحظور في هذا الموضوع كان دقيقا **وسليمـــا** .

واذ جلونا ما يكتنف هذه النظرية من غموض جاز لنا أن ننتقل للحديث عن أصوله ومقاييسه فيها وهي التالية :

١ـ الحمل على المعنى كثير في كلامهم (٥) وهو المقياس الرئيس الذي تتفرع عنه بقية المقاييس في هذا الباب ويتردد كثيرا في مصنفاته لما ينطوي عليه من أهمية . وهذه بعض الأمثلة التي أوردها في الحمل على المعنى .

قال على لسان بعض البصريين : انما حذفوا علامة التأنيث من " طالق " ونحوه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا : شيء طالق أو انسان طالق كما قالوا رجل ربعة فأنثوا والموصوف مذكر على معنى نفس ربعة وكما جاء في الحديث " مذ دجت

١ـ الانصاف ج ١ ص ١١١ وانظر أسرار العربية ص ١٩٦

٢ـ نفس المصدر ص ٢٦٢ وانظر أسرار العربية ص ٢٠٢

٣ـ **نفس المصدر** ج ٢ ص ٥١١ ٤ـ نفس المصدر والمكان .

٥ـ انظر اعراب القرآن ج ١ ص ٩٣ ، ١٤٢ ، ١٨٠ ، ٢٤٤ ، ٣١٤

الاسلام "لان الاسلام بمعنى الطه . وكما حكى الاصمعي عن ابي عمرو ابن العلا قال : سمعت اعرابيا يمانيا يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : اتقول : "اجاءته كتابي " فقال اليس بصحيفة ؟ (١)

هذا في النثر اما في الشعر فقد اورد امثلة كثيرة هذا بعض منهـــا :

قال الشاعر :

قامت تبكيه على قبـــره ... من لي من بعدك يا عامـــر

تركتني في الدار ذا غربة ... قد ذل من ليس له ناصـــر

فقال "ذا غربة " ولم يقل "ذات غربة "لان المرأة في المعنى انسان .

وقال الاخر :

ان السماحة والمروءة ضمنـــا ... قبرا بمرو على الطريق الواضح

فقال ضمنا "ولم يقل ضمنتا "لانه ذهب بالسماحة الى السخاء وبالمروءة الى الكرم .

وقال الاخر :

فان تعهديني ولي لمة ... فان الحوادث اودى بها

فقال " اودى " ولم يقل اودت لان الحوادث في معنى الحدثان (٢)

الى غير ذلك من الامثلة التي تشير الى ما تعنيه نظرية الحمل على المعنى . وهي تبدو هنا كأنها مخرج للشعراء من مآزق يقعون بها او تجاوزات يدفعون اليها .

٢ـ الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى : وقد مثل على ذلك بقوله تعالـــى : ومن يؤمن بالله ويعمل صالحًا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا قد احسن الله رزقا (٣) قال في ذلك : فقال " خالدين " حملا على معنـــى "من " ثم قال "قد احسن الله له رزقا "حملا على اللفظ بعد الحمل على المعنى (٤) .

١ـ الانصاف ج ٢ ص ٧٦٣
٢ـ انظر نفس المصدر ص ٧٦٣ وما بعدها
٣ـ الطلاق : آية ١١
٤ـ اعراب القرآن ج ١ ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤

٣ـ انّ الألفاظ اذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه : وقد ردّ بهذا الأصل قول الكوفيين بأنّ المراد بالمصدر المفعول لا الموضع كقولهم (مركب فاره) و " مشرب عذب " اى مركوب فاره ومشروب عذب . قال : الظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول فوجب حمله عليه. واذا أمكن حمل الألفاظ على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه (١) .

٤ـ قد يتفق الحرفان في المعنى وان اختلفا في العمل. مثّل على ذلك بلام التعليل التي جعلها الكوفيون ناصبة بنفسها لأنها قامت مقام "كي " و "كي " تنصب فكذلك ما قام مقامها . قال في الرد عليهم : كما أنها تشتمل على معنى "كي " اذا كانت ناصبة فكذلك تشتمل على معنى "كي " اذا كانت جارة فانّه لا فرق بين "كي " الناصبة وكي الجارة في المعنى على أنّ كونها في معنى "كي " الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر فانه قد يتفق الحرفان في المعنى وان اختلفا في العمل . ألا ترى أنّ اللام في قولك جئت لأكرمك بمعنى "كي " في قولك جئت كي أكرمك ولكي أكرمك وان كانت اللام حرف جر وكي حرف نصب ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر "(٢) .

٥ـ الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السّماع : ردّ به قول الكوفيين بأنّ علامة التأنيث انما حذفت من نحو طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل لاختصاص المؤنث به قال : لو كان الاختصاص سببا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببا لحذفها من الفعل ، فيقال : المرأة طَلَقَ ، وطَمَث وحاض وحَمَل كما يقال : طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ، فلّما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دلّ على أنه تعليل فاسد . ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال : "انسان حائض" لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السّماع والتعليل بالاختصاص ليس باتساع فينبغي ألا يقتصر فيه على السّماع(٣)

١ـ الانصاف ج ١ ص ٢٤٣
٢ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٥٧٧
٣ـ نفس المصدر ج ٢ ص ٧٨١

٥ـ متفرقـــات

يضاف الى ذلك طائفة من الاصول والمقاييس التي لا يجمعها موضوع واحد ولا تقع تحت بند معين . وهذا شئ منها :ـ

١ـ ما لا يفتقر الى تقدير أولى مما يفتقر الى تقدير . رد به ما ذهب الية ابو اسحاق الزجاج من ان المفعول معه في مثل استوى الماء والخشبة منصوب بتقدير فـــامل والتقدير ولابس الخشبة (١) قال : لو كان لما ذهب اليه وجه لكان ما ذهب اليـــه الاكثرون اولى لان ما ذهب اليه يفتقر الى تقدير وما ذهب اليه الاكثرون لا يفتقـــر الى تقدير وما لا يفتقر الى تقدير اولى مما يفتقر الى تقدير (٢) .

٢ـ الكلام به يتحصل قانون الشعر : وقد شرح المحقق هذا القانون بقوله : يريد المؤلف بهذه العبارة انّ قوانين العربية وقواعدها انما تؤخذ من الكلام وهو النثر وذلـــك بسبب انّ الشعر لضيق العبارة فيه بسبب الوزن والروي والقافية تعرض للشــــاعر فيه عوارض تدفعه الى ان يرتكب ما لا يرتكبه لو انه كان في فسحة من ان يقول ما شاء (٣) .

وابن الانباري يكرر هذا المعنى في مواقع متعدده وبعبارات مختلفة . وقد اوردهـــا هنا في موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين حول جواز منع المصروف . قال في ذلك فان قالوا (يعني البصريين) : الكلام يتحصل به القانون دون الشعر وصرف مــــا لا ينصرف لا يوقع لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف لانه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام قلنا وهذا هو جوابنا عمّا ذكرتموه فانه اذا كان الكلام هو الذي يتحصل به القانـــــون دون الشعر فترك صرف ما ينصرف في ضروره الشعر لا يوجب لبسا بين ما ينصـــــرف وما لا ينصرف اذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام (٤) .

١ـ الانصاف ج ١ ص ٢٤٨
٢ـ نفس المصدر ص ٢٤٩ وانظر اسرار العربية ص ١١٣ ، ١٢٥
٣ـ الانصاف ج ٢ ص ٥٢٠ (الحاشية)
٤ـ نفس المصدر ص ٥٢٠

٣ ـ التغيير يؤنس بالتغيير : وقد أورده لتعليل حصول الترخيم في المنادى المفرد فقط دون غيره من استعمالات الاسم. قال : وأما شرط كونه " يعني الاسم المرخم" مفردا فظاهر أيضا . لأن النداء يؤثر فيه البناء ويغيره عما كان عليه من قبل النداء ألا ترى أنه كان معربا فصار مبنيا فلما غيره النداء عما كان عليه من الاعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم لانه تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير . فأما ما كان مضافا فان النداء لم يؤثر فيه البناء حتى يؤثر فيه الترخيم (١) .

وأتى على ذلك بمثل آخر قال : فصار هذا بمنزلة حذف الياء في النسب من باب "فعيلة" و "فُعَيلة" كقولهم في النسب الى جهينة جُهَني والى رَبيعة رَبَعي واثباتها في باب فَعيل وفُعَيل كقولهم في النسب الى قُشَير قشيري والى جرير جريري فان الياء انما حذفت من باب فعيلة وفعيلة دون باب فَعيل وفُعَيل لأن النسب أثر فيه وغيره بحذف تاء التأنيث منه .
والتغيير يؤنس بالتغيير بخلاف باب فعيل وفعيل فان النسب لم يؤثر فيه تغييرا فلم يحذف منه الياء (٢) .

٤ ـ ما لا يتغير أولى بأن يكون أصلا مما يتغير : أورده حجة لفئة من النحاة ترى أن حركات البناء هي الاصل وحركات الاعراب فرع عليها : لأن حركات

---

١ ـ الانصاف ج١ ص ٣٥٠

٢ ـ نفس المصدر والمكان .

البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها وحركات الاعراب تزول و تتغير وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلا مما يتغير (١) .

٥ـ التصغير يرد الأشياء الى أصولها : ذكره للتدليل على أنّ لفظ "اسم" مشتق من السمو لا من الوَسم . قال : انك تقول في تصغيره "سُمَيّ" ولوكان مشتقا من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيره "وُسَيم" كما يجب أن تقول في تصغير "زنة" و "زينة" وفي تصغير "عدة" "وعيدة" لأن التصغير يرد الاشياء الى أصولها (٢) .

٦ ـ ان" الحروف اذا ركبت يتغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب وحدث لها بالتركيب حكم آخر : قال في ذلك : ألا ترى أن "هل" لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا ركبت مع "لا" ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال :زيدًا هلا ضربت(٣) .

ومن هذا القبيل ما ذكره عن "لو" الشرطية قال :ألا ترى أن "لو" حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره فاذا رُكّبَ مع "ما" تغير ذلك المعنى وصارت بمعني "هلّا" وكذلك أيضا اذا ركبت مع "لا" كقوله : "لولا الكمي المقنعا وما أشبه ذلك (٤) .

---

١ ـ أسرار العربية ص ٢٠

٢ ـ الانصاف ج[١] ص ١٣ ، ج[٢] ص ٦٧٣ و ٨١١ وأسرار العربية ص ٢٧١

٣ ـ أسرار العربية ص ٣٢٩ وانظر الانصاف ج[١] ص ٢٠ واعراب القرآن ج[٢] ص ٦٥

٤ ـ أسرار العربية ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ وانظر الانصاف ج[١] ص ٧٨ ، ٢١٣

٧ـ اقامة المظهر مقام المضمر كثير في كلامهم : مثل على ذلك بقوله تعالى ان الله على كل شيء قدير (١) فلا تجعلوا الله أندادا (٢) وعلق على ذلك بقوله . وكان ألاصل أن يقول : فلا تجعلوا له أندادا ليعود من الصفة الى الموصوف ذكر الا انه أقام المظهر مقام المضمر للتفخيم ثم أيد قوله بشاهد شعريّ هو :
لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ تغصّ الموتُ ذا الغنى والفقيرا
وعلق على ذلك بقوله : واقامة المظهر مقام المضمر كثير في كلامهم (٣) .

٨ـ لا يجمع بين تعريفين : احتج البصريون بهذا المقياس على عدم جواز نداء الاسم المحلّى بأل وقالوا : انما قلنا انه لا يجوز ذلك لأنّ الألف واللام تفيد التعريف و" يا " تفيد التعريف وتعريفان في كلمة واحدة لا يجتمعان ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم نحو . يا زيد بل يعرى عن تعريف العلمية ويعرف بالنداء لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية واذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى (٤) .

هذه طائفة من اصول ابن الأنباري ومقاييسه في موضوعات مختلفة وكان من الممكن لها أن تكون أكثر وأزيد لولا اننا لا نود الاطالة والاطناب وهي على كل حال كافية لاعطاء صورة صادقة عن طبيعة تفكيره النحوي المولع بالأقيسة المنطقية والحجج العقلية . فلقد اغرق في هذا الاتجاه حتى كأنه كانَ يتمثل بقول الغزالي : من لم يتمنطق فلا ثقة بكلامه (٥) .

بقي أن نقول : ان هذه المقاييس ليست من ابتداع ابن الأنباري فهي مقتبسة من الكوفيين والبصريين وان كان له من فضل فهو يكمن في حسن فهمها والبراعة في استخدامها وتطبيقها . فلقد كانت شخصيته القوية تأبى الآن تفيض من جوانب تحليلاته واستدلالاته وقوة شخصيته هذه هي التي جملته يختلف في احيان كثيرة مع كبار نحاة المذهبين كما هي التي أوحت اليه بكثير من الآراء المستقلة والمواقف المتميزة كما سنرى في الفصل التالي .

١ـ البقرة : آية ٢٠
٢ـ البقرة : آية ٢٢
٣ـ اعراب القرآن ج ١ ص ٦٣
٤ـ الانصاف ج ١ ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨
٥ـ المستصفى ج ١ ص ٧ وانظر المنخول (المقدمة) ص ٣٩ .

الباب الثالث

منهجه في النحو

الفصل الثالث

مذهبه النحوى .

الفصل الثالث

ـ مذهبـــــه النحـــوي ـ

تمهيـــــد

لقد انتهينا في دراستنا هذه الى المرحلة الأخيرة من رحلتنا النحوية مع ابـــن الأنبـــاري. فقد تتبعنا في الفصـــول السابقة مختلف جوانـــب نشاطـــه في هذا الموضوع. وبقي علينا أن نتحدث في هذه المرحلة الأخيرة عن مذهبـــه النحـــوي.

ومن الجدير بنا التنبيه اليـــه أنه ليس المقصـــود بالحديث عن مذهبـــه تسمية ذلك المذهـــب وتعيينه، فليس البحث في هذا الموضوع مسألـــة رياضيـــة يقصد بها التوصل الى نتائج محددة الأرقـــام.

ولو كـــان الأمر كذلك لكان من السهل نسبة ابن الأنبـــاري الى أحـــد المذاهـــب النحوية المعروفـــة على ضـــوء ما تولد لدينا من قناعـــات وما استقـــر في أنفسنا من حقائـــق خلال رحلتنـــا الطويلة معـــه. ولكن الأمـــر يتجاوز ذلك الى البحث عن طائفة مـــن الخصائـــص والسمات التي تطبـــع شخصيته وتحـــدد انتمـــاءه.

فاذا أردنا أن نتبين هذه الخصائص والسمات فما علينا الا أن نلقـــي الضـــوء على بعض القضايا النحوية التي تعتبر أساساً في هذا الموضوع وهي :

١ـ موقفـــه من النحـــاة.
٢ـ موقفـــه من السماع والقياس.
٣ـ مصطلحاتـــه النحويـــة.

٤- نسبه العلمي أو سلسلة شيوخه .

١- موقفه من النحاة .

لابن الأنباري موقفان مترادفان من النحاة أحدهما نظري والآخر عملي تطبيقي ويتجلى الأول فيما كتبه عنهم في "نزهة الألباء" والثاني فيما نقله عنهم من آراء وما أداره حولهم من محاورات خلال طرحه للمسائل النحوية . وتتمثل في الموقف الأول نظرة المؤرخ وفي الثاني نظرة النحوي .

أما بالنسبة للشقّ الأول فهو يبدي تقديرًا كبيرًا لعلماء البصرة فيثني على الخليل بن أحمد (١) ويونس بن حبيب (٢) ويجعل من الخليل وسيبويه والأخفش طبقة متميزة (٣) ، ويشيد بمنزلة أبي علي الفارسي ويصف ابن جني بأنه من حُذّاق أهل الأدب (٥) واستاذه ابن الشجري بأنه أنحى من رأى من علماء العربية (٦) الخ . .

وهو في الوقت الذي يقف فيه من علماء البصرة هذا الموقف الذي ينم عن التقدير والاعجاب ، يقف من الكوفيين موقفًا مخالفًا أقلّ ما يقال فيه أنه يتسم بالبرودة وقلة الاهتمام . حقا لقد حاول أن يعتمد الانصاف في الترجمة لهم والحديث عن آثارهم وأخبارهم فلم يهاجمهم ولم يقس عليهم في الأحكام غير أنه في الوقت نفسه لم يقل فيهم شيئا ذا بال بل اكتفى بايراد مقتطفات من أقوال المؤرخين والرواة فيهم وحسبنا مثلا على ذلك ما ذكره في الحديث عن عليّ الأحمر (٧) والفراء (٨) وثعلب (٩) .

١- نزهة الألباء ص ٤٥
٢- نفس المصدر ص ٤٩
٣- نفس المصدر ٨١
٤- نفس المصدر ٢١٥
٥- نفس المصدر ص ٣٣٢
٦- نفس المصدر ص ٤٠٥
٧- نفس المصدر ص ٩٧
٨- نفس المصدر ص ١٠٢
٩- نفس المصدر ص ٢٣٠

فهذا كله يدل على أن عناية ابن الأنباري بالبصريين واحتفاله بهم أعظم من عنايته بالكوفيين واحتفاله بهم أضعافا وأضعافا . فهو في الحديث عن البصريين يفرق في الثناء والاطراء . أما في حديثه عن الكوفيين فغاية ما يقال في ذلك أنه كان يتحرى العدل والنصفة وإن كانت عواطفه وميوله تنجذب صوب البصريين وتتجه اليهم .

هذا موقف المؤرخ أما موقف النحوي فهو صنوه وقرينه اذ إن ثمة صلات وثيقة بين الموقفين ولا سيما ان ابن الأنباري المؤرخ كان يسجل في نزهة الألباء ما تولد في نفسه من قناعات خلال صحبته الطويلة لآثار النحاة وخبرته العميقة في موضوع النحو .

فاذا انتقلنا من التعميم الى التخصيص ظهر لنا أن صاحبنا يتطرق في أبحاثه الى عدد كبير من النحاة منهم البصري ومنهم الكوفي ، منهم المشهور ومنهم المغمور أما كيفية عرضه لاراء هؤلاء النحويين فتتم على أحد الوجوه التالية :

١ـ عرض آراء عدد من النحاة دون تعليق كقوله : فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب (يعني الاسم المنقوص مثل قاضٍ) كان لك فيه مذهبان : اسقاط الياء واثباتها . واختلف النحويون في الأجود منهما فذهب سيبويه الى أن حذف الياء أجود اجراءً للوقف على الوصل لأن الوصل هو الأصل . وذهب يونس الى أن اثبات الياء أجود لأن الياء انما حذفت من أجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء (١) .

٢ـ عرض الرأي مقرونا بالموافقة الضمنية كقوله : وذهب أبو سعيد السيرافي الى أن الوقف (على الاسم المقصور مثل هدىً وعلىً) في الأحوال

١ـ أسرار العربية ص ٣٨ ـ ٣٩

الثلاثة على الألف المبدلة من الحرف الأصلي (١) . وقال ابن الانبارى مؤيدًا رأى السيرافي ومفسّرًا له : وذلك لأنّ بعض القراء يميلونها (٢) (يعني الألف المقصورة) في قوله تعالى : أو أجد على النار هدى (٣) ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت ههنا إمالتها . ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو : رأيت عمرا لكان غير جائز فلما جازت الامالة ههنا دلّ على أنها مبدلة من الحرف الأصيل لا من التنوين (٤) .

٣- عرض طائفة من الآراء واختيار أحدها كقوله : فان قيل فما حرف الاعراب في التثنية والجمع قيل : اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه الى أنّ الألف والواو والياء هي حروف الإعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ومن تابعهما الى أنها تدل على الاعراب وليست بإعراب ولا حروف اعراب وذهب أبو عمر الجرمي الى أن انقلابها هو الإعراب . وذهب قطرب والفراء والزيادى الى أنها هي الاعراب (٥) .

وقد اختار من بين هذه الآراء جميعها رأي سيبويه قال : والصحيح هو الأول (٦) . ثمّ كرّ على هذه الآراء جميعًا بالنقض والتفنيد غير مفرّق بين بصرى أو كوفي منهم (٧) .

١- قال ابن هشام : اذا وقفت على (منّون) فأرجح اللغات وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة كـ" هذا زيدٌ " ومررت بزيدٍ " وأن يبدل ألفًا بعد الفتحة إعرابية كانت كـ" رأيت زيدًا " أو بنائية كـ" إيهًا " و " ويهًا " أوضح المسالك ج ٣ ص ٢٨٦) هذا اذا كان الاسم صحيحًا فاذا كان مقصورًا كان من المفترض أن يقلبَ تنوينه ألفًا في الوقف قياسًا على الصحيح ولكنّ وجود الألف الأصلية يحول دون ذلك لأنه لا يجوز التقاء ألفين في نفس الموضع . وقد اختلف النحاة في حلّ هذا الإشكال على ما ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية (انظر ص ٤٢ - ٤٣)

٢- الامالة هي أن تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فان كان بعدها ألف ذهبت الى جهة الياء كالفتى والا فالممال الفتحة وحدها كنعمة وبسَحَر (انظر وضع المسالك ج ٣ ص ٢٦٧) وانظر أسرار العربية ص ٤٠٦ وما بعدها .

٣- طه آية : ١٠

٤- أسرار العربية ص ٤٢ - ٤٣

٥- أسرار العربية ص ٥١-٥٢

٦- نفس المصدر ص ٥٢

٧- نفس المصدر ص ٥٢-٥٣ وانظر الانصاف ج ٢ ص ٤٨١ واعراب القرآن ج ١ ص ٣٠٧ .

٤ــ قد يعرض طائفة من الآراء ثم يرفضها جميعا وينفرد برأى متميز. قال حول العامل في خبر المبتدأ : اختلف النحويّون في ذلك فذهب الكوفيون الى أنّ عامله المبتدأ وذهب البصريّون الى أنّ الابتداء وحده هو العامل في الخبر وذهب قوم منهم الى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر. وذهب سيبويه وجماعة معه الى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا لأنّ الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى الا بهما فدل على أنهما العاملان فيه (١) .

وقد رفض هذه الآراء جميعا فقال : والتحقيق فيه عندي أن تقول : انّ الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنّ المبتدأ مشاركه له في العمل (٢)

٥ــ قد يعرض آراء مشهورة ثم يلحقها برأي غير مشهور. قال بشأن العامل المعنوى : وأما المعنوى فلم يأت الا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين. هذا أحدهما وهو الابتداء والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب. وأما أبو الحسن الأخفش فـ اليهما موضعا ثالثا وهو عامل الصفة (٣) .

٦ــ قد يعرض رأيين مختلفين ثم يرجّح أحدهما على الآخر قال : **فان قيل** : فعلى ماذا ينتصب قولهم : قعد القرفصاء ونحوه؟ قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذى هو قبله. هذا مذهب سيبويه وذهب أبو بكر بن السّراج الى أنه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه : قعد القعدة القرفصاء الا أنّه حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه والذى عليه الأكثرون مذهب سيبويه ، لأنّه لا يفتقر الى تقدير موصوف.

١ــ أسرار العربية ص ٧٦
٢ــ نفس المصدر والمكان وانظر الانصاف ج ١ ص ٤٦
٣ــ نفس المصدر ص ٦٦

وما لا يفتقر الى تقديـــر موصوف أولى ممّـــا يفتقر الى تقديـــر موصوف (١) .

٧ــ قد يقف موقف المدافع من بعض النحويين : قال بخصوص " لن " الناصبة : ذهب الخليل الى أنها مركبة من كلمتين وأصلها " لا أن " فحذفوا الألف من لا والهمزة من " أن " لكثرة الاستعمال وركبوا احداهما مع الأخرى فصار " لن " وذهـــب سيبويه الى أنها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء من حرفين ليـــس فيه زيادة . قال سيبويـــه : ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أمّا زيـــدا فلن أضرب لأنّ ما بعد "أن " لا يعمل في ما قبلها (٢) . وقال ابن الأنبـــاري معلقا على ذلك : ويمكـــــن أن يُعتذر عن الخليل بأنْ يقال : ان الحـــروف اذا ركبت تغيرّ حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيـــب (٣) .

ومن الجدير بالملاحظة أنه في تعامله مع النحاة كان يعير بعضهم عناية خاصة فمن هؤلاء سيبويه الذي يتردد اسمه كثيرا في مصنفات ابن الأنباري . والذي يستوقف النظر أنه في معظم الأحوال التي أورد فيها رأى سيبويه كان يعتبر ذلك الـــرأى صحيحا ويفضله على غيره من النحاة . ولم يكن يتخلّى عن هذا الاتجاه في اختيار رأى سيبويه الا حينما يصطدم بالنصّ القرآني فقد كان حينئذ يعتبر النصّ القرآنـــي أوثق من رأي سيبويه وأجدر بالقبول فمن ذلك تضعيف سيبويه لاستخدام المفـــرد بدل الجمع في مثل قول الشاعـــر :

في حلقكم عظم وقد شجنـــا (٤)

وقوله : كلوا في بعض بطنكمو تعفّـــوا (٥)

أى في حلوقكم وفي بطونـــكم .

١ــ أسرار العربية ص ١٧٦

٢ــ نفس المصدر ص ٣٢٩

٣ــ نفس المصدر والمكان .

٤ــ هو عجز بيت للمسيب بن زيد بن مناة الغنوي وصدره : لا تنكر القتل وقد سُبينا ــ

٥ــ هو صدر بيت مجهول القائل وعجزه : فانّ زمانكم زمن خميص . والبيتان من شواهد سيبويـــه .

قال ابن الأنباري : وضعّف سيبويه هذا الوجه وزعم أن هذا انما يجيء كثيرا في الشعر وليس كذلك لمجيئه كثيرا في كتاب الله. وأورد على ذلك الشواهد التالية :

أ ــ ولا يرتد اليهم طرفهم (١)
ب ــ ويضع عنهم إصرهم (٢) .
ج ــ لقد كانَ لسبأ في مسكنهم (٣) .

فجاء هذا كله بالمفرد وان كان نسق الكلام يقتضي مجيئه جمعا (٤) .

ومن الذين كان يعيرهم اهتمامه وعنايته أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان فيبدو أنه كان لهؤلاء تأثير كبير فيه حتى أنه كان يعتبر أخذهم برأي ما دلالة كافية على قيمة ذلك الرأي وأهميته . فقد جعل اختيار هؤلاء لمذهب الكوفيين في إحدى المسائل حجة على صحة ذلك المذهب ومسوغا لقبوله. كقوله في الخلاف حول جواز صرف الممنوع : ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم بن برهان من البصريين صاروا الى جواز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار اليهم من المحققين (ه) . ولذلك قال : والذي أذهب اليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين . فقد اعتبر اختيار هؤلاء النحاة لمذهب الكوفيين في صرف الممنوع حافزا لمعلى سلوك طريقهم والاقتداء بهم لما يحمل في نفسه من احترام لهم وتقدير لمطلهم (٦) .

١ــ ابراهيم : آية ٤٣
٢ــ الأعراف : آية ١٥٧
٣ــ سبأ : آية ١٥
٤ــ اعراب القرآن ج ١ ص ٥٢ــ ٥٣
٥ــ الانصاف ج ٢ ص ٣١٥
٦ــ نفس المصدر ص ٥١٤

هذا موقفه من البصريين أما موقفه من الكوفيين فقلما كان يورد رأيا لهم الآ لينقضه ويفنده . فلم يكن معجبا بهم وبآرائهم وان كان في كثير من الأحيان حريصًا على ذكرها واثباتها . فهو يصف رأي الفراء وهو من رؤساء الكوفيين بأنه لاينفك من ضعف (١) أو بأنه ظاهر الفساد (٢) أو بأنه ليس بشيء (٣) أو بأنه مجرد دعوى يفتقر الى دليل (٤) الى غير ذلك من العبارات .

وهذا الذي يقوله في الفراء يقوله في الكسائي (٥) وفي ثعلب (٦) أيضا . ولا أرانا بحاجة الى الافاضة في شرح موقفه من علماء الكوفيين فقد يكون فيما بسطناه من ذلك في الفصل الذي عقدناه عن الخلاف النحوي غناء وأي غناء .

وصفوة القول أن صاحبنا كان حريصا على حشد آراء النحاة من مختلف المذاهب والطبقات في كل مسألة تعرض له وكان ينخل هذه الآراء ويختار منها ما يعتقد أنه صحيح سليم فاذا لم يوفق في ذلك رفضها كلها وانفرد برأي بديل .

أما سرّ شغفه بتتبع آراء النحاة واستحضارها في كل مناسبة تعرض له فهو الحرص على تأدية رسالته التعليمية وتزويد تلامذته بثقافة نحوية شاملة . وهي المهمة التي كانت تحتل من قلبه وفكره مكانا كبيرًا .

ولا يفوتنا أن نذكر أنه كان يبدي في ذلك كله استقلالا في الفكر وطرافة في العرض وعمقا في الرؤية ولم يكن مجرد حافظ مهمته تأدية ما في الكتب ونقل ما في بطون المصنفات . وفيما عرضنا من حججه واستدلالاته اكثر من شاهد على ذلك .

١ـ أسرار العربية ص ٢٩
٢ـ نفس المصدر ص ٥٣
٣ـ نفس المصدر ص ١٩٢
٤ـ الانصاف ج ١ ص ٢٦٤ وانظر الانصاف ج ٢ ص ٦٢١ واعراب القرآن ج ١ ص ٣٢١
٥ـ انظر أسرار العربية ص ٢٩ والانصاف ج ٢ ص ٦٠٠
٦ـ الانصاف ج ١ ص ٢٤٧

٢ — موقفه من السماع والقياس.

السّماع والقياس كما عرفنا في الفصول السابقة ، من أصول النحو بل هما الأصلان الرئيسان والمهمان من بينها . ولا أظننا نستطيع تحديد مذهب من المذاهب دون عرضه عليهما . فهما المحك الذي نميّز به مذهبًا من مذهب واتجاهًا من اتجاه

وقد عرفنا في حديثنا عن الخلاف النحوي كيف كان اختلاف موقف كل من مدرستي البصرة والكوفة من السّماع والقياس سببًا في كل ما حصل بين المدرستين من تناقض وتعارض. ولذلك فانّ من الواجب علينا أن نعرض موقف ابن الأنباري من هذين الأصليين من أجل التوصل الى تحديد مذهبه النحوي لا سيّما أن تحديد ذاك المذهب هو هدفنا في هذا الفصل .

ومن الجدير بالتنبيه الى أننا لا نستطيع أن نتحدث عن أحد هذين الركنين منفصلًا عن الآخر فهما متحدان ممتزجان . ولقد قامت صناعة النحو عليهما معا والغاء أحدهما يمسّ تلك الصناعة بل يهزّ أركانها . ذلك أنّ الغاء السماع ينفي وجود صناعة النحو كما أنّ الغاء القياس يفقدها الحياةَ والحركة .

وابن الأنباري كثير التطرق لهذين المصطلحين والترديد لهما . وهو يحتفظ بلفظ القياس دومًا ولكنه قد يعبر عن السماع بالنقل والاستعمال . فيقول : فان قيل : فنحن لا ننكر أنه (يعني النحو) يثبت استعمالًا ونقلًا لا قياسًا وعقلًا قلنا : هذا باطل . (١) وهو يعرّف السّماع أو النقل بأنه الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة الى حدّ الكثرة (٢) . كما يعرف القياس بأنه حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وان لم يكن

١— لمع الأدلة ص ٤٧

٢— جدل الاعراب ص ٤٥

كل ذلك منقولا عنهم وانما لمّا كان غير المنقول عنهم في ذلك في معنى المنقول كـــان محمولا عليه وكذلك صناعـــة الاعراب (١) .

هذا هو مفهومه النظري للسّماع والقياس وهو يطبق هذا المفهـــوم على مـــا يعترضه من مسائل نحويـــة . وسنجد فيما يعلق به على تلك المسائل تفصيـــلات جديدة تزيد الصورة وضوحـــا واشراقـــا .

وأول ما يبدو لنا في ذلك أنه يكره القياس على النـــادر والشاذ ويعلل ذلـــك بقوله : اذ لو طردنـــا القياس في كل ما جاء شـــاذا مخالفا للأصـــول والقياس وجعلناه اصلا لكان ذلك يؤدي الى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا وذلك يفسد الصناعة بأسرها (٢) . وهو لذلك يكثر من قوله : وهي رواية شاذة (٣) وهو من الشاذ الذي لا يعرج عليه (٤) وهو من الشاذ الذي لا يلتفت اليه ولا يقـــاس عليه (٥) وهو من الشـــاذ الذي لا يعبأ به ولا يقاس عليه (٦) وهذا ليس بمطـــــرد في القياس (٧) وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه (٨) وهو مع قلته لا يعرف قائله (٩) وذلك لشذوذها وقلتها في بابها (١٠) ، الى غير ذلك من العبارات التي تـــدل على أن ابن الأنبـــاري لا يعتد بالقليل والنادر ولا يبني قاعدة منهما.

١ـ جدل الاعراب ص ٤٥ ـ ٤٦
٢ـ الانصـــاف ج ٢ ص ٤٥٦
٣ـ نفس المصدر ج ١ ص ١٢١
٤ـ نفس المصدر ص ١٣١
٥ـ نفس المصدر ص ١٣٠
٦ـ نفس المصدر ص ٣٦٥
٧ـ أسرار العربية ص ٤٢٩
٨ـ نفس المصدر والمكان .
٩ـ الانصاف ج ٢ ص ٤٣٥
١٠ـ نفس المصدر ص ٤٥٦

وهو بالاضافة الى ذلك يحكم القياس في الحديث النبوي ويرى أن ما جاء منه نادرا أو شاذا فهو من كلام الراوي لا من كلام الرسول (صلعم) قال في ذلك: فأما الحديث" كاد الفقر أن يكون كفرا" فان صحّ فزيادة "أن" من كلام الراوي لا من كلامه عليه السلام لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد (١) . وهذا يعني أنه ينكر ورود النادر والشاذ في كلام الفصحاء فاذا ورد شيء منه فلا يقاس عليه .

وهو لشدة اعتداده بالكثرة ربما أدت به الى قبول بعض وجوه الاستعمال وان كان ضعيفا في القياس. فقد رجّح مذهب الكوفيين في بعض المسائل وأخذ به لكثرة ما ورد منه قال : والذي أذهب اليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج على حكم الشذوذ لا لقوته في القياس(٢) .

وهو الى ذلك يرفض كل ما لم يرد عن العرب ولم ينقل عنهم قال : فاذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين الى إدخالها (نون التوكيد الخفيفة) على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم(٣) .

وقد يجيز القياس وجها لم يرد به الاستعمال فيعدل عنه قال في ذلك : ذهب أبو عثمان المازني الى أنه يجوز فيه (يعني تابع المنادى) النصب نحو يا أيها الرجلَ كما يجوز يا زيدُ الظريفَ وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال (٤) .

وأكثر أصناف الكلام ضعفا وتهافتا في رأي ابن الأنباري ما لم يرد في النقل ولم يصح في القياس قال : وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحد من

١- الانصاف ج ٢ ص ٥٦٧
٢- نفس المصدر ص ٥١٤
٣- نفس المصدر ص ٦٥٣
٤- أسرار العربية ص ٢٢٦ واعراب القرآن ج ١ ص ٦٢

العرب ولا يصحّ في القياس لأنه لا نظير له في كلامهم (١) .

ويتضح من ذلك أنه يعتد بالسّماع الكثير ولا يجيز القياس على الشاذ والنادر، وتغني عنده كثرة الاستعمال عن القياس ولكن القياس وحده لا يغني عن كثرة الاستعمال . وخير الكلام عنده ما اطرد في الاستعمال والقياس كما أنّ أضعف الكلام ما لم يرد في السماع، ولم يصحّ في القياس. وهي سمات وخصائص نجدها في المذهب البصري مما يدل على وثاقة الصلة بينه وبين ذلك المذهب وعلى قوة النزعة البصرية عنده .

١ـ الانصاف ج ٢ ص ٦٦٦

٣- مصطلحاتـــــه النحويــــــة .

ذكرنا في موضع متقدم من هذه الدراسة أنه كان لكلّ من البصريين والكوفيين مصطلحات خاصة به . وقد أثبتنا ثمة نماذج من تلك المصطلحات المتباينة فلا ضرورة للعودة اليها مرة أخرى (١) . فكل ما هو مقصود هنا أن نلقي نظرة على مصطلحـات ابن الأنبـــاري ونحدد انتماءهـــا الى أحـــد المذهبين .

ويبدو من تتبع أبحاث هذا العالم أنه كان مطلعا على مصطلحات الطرفين ، ففي حيـــن يستخدم مصطلحات البصريين يشير أحيانا الى ما يقابلها من مصطلحات الكوفييـــــن . يقول عند تطرقه لذكر " الظرف " ويسمّون (يعني الكوفيين) " الظرف " " المحـــــل " ومنهم من يسميه " الصفة " (٢) . وقال في موضع آخر : ولهذا اسمى الكوفيـون " الظرف " " محالّ " لحلول الأشياء فيها (٣) . وقال في باب المفعول معه : وهذا البـــاب يترجمه البصريّون واما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون لـــه بابـــًا (٤) . وقال في باب عطـف البيان : وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمـــه الكوفيـــون (٥) .

وهو حين يترجم هذه الأبـــواب التي لا يترجمها الكوفيون فكأنه يدلل بذلك على أنه يلتزم المذهب البصري ويراعي شروطه وقوانينه . ومن المواضـــع التي تتجلى فيهـــا نزعته البصرية في استعمال المصطلحات ألـقـــاب الإعراب والبناء يقول في ذلك : وألقاب الاعراب والبناء ثمانية فأربعة للإعراب وأربعة للبناء . وألقاب الإعراب رفع ونصـب وجر وجزم وألقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف وهي وان كانـــت ثمانية في المعنى فهـــي أربعة في الصورة (٦) . أما الكوفيون فلم يكونوا يفرقون بين ألـقاب الاعراب وألقاب البناء ...

١- انظر ص ٢١٧ -٢١٨ من هذه الدراســة .
٢- الانصاف ج ١ ص ٥١
٣- اسرار العربية ص ١٧٧
٤- نفس المصدر ص ١٨٦
٥- نفس المصدر ص ٢٩٧
٦- نفس المصدر ص ٢٠
٧- شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣ وشرح المفصل ج ١ ص ٧٢

وممّا يدل على عراقة صاحبنا في بصريته أن ما ذكره عن ألقاب الإعراب والبناء له أصل في كتاب سيبويه فهو مقتبس منه ببعض التصرف. قال تحت عنوان مجارى أواخر الكلم من العربية : وهي تجرى على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف. وهذه المجارى الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجر والكسر ضرب واحد وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف وانما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدِث فيه العامل وليس شيء منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل (١) .

ومن هذا كله يتبين لنا أن مصطلحات ابن الأنبارى بصرية . ولا يبدو أنه استخدم مصطلحات الكوفيين الّا في موضع واحد حين أعرب و" يعلم الصابرين (٢) في قوله تعالى : أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولمّا يعلم الله الذينَ جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . فقالَ : ويعلم " منصوب على الصرف بتقدير أن . أي لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين (٣) . مع العلم أنه في موضع آخر ينص على أن الكوفيين يجعلون الفعل في مثل ذلك منصوبا على الصرف وان البصريين يجعلونه منصوبا بتقدير " أن " (٤) وقد ذكرنا في موضع سابق أن الكوفيين يطلقون اسم واو الصرف على واو المعية عند البصريين (٥) .

١ـ الكتاب ج ١ ص ١ ـ ١٠ ومن الجدير بالتنبيه أنه بقوله : " لما يحدث فيه العامل " الخ . . يعني حركة الاعراب التي تتغير بتغير العوامل كما أنه بقوله : " لغير شيء احدث ذلك فيه من العوامل يعني حركة البناء التي لا تنتج عن وجود عامل ولا يدخلها تغيير .

٢ـ آل عمران : آية ١٤٢

٣ـ اعراب القرآن ج ١ ص ٢٢٣

٤ـ الانصاف ج ٢ ص ٥٥٥

٥ـ انظر ص (٢١٧) من هذه الدراسة .

٤ـ نسبه العلمي أو سلسلة شيوخه

مثلما كان العربي يعتزّ باثبات سلسلة نسبه القبلي صار العالم يعتزّ باثبات سلسلة نسبه العلمي . فقد كانوا يعتقدون بأنه لا خير في من يدرس على نفسه ولا يتخرج على شيخ . وعلى هذا الاساس غضّ أبو حيان من ابن مالك لأنه على زعمه لم يكن ممن لازم في هذا الفن إما استبحرا فيه ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن . ومن هنا حرص ابن الانباري على اثبات سلسلة شيوخه معتزا معتدا ، فقال في معرض حديثه عن استاذه ابن الشجري : وعنه أخذت علم العربية وأخبرني أنه أخذه عن ابن طباطبا العلوي وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربعي وأخذه الربعي عن أبي علي الفارسي وأخذه أبو علي الفارسي عن أبي بكر السراج وأخذه ابن السراج عن أبي العباس المبرد وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمرو الجرمي وأخذاه عن أبي الحسن الأخفش وأخذه الأخفش عن سيبويه وغيره وأخذه سيبويه عن الخليل بن أحمد وأخذه الخليل عن عيسى بن عمر عن أبي اسحاق وأخذه ابن أبي اسحاق عن ميمون الأقرن وأخذه ميمون الأقرن عن عنبسة الفيل عن أبي الأسود الدؤلي وأخذه أبو الأسود عن أمير المؤمنين عليه السّلام (١) .

فهذه سلسلة بصرية من أولها الى آخرها لا يختلف في ذلك اثنان . ونحن نستنتج من كلّ ما سلف ابتداء من موقفه من الشواهد وتشدده في شروط السّماع وتوسعه في القياس مرورا بموقفه من النحاة وأصول النحو ونوعية مصطلحاته وانتهاء سلسلة شيوخه أنه بصريّ النزعة ينتمي الى هذه المدرسة بفكره وثقافته ومقاييسه العلمية ولا اعتبار بمن يعترض على ذلك محتجا بمخالفة ابن الأنباري لبعض آراء البصريين في مسائل الخلاف فهذه المخالفة من دلائل قوة الشخصية واستقلال الرأي . ثم انها تدور حول الفروع والتفصيلات ولا تمسّ الأصول والقواعد الأساسية بأية حال من الأحوال .

١ـ نزهة الألباء ص ٤٠٦

٤ــ نسبه العلمي أو سلسلة شيوخــه

مثلما كان العربي يعتزّ باثبات سلسلة نسبه القبلي صار العالم يعتزّ باثبات سلسلة نسبه العلمي . فقد كانوا يعتقدون بأنه لا خير في من يدرس على نفسه ولا يتخرج على شيخ . وعلى هذا الاساس غضّ أبو حيان من ابن مالك لأنه على زعمه لم يكن ممن لازم في هذا الفن إماماً مستبحرا فيه ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن . ومن هنا حرص ابن الانباري على اثبات سلسلة شيوخه معتزا معتدا ، فقال في معرض حديثه عن استاذه ابن الشجري : وعنه أخذت علم العربية وأخبرني أنه أخذه عن ابن طباطبا العلوي وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربعي وأخذه الربعي عن أبي علي الفارسي وأخذه أبو علي الفارسي عن أبي بكر السراج وأخذه ابن السراج عن أبي العباس المبرد وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمرو الجرمي وأخذاه عن أبي الحسن الأخفش وأخذه الأخفش عن سيبويه وغيره وأخذه سيبويه عن الخليل بن أحمد وأخذه الخليل عن عيسى بن عمر عن أبي اسحاق وأخذه ابن أبي اسحاق عن ميمون الأقرن وأخذه ميمون الأقرن عن عنبسه الفيل عن أبي الأسود الدؤلي وأخذه أبو الأسود عن أمير المؤمنين عليه السّلام (١) .

فهذه سلسلة بصرية من أولها الى آخرها لا يختلف في ذلك اثنان . ونحن نستنتج من كلّ ما سلف ابتداء من موقفه من الشواهد وتشدده في شروط السّماع وتوسعه في القياس مرورا بموقفه من النحاة وأصول النحو ونوعية مصطلحاته وانتهاء سلسلة شيوخه أنه بصريّ النزعة ينتمي الى هذه المدرسة بفكره وثقافته ومقاييسه العلمية ولا اعتبار بمن يعترض على ذلك محتجا بمخالفة ابن الأنباري لبعض آراء البصريين في مسائل الخلاف فهذه المخالفة من دلائل قوة الشخصية واستقلال الرأي . ثم انها تدور حول الفروع والتفصيلات ولا تمس الأصول والقواعد الأساسية بأية حال من الأحوال .

١ــ نزهة الألباء ص ٤٠٦

فحين يطبق ابن الأنباري نظريات البصريين في السّماع والقياس والعلة والتعليل والعامل النحوي وغيرها من الموضوعات الأساسية لا يكون ثمة مجال للزعم بأنه ليس بصريا أو أنه خارج عن نطاق هذه المدرسة أو مخالف لها أو أنه ينتمي الى مدرسة تقف منها موقع المخالف أو النقيض. (١)

أما قضية عدم انسياقه مع البصريين في بعض مسائل الخلاف فهي ظاهرة طبيعية ليست مقصورة على ابن الأنباري وحده فقد خالف سيبويه استاذه الخليل (٢) في عدد من المسائل وخالف المبرد استاذه سيبويه (٣) وخالف الزجاج استاذه المبرد (٤) وهكذا دواليك. ولم يزعم أحد بأنّ من هؤلاء من خرج عن المذهب البصري أو تمرد عليه . فهذه المخالفات هي من الجوازات المرخص بها في نطاق المذهب الواحد ولم تكن في يوم من الأيام دليل تمرد أو استقلالٍ عن المذهب.

١ـ سنتعرض لهذه المزاعم بعد قليل .
٢ـ البحث اللغوي عند العرب ص ١٠١
٣ـ نفس المصدر ص ٦٦ ، ١٠١ـ ١٠٢
٤ـ المدارس النحوية ص ١٣٧ ـ ١٣٨

ــ علاقته بمدرسة القياس ــ

قادتنا استدلالاتنا فيما سبق أن ابن الأنباري ينتمي الى المدرسة البصرية وهذا الانتماء ليس في اعتقادنا مجال جدل أو مناقشة . فاذا رحنا نبحث له عن انتماء الى مدرسة أخرى فليس ذلك لأننا نشك في هذه الحقيقة بل لأننا نود أن نكون أكثر حصرًا وتخصيصا في موضوع هذا الانتماء .

وتفصيل ذلك أنه قد انبثقت عن مدرسة البصرة مدرسة جديدة يتزعمها أبو علي الفارسي وتسمى بمدرسة القياس(١) . وهي لا تناقض المدرسة البصرية ولا تتعارض معها لكنها تزيد بعض سماتها وخصائصها فرط تجسيم وتشخيص . وقد بدأت هذه المدرسة بابن السراج وتوطدت بأبي علي الفارسي واكتملت بابن جني . وهذه أهم خصائصها وسماتها :

١ــ الاستقلال الفكري : فلم تكن متعبدة بآراء البصريين فقد خالف ابن السّراج أصول البصريين في مسائل كثيرة لتركه النظر في النحو واقباله على الموسيقى (٢) وكانت لأبي علي الفارسي كذلك طريقته المستوعبة المتقصية في تناول مسائل النحو في شخصية ظاهرة (٣) ولا غرو في ذلك فقد كان اماما بصّريا مستقلا بآرائه في النحو وشيخا لمدرسة قائمة بذاتها (٤) . وكذلك كان أبو الفتح بن جني أصيلا في نهجه يستعمل عقله في الفهم لا يضيره أن يخالف شيخه أبا علي الفارسي وغيره ولا أن ينفرد برأي ويقول قولا لم يقله أحد قبله(٥). فقد كان على رأي الاستاذ أحمد أمين من زعماء الأحرار في اللغة (٦) وقد رفع لواء مذهب القياس حتى فاق استاذه (٧) ــ يعني أبا علي الفارسي .

١ــ ممن أتى على ذكر هذه المدرسة أحمد أمين (انظر : مدرسة القياس في اللغة ، مجلة مجمع اللغة العربية ج ٧ ص ٢٠١ وما بعدها) وسعيد الأفغاني (انظر في اصول النحو ص ٨٦ و ١٠٤) وعبد الفتاح الشلبي (انظر أبو علي الفارسي ص ٤٣٧)

٢ــ أنباه الرواة ج ٣ ص ١٤٦ ٣ــ عبد الفتاح الشلبي أبو علي الفارسي ص ٣٦٦

٤ــ نفس المصدر ص ١٠٨ ٥ــ فاضل السامرائي : ابن جني النحوي ص ٢٣٠

٦ــ مجلة مجمع اللغة العربية مجلد ٧ ص ٢٠١

٧ــ ظهر الاسلام ج ٢ ص ٩٢

٢ـ الاتساع في القياس : فقد استفرق القياس اهتمام هؤلاء جميعاً وأخذ عليهم مناحي تفكيرهم . وحسبنا أن نورد في التدليل على ذلك بعض أقوالهم المشهورة بهذا الشأن :

أ) قال ابن السراج : اعلم أنه ربما شذ شيء من بابه، فينبغي أن تعلم أنّ القياس اذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذى يشذّ عنه (١) .

ب) قال أبو علي الفارسي : لأن أخطيء في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب الي من أن اخطيء في مسألةٍ واحدة قياسية (٢) .

ج) قال ابن جني : ان مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس (٣) . فهذا يدل على مدى عنايتهم بالقياس بل شدة شغفهم به .

٣ـ الاستعانة بالمنطق : فقد ذكر أبو عبد الله المرزباني في وصف كتاب "الأصول" المنسوب لابن السّراج أنه جعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون (٤) . وكذلك ذكر ابن السّراج أنه عني بدراسة المنطق والموسيقى (٥) . وأما أبو علي الفارسي فيذكر الدكتور شوقي ضيف أنه كان يعتنق مذهب المعتزلة والاعتزال من قديم يجرّ الى قراءة المنطق والفلسفة (٦) . وأما ابن جني فيذكر الدكتور فاضل السامرائي أن المنطق ظاهر في بحوثه (٧) .

١ـ المزهر للسيوطي ج ١ ص ٢٣٢
٢ـ معجم الأدباء لياقوت ج ٧ ص ٢٥٤
٣ـ الخصائص ج ٢ ص ٨٨
٤ـ أنباه الرواة ج ٣ ص ١٤٩
٥ـ المدارس النحوية ص ١٤٠
٦ـ نفس المصدر ص ٢٥٦
٧ـ ابن جني النحوي ص ١٩٢

هذه سمات مدرسة القياس وخصائصها فما علاقة ابن الأنباري بكل ذلك؟

يبدو أن صاحبنا كان على صلة وثيقة بهذه المدرسة . ونستطيع أن نتلمس هذه الصلة من خلال الدلائل التالية :

١ــ قال الدكتور شوقي ضيف : ويتصل نسبه (يعني ابن الأنباري) النحوي بأبي علي الفارسي . ويظهر أنه كان يعلق على مصنفاته ويدرسها لتلاميذه في المدرسة النظامية اذ نجد بين موءلفاته كتاب" حواشي الايضاح" وهو من أهم مصنفات الفارسي (١) .

٢ــ اعجابه الظاهر بأركان هذه المدرسة الثلاثة فقد وصف أبا علي الفارسي بأنه من أكابر أئمة النحويين (٢) . وابن جني بأنه من حذاق النحاة (٣) وابن السّراج بأنه كان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين (٤) وبأنه كان ثقة (٥) .

٣ــ تأثره بهم في بعض الموضوعات النحوية التي عالجها . وقد بيّنا في حديثنا على جهوده في اصول النحو والعلة ما بينه وبين ابن جني في خصائصه من نقاط التقاء ومواطن تشابه . كما أنه ليس من قبيل المصادفة المحضة أن يكون قد نُسبَ الى كل من هوءلاء الثلاثة دورٌ ما في ابتداع علم أصول النحو الذي ألف فيه ابن الأنباري وقد تقصينا القول في هذا كله في موضع متقدم فلا ضرورة للخوض فيه من جديد .

١ــ المدارس النحوية ص ٢٧٨
٢ــ نزهة الألباء ص ٣١٥
٣ــ نفس المصدر والمكان ،وانظر ص ٢٣٢
٤ــ نفس المصدر ص ٢٤٩
٥ــ نفس المصدر ص ٢٥٠

أمّا خصائص مدرسة القياس وسماتها فنجدها عند ابن الأنباري على الوجه التالي :

١ــ الاستقلال الفكري ويتجلى في المظاهر التالية :

أ) الرغبة في التجديد على المستوى الموضوعي والحرص الشديد على السبق في ميدان الابتكار والابتداع. وبهذا الدافع صنف كتبه المعروفة في "الأصول" وجدل الاعراب والخلاف. وهي كتب مهما قيل فيها فهي جديدة في بابها طريفة في موضوعها .

ب) التفرد في معالجة المسائل النحوية والحرص على الاتيان بالرأي الجديد والموقف المتميز. فهو يحشد الآراء الواردة في المسألة الواحدة ثم يدرسها ويمحصها فامّا أن يختار أحدها أو أن يلقي بدلوه في الدلاء فيورد رأيا جديدا . والأمثلة على ذلك كثيرة. وقد ذكرنا شيئا منها في مكان سابق فنكتفي بذلك.

ج) الجدة في أساليب التصنيف اي في الترتيب والتبويب . ويظهر ذلك في كتابه الانصاف وأسرار العربية ولمع الأدلة فهو لا ينسج فيها على منوال سابق . ونلمس صحة ذلك اذا قارنا بين هذه الكتب وغيرها من المصنفات النحوية التقليدية كما أن شخصية ابن الانباري في مؤلفاته ظاهرة بارزة فله سماته وخصائصه في العرض والمعالجة . وقد أشار هو الى ذلك في مقدمات كتبه . ولا نرى ضرورة للتدليل على ذلك فقد ألممنا به في موقع سابق .

٢ ــ الاتساع في القياس : اتسع صاحبنا في القياس حتى جعله دأبه وديدنه وكما كان لكل من ابن السراج وابي على الفارسي وابن جني كلمة مأثوره في القياس فقد أثر عنه قوله : ان انكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو

كله قياس (١) . ولا نود أن نتوسع في التدليل على ذلك فقد أتينا فيه بما فيه الكفاية .

٣ ـ الاستعانة بالمنطق : فهو يكثر من الاستعانة بالمنطق واستخدام الأقيسة المنطقية ويظهر ذلك في طرح المسائل واستخلاص القواعد وتعليل الأحكام والموازنه بين الاراء وقد اثبتنا في حديثنا عن أصوله ومقاييسه وغيرها من الموضوعات كالتعليل والخلاف شيئا كثيرا من ذلك . ولكننا هنا نود أن نركز على ناحية واحدة من هذه القضية وهي استعانته بالمنطق الحسي في التدليل على الامور المعنوية . ولعلّه تأثر في ذلك بابن السرّاج الذي ذكر عنه ما يلي : وقد حُكي عن ابي بكر ابن السرّاج أنه شبه الجازم بالدواء والحركه في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء وكما أن الدواء اذا صادف فضلة حذفها واذا لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل على الفعل ان وجد حركة أخذها والا أخذ من نفس الفعل (٢) .

ولقد تأثر صاحبنا بهذه الظاهره اكبر التأثير فأكثر من استخدامها في التدليل على آرائه وأحكامه ، فمن ذلك قوله : والمعدوم لا يكون عاملا وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعنه معدومه والمشي برجل معدومة (٣) والقطع بسيف معدوم والاحراق بنار معدومة فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية (٤) . وقوله : فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به كما أن النار تسخّن الماء بواسطة القدر والحطب فالتسخين انما حصل عند وجودهما لا بهما لأن التسخين انما حصل بالنار

---

١ ـ لمع الادلة ص٤٤
٢ ـ أسرار العربية ص٣٢٣
٣ ـ في النص " معدوم " بالتذكير والصحيح ما أثبت
٤ ـ الانصاف ج١ ص٢٤٧

وحدها فكذلك ها هنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ الا انه عامل معه لأنه اسم والاصل في الأسماء الا تعمل (١).

وقوله : وعدم عمله (يعني الابتداء) في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع في آخر وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع انما كان لنبوه في المحل لا لأنّ السيف غير قاطع فكذلك ها هنا . (٢)

ومن هذا القبيل قوله : اسم الاشارة لا يضاف الى ما بعده لأنه معرفة واذا كان معرفة في نفسه استغنى عن تعريف غيره فانّ الكَحَل يغني عن الكُحْل (٣) . والأمثلة على ذلك كثيرة وهي تدل على ولع صاحبنا بالمنطق والاستدلال على المعنويات بالحسّيات .

ومن ذلك كله يتضح أنّ ابن الأنباري ينتمي الى مدرسة القياس. وهذا لا يتعارض مع قولنا بأنه ينتمي الى المدرسة البصرية ذلك أنّ الثانية فرع من الأولى وهي لا تختلف عنها الا في بعض التفصيلات والتفريعات بالاضافة الى أن الثانية زادت بعض خصائص الأولى وسماتها فرط تجسيم وتشخيص كما ذكرنا قبل قليل .

وعلى كل حال فانه يبدو أن مدرسة القياس مصطلح حديث تنبه له بعض الدارسين المحدثين ولم يعرفه القدامى من المؤرخين وأصحاب الطبقات فلا ريب أن نجد كثيرا من الباحثين يعتبرون أبا علي الفارسي رأس مدرسة القياس وتلميذه ابن جني بصريين بل من أئمة المدرسة البصرية الكبار (٤) . واذا كان رؤوس مدرسة القياس يعتبرون بصريين فلا غرو أن يعتبر ابن الأنباري بصريا . قال الدكتور المخزومي : ولذلك كان نحوه (يعني ابن الأنباري) بصريا بكل ما لهذه الكلمة من دلالة بل كان في دراسته النحوية غاليا كل الغلو في اتباع حرفية المنهج البصري الذي يخيل الى أنه كان اذ ذاك في نموه الى الذروة في تحكيم الفلسفة في المسائل النحوية (٥) .

١ــ الانصاف ج ١ ص ٤٧

٢ــ نفس المصدر ص ٥١   ٣ــ اعراب القرآن ج ١ ص ٤٤

٤ــ انظر مقدمة سرّ الصناعة ص ٣٤ ومقدمة الخصائص ص ٤٤ ودائرة المعارف لفؤاد البستاني ج ٢ ص ٥١٤ وابن جني النحوي ص ٢٦٠ .

٥ــ مدرسة الكوفة ص ٣٦١

نسبته الى ما يسمى بالمذهب البغدادي

على ان من الدارسين من ينسب صاحبنا الى المذهب البغدادي (١) فيلحقونه بأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهما من النحاة الذين لا مسوغ لالحاق هذه النسبة بهم الا انهم سكنوا بغداد وذلك ان اصحاب الطبقات نسبوا الى بغداد كل من جعلها دار اقامته فقالوا البغدادي كما قالوا الاسيوطي والانباري والحلبي والدمشقي والموصلي الخ وليس في هذه النسبة اية دلالة على مذهب .

على ان هذه النسبة الى بغداد قد تكون مضللة بعض الشيء ذلك ان بعض البصريين وعلى رأسهم ابن جني كانوا يطلقون اسم البغداديين على الكوفيين وذلك لانّ الكوفيين سبقوا البصريين الى بغداد وكان لهم الحظوة عند الخلفاء والامراء اكثر مما كان للبصريين (٢) فاطلق عليهم هذا اللقب نسبة الى الدار لا نسبة الى المذهب .

ولا نود الافاضة في هذا الموضوع وبحثه من جميع نواحيه ذلك ان بعض الدارسين قد سبقوا الى معالجته وتوصلوا بما بسطوا من براهين وادله الى انكار وجود المذهب البغدادي . وقد يكون من المناسب ان نختم هذا الفصل بما قاله الدكتور فاضل السامرائي بهذا الشأن : " ولهذا لا استطيع ان اتصور البتة ما ذهب اليه بعض الباحثين من ان ابن الانباري صاحب "الانصاف" مثلا كان بغداديا وهو الذي الف كتابه المذكور آنفا لتأييد البصريين ووافقهم في عامة المسائل النحوية الخلافية ولم يخالفهم الا في تسع مسائل من مجموع (١٢١) مسألة . ولا ادري كيف يمكن أن يعد مثل هذا الرجل بغداديا وآراؤه البصرية واضحة بينة " . (٣) .

١ـ من هؤلاء الدكتور شوقي ضيف (المدارس النحوية ص ٢٧٨) والدكتور محمد اسعد طلس (مجله المجمع العلمي العربي ـ المجلد ٣١ ج ٤ ص ٦٣١) والدكتور عبد العال سالم مكرم (القرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية ص ١٤٨) وغيرهم .
٢ـ احمد امين : ضحى الاسلام ج ١ ص ٢٩٧
٣ـ ابن جني النحوي ص ٢٥٥

الخاتمـــــــــة

وبعد فقد توقفنا في هذه الرحلة الطويلة المضنية مع ابن الأنبـــــاري، حيث يحسن بنا الوقـوف ، وثنينا عنان القلــم حين أشرفنا على الغاية وبلغنا الختـــــام.

لقد قطعنا في هذه الرحلة مسالك شائكــة وبذلنا جهوداً شاقــة. فقد اصطحبنا ابن الأنبـاري في جميع مراحل حياتـــه، وتتبعناه في مختلـف أطواره وحالاتــه، وحاولنا أن نقدم صورة عنـــه في نفســه ودرسه.

وقد يكون من غير المتيســر ولا المناسب في هذه العجالة الإلمام بجميع القضايا التي عالجناها، والمشكلات التي تصدينا لها، فهي متنوعة وكثيـرة. كما أننا لا نـرى العودة الى الرســالة لاستنطاقها بما كشفت من حقائـق ومـا جلـت من آراء. فنحـن على ثقة بأن الدنيا لم تخل من ذوي النزاهـة والنصفـــة.

ولسنا نزعـم أو ندعـي أننا استطعنا بعملنا هذا أن نقدم الصــورة الوافية والنهائية عن جهـود صاحبنا في النحـو أو أننا لم نترك فيه بعدنـا مقالاً لقائـل. فباب البحـث في ابن الأنبـاري ما يزال مفتوحـاً على مصراعيـه لكل من يأنس في نفسه الكفايـــة للخوض في هـذا الموضـوع.

ولا نريد أن نشير هنا الى امكانيات الكتابة في ابن الأنبـاري اللغـوي والفقيـه والمتكلـم فذلك يتعدى اختصاصنا في هذه الرسالة. وحسبنا أن نشير الى المنافذ المتعددة التي يمكـن أن ينفـذ منها الباحث لدراسة ابـن الأنبـاري النحـوي فيجـد مجالا للقول ومتسعا للكلام. وقد نستطيع أن نذكـر منها ما يلـي:

١- أصوله ومصادره: لقد اعتمد صاحبنا في تصنيفه لهذا العدد الكبيـر من المؤلفات النحوية على اصول مختلفة ومصادر متنوعة. وكـان يذكـر

هذه الأصول والمصادر أحيانا ويتغاضى عن ذكرها أحيانا أخرى . ومن يطلع على هذه الرسالة يلاحظ أننا كنّا نلم بشيء منها في نهاية كل فصل من الفصول التي عقدناها للحديث عن انتاجه النحوى . ولكن ذلك لم يكن شافيا ولا وافيا . ولذلك يبدو من الممكن تتبع هذه الأصول في تراث كلّ من البصريين والكوفيين ومدى استفادة صاحبنا من كل فريق وتأثير ذلك كله في انتاجه النحوي . وقد يضاف الى ذلك موقفه من أصول علم الرواية ومدى تمسكه بتلك الأصول وحرصه على تطبيقها .

٢ـ تأثره بالمنهج الفقهي : لقد تعرضنا لهذه المسألة كثيرًا خلال حديثنا عن ابن الأنباري اذ حاولنا أن نتبين أسباب هذا التأثر ونتائجه . ولكنّ هذه القضية ما زالت بحاجة الى مزيد من البحث والاستقصاء فقد يكون من الممكن تتبعها من جذورها ثم دراسة آثارها في النحو العربي بصفة عامة . كذلك من الممكن بحث أثرها في أدلة ابن الأنباري وأقيسته التي كان يستخدمها في دراسة مسائل النحو وقضاياه .

٣ـ منهجه التعليمي : لقد اتبع صاحبنا في دراسة النحو منهجا خاصا به قد نستطيع أن نطلق عليه اسم " المنهج التعليمي " في مقابل ما يسمى " بالمنهج الوصفي " الذى كان يعمل به الكوفيون . ومن صفات هذا المنهج التعليمي أنه ينظّر ويقعّد ويعتمد الأقيسة المنطقية والأدلة العقلية . أما المنهج الوصفي فهو يعتمد الملاحظة والتصوير البعيدين عن التنظير والتقعيد .

وقد يكون من الممكن الاستفادة من المنهج التعليمي هذا الذى استخدمه صاحبنا في معالجة مسائل النحو وقضاياه، وخاصة في هذا الزمن الذى تكثر فيه الشكاوى من صعوبة تدريس النحو فيتبارى الأساتذه والمربون لتحسين وسائل التعليم القديمة وابتكار وسائل جديدة .

انه من الممكن استغلال انتاج ابن الأنباري في تحقيق هذه المهمة . فلقد كان هذا الرجل مخلصا لمهنة التعليم كما كان مخلصا للغة القرآن . وقد نستطيع الاستفادة من جهوده بهذا السبيل اذا أحسنا التدبر وأطلنا النظر .

كل موضوع من الموضوعات السابقة يصلح أن يكون رسالة جامعية . ولا ريب في ذلك فابن الأنباري خصب كما نرى ، وجوانبه متعددة متنوعة . فهل نطمع من علمائنا الأفذاذ وشبابنا المتفتح على العلم والمعرفة أن يخوضوا هذه التجربة ويحققوا هذا الأمل ؟

أما نحن فنرجو أن يسعفنا الوقت بذلك آملين أن يكون لنا مع ابن الأنباري في المستقبل لقاءات ولقاءات .

*

* * * *

*

لائحـــة المصادر والمراجــع

أولا : المخطوطـــــــة :

١ـ ابن البطليوسي ـ عبد الله بن محمد (+ ٥٢١هـ/١١٢٧م) : الانصاف بذكر أسباب الخلاف، مكتبة الأوقاف في بغداد رقم (٦٠١٨)

٢ـ التكريتي ـ عبد المنعم أحمد صالح : ابن الشجري ومنهجه في النحـــو رسالة ماجستير مودعة في مكتبة بغداد المركزية تحت رقم ٤١٥ نحو.

٣ـ علوش ـ جميل ابراهيم : التعجب صيغـه وأبنيته. رسالة ماجستيـــر للمؤلـف. جامعة القديس يوسف. معهد الآداب الشرقية سنة ١٩٧٢م

٤ـ ابن قاضي شهبـةـ أبو بكر بن محمـد (+ ٨٥١هـ/١٤٤٨م) : طبقـات النحاة واللغويين. مخطوطة الظاهرية رقم ٤٣٨.

ثانيا : المطبوعـــــة :

١ـ ابن الأثير ـ أبو الحسن علي :

أ ـ التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية. تحقيق عبد القادر أحمد طليمات. دار الكتب الحديثة. القاهرة سنة ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م

ب ـ الكامل. دار صادر. بيروت سنة ١٣٨٥هـ/١٩٦٧م

٢ـ الأفغاني ـ سعيد : في أصـول النحو. مطبعة جامعة دمشـــق. ط٣ سنة ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م

٣ـ أمين ـ أحمد :

أ ـ ضحى الاسلام. مطبعة لجنـة التأليف والترجمة والنشر، القاهــرة. سنــة ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م

ب ـ ظهر الاسلام. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهـرة. سنة ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م

٤ـ أمين ـ حسين ،تاريخ العراق في العصر السلجوقي . المكتبة الأهلية . بغداد . سنة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .

٥ـ ابن الأنباري ـ ابو البركات عبد الرحمن بن محمد :
أ ـ أسرار العربية . تحقيق محمد بهجت البيطار . دمشق سنة ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .
ب ـ إعراب القرآن . تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه . الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر . القاهرة سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م .
جـ ـ الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة . تحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني . دار الفكر . بيروت . ط٢ سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .
د ـ الانصاف في مسائل الخلاف . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة . سنة ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م .
هـ ـ لمع الأدلة . تحقيق عطيه عامر . المطبعة الكاثوليكية . بيروت . سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .
و ـ نزهة الألباء ـ تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم . دار نهضة مصر للطباعة والنشر سنة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .

٦ـ بارتولد : تاريخ الحضارة الإسلامية ،ترجمة حمزة الطاهر . دار المعارف بمصر ط٣ سنة ؟؟؟؟ .

٧ـ بروكلمان .كارل :

أ ـ تاريخ الأدب العربي . ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار . دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م

ب ـ تاريخ الشعوب الاسلامية . ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي دار العلم للملايين . ط٥ . بيروت . سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م

٨ـ البغدادي ـ اسماعيل :
أ ـ ايضاح المكنون . استانبول . سنة ١٣٦٤ هـ/ ١٩٤٥م
ب ـ هدية العارفين . استانبول . سنة ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م

٩ـ البغدادي ـ الخطيب أبو بكر أحمد بن علي : تاريخ بغداد . مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م.

١٠ـ البغدادي ـ عبد القادر : خزانة الأدب . المطبعة السلفية القاهرة سنة ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م.

١١ـ البلاذري ـ أحمد بن يحيى بن جابر : فتوح البلدان . تحقيق عبد الله أنيس الطباع وأخيه . دار النشر للجامعيين . بيروت سنة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م

١٢ـ البنداري ـ الفتح الأصبهاني : تاريخ دولة آل سلجوق . مطبعة الموسوعات مصر سنة ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م.

١٣ـ البهبيتي ـ نجيب محمد : تاريخ الشعر العربي . مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م.

١٤ـ ترزي ـ فؤاد : في اصول النحو واللغة . مكتبة لبنان . بيروت . سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

١٥ـ ابن تغري بردي ـ أبو المحاسن يوسف : النجوم الزاهرة . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

١٦ـ التهانوي ـ محمد علي : كشاف اصطلاحات الفنون . طبعة بالأوفست . مكتبة خياط . بيروت . سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

١٧ـ التوحيدي ـ أبو حيان علي بن محمد :

أ ــ الإمتاع والمؤانسة . مطبعة لجنة التأليف والنشر . ط ٢ . القاهرة سنة . . .
ب ــ المقايسات . تحقيق حسن السندوبي . المكتبة التجارية الكبرى سنة ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م .

١٨ ــ ثعلب ــ أبو العباس أحمد بن يحيى : مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف بمصر . سنة ١٣٦٨هـ/١٩٤٨م .

١٩ ــ الجزري ــ شمس الدين محمد :

أ ــ غاية النهاية في طبقات القراء . طبعة الخانكي بمصر . سنة ١٣٥١هـ/١٩٣٢م .
ب ــ النشر في القراءات العشر . مطبعة مصطفى محمد سنة . . . .

٢٠ ــ الجمحي ــ محمد بن سلام : طبقات فحول الشعراء . تحقيق محمود محمد شاكر دار المعارف للطباعة . القاهرة سنة ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م .

٢١ ــ ابن جنّي ــ أبو الفتح عثمان :

أ ــ الخصائص . تحقيق محمد علي النجار . دار الكتب . القاهرة . سنة ١٣٧١هـ/١٩٥٢م .
ب ــ سر صناعة الإعراب . تحقيق مصطفى السقا وآخرين . مكتبة عيسى الحلبي . القاهرة سنة ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م .

٢٢ ــ ابن الجوزي ــ أبو الفرج : المنتظم في أخبار الملوك والأمم . حيدر آباد . الهند . سنة ١٣٥٧هـ/١٩٣٨ .

٢٣ ــ حاجي خليفة ــ مصطفى بن عبد الله : كشف الظنون . استانبول . سنة ١٣٦٠هـ/١٩٤١م .

٢٤ ــ الحديثي ــ خديجة : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه . جامعة الكويت . سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .

٢٥ـ حسب الله ـ علي : أصول التشريع الاسلامي . دار المعارف بمصر ط ٢١ سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٢٦ـ حسن ـ حسن ابراهيم : النظم الاسلامية . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م.

٢٧ـ حسين ـ محمد الخضر :

أ ـ دراسات في العربية وتاريخها . مكتبة دار الفتح . دمشق سنة ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.

ب ـ محاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية . المكتبة التجارية الكبرى . مصر سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٢٨ـ الحموي ـ أبو عبد الله يعقوب المعروف بياقوت الرومي :

أ ـ معجم الأدباء . مطبعة دار المأمون . مصر سنة ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.
ب ـ معجم البلدان . دار صادر . بيروت سنة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

٢٩ـ الحنبلي ـ ابن العماد : شذرات الذهب . مكتبة القدسي . القاهرة سنة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م.

٣٠ـ ابن خلكان ـ أحمد البرمكي : وفيات الأعيان . تحقيق احسان عباس . دار الثقافة . بيروت سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧٠م.

٣١ـ الخوانساري ـ الحاج ميرزا : روضات الجنات . سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م.

٣٢ـ خودا بخش ـ صلاح الدين : حضارة الاسلام . ترجمة وتعليق علي حسن الخربطولي . دار الثقافة . بيروت سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧٠م.

٣٣ـ الذهبي ـ شمس الدين محمد بن أحمد : العبر في خبر من غبر . الكويت سنة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

٣٤ـ الراجحي ـ الدكتور عبده : دروس في كتب النحو . دار النهضة العربية ـ بيروت .
سنة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

٣٥ـ الرضي ـ محمد : شرح الرضي على الكافية . مطبعة الرضي سنة ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م .

٣٦ـ الزجاجي ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق :

أ ـ الايضاح في علل النحو . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دار النفائس
ط ٢ . لبنان . سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

ب ـ مجالس العلماء . تحقيق عبد السلام هارون . الكويت سنة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م .

٣٧ـ زيدان ـ جورجي :

أ ـ تاريخ آداب اللغة العربية . دار مكتبة الحياة . بيروت سنة ١٣٨٧هـ
/ ١٩٦٧م .

ب ـ تاريخ التمدن الاسلامي . دار الهلال . مصر سنة . . . .

٣٨ـ السامرائي ـ الدكتور فاضل : ابن جنّي النحوي . دار النذير للطباعة والنشر
بغداد سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

٣٩ـ السبكي ـ تاج الدين عبد الوهاب : طبقات الشافعية الكبرى . المطبعة
الحسينية بمصر . سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٦ .

٤٠ـ السجستاني ـ أبو داؤود : المصاحف . المطبعة الرحمانية بمصر .
سنة ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م .

٤١ـ السخاوي ـ شمس الدين : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : مكتبة القدسي ،
القاهرة سنة ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م .

٤٢ـ ابن السراج ـ أبو بكر : الموجز في علم النحو. تحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم الدمرداجي . مؤسسة بدران للطباعة والنشر سنة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٤٣ـ السمعاني ـ عبد الكريم بن محمد : الأنساب . حيد آباد الدكن . سنة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.

٤٤ـ سيبويه ـ أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت . سنة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

٤٥ـ السيرافي ـ أبو سعيد الحسن بن عبد الله : أخبار النحويين البصريين . المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٤٦ـ السيوطي ـ جلال الدين :

أ ـ الاتقان في علوم القرآن . مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر سنة ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م.

ب ـ الأشباه والنظائر . حيدرآباد الدكن ط ٢ سنة ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م.

ج ـ الاقتراح . حيدرآباد الهند . سنة ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م.

د ـ بغية الوعاة . تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم . مطبعة عيسى البابي الحلبي . مصر . سنة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

هـ ـ تاريخ الخلفاء . تحقيق محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة . مصر ط ١ سنة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م.

و ـ المزهر في علوم اللغة . تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر سنة ؟؟؟؟

ز ـ همع الهوامع . مطبعة السعادة ط ١ . القاهرة سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٦م.

٤٧ـ أبو شامة ـ عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي : الذيل على الروضتين ، ط/ ١ . القاهرة سنة ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

٤٨ـ ابن الشجري ـ أبو السعادات هبة الله : أمالي بن الشجرى . طبع الهند ط ١ ٢ سنة ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م .

٤٩ـ الشلبي ـ عبد الفتاح : أبو علي الفارسي . مطبعة نهضة مصر . القاهرة . سنة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م .

٥٠ـ الشلقاني ـ عبد الحميد : رواية اللغة . دار المعارف بمصر سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

٥١ـ الصفدي ـ صلاح الدين : الوافي بالوفيات . الجزء الأول والثاني استانبول ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م والثالث المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م .

٥٢ـ ضيف ـ شوقي : المدارس النحوية . دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .

٥٣ـ الطاهر ـ علي جواد : الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر السلجوقي . مطبعة المعارف . بغداد . سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م .

٥٤ـ ابن الطقطقي ـ محمد بن علي : الفخري في الآداب السلطانية . دار صادر بيروت . سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م .

٥٥ـ الطوسي ـ أبو جعفر محمد بن الحسن : الخلاف . مطبعة الحكمة . طهران سنة ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م .

٥٦ـ ابن العبري ـ أبو الفرج غريغوريوس : تاريخ مختصر الدول . المطبعة الكاثوليكية . ط ٢ بيروت سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م .

٥٧ـ عبود ـ مارون : أدب العرب . دار الثقافة بيروت سنة ١٩٦٠م .

٥٨ـ عطية الله ـ أحمد : القاموس الاسلامي . مكتبة النهضة بالقاهرة سنة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.

٥٩ـ ابن عقيل ـ بهاء الدين عبد الله : شرح ألفية بن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية . القاهرة سنة ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م

٦٠ـ عمر ـ أحمد مختار : البحث عند العرب . دار المعارف بمصر سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٦١ـ عيد ـ محمد :

أ ـ أصول النحو العربي . مطبعة عالم الكتب . القاهرة . سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
بـ الرواية والاستشهاد باللغة . دار نشر الثقافة . القاهرة . سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٦٢ـ أبو العينين ـ بدران : اصول الفقه . دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٦٣ـ الغزالي ـ أبو حامد :

أ ـ المستصفى في علم الأصول . مطبعة بولاق . سنة ١٣٢٢ هـ/ ١٩٠٤م.
ب ـ المنخول من تعليقات الاصول . تحقيق محمد حسن هيتو . دار الفكر . دمشق سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٦٤ـ الفارسي . أبو علي الحسن بن أحمد : الحجة في علل القرآت السبع . تحقيق محمد علي النجار . دار الكاتب العربي . القاهرة سنة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٦٥ـ أبو الفداء ـ اسماعيل الملك المؤيد : المختصر في أخبار البشر . المطبعة الحسينية . ط ١ القاهرة سنة . . . .

٦٦ـ فروخ ـ عمر : تاريخ الفكر العربي . دار العلم للملايين . بيروت سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٦٧ـ القرطبي ـ ابن مضاء : الرد على النحاة . تحقيق الدكتور شوقي ضيف . القاهرة .
سنة ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م .

٦٨ـ القفطي ـ ابو الحسن علي بن يوسف : انباه الرواة على أنباه النحاة . تحقيق
محمد أبي الفضل ابراهيم . مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١هـ/١٩٥٢م .

٦٩ـ الكتبي ـ ابن شاكر : فوات الوفيات . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
مكتبة النهضة المصرية . سنة ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م .

٧٠ـ ابن كثير ـ اسماعيل بن عمر : البداية والنهاية . طبعة الخانكي . سنة ١٣٥٨هـ
/ ١٩٣٩م

٧١ـ كرد علي ـ محمد : الاسلام والحضارة العربية . مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر . القاهرة . سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .

٧٢ـ الكفراوي ـ عبد العزيز : تاريخ الشعر العربي . دار نهضة مصر .
سنة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

٧٣ـ اللغوي ـ أبو الطيّب : مراتب النحويين . تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم
القاهرة سنة ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م .

٧٤ـ متز ـ آدم : الحضارة الاسلامية . ترجمة عبد الهادي أبي ريدة . دار الكتاب
العربي . بيروت ط ٤ سنة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

٧٥ـ ابن محمد ـ القاضي النعمان : اختلاف اصول المذاهب . تحقيق مصطفى
غالب . دار الأندلس . بيروت سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

٧٦ـ محمود ـ حسن أحمد : العالم الاسلامي في العصر العباسي . القاهرة .
سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م .

٧٧- المخزومي - مهدي : مدرسة الكوفة . مطبعة البابي الحلبي . ط٢ القاهرة . سنة ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.

٧٨- المرداوي - ابو الحسن علي بن سليمان : الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف . مطبعة الحكمة . طهران . سنة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.

٧٩- المرزباني - أبو عبد الله محمد بن عمران : الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء تحقيق علي محمد البجاوي . دار نهضة مصر . القاهرة سنة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.

٨٠- أبو المكارم - علي : اصول التفكير النحوي . مطابع دار القلم . بيروت سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٨١- المعري - أبو العلاء احمد بن سليمان : رسالة الغفران . تحقيق بنت الشاطئ . دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م.

٨٢- مكرم - عبد العال سالم : القرآن وأثره في الدراسات النحوية . دار المعارف . سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٨٣- ابن النديم - أبو الفرج محمد بن اسحاق : مطبعة الاستقامة . القاهرة سنة ....

٨٤- الهاشمي - علي بن الحسين : تاريخ الأنبار . دار الثقافة . بيروت سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٨٥ـ ابن هشام ـ جمال الدين :

أ ـ أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . القاهرة سنة ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م .

ب ـ مغني اللبيب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة المدني القاهرة سنة ؟؟؟؟

٨٦ـ ولبر ـ دونالد : ايران ماضيها وحاضرها : ترجمة عبد النعيم محمد حسنين مكتبة مصر . القاهرة سنة ١٣٧٧هـ (١٩٥٨م)

٨٧ـ اليازجي ـ كمال : معالم الفكر العربي . دار العلم للملايين . بيروت . سنة ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م .

٨٨ـ اليافعي ـ ابو محمد عبد الله : مرآة الجنان وعبرة اليقظان . طبعة حيدر آباد الهند سنة ١٣٣٨هـ (١٩١٩م) .

٨٩ـ ابن يعيش ـ ابو البقاء يعيش بن علي : شرح المفصل . دار الطباعة المنيريه بمصر .

ثالثا ـ الفهارس ودوائر المعارف والمجلات :

١ـ دائرة المعارف الإسلاميه .

٢ـ فهرس المخطوطات المصورة . فؤاد السيد . دار الرياض للطباعة والنشر القاهرة سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٢م .

٣ـ مجلة كلية الآداب ـ جامعة بغداد .

٤ـ مجلة كلية اللغة العربية . جامعة الرياض .

٥ـ مجلة المجمع العلمي العراقي .

٦ــ مجلة المجمع العلمي العربي ــ دمشق .

٧ــ مجمع اللغة العربية ــ القاهرة .

٨ــ مجلة المربد ــ تصدر عن جامعة البصرة .

٩ــ معجم المطبوعات العربية والمعربة . يوسف سركيس . مطبعة سركيس القاهرة سنة ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م .

رابعا ــ الاجنبيه :

AASSAN, I. HASSAN: ISLAM, THETIME PRINTING PuBLISHING (P.SH.CO). BAGHDAD, 1976

HITTI , PHILIPPE : THEHISLCRY OF THE ARABS. LONDON . 1960 .

LEWIS , BERNARD : THE ARABS IN HISTORY . LONDON , 1958.

الفهــــــارس العامــــــــة

* * * * * * * * *   * * * *

١ ـ فهرس الأعلام .

*
* * *
*

٢- فهرس الكتـــــب

المقنـــع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس ـ ٢١٩ .
المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج بن الجوزي ـ ١، ١٦، ١٨، ٣٠، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٧، ٧١، ٧٥ .
منجد المقرئين ـ لابن الجزري ـ ٢٨٦ .
المنخول من تعليقات الأصول للامام الغزالي ـ ١٦٠، ١٦١، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٦، ٢٠٦ .
من حديث الشعر والنثر للدكتور حسين ـ ١٩٤ .
الموجز في علم النحو لابن السّراج ـ ١٤٠ .
الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني ـ ٢٧٠، ٢٧١ .
النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ـ ٦، ٥١، ٥٢، ٧٤ .
النشر في القراءات العشر لابن الجزري ـ ٢٦٩ .
النظم الاسلامية لحسن ابراهيم حسن وعلي ابراهيم حسن ـ ٢٣ .
النقد الأدبي لكارلوني وفيللو ـ ٥ .
هدية العارفين لاسماعيل البغدادي ـ ٥١، ٥٢، ٥٣، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ٢٣٠ .
همع الهوامع للسيوطي ـ ٢١٧ .
الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي ـ ٧٥، ٩٤، ١٠١ .
وفيات الأعيان لابن خلكان ـ ج ١، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٦٨، ٧١، ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٨١، ١٠٢، ١١٢، ١٣٨ .

ملحق بالفهارس والمجلات والموسوعـــات :

دائرة المعارف الاسلامية ـ ٥٥، ١١٥ .
فهرس المخطوطات المصورة لفؤاد السيد ـ ٨٠، ١٠٣، ١٠٤ .
مجلة كلية الآداب في جامعة بغداد ـ ٢٤٥ .
مجلة اللغة العربية . جامعة الرياض ـ ٥٣ .
مجلة المجمع العلمي العراقي ـ ٣٨، ٤٠ .
مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ـ ١٠٦، ١٠٧ .
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ ١٥٤ .
مجلة المربد ـ تصدر عن جامعة البصرة ـ ١٥٤ .
معجم المطبوعات العربية والمعّربة ليوسف سركيس ـ ١١٢، ١١٣ .

٣- فهرس البلدان والبقاع والأماكن .

٤ـ فهرس الآيات القرآنيـــة

الآيــــــــة	السـورة	رقم الآية	الصفحة
ان كلّ ما في السموات والأرض الّا آتــي الرحمن عبدًا.	مريم	٩٣	٢٨٣
وكلّ اتوه داخريــــن	النمـل	٨٧	٢٨٣
ليسجنَنّ وليكونًا من الصّاغريــن	يوســف	٣٢	٢٨٣
فليمدد له الرّحمن مدًّا	مريم	٧٥	٢٨٤
في الفلك المشحون	الشعراء	١١٩	٢٨٤
حتّى اذا كنتم في الفلك وجرينبهــم	يونــس	٢٢	٢٨٤
ليس لوقعتها كاذبــة	الواقعة	٢	٢٨٤
القواعد من النســاء اللّاتــي	النور	٦٠	٢٨٤
الآّتعبدوا الآّاللـــه	فصّلتّ	١٤	٢٨٤
أفما نحن بميتينَ الاّ موتتنا الاولــى	الصافات	٥٩	٢٨٥
وسئل القرية التي كنّا فيها والعيــر التي اقبلنا فيها	يوســف	٨٢	٢٨٥
لا بيع فيها ولا خلّة ولا شفاعــة	البقــرة	٢٥٤	٢٨٧
لا تخف دركًا ولا تخــش	طـــه	٧٧	٢٨٨
فانّما يقولُ له كُنْ فيكــونْ	آل عمران	٤٧	٢٨٨
	مريــم	٣٥	
	غافــر	٦٨	
وترى الشمس اذا طلعت تزاور عــن كهفهــم	الكهــف	١٧	٢٨٨

الآيـــة	السورة	رقم الآية	الصفحـــة
وباطل ما كانوا يعملون	هود	١٦	٢٨٨
ربما يود الذين كفروا لـو كانــوا مسلميــــن	الحجر	٢	٢٨٩ ، ٣١١
وجئتك من سبأ بنبـأ يقيــــن	النمـل	٢٢	٢٩٠
واتقوا الله الذى تساءلون بـــه والارحـــام	النساء	١	٢٩٠
إن الله كان عليكم رقيبـــا	النساء	١	٢٩٠
وما يخدعون الا أنفسهـــم	البقرة	٩	٢٩٠
وهو بكل شيء عليــــم	البقرة	٢٩	٢٩١
أو تسقط السماء كما زعمـــت علينا كسفـــا	الاسراء	٩٢	٢٩١
فأسر بأهلك بقطع مــن الليـــل ولا يلتفت أحد الا امرأتـــك	هود	٨١	٢٩١
وكذلك ننجي المؤمنين	الانبيـاء	٨٨	٢٩١
وما أنتم بمصرخيّ	ابراهيم	٢٢	٢٩٢
اني كفرت بما أشركتمـــون	ابراهيم	٢٢	٢٩٢
فبذلك فليفرحوا هو خيـــر مما يجمعـــون	يونس	١٥٨	٢٩٤
ويقتلون الانبياء بغير حـــق	آل عمران	١١٢	٢٩٥
ان هذان لساحـــران	طه	٦٣	٣٠٠

*****
***
****

المحتويـــــــات

الفصل الثالث

البـــــاب الثانـــــــي

اتجاهـــــه النحـــوي

الفصـــــل الأول

الفصـــــل الثانـــــي

الباب الثالث

منهجه في النحو

الفصل الأول

الفصل الثاني

****
* * *
****
*
*
*